

۱۲۴۱۸

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب / عنوان	جمهوری اسلامی ایران
مؤلف	شماره ثبت کتاب
موضوع	۲۱۴۲۵
شماره اختصاصی ($\frac{۵}{۷۴}$) از کتب اهدائی بجهت	

۱ ۲ ۳ ۴ ۵ ۶ ۷ ۸ ۹ ۱۰ ۱۱ ۱۲ ۱۳ ۱۴ ۱۵ ۱۶ ۱۷ ۱۸ ۱۹ ۲۰ ۲۱ ۲۲ ۲۳ ۲۴ ۲۵ ۲۶ ۲۷ ۲۸ ۲۹ ۳۰ ۳۱ ۳۲ ۳۳ ۳۴ ۳۵ ۳۶ ۳۷ ۳۸ ۳۹ ۴۰ ۴۱ ۴۲ ۴۳ ۴۴ ۴۵ ۴۶ ۴۷ ۴۸ ۴۹ ۵۰ ۵۱ ۵۲ ۵۳ ۵۴ ۵۵ ۵۶ ۵۷ ۵۸ ۵۹ ۶۰ ۶۱ ۶۲ ۶۳ ۶۴ ۶۵ ۶۶ ۶۷ ۶۸ ۶۹ ۷۰ ۷۱ ۷۲ ۷۳ ۷۴ ۷۵ ۷۶ ۷۷ ۷۸ ۷۹ ۸۰ ۸۱ ۸۲ ۸۳ ۸۴ ۸۵ ۸۶ ۸۷ ۸۸ ۸۹ ۹۰ ۹۱ ۹۲ ۹۳ ۹۴ ۹۵ ۹۶ ۹۷ ۹۸ ۹۹ ۱۰۰

۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰
۳۱
۳۲
۳۳
۳۴
۳۵
۳۶
۳۷
۳۸
۳۹
۴۰
۴۱
۴۲
۴۳
۴۴
۴۵
۴۶
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰
۵۱
۵۲
۵۳
۵۴
۵۵
۵۶
۵۷
۵۸
۵۹
۶۰
۶۱
۶۲
۶۳
۶۴
۶۵
۶۶
۶۷
۶۸
۶۹
۷۰
۷۱
۷۲
۷۳
۷۴
۷۵
۷۶
۷۷
۷۸
۷۹
۸۰
۸۱
۸۲
۸۳
۸۴
۸۵
۸۶
۸۷
۸۸
۸۹
۹۰
۹۱
۹۲
۹۳
۹۴
۹۵
۹۶
۹۷
۹۸
۹۹
۱۰۰

۱۲۴۱۸

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب: *کثر العزیز*

مؤلف: _____

موضوع: _____

شماره اختصاصی: $\frac{۲}{۷۴}$ (از کتب اهدائی *طیبه جانی*)

شماره ثبت کتاب: ۲۱۴۲۵

جمهوری اسلامی ایران

[illegible]

۷۹۰



۳۱۴۹۵

کتاب یوسف - ۳۷۴۹

دعای
قصص و مکه المصطفی
و اولاد و العابدین

ب- ۷۹۰
مترجم
۱

۷۹۰

هذا الجوز من مفاصله من مفاصله من مفاصله

مفاصله	مفاصله	مفاصله	مفاصله	مفاصله	مفاصله
مفاصله	مفاصله	مفاصله	مفاصله	مفاصله	مفاصله
مفاصله	مفاصله	مفاصله	مفاصله	مفاصله	مفاصله
مفاصله	مفاصله	مفاصله	مفاصله	مفاصله	مفاصله
مفاصله	مفاصله	مفاصله	مفاصله	مفاصله	مفاصله
مفاصله	مفاصله	مفاصله	مفاصله	مفاصله	مفاصله

والله اعلم
 ما لا تعلمون
 في هذا الكتاب
 ما لا تعلمون
 ما لا تعلمون
 ما لا تعلمون

هذا الجوز من مفاصله من مفاصله من مفاصله
 غلامه من مفاصله من مفاصله من مفاصله
 هذا الجوز من مفاصله من مفاصله من مفاصله



بسم الله الرحمن الرحيم

کتابت

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمعة ١١
الحام

در تفسیر

114
الكتاب العربي

مهمه دارلما کفر
عبدالله بن محمد
الولاء

سید الشیخ ابوالحسن
ابن علی حیدر

سلاخی کی غرض احسان و حفظ ہے

الحمد لله رب العالمين

$$\frac{1}{\sqrt{4}}$$

21870

ایمان را حلال
از کفر و شرک



كتاب
الشيخ
الشيخ
الشيخ

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي اترك على عبده الكتاب لكل تبييناً واصله لتدبر شؤنه
رسالة معجزاً وبرهاناً قد له نوراً وبديعاً وعبراً للعالمين وضماً لجامع الكلام وكفاً
تبصرة وذكرى للعالمين واخيراً يفصاخه السنة العرب الغريبة والبرهان
مصافح الخطباء والبلغاء والنقن تهاديت ملاحكة تزيينة غاية الاحكام وصديق
وحجة المحكام في اقتضار الاحكام ويحضر منسك به وبالعتر من الزرع والطغيان
على التمسك بما الفوز برضاه والخلود في الجنان والصلوق على المكنى عتيق
والنقن والازنات المبعوث بالرافة والموصوف بالرحمة المؤيد بالعصمة
والافعال محمد النبي والندبر والداعي الحق والسراج المنير وعلى الله المصطفى
وعنونه الاظهر من كنوز العلم ورعانة ودعاة الحق وولائه ما استدار
على الغيرة واستدارت الغيرة من الحضرة **اما بعد** فان القرآن بحر لا ينضب
بحجائه وبلج لا ينقضي غرابيه من جلب الهدى وحب في خواصه وجواب
ومن رامة العصمة من العبي وجدها في مشوره ومطاوليه علومه لا تعد
وفوقه لا تحصى ولا تنقضي وكان علم الاحكام الشرعية والمسالك الفقهية
الذي هو فوق من قوته وقطف من حصونه اعزها للعوام والخواص واجد
واولي بالاحصاء اذ به ينظم قواعد المعاش في العاجلة وتم سعادته العا

والله

في الاحكام وكاشا الآيات الكريمة التي هي مرجع جليل من مسائله واحكام
قوله واكثر دلائله قد انصت العلماء في البحث عنها واستخرج التلخيص
منها لكي لا يظفر بكتاب في تتبع تلك الآيات بما يرد الغليل ويشفي الغليل
ويحتوي على جملة ما يقبها الراغب او يستطرفه الطالب بل ما مشيت بذكرها
والاخبار او مقصر فيه مقدمة بالايحاز والاحصاء لتحادي ذلك على وضع
كتاب يشتمل على فوائد خلاصتها اكثر النفايس وفرايد لم يغفر عليها الاكل
بحرير ونصبت اليه ذلك فروعاً فقهية تفتيحها ضوء تلك الآيات انطواء
ونكات معاني وعجائب غريب تلعب لدى الفضلاء واهرها يظهر بذلك من الاما
سرها المكتوز وجوهرها النعمان المصون بحيث يحجب بذلك ناظر من
يعلمها الا العالمون **وستبين** كثر الغفران في فقه القرآن والمسبوق في
الجود والافعال ان يجعله نوراً في صحا وفي الاغمال انه بطوله وكبره
ويحجب وما توفيقي لا بالله عليه توكلت واليه ايت وهو مرتب على مقدمة
اما المقدمة فتشتمل على فوائد **اللفظ المفيد** وضمان لم يحتمل غيره
شبه بالنظر اليه فهو النص وان احتمل فان ترجح احداً لا خفاء بين بالنظر اليه
ايضاً الظاهر والمزجج المثل وان شأوي الاختصاص لان وهو المجل والقد
المشرك بين المجل والمزجج النص والظاهر هو المحكم والمشارك بين المجل
وهو المتشابه وقد يترك بعض هذه مع بعض **مثال** النص قوله تعالى قل
انه احداً لا يحتمل غير الوحدانية **مثال** الظاهر فاستحوذت وسمك واحكام
مثال المثل بك الله فوق ابيهم في مرادة القدرة **مثال** المجل والسبيل اذا
عن عن احتمال اقبل واذا **الثانية** اللفظ الدال على الماهية اما ان يدل

الكنز

الكنز

فذلك قبل المراد اذا اردت القيام بقوله اذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من ان يردك الى القبر
 العقل بالفعل المسبب عنها وهو من اطلاق المسبب على السبب كقولهم كذا من كان
 نظر لا من غير الارادة مفهوم من العقل لا من اللغة بل من انفسه الا وهو سبب على
 والتخصيص القيام بغيره الى محض وليس وقبل المراد اذا قصد المصالح لان القيام
 الى النبي والتوجه اليه يستلزم القضاء له فيكون من اطلاق المذموم واردة للارادة
 والاولى ان ذلك كله يخرج الى عن موضوعها الحقيقي وهو كونها لغائية الزمانية ولكل
 والحقيقة اولى وذلك مستلزم لتقدير زمان هي موضوع لغائية فتكون التقدير
 قهر زمانا ينهي الى الصاق فيكون القيام على حقيقة فالمقدر هو الذي لا
 لفظ الى والعقل معاً على ان طاهر الخطاب بغير كل قاهر محذور وعين وهو اطلاق
 خلافا لاجماع ولاه صلى الله عليه وآله صلى الرحمن بوضوح واحد فقال العز صفتهم
 فقال علي السلام عدا فعلته وقبل كان كذلك ونسج وهو صفة القول عليه السلام
 آخر القرآن نزولاً فاحلوا حلها وحرموا حرامها والحق ان المراد اذا قرأتم الى الصلوة
 محمد بن مظهر اورد به التقييد **الثاني** فاعلموا وجوه هذه الحقيقة العرفية
 لا عدم جواز القول بل المباشرة ولا حاجة الى ذلك خلافا لما ذكره الوجه اس
 يقع بها الحاجة فلا يجب تجلبل السعور الكيفية عليه بخلاف الحقيقة فان المراد ان
 تقع بها تحتها **الواقعة** وايد بذكر الى المرافق قبل الى يعنى مع كما في ايضا راي الى الله
 المرفوع ضرورة وقيل على حقيقةها وهو انهاء الغاية فقبل بدخول المرفوع فيها
 لما انتهت الغاية عن ذي لغاية محسوس وجب دخولها تحتها لغاية ولا يقتضي
 دخول ما بعد فاقبها قبلها ولا خروجها لونه مغمما اما الدخول فكمثل الحفظ
 القرآن قوله الى اخره ومنه سبحانه الذي اسرى عيسى ليله من المسجد الحرام الى

كان

فيهم فتح كلمة

في قوله
 الى الله
 على

في قوله
 الى الله
 على

الاصحى واما الخروج فكانوا الصيام الى الليل وقطعت الى ميرة وحيد لا
 دلالة على دخول المرفوع لذلك حكم داود وز فبعدكم عنها وكذا الدلالة على
 بالمرفوع لا يصح الا اصابه لان الغاية قد تكون للفعل وقد تكون للمفعول وهو المراد
 بل كل من لا يندم والدخول مستفاد من بيان النبي صلى الله عليه وآله فانه قضا
 واما امتنا على الوجه وبالمترفين وادخلها ولا كان ذلك هو المقتضى لانه
 قال الله لهذا وضو لا يقبل الله الصلوة الا به اي بمثلها فلا يكون الابتداء بها
 بالمترفين وعدم دخولها مجزأ بل يكون بدعة لكن الاجماع على خلافه **الحال** واحدا
 برؤسكم قبل لما للبعين لانه الفارق بين سخط بالمندبل وبين سخط المندبل
 لادب لانه الفارق بين سخط سخطه ولذلك انكر اهل العربية افادة البعير
 والحقيق انما يدل على تعيين الفعل معني الاضاق فكانه قال المسيح برؤسكم
 لا يقتضي الاستيعاب ولا عدمه بخلاف استحوار رؤسكم فانه كقول فاعلموا
 اختلف في القدر الواجب مسحة فقال اصحابنا اقل ما ينفع عليه الامر خذ بالشر
 ولما انتهت عليهم ربه قال الشافعي وقال ابو حنيفة ربع الرأس لانه عليه مسحة
 ناصيته وهو قريب من الربع وهو غلط وما لك مسحة الجمع **قوله** **الثاني** المسح
 يخص بالمقدم لوقوع ذلك في البياض فيكون متعينا ولاه مجزأ بالاجماع لان جمع
 القتها رسول الله عليهم قالوا بالخير اي موضع شاة **الثاني** الحق ان الحق لا يند
 بالا على اطلاق المسح لقول احدهما عليها السلام لا بأس بالمسح مقبلا ومردا
الثاني انه لا يتقدر بثلاث اصابع لما يناهى بالاطلاق ولقول الباقر عليه السلام لا يجوز
 بشي من راسك او بشي من قدمك ما بين كعبك الى اطراف اصابع قدمك
 نعم الدلائل اصابع افضل **القول** وارحلك الى الكعبين في انا فاعلموا ان

وجوب

خلاف

الصوم

السنة

التي

وحضر يا لقب عطفاً على محل برؤسكم اذا الجار والمجرور محله التصب على المعنوية
 كقولهم مرت بزي وعمر واوقري شئت الدهر وصيغاً وكقول الشاعر معاذ
 انما شرفنا شح فلنسنا بالجمال ولا الحد يداً وقول الباقر بالجرح عطفاً على
 وهو ظاهر فاذا التراناد الثاني على معنى واحد وهو وجوب السج كاهن من فعلها
 الامامية ويؤمن ما زووه عن النبي صلى الله عليه وآله انه نوضا في سج على قدمه
 ومثله عن علي عليه السلام في بيان انه وصفه وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله في سج
 واجماع اهل البيت ذلك قال الصادق عليه السلام في الرجل السوط والسيف وال
 الله منه صاوق قيل وكيف ذلك قال انه يقول ما امر الله بجه وعيد ذلك من الروايات وقال
 عمار وقد سئل عن الوضوء قال غسان ومستان وقال القمي الاربعون وجوب
 صحتي بقرارة التصب عطفاً على وجوهكم او انه منصوب بفعل مقدر اي واعتدوا
 ارتجلكم كقولهم وعلفها ثبنا وما بارد اراذ وسقيتها ماء بارد وقوله متفلاً
 سيقاً ورثا اي ومنعطفاً رثا ويؤمن قوله وارجله بالرفع اي وارجله كمقصود
 واما قرارة الجرح بالمجاورة كقوله عجا بجر عذاب يوم اليم بجر اليه وقوله من جرح
 غير فانه ليس مطوقاً على قوله ولم يجر طير وما قبله والا لكان تقديراً بقول
 عليهم ولذا نخلدون بجور عن كنه غير مراد بل الظاهر نفون لا المنطوق
 فيكون جرحه على مجاورة لم يجر طير ولا في القول بالفضل قول اكثر الامة والمجاورة
 الاولى بان العطف على وجوهكم جنبه مستبعد اذا يقال ضربت زيداً وعمر
 وكنت خالداً ونكراً ويجعل بكراً عطفاً على زيد وعمر والمضمرين هذا مع ان الله
 اذا وجد فيه عاملاً عطف على الاقرب منهما كما هو من هذا نصري وسوا
 مشهورة خصوصاً مع عدم المنافع كما في المسئلة فان العطف على الروس للمانع

بالجرح
 الجرح المعنوي
 ق

هم

منه لغة ولا شراً واما التصب بفعل مقدر فانه انما يجوز ويضطر الى التقدير
 اذا لم يكن محله على العطف المذكور كما سئل واما هنا فلما قلنا من العطف على
 واما قرارة الرفع فيجمل ايضا من هذا اي وارجله كم مشوكة بل هو اولى في
 القينة وعن الثاني بان اعراب المجاورة ضعيف جداً ولا يليق بكتاب الله
 وقد انكر الكاهن العربي هذا لانه انما يجوز بترطين **الرد** عدم الالتباس
 بغير ضرب حريب فانه لا يلتبس ان الحبيب صفه للمجر بخلافه فان الارجل يمكن ان تكون
 مشوكة ومعنوية ان قلت لا يلتبس بـ بل بالحد يد بالغة فان الحد يد
 المشوكة لا يدي الي المراد قلت جاز في شرفنا اخلاف المتفقات في الحكم وال
 فلا يزول الالتباس **الثاني** ان يكون معه حرف عطف كالمشا ومشا في عطف
 قلت فذجا مع العطف كقولهم **شهر** فسل اشا طائت اناك راجل الي السط
 بن قسب فحاطب جرحا طامع حرف العطف وهو الفاء قلنا ان المراد رفع
 خاطب عطفاً على راجل واما جرحها واما اوقواء وان المراد فحاطب فعل امر لا
 اسرفا على وكسر للقافية واما قرارة البر فلعدم التمام الالتباس بـ
 عين مجرور عطفاً على جنات اي المقربون في جنات ومضاحبة حور عين
 ان الجواز مع الواو ممنوع وعن الثالث بالمنع من كونه محبة مع مخالفة علم
 اهل البيت خصوصاً في قوله وهذا كان الحجابي لقبيل وميمه **وفيه**
 بالبحر بينهما ثم الكار في الي كالذي تقدم في احتمال المعية والقافية والاف
 عند الثاني والقافية المحسوسه فاذا لا لتعليق الابتداء ووقوع المسح المتقنة
 اية هنا فيجوز ولو باصبع او منكوساً وغير مستقيم ثم محله ظاهر القدم
 واما الكيان فليتحية الساق والقدم والبيان لاشاهد له لغة وعرف

هنا

وقد بيناهم

اذنه

الصلوة

السكر

الاعراب **سبيل** العبر حقيقة في الجواز المكاني صلى الاول يكون قوله واجبا
 الاعرابي **سبيل** اي مسافرا في سفر يقع فيه التيمم فلو كان كذلك وعلى الثاني
 الامتنان من في المساجد من غير استقرار وهو مندوبا ومنه في المساجد
 لا يحرث فانه من غير الجواز الا اذا كان فيه الملك او الطريق وفقد لانه على
 حوزا الاستقرار في المساجد وهو استثناء قوله ولا تقربوا اي لا تقربوا التيمم
 للصلوة وفيها الاعرابي **سبيل** يكون الطريق في المسجد وهذا العام
 عندنا بما عدا المسجد وما عداها فلا يجوز عبورها وقد تقدم في الآيات
 فبما في الاحكام واعلم ان عندنا انه اذا قلنا لا وجب طلبة الخريف
 منهم وفي السهولة فلو سجد من رابع جواب لم يتحقق عدم الوجوب
 واحدة للوضوء والتمتع للفعل وقال ابو حنيفة والثاني في ضربا فيهما
 للوجوب ضربة وللميد بآخره وكذا قال الثاني في المرد بالوجه كله واليد
 من روم الاصابع الي المرفقين فبما على الوضوء فلما روي عنه عليه السلام
 ومسح بديه الي مرفقيه وروايات أهل البيت عليهم السلام تدفع ذلك قوله ان الله
 كان عفوا غفورا اي لم يؤخذ بكذبكم فشد عليكم التكاليف كما
 على اليهود بل سترها عليكم وحضها لكم وفي الآية احكام كثيرة **الاول** تحريم
 لكونه منافيا للواجب **الثاني** نفسه الوضوء **الثالث** ابطال للصلوة
الرابع وجوب قضا صلوة وقعت حال السكر **الخامس** كون عدم التقبل
 مبطلا للظواهر فيدخل النوم والاهتمام والجنون **السادس** كون ذلك صفة
 للصلوة **السابع** كون الجنابة ناقصة للوضوء **الثامن** كونها مطلوبة للصلوة
التاسع كونها موجبة للفعل **الحادي عشر** كون التيمم لا يرفع حدث الجنابة بل يبيح

معهما الصلوة **الحادي عشر** اخره المساجد **الثاني عشر** منع السكران وشبهه من
الثالث عشر منع الحجب من الاستقرار فيها **الرابع عشر** تسويغ الجواز فيها **الخامس عشر**
 كون الغيل باقيا لحكم الجنابة **السادس عشر** حكم افتقار غسل الي الوضوء لقوله
 تغسلوا ولا الا كان بعض الماء وهو باطل **السابع عشر** تسويغ التيمم **الثامن عشر** كون
 يقع بذكر من كل واحد من الوضوء والغسل **التاسع عشر** ايا حقه حال المرض للضرر
 باستعمال الماء **العشرون** كونه يباح اما للعجز عن الماء للضرر باستعماله او لعدم
الحادي والعشرون كون وجود الماء ناقصا للتيمم **الثاني والعشرون** كون الماء ناقصا للتيمم
 متوجبا له **الثالث والعشرون** كون الجنابة تنفع بمجرد الوضوء غير انزال الي الارض **الرابع والعشرون**
 كون التيمم بالتراب **الخامس والعشرون** جوازها بالجلد لصلب لصدقه اسير لصعيد **السادس والعشرون**
السابع والعشرون وجوب كون الصعيد طاهرا **الثامن والعشرون** وجوب كونه مباحا **التاسع والعشرون**
العشرون وجوب مسح الوجه واليدين **الحادي والعشرون** كون الوجه بزيادة بعضه
 لكان الله غذا القام بذكر وكذا المبدأ لظهورها على الوجه **الثلاثون** وجوب
 التيمم لبيع الوجه لقاء التعقيب **الحادي والثلاثون** وجوب التيمم ان قلنا لا
 للمغفور **الثاني والثلاثون** **الحادي والثلاثون** **الثاني والثلاثون** **الثاني والثلاثون** **الثاني والثلاثون**
 التيمم في كل عبادة وقد دخل الطهارة التيمم المستندة ومعها الاخر هو
 بالغيرة التي يذكرها اصحابنا في نياتهم وهو انقاع الطاعة خالصة لله تعالى
 وحده وبغيره قوله النبي صلى الله عليه وآله في الحديث القدسي من علي
 اشرك في عبدي تركته لشره وكبره وقيل معنى كونه له تعالى ان يفعل خوفه من غناه
 رجاء لهواه وقيل يفعل خبا منه وجب له وقيل فطوره له وهما في
 ولا يحيط به له غرض اخر سواء وقيل بهذا قوله علي عليه السلام ما عبدتكم خوفا

غايله

عليه

ثم قرأ

تبعه فالتلف منهن ما يجزى استعارة لانهما طاهرا وشبههما طاهرا من غيرهما
 وبني الماء والنجس بينهما فصل لا اجتماع ازاله العز والاشربة فيلزم فصل النجس
 اشارة الى هذا لانه على انهما لا ينجس قبل تغير الماء وازاله الاخرى الماء وكذا
 ورد في رواية اخرى انهم قالوا بفتح الطاء في الاصحاح من شيع الاصحاح بالمد والاول
 ولا يجزى فيها الماء كحاشية غذا لم يتعد وقال الشافعي الاستحباب بينهما
 واجب بالآثار والاحتياط واجب عادة الصلوة على من لم يستنج فيه قال مالك
 وابو حنيفة هو مستحب غير واجب قوله يجوز ان ينظر الى النجس ما كيد الدار
 ولذلك لم يقبل يزيد في الشدة اراة انه وقابل نجس من نجس بالمعنى المذكور
 والله سبحانه اعلم له على عهده ان سيد لعنه الامة على استعانة
 اكون على طهارة لان الطهارة شرعا في رافة الحديث والشافعية كيد
 والاثبات يلقط الماء لعنه مستحبا لتكرره ولم يحسم المعنى وكل ذلك
 قلناه والله اعلم **السابعة** **وقول عليه السلام** **الاول** لا ينجس
 لعنه ورد لامر واحد ما لعنه في الطاهر فيكون صفة للماء وسبب الوصفان
 ان الطهارة صفة ذاتية له **ثانيا** اسم لما ينظر به كالسجود اسم لما يستنج به
 اسم لما يوقد به **ثالثا** معنى الطهارة كقولنا صلى الله عليه وآله واصحابه
 اذا قرء هذا فأتى بعض الخبيثة انه في الامة والاستعمال بالمعنى الاول
 لان فعله لا يقيد بالماء لعنه في غايته قاعلا كما قال ضرب اكل لزيادة الضرر
 ولا يقيد شيئا متعبرا بل في فعله هذا لا يكون نجس الطاهر عنه لان كونه مطهرا
 مناهيا عن المعنى الطاهر فلا تناول للماء لعنه ولانه قد استعمل فيها لا يقيد بالنظر
 لقوله تعالى وسقاها من ماء طهورا وقول الشاعر عدا ما لنا بالانقياس

حقيقه

الشافعية

طهور

طهور وقال الشافعية وانما ياتى به بمعنى المطهر فيكون ما خردا من
 الوضوء الثاني وانما لو ايا لنقل الاستعمال اما الاول فما ذكره النبي
 قال الطهور من العطر لا ينجس المستعدي وهو المطهر غير ما ساء فلا ينجس
 فيه فيكون نجس ما ارادته فلقوله عليه السلام حدثت لي ان من طهر من طهر
 وزاها طهورا ولو اراد الطاهر لم يكن له نجاسة وقوله عليه السلام ايضا وقد ساء
 عن الوضوء بماء الجمر فقال هو الطهور وساءه الحل ميتة ولم يرد كونه مطهرا
 ليرسل جراتها وان فعله لا ينجس لعنه ولا ينجس الامع افادة الطهارة وانهم
 يقولون ساء طهور ولا يوجب طهور فلا بد من قايدهم بخصيص الماء ولا يظهر
 الامع اداة النظير لغيره والحق انه بالنظير القياس اللغوي كما قال الخبيث
 لان التقدير في الحقيقة لمطهر واحتقوا طهورا به توفيقا لا قياسا وليس
 طهور من مطهر بغير ضرورة وبهذا ونقول الماء مطهر من الحديث ولا يقيد
 نقول طهور من الحديث واما بالنظر الى الاستعمال فكما قال اصحابنا والشافعية
 فان منع ذلك الحقيقى فهو مكابو **ثانيا** ما يزيل عنه الطهارة وان طهورا
 متدنا ينجسه بخالطة النجاسة بغيرنا او طقا وان لم ينجس وجوز استعمال
 ما ينجس بغيره الاخر المنجس وقد روي بعثرة اذرع في مثلها وعند
 الشيعية احدا وصاحفة قلت لا او كثرين وعند الشافعية اكثر المغيرة
 في القليل الملافة وعند اصحابنا كذلك لان الكثرة قلنا ان
 حسنة رطل وعندنا كره هو الف وسائرا رطل بالقياس الذي هو واحد
 وسعور مثقالا وقال النبي صلى الله عليه وآله وقد سئل عن ثيابا
 فقال الماء طهور لا ينجسه الا ما غلبت لونه او طهر او نجس وروي الشيخ

يقولون

يقولون

ثم سئل عن ثيابا

الناس في مكان القبر وهو القبر الذي تركوا فيه اذ امرهم فيه في لوجز
والاجزاء من بين وبينه وصنعه بالاذن في ترتيبها لحكم عليه بالقاء اشعارا به
في كيفية الاخذ عند خلاف فقال محمد بن الحسن كذا قال الله القبر وله
ابو حنيفة وابو يوسف والثالث في صفة استعماله الا ان روي ان هذا القبر
كانوا لا ياكلونها ولا يشربونها ولا ياكلونها في بيت كنعان اليهودي
فلما نزلنا اخذنا من نطرها وبعدها كذلك فقال ابن من الاعراب يروي
ابو شدني والنياب قاله قال ابن من النياب فملك سائر اهل النيب
استأثرناها فملكنا الحبر فقال علي بن ابي طالب ان تقبلوا الحبر من اهل
ولم امركم باخراجه كنعان الحبر وقيل ان اضراركم انوا الحبر من
يألو من الحبر واليهو كانا من اهل في كل شيء فامر الله بالامتناع من
الحبر في كل شيء من زماننا الاخذ وعائنا فقال ابن من النيب في
الامر في القبرين ويؤلف اذا نظره فافترق عنه لا يجوز وطرفه
نظروا ونظروا في ابو حنيفة بالبحر بين القبرين بان لسان نطرها في القبر
عبد الانقطاع وان لم تقبل منه اقله لا تقربا بعد الانقطاع الامع الا
واما احتيانا فجميعا بينهما فانه قبل العمل كما ينبغي على كراهته ومعه لا كراهية
وقال بعض احتيانا يقول الشافعي والشافعي ان تقبل حنيفة فكل كراهية
امامة شيا وكقولك قطعا اطعمه في طمته **السادس** فأتوه من حنيفة
الامر من القبر للوجوب مطلقا بل قد يكون له لو كان قد عثرها ان عية اشهر
اخرها اول زمان الانقطاع والقيل وكذا اليوا واول نقضه من القبر
الايلاء والطهار وقد يكون كذلك في اقصى الحال ذلك فهو ذا المطول

الحسين

ويخرج

دور القبر

وختلف

وتختلف من غير ذلك قبل من عيان من حيث امر الله بحجته وهو محل الحبر في
القبر فيل من حيث الحبر في القبر وقال محمد بن الحنفية من قبل النكا
مروني النجور ان الله يجب التولس عن النجاسات الباطنة وهي الذنوب
المطهر من النجاسات الظاهرة **فانما المشركون يحجبون القبر** **المسألة**
سبعون هذا انما الحبر معناه لا يحجب من الايمان غير المشركون واليهو
نحو الاصل لقول حنيفة بن ابي نجر يقسم بان حنيفة بن حنيفة بن
العبيد وكسرها فاذا استعمل مع الرجل كسرا وله يقال حبر حنيفة
لغيره قال القائل في قوله اول كون الحبر معناه كونه الحبر في حنيفة
يؤيد قال انما المشركون يحجبون القبر في قوله المشركون يحجبون
هو حنيفة بن حنيفة بن ابي نجر في حنيفة فلا يقربوا قبل المراد امر الحبر
ان لا يكون معناه ولد كسرها لانه يما لها الذي آمنوا واليهو في حنيفة
لله الله القائل في قوله الحبر في ذلك العام قبل سنة حجة الوداع واليهو
انه سنة سبع لما بعثوا بكم في مكة فامر الله بوجوه الامم من احد من حنيفة
عليه السلام وبذل عليه فلول حنيفة لا يحجب بعد العام مشرك فيه قال ابو
حنيفة **الآية احكام الاول** ان المشركون يحجبون القبر عينية لاحكامهم
احتياياهم قال ابن عباس ان احتياياهم حنيفة كالكلاب والخنازير وقيل
للمر من حنيفة مشركا وتوضا والوضو قد يطهر على عند اليد والافعال في حنيفة
في ذلك وقيل حنيفة كونهم حنيفة انهم لا يغسلون من الجنابة ولا يغتسلون النجاسة
او كناية عن حنيفة حنيفة حنيفة واعلم ان معنى الحكم على المشركون يحجبون
المشرك حنيفة الحكم كقولنا كراه العلماء ان يعلموا واهل النجاسة اي الحنيفة

السابع

الحنيفة

الحسين

الاحكام

الاحكام

الاحكام

الاحكام

الاحكام

الاحكام

الأشئ عليك مثل الذي عليك فاعلم أن الحجة المصطفوية
 الصلوة من ركن الإسلام في الركوع وهو عظمي في غير ما قيل في أركان ميعود
 مقترنات بحركات وسكنات يتقرب بها إلى الله قبل هو متعوض طرأ بأركان الطلوع
 وعكس بصلوة الآخر من الأخرى بها أفعال مبدية يجب فيها القيام أخيراً في
 وأخيراً التسليم يتقرب بها إلى الله تعالى بصلوة الجنازة صلوة بحسب المأزق وأهم
 أكثر المحققين على ثبوت الحقيقة الشرعية لوجوب دخولها وقد مر ذلك في غير
 فصل هذا هل إطلاق لفظ الصلوة على المعنى المذكور في باب التعلل أولى أم
 قبله الأول وقبل الثاني قطعاً على وهو الأصح لأن المعنى اللغوي موجود
 الحقيقة الشرعية قطعاً على القولين لما بحث من أن يتبعوا أنواراً الأولى
 على الصلوة بقول مطلق وفيه آيات **الاولى ان الصلوة كاشطة للموسم كالماء**
سورة النازعات أي مكتوبة فإن الكتاب مصدر كالماء والضرب والمصدر قد
 به المفجوع أي المكتوب وهو مراد في الغرض ومنه كتب عليكم إذا فعلوا الصلوة
 أي فرض في الموقوت أي المحدود بأوقات لا يزيد ولا ينقص ولا يجوز التفتة
 عليها ولا التأخير وفيه الآية **احكام الله** أي ما وجبه وفرض على كل مؤمن
التميز أي لا يتبدل بظاهرها أن الوجوه تخص منزله مع العقل إذا لم يتبدل التفتة
 فالتميز مؤمن من المصدقين والتصدق لا يصيد إلا بغير تصور وضمير إذا كان ذلك
 غير متصور لا يقبل العقل فلا يجب على الصبي ولا المجنون ولا النسي على **الثالث**
 أن الصلوة ليست فرائضاً مطلقة غير المحددة بحد وقت بل هي محدودة
 بحدود وشروط وأوقات لا يجوز تغييرها وتبدلها **الرابع** وبما هي **الصلوات**
 الإحصاء من الوجوب بالمؤمنين فلا يجب على الكافر كما هو مذهبنا في حقيقته وهو

أي
 الصلوة من ركن الإسلام
 في الركوع وهو عظمي

بما هو

فيها

علم

جزء من أفعالهم

تذهب

ظن

خلاف مذهبنا ومنه هي الشريعة والصلوات الخمس المذكورة لا بد على
 ما عناه الأبد لا لمعناها الخالفة وليست بحجة عندنا هذا مع أن غير
 صلوات الأيات شاذ في الوجوب عليها وأما ما قيل في قولها لا تؤلفوا
 مسلكتكم في سنة قالوا لا تؤلفوا من المصليين إلى قوله وكما تكذب يوم الدين
 صريح بإرادة الكفار بالخطاب **الثاني** حافظاً على الصلوة والصلوات **الصلوات**
وفروا فاستبين قال جستم فحلاً أو كمالاً فإذا استتم فادعوا
الله كما علموا ما بالكون والقيوم المحافظة عليها هي شدة الاعتناء
 بإتمامها وعدم تغييرها في أي قائماً والوسطى أما بمعنى الوسطى أي بين
 أو القصدية أي الكيفية الفصل والفتوت قبل المداومة على التجرى أي قوماً
 ثم من بعد على القيام وقبل الدخا فإما وقبل الخشوع أي قوماً لخشوع
 والثاني عند التقاء هو الذي عارضة الصلوة مع رفع اليدين فالأول في الجملة
 ذلك ولذلك قال ابن السبكي المداومة الفتوت في الصبح والرجاء جمع راجعاً
 جمع قائم وكذلك لو كان جمع لا كبنا إذا استتم فادعوا الله أي صلوا صلوات
 اتينوا واشكروا الله كما علمكم من الصلوة وبقيتها وإن قلنا أنه الشكر يكون مقادراً
 فاشكروه شكراً مائلاً لانفاسه عليكم بعبادته لا بعبادته التي هي عبادة من كيفية
 الصلوة حالاً لا في حال الخوف وفيها أحكام الأول وجوب المحافظة على
 الصلوات الموجب ذلك لثلاثة الخيل والأخر الجزيل كما قال في موضع آخر والله
 هتم على صلواتهم بحفظون وفي موضع آخر الذي مر على صلواتهم دأبون
 فليس المحافظة متعلقة بالأفعال والتخدد والشرائط والمداومة متعلقة
 التكرار رجوعاً لأوقات وقبل المحافظة على الفرائض والمداومة على التواتر

ثم انقلنا أن ذكره الصلوات
 سواء كانا علمهم

عن الصلوة بل اذا عجز عن التسليم اليها ينبغي اقبال على الصلوة
 الاصطبار عليها ليكون ذلك صادقا للطبيعة الى خلافه ولذلك كان عرفة بالصلوة
 اذا راعى الزخارف عند الملوك قرا هذه الآية فنادا الصلوة الصلوة رحمة الله
الوابق لما كان الذي عن النظر الى الزخارف والاعراض الصلوة فكم معه ان يجر
 ذلك الترفق الذي لا بد منه اذ في ذلك بقوله لا تسالك رزقا اي طلب رزقا
 بل الكف بوزن ما يتك ولا تكلف نفسك بالطلب فانه يفتك من الاخرة وطلبها ما فيها
 والهداية بغير رزق اي اذا همت بما ياتيك كفتيك من مؤنة الطلب اذ قلنا ان
 صلي الله عليه وآله عجز طلب الرزق فغنى ايضا كذلك لدلالة الثاني على كماله كذلك
 بالاجتناع فلما طلب عليه قد لم يطلب وما كان مطلوبه صلى الله عليه وآله والطلب
 الطالب كما تكلف بما يكلفه غيره فكون ذلك فخره الذي لا يحيط له
الحاشية لما كانت الزخارف المهي عن النظر اليها قد تستعب قاردين وصافيه
 ازد وذلك ان تلك ليست في الحقيقة فاديه ولا عاقبة بل هي عدم بالنظر الى
 عواقب العبادات الذميمة الذميمة وانما العاقبة بالحقيقة او العاقبة بالعبادة
 لذوي التقوى **ارابعة قد افلح المؤمنون الذين هم في صلواتهم حاشدون**
 الآية دلالة على وجوب الصلوة ويترتب فاعلمنا بالفلاح الذي هو الفوز
 كما ينبغي والافق مطلوبهم من الخلاص من عذاب الله والبقاء على مقام رجب
 لهم وقد ثبتت للتوفيق كما ان لما شقته ولما كان المؤمنون متوقفين بذلك
 بها بشارتهم فاصل الفلاح لعنه الشق ومنه الفلاح لشق الارض انما
 قوله صلواتهم صافيا اليهم لانهم المستغفون بها فاما المصلين فيصحبهم
 والحشود خشية القلب وعلمها الترام كل جارية بما امر به في الصلوة من

من الجليل

التي قال

النظر والوضع قبل كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلي رافعا يده الى السماء
 فلما ترك الله بطله الذي وضع سجوده ونظر الى رجل يصلي ويبت لمحيته فقال لرجل
 قلبه خشيت جوارحه **النوع الثاني** يذكر لاداء الصلوات المحض او فاعلمنا
الاول في الصلوة **لذلك ان الشغل عن الليل وفان الليل انما هو**
شكر الله الذي اتمم نعمته بنا وقلة لك على ان يتفك ربك نعمنا محمودا اقم
 الصلوة هو بعد بل زكاتها وحفظها من ان يقع ريع في وقتها من اقام العودا
 فوجهه وقيل للمواظبة ما خرد من قامت السوف اذا تفتت واقبها اذ جعلها
 نالقة **الحاشية** اقامت في السر والظراب لاهل العارفين جولا لطلبها
 الاحوط عليها كما كانتا في الذي يربح فيه فاذا ضيق كاشكا لكلمة اخرى
 منه وقيل التمس اذا انها من غير قهورة ولا توان من قولهم فلما اتممها فاقسه اذا
 فيه ويجلد منه مدد ونقا عذر وقيل اداوها عبر عنه ما اقامته لانتهاها
 على القيام كما عبر عنها بالركوع والسجود والعتوت والكراهة محض واما في
 يعيرون الصلوة في منعه من الملاح فالاول بان يراعيه الاول ولانه اقرب الى الحقيقة
 واديه لضمه التنية على ان المستحق للمدح هو فكل كذا والذلولك الروا
 نصر عليه الجوهري من ذلك لاناظر اليها بذلك عينه ليندفع شعاعها
 وقيل الغروب وقتك بقول الشاعر هذا مقام قد تمير ما ج ديت حتى ذلك
 وراجح علم البشر كقطام وحدام لم ليتين والمقارنة لاد لانه في علمي المثلث
 لاحتمال ارادة زوالها وكذا على الرواية الاخرى عند فخصي ذلك براجح
 تقديم الدلالة لانه في كونه بمعنى الزوال لاحتمال الاشتراك والعنقاو
 قللة الليل في ذلك حين يقب السحر ولذلك قال الجوهري الغسق الليل

عليه السلام

الان شاء الله

الشفق

المنظر

غالب الشك وقيل غلب الليل شدة ظلمته وذلك لما يكون فيه ضعف البصر والسمع
 تكلفا للصلوة والنهوض والجهود وشبهه الاشداد فيما يعين النعم والمهرج
 الآية التحكام **الاول** اذا حمل الدلوك على الغروب خرج الظهران والاولى
 حمله على الزوال اذا اصل التركب للاشغال ومنه ذلك لان الدلوك لا يستمر
 به وكذا كل ما تركب من الدلوك كالبج ودلع وبق لسابن عباس وقد
 ذلك من الباقر الصادق عليه السلام ويروى عن النبي صلى الله عليه وآله انما
 خير من الدلوك الشمس حين الزوال صلى الله عليه وآله في هذا يكون الاربع صلوات
 الظهر والعصر والمغرب والعشاء لخلعة في الآية واللام في الدلوك للتيقن منها
 في ليلة خلوات **الثاني** الآية دلالة على امتداد اوقات ما يقع الزوال واللام
 الضيق للتيقن فكون اوقاتها موسعة لان اللام قد قلنا انه للوقت والى انما
 ويكون الوقت متدائما الزوال الى نصف الليل او ذهاب الشك على الخلاف
 المعلوم ان الصلوات الاربع بعضها بعض ذلك اذا فارقوا لان يكون الماد
 الساع وقتها يعني ان كل جزء منها صالح للاداء على سبيل الوجوب وقتا لغا
 في ذلك حيث قال الوجوب محض باخر الوقت لان مكلف مخير بين ذلك في
 بين الوجوب وجوابه لاننا ان الخيرة في الوجوب وانما ينافيه الوجوب المضيق
 وانما الموسع فلا يكون معنى الخيرة انما للغير على التبيان به كما قال السيد
 خيرة الوقت يتعلق الوجوب فيها بالانقاع على سبيل الخيرة كما في الواجب
ثالث الآية دلالة على الظاهر في الصلوات الاولى لانها تسند على اليد
 موالد لوك **الرابع** ان آخر وقت العشاء نصف الليل على احد التفسيرين للضيق
 وهو الاولي وهو مؤخر من الصادق والباقر عليهم السلام **الخامس** قرأنا الفجر

لا يخاف

رضي الله عنه

المرضى رضي الله عنه

الى صلوة الصبح لصحة الكبرياء خزيه قال بعض الحنفية فيه دلالة على
 القراءة كما دل عليها ركوعها وسجودها على كونها ركبتين ليس بشيء لان التسمية بغير
 وكونها ركبا او غير شيء فان القراءة جبرئيل كائنا ركبا او غير قال كرسى
 في الدنيا حاجج وكان في آياتها مشهودا لان الملائكة الليلية والنهارية يجتمعون
 فيك في الدنيا بين تمام **السادس** كون نافذة الليل من حق اصة عليهم اي وجوبها
 على قراءة نصفك شخصيك من الليل وهو الزيادة ومنه الانقار مع انها تجزى
 من الله عليه وآله والحق التدينية ثابتة في كل ليلة او ثمانية ايام
 لكونها منسوبة لك بالنية الى كل ايام **الثاني** انه صيرت لك معنى فليكن
 مقاما متخوفا وهو مقام الشاقة لانه كان محمدا لانه يجد كل من عرفه **الثاني**
الصلوة طر في البارود والقار الليل النكاح بدعيين الشبان ذلك
 قال ابن عباس من الغرض والنجاة طر في النهار وقت صلوة الفجر والمغرب
 فياخذون صلوة الغداة والظهر والعصر ثم يجلسون فابعد الزوال بعد العشاء
 ولغاغر الليل العشاء ويجلسون فاما ثانيا يجلسون انما رايهم لما يصح
 الثاني وفيها بالمخوض الشوق المعبر وان المراد بطر في النهار نصف النهار صلوة
 الفجر والنصف الاول وباقي الصلوات لفراجه في النصف الثاني والثلث
 الليل اي فريانه اي طاعات تقرب به في بعض الليل فيكون المراد نافذة
 فيكون لغا عطف على الصلوة لا على طرية النهار وعلى الاولين يكون عطف
 على طرية النهار والرفع جمع لانه كطرح ظلمة والرفع في معنى الزلزال فزال
 اذا فريه فيكون المعنى ما عان متقاربة في الليل وتكون من هذا الليلين فيكون
 المراد ان ساعات المغرب والعشاء القريبة من النهار واعلم ان دلالة الآية على

وكانت في آياتها مشهودة

صلى الله عليه وسلم

وحد

نفسه في

زبور

وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب **والسبح لله ما يسمعون**
 فاحسبوا ما يقولون من انك ساحر او شاعر فانه لا يقربك واقبل على ما فعلك
 يا يقربك تركه وهو ذكر الله من الشجر وغيره واليا بمعنى مع الشجر مع حمدك
 على هذا انه وتوفيقه اذا نقر هذا فهذا هو **الاول** قال المفسرون لما ذكر
 اقسامه الفضلوا انهم في هذه الاوقات قبل طلوع الشمس اشارة الى العجوة
 خروجها اشارة الى الظهيرة لكنهما في النصف الاخير من النهار ومن ايام الليل اشارة
 اليها ومن ايام الليل اشارة الى الكبر والقصر وانما بالغص والمكاشفة
 من يومين ايام الليل لا بد له وفيه غيبه على انما بينه وقت الغيب في اول الليل ولما
 قدم الزمان هذا الاخصاص بينه وبين الفصل فان الغلب في اجمع الشرحه من هم المفسرين
 لان الشمس اميل الى طلبة الاسترخاء فبعد الكد في النهار فكما ان العباد في آخر يومه
 قال سبحان ناشية القلب في اشد وطاء وهو وقت الاوقات انما هو ان المراد من
 الليل صلوة الليل كله **الثاني** اخذت في اوقات النهار قبل المغرب وفيه نظر
 طرق الشريعة لا خارج عنه وصلوة المغرب تقع في الليل فكيف يكون في النهار اللهم
 على الاضلال المتقدم وقبل الظهيرة لان وقته عند الزوال وهو طرق الفضل الاول
 وطرق الثاني بداهة وقبل العصر عادها لانها الوسطى كما تقدم واما قال اوقات
 لان اوقات العصر يقع في النصف الاخير من النهار فيصدق كل ساعة منه انها طرق
 جميعه لان من الليل من انما من خوصفت قلوبكم وهو الشايع فيهما مثل الظهيرة
الثاني ان في الآية نص صريح لسعة الوقت للصبح والظهر في لانه ذكر واخر اوقات
 ان الشمس اذ ناما بالتسعة الا ان الصبح مبداء في طلوع الشمس وان الظهيرة مبداء
 في اقبل غروبها واما العشاء ان فان حبل الليل طرما لها صريح بان شاع ونهنا **الثاني**

عجل

ما ذكره من اشاع الوقت هنا وفيما تقدم صريح في مذهبنا بانه في الوقت شر
 من الغرضين من استبداءه الى انشاءه الا ان عنده قبل هذه وانما لا يقولون بذلك
 تقولون ان الوقت مختص باولها والظهر قدرا فانما هو اخره بالعصر قدرا كما هو
 المغرب والعشاء **الثاني** لا ريب فيه ان طاهر ذلك الكلام بل وظاهر كبروا بان
 البيت عليه السلام عتيقي الاستراكة والليل والحب والاجماع يقتضي الاختصاص
 بحبل الجمع والتوفيق **الثالث** ان يزداد بالاستراكة ما بعد الاختصاص وهذا
الاول انه لما كان الظهيرة وقت مقدس في اي وقت او تبت فيه فهو مختص بها فانما هو
 كانت نتيجة كصلوة الشدة كما ان العصر بعدتها وانما الوقت مفضل
 بكونه دخل حبلها بداهة دخل قبل انما الى لحظة فان اكثر الاصل هو انما هو
 وحيد بعد الصبح والعصر في اول الوقت اذ ذلك الله خلقه الوقت وعدم ضبطه
 الاوقات والروايات بالاستراكة **الثاني** ان ذلك مطلق قابل للتقييد بغيره
 داود بن قيس قد مر بعض احتجاجنا عن الصادق عليه السلام قال اذا زالت الشمس دخل وقت
 ما فاصبح قدما مع وكلمات دخل وقت الظهيرة والعصر حتى يبيح من الشمس قدما مع
 فيجوز وقت الظهيرة حتى العصر حتى يغرب الشمس وكن ايضا ان يكون قوله في الآية
 السابقة منجما لله حين يقول الى اخره اشارة الى الوقت المختص لانه لا ما
 انما هو في الملة وكذا التماسح فيقيد به اطلاق غيره فانما **الثاني**
الثاني في طلوع الشمس قبل الغروب **والسبح لله ما يسمعون** **الثالث** في قوله
 الآتية الطور **سبح محمد بن عبد الله** ومن الليل **سبحه** وادبار **الشمس** الكلام
 الآتية متقارب ومحمدا يعلم ما تقدم فلا حرج له في هذه الآية **الثاني**
الاول المراد بآية السجود التقيد بعدا لصلوة السبح والدعاء عن ابراهيم

عظام

اموات

ما ذكره

وعز علي عليه السلام انما قالوا لو ترائوا للرب من الجاهل انوا فليدعوا المفسر
 وعندنا حاله على التومر في الايام جمع دبر وقرا حجة بك المفسر مصدرا
 والكل من اذبرت الصلوة اي نقصت نحو انيتك حقوق النجوم والمرايا وقت
 افقضا الصلوة **الصلوة** حشر تقوم قبل الم ارحس تقوم من جملتك فانه يقول
 اللهم وتجدك الا اله الا انت اعز كل ذنب وتب علي ضيقه في جبروتك
 وزد مرفوعا انه كفارة الحبيب عن علي عليه السلام ان بكيا الم كمال الا في
 اخر كلامه من مجله سبحانه ربك رب الغرة عما يصقون وسلام على المرسلين والحمد
 رب العالمين وقيل هو من الليل والنوم في الحديث عن الباقر الصادق عليه
 ان رسول الله صلى الله عليه واله كان يقوم من الليل ثلاث مرات فيظن ان
 التواضع المفسر في القرآن الى قوله انك لا تختلف المتبادرة فيفتح صلوة الملبس
 تقوم الى الصلوة بالاذكار المشهورة **الاذكار** اذ بار النجوم اي اعقاب النجوم والاذكار
 حين يسيرها سوا الصبح فقبل الم ارحس صلوة الفجر وعن الصادق والباقر عليه السلام
 قبل صلوة الفجر وفيه قال ابن عباس وقيل المراد لا تعقل حركه ربك سبحانه
 وسما وعلي كل حال **النوع الثاني** في القبلة وفيه ايات **الاولى** **النوع الثالث**
الثاني ما رواه عن قبله **النوع الثاني** **النوع الثالث** **النوع الرابع**
 التي فعلت استقبالي احبا واعا محبا خذا كما للحق اذ قل الرمي من الشجر والرمي
 النفس على المكون لان المفاجاة به شديد والسفهاء الكفا في لعنوا الذين
 اتفوا التقليد وامنوا عن النظر والعبادة مثل الجلسه للحا التي يعاينها التي
 عرفت كما ان الحلية للحا التي عرفت وكان يقال هو في قبلة موثقه قبله في
 علم اليقين التي تستقبل في الصلوة والاهم اي صهره روي علي بن ابراهيم باشا

الكتاب من النور في الصلاة

ادغام

آخر

في قوله تعالى انما كان الله يريد ليذهب عنكم الرجس اهل البیت الطيبين

سورة النور

استدلال

هذا الصادق عليه السلام حركت القبلة الى الكعبة بعد ما صلى النبي صلى الله عليه واله
 بمكة ثلاث عشرة سنة الى بيت المقدس فبعد ما حجه الى المدينة صلى الله عليه
 سبعة اشهر وقيل تسعة اشهر وقيل عشرة وقيل ثمانية عشر وقيل ثمانية
 عشر وقيل تسعة عشر قال ابو جهمه الله الى الكعبة وذلك لان اليهود
 رسول الله صلى الله عليه واله بالانه تابع لمكة ليعلم اليه قبلتهم فافهم رسول الله صلى
 عليه واله من ذلك انما شدد ذكرا وخرج في جوف الليل الى اقصا السماء ينظر
 الله في ذلك انما افرأ فلما اصبح وحضر وقت صلوة الظهر كان في مسجد بني المرقب
 من الظهر فكتب من امره جبريل عليه السلام فاحضر بعض ربه وحوله الى الكعبة وان
 عليه قد نزل في قبلك في السماء الاله قول وجعلك شطرا للجهنم وكان
 صلى الله عليه وسلم في البيت المقدس ثم كعبن الى الكعبة فقال اليهود ما ولهم من مقام
 اليه كما نواصلها انكارا منهم للنعمة وقيل لانه قد فاقوا المكية حرماتهم
 الفجر على رسول الله صلى الله عليه واله وقيل مشركوا مكة قالوا انه اشتاق الى
 وقبلة الاله وسيرجع في دينهم فذل قبله المشرق والمغرب اي شاكلا له ولما كان
 ليبره في القبلة بالتوجه التوجيه ما يراه من المصلحة او انه تعالى لم يوجه حتى لا
 اعرف المصل عنهما الخوف من الله بالسياسة الى اماكن الشرف والغرب على التواضع
 نسبة التملك وانما الاعتبار توجه قلبا لمصلي الى الله سبحانه وتعالى وتوجه وجهه
 الى طهره عنوان توجه قلبه ووجه الجهات كلها متساوية في ذلك المخرج هو
 لا خصوصية للمكة والمراد بالمشرك والمغرب ما ينقسم من الارض اليها ولا واسطتها
 وقال الزمخشري المراد بلاد المشرق والمغرب فليزمنه ان لا يكون البراءة
 منها وليس كذلك قوله فليزمنه ان لا يكون البراءة منها

ينظر

واقام

منها

على

في السماء **بيان** غلط ظهر لك بما قرره به خلط من استدنبك الآية على كون الباري
 حجة التمايز من حيث توفقه صلى الله عليه وآله رسول الله والحكمة والشا والحكم بحسب
 الله فيكون في السماء واقف على ذلك من غير انكار **جوابه** انه كان ينبغي ان يبين
 على ان جبريل ولا يبرز ذلك كون الباري فيهما والا لزم من صعود الملائكة
 بالامر من الارض ان يكون الله فيهما وهو باطل **التميز** قلنا انك قبلت انما كانت
 انما تفقد انه امر بالتوجه الى الصخرة ثانيا للبهود وكان صلى الله عليه وآله يجب التوجه
 الى الكعبة لانها قبلة ابيه ابراهيم عليه السلام انما تفقد ان اليهود قالوا بخالفنا
 في ديننا او يصلي الى قبلتنا فقال صلى الله عليه وآله جبريل ودنا من جبريل
 الله الى الكعبة فقال جبريل عليه السلام انما عبدتموه وانتم كبر على ربك فقلت
 فانت عندهم مكان فخرج جبريل عليه السلام وحصل من ربه صلى الله عليه وآله والكرام
 الى السماء رجاء ان يزل جبريل ما يجب من امر القبلة فمررت وقيل كان قد وعدنا
 فكان يتطهر ويتبرقه لمواظبته لخصه الطبيعية ولا يبرز كونه ساطعا للقبلة الا
 قلنا انك من قولهم ولدت قالنا الا اري مكنته منتهى وكلته فيه وثروها صفة
 اي فرضية كذا **الجواب** قوله ومجيبك شرط المسجد الحرام هذا هو لنا مع التوجه الى
 الصخرة وكان ذلك يجب قبل قتال بدر ثم يفرق لسا بقا وهو اول نسخ وضع في
 وقبل هو نسخ لاسنه بالكتاب وانه ليس في القرآن اية التوجه الى الصخرة صريحا ثم اعلم
 ان الامر هنا على التمام لا على التخيير كما قيل لا تعقدا اجماع على بطلان التوجه
 الى الصخرة والمنظر للصخرة والجمعة قاله الجوهري واشد شعرا قول لا مزيان
 وجوه العيس شرطه منتهى وقرى الى ثقتنا المحمد الحرام وقول الجاهل الى ان شرط الصخرة
 باطل انا والمفسرين وانما كان حجة الحجة القتال فيه اوله من الملة ان يجر

الخطوة من انما بنا على ان القبلة هي الكعبة بالحقيقة لئلا يكون لها اوية
 حكمه كما لا يخفى وكون بينه وبينها حجابا بل كما لو ازيل لك قد هارتا من ليس كذلك
 للجهة ووجه ذلك حجة القتها وهي الحق لوجوه **الاول** يفتح العبد على وجوب
 لئلا هو مشاهدا لما ذكر في من اجزاء المسجد فيكون هي القبلة **الثاني** رواه جماعة
 زيدان النبي صلى الله عليه وآله قبل الكعبة فوفت هذه القبلة **الثالث** رواه جماعة
 عن احدهما عليهما السلام ان بني عبد المطلب اتوا وهرقوا الصلوة وقد صلوا في الكعبة
 بيت المقدس فبطل ان يتكلم في الكعبة فقولوا انما كان البصا والرجا
 مكان التماسا وصلوا في الكعبة قبل الكعبة فصلوا صلوة واحدا الى القبلة فلو
 سجد سجدة سجدة القبلة في ركعتين **الثاني** رواه جماعة على ذلك هذا المثل قالوا
 شرط المسجد الحرام ان كان ينبغي ان يقول قول وحكم الكعبة **الثاني** قال ذلك
 الله عليه وآله وهو في الحديث ولا ريب ان المسجد في هذه القبلة لا العن لانه خرج
 لو كان التوجه الى المسجد واجبه على كل امر الله لوجب ذلك للمسلمين المشاهد ولما
 كما لم يبرز في الخط ان ويانا الملائكة ظاهرا قلنا ذلك سلموا لا المفسر
 صغفنا لخصه اذ رواياته بعضها في الرواة وبعضها من رسل واماروا في الفصل
 من غير المعنى فقد طعن الكعبة فيه بصاد العبد **جوابه** في تفسيره بالشرط
 ايمانا الى ان امر القبلة بينه صلى الله عليه وآله والمقاربه دون التحقيق فان العربي
 والمغازي في علامته قبلهم واحدة مع انه اذا حق كان توجه العربي الى غير
 الى التماسا لاختلاف ابلدان في العوض **الجواب** وحسب ما ذكره قولوا وجوه حكمه
 شرطه صلى الله عليه وآله بالآخر ولا يعطى لثانه واجبة لوعيته من غير
 صريحا بهول الحكم وتلك كيدنا الامر القبلة ونصا الله على المشافهة وحسبها

الباقين

الراحم

وبعضها ريد

ورد عاينهم وضا احكامهم وهما قيل العكس وامانه معاشهم فانهم عندنا
 نوا قادم الظاهر في تحصيل الرزق عندها بالاعاش والاعاش العام عندها بحكمة
 الخلق الذي هو احد استبايا نظام معاشهم في صير ذلك من القوام في قوله ذكر
 العمل في قوله تعالى علمكم ما لم تعلموا فعملهم اشرا من الموجودات وهو ان يعرفوا
 فيدبرها بعلمه وحكمته **النوع الرابع** في مقدار ما انزل الله من آيات **الاول**
 او مقدار ما انزل الله من آيات **الاول** في قوله تعالى انزلنا الانبياء
 العلو بآياتنا وعندنا مقابلايتها ومثلا في آياتها على اختلاف الراسين والثاني في قوله تعالى
 ونحو ذلك من آياتها واليك ما عاينها بالآيات في قوله تعالى انزلنا الانبياء
 لما يدرى في المواقف السبعة العشرة وسميت سبعة لانها من اجزاء السبعة
 كسماها لاقتناء طبيعة الانسان ذلك ليعتبر في الحيوانات والاول من مصاد
 من طينة زلت قلانا اذا اصلحت حاله في استعمال اسم معنى السوء في الفخر الذي
 يتجلى به وقرا عن ابن السواد ربا شام وهو يحسن ريشه في حادة الجوهري في السوء
 واللباس وقال الرخشي في الجمع ريش كعب وعشاب وفيه نظر لان الجمع غير
 منا وقرا ابن علف والكافي واللباس التقوي بالنسب عطف على لباسا ويجوز على
 ريشا وقرا الباقر في الرفع من مبداء ويحيى عليه **الثاني** انه تعالى ذكر الحكمة في قوله تعالى
 ثلاثة اعراض **احدها** ستر العورة وتقبيلها ما ان يكون واحدا مطلقا غير
 ما لم يحترم من غيره حتى يستر نفسه وهو حاله في الصلوة والمراد بذلك الوجه الفيل
 والدير وهو قول اكثر علماءنا وقال الشافعي في قوله تعالى والركبة والركبة
 المرأة فخذها كالة عدا الوجه والكف والقدمين فاسان في لباس قائل
 عكاس لاسماها منها المراد به الوجه والكف والقدمين والركبة والركبة

في قوله تعالى انزلنا الانبياء العلو بآياتنا وعندنا مقابلايتها ومثلا في آياتها على اختلاف الراسين والثاني في قوله تعالى ونحو ذلك من آياتها واليك ما عاينها بالآيات في قوله تعالى انزلنا الانبياء لما يدرى في المواقف السبعة العشرة وسميت سبعة لانها من اجزاء السبعة كسماها لاقتناء طبيعة الانسان ذلك ليعتبر في الحيوانات والاول من مصاد من طينة زلت قلانا اذا اصلحت حاله في استعمال اسم معنى السوء في الفخر الذي يتجلى به وقرا عن ابن السواد ربا شام وهو يحسن ريشه في حادة الجوهري في السوء واللباس وقال الرخشي في الجمع ريش كعب وعشاب وفيه نظر لان الجمع غير منا وقرا ابن علف والكافي واللباس التقوي بالنسب عطف على لباسا ويجوز على ريشا وقرا الباقر في الرفع من مبداء ويحيى عليه الثاني انه تعالى ذكر الحكمة في قوله تعالى ثلاثة اعراض احدها ستر العورة وتقبيلها ما ان يكون واحدا مطلقا غير ما لم يحترم من غيره حتى يستر نفسه وهو حاله في الصلوة والمراد بذلك الوجه الفيل والدير وهو قول اكثر علماءنا وقال الشافعي في قوله تعالى والركبة والركبة المرأة فخذها كالة عدا الوجه والكف والقدمين فاسان في لباس قائل عكاس لاسماها منها المراد به الوجه والكف والقدمين والركبة والركبة

صورة

نظر محترم غير مكفوف يعم وجهه لان النبي صلى الله عليه وآله لغا الناطق
 والمنظور كما في قوله تعالى من آياتها في الحالات وان يكون مستجيبا وهو في الصلوة
 بين السرة والركبة واحدا منته ستر اليد وكله في غير الصلوة ستر اليد وكله
 الحاة حتى وهو في الصلاة **الثاني** في قوله تعالى انزلنا الانبياء لما يدرى في المواقف السبعة العشرة وسميت سبعة لانها من اجزاء السبعة كسماها لاقتناء طبيعة الانسان ذلك ليعتبر في الحيوانات والاول من مصاد من طينة زلت قلانا اذا اصلحت حاله في استعمال اسم معنى السوء في الفخر الذي يتجلى به وقرا عن ابن السواد ربا شام وهو يحسن ريشه في حادة الجوهري في السوء واللباس وقال الرخشي في الجمع ريش كعب وعشاب وفيه نظر لان الجمع غير منا وقرا ابن علف والكافي واللباس التقوي بالنسب عطف على لباسا ويجوز على ريشا وقرا الباقر في الرفع من مبداء ويحيى عليه الثاني انه تعالى ذكر الحكمة في قوله تعالى ثلاثة اعراض احدها ستر العورة وتقبيلها ما ان يكون واحدا مطلقا غير ما لم يحترم من غيره حتى يستر نفسه وهو حاله في الصلوة والمراد بذلك الوجه الفيل والدير وهو قول اكثر علماءنا وقال الشافعي في قوله تعالى والركبة والركبة المرأة فخذها كالة عدا الوجه والكف والقدمين فاسان في لباس قائل عكاس لاسماها منها المراد به الوجه والكف والقدمين والركبة والركبة

الحرب ٢

صورة

نظر

ان يكره فيه نظر لان منع عقوله يوقع على متعلقيه ولا يمكن ان يقدح في
 الذكوة فيها لانه هو المنوع - مساجد الله عام في كل مسجد لان الجمع انما هو
 لما يرضى اسوة للقد ان قلنا قبل ان نذكر انما هو المنوع في كل مسجد لان
 الا في فيه ومنعوا من دخولها واخرجوا التوراة وقبل ان يترك في المشركين
 شعور رسول الله من دخول المسجد الحرام فقام الحديث قلت قد بينت في النص
 ان حصر اسب لا يحصر العام بل لا يختار بغيره لفظ ما كان له ان يترك
 الاخر بغيره فيجعل وجوها ما كان له ان يختصه ويصوغ فضلا عن
 على غيرها ما كان له ان يدخلها الاخر بغيره من المؤمنين ان يصطوب
 فضلا ان ينعول كما وقع عام الفتح وفي ذلك اختياره تعالى بغيره
 الله عليه وآله ما كان له من ذلك وعلا للوم من ينظر في
 المساجد وفيها احكام منها قبل معناه النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وفيها احكام اخرى منها انما وجد لما فيه من اقامة مساجد للدين
 الكفاية لاصلا لهدم الوجوب على الكل - وجوب عازفة ما استهدم منها ولا
 لزما في ثبوتها في التحريم المنهي عنه - وجوب شغلها بالذكوة لا في التعمير
 المتأخر في لعمري كما ذكر الله فيها في الكفاية ايضا تحريمها ووجوب
 ذلك في العرف فكل ما قيد تحريمها فهو عام فنه عدم جبرتها واخذتها
 واضطار السراج والاصوات فيها وشغلها بما ينافي العبادة وجر ذلك - اختيار
 اتخاذها على الايمان لان كل واجب على الكفاية فهو مستحب على الاختيار
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم فخذ مسجدا ولو كلفه فطاعة النبي الله له
 الجهد - استحباب دخولها بالخشوع والخشية فانه في بيته

يحتار

فينبغي ان يكون حاله كما لا يخفى انما هو في بيته في روي
 على ضربا له عليه السلام ان المراد بالساجد تقاع الارض كلها لقوله صلى الله
 واله وسلم جعل في الارض سجدا وترا بها طهورا قبل ان يخرج اليك منها
 ذلك وهو قوله وسعي في خرابها واجاب بعض المفسرين من اعني
 الكربة بانه لا منافاة فان المراد التوعد على خراب الارض والظن بالخراب
 بقوله ولتعوذ في الارض كما قلنا ذلك وان اسكر حمله عليه السلام
 صانع بقوله ان تلك ما كان لئلا يدخلها ومن هو في الارض فكلما
 دخلها الاماها والاصل عدمه **الثامنة انما هو مسجدا لله من ارضه**
والسجاد اقام الصلوة واتى الزكوة والحج والاعقاب
من امر المؤمنين قلت هذه الآية على غاية غيايتها بعباد المساجد وان
 يتعول في عمارتها في اعظم المنازل لذلك وصفه بصفاتها الكافية وهو
 الايمان به واليوم الآخر وهو المعاد اقصر على الايمان بالله وباليوم الآخر
 واقامة الصلوة واتيام الزكوة ولم يذكر الايمان برسوله والعبادات الباقية
 الايمان بالله يستلزم الايمان بالرسول اذ حكمه يقتضي ذلك والصلوة اظهر
 العبادات البدنية واستقامت الزكوة اعظم العبادات المالمية واصعبها ومن
 بالاضطر الاضطر لم يترك ما دونه ثم اعلم ان عمارتها مساجد فربما يفتن
الادوية وكسها والاسراج فيها وفرشها شغلها بالعبادة وشغلها
 الدنيا لله والاعطى على الصانع واكثر ما رزقها قال الله تعالى
 قدما وانما هو قيل هو السعي وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال
 تعالى انما هو في الارض المساجد وان زوارها فيها عمارها فطوبى لمن لم يعمرها

سورة التوبة

الى المساجد

فينبغي

في بيته ثم نازل في بيتي فحق على المومنان كبره والامر بوقا له على الكبر والنف
 المجدد الفداء وقا له عليه السلام فارادتم الرجل تبعا هذا الساجد فاشهدوا له
 بالانبيان وعنه عليه السلام اخرج في مسجد ليلا لملاذكة رجله العرش
 فنعفله ما دام في ذلك المسجد وضوءه **وعنا ايات عاقل الساجد يحسن ذكرها**
 ما بعد هذه الآية المستقرة كما فعله المفسرون وغيره **الاولى واقبلوا الصلوة**
وجوهكم عند كل سجدة وادعوا عن تخلص اليدين منها فاما اولها
 بالوقوع بالصلوة في كل سجدة يتفق كون فيه وصلح ما بين يديها لغير الصلوات
 ارضيها ويكون اقامة الوجه كناية عن الصلوة لانه من لم يزل عاتقا عند كل سجدة
 وفيه خسر وحس على الدعاء بالساجد وانها محل الاجابة لانه من لم يلق ذلك
 على وجه الاخلاص لا للربا ورضيه من لا غرض **الثانية وادعوا الى صري فاجبه**
انتم والذين همكم بمصيرهم وادعوا الى صريكم قبله وادعوا الى الصلوة وبتلويح
 فيا ليت بوات لم تزلوا اي اخذتني واصلما الرجوع نراة اذا اخرج من المثل بمائة كذا
 صاحبه يرجع اليها فاخرج والمراة اجلا صرنا اقامتها وقومها
 فيها يبرئنا اياها من الهوى كذا فيا لينا السلطان سجدنا اياها من هوانه
 واحصلوا ايونكم قبله اي سجدنا فاطلة استخرج على الكل في صلواتي يومكم
 امر وايد لك خوف من فرعون وقومه وفيه دلالة على خيرا صلوة الانبياء
 بيته اذا خاف من طاله وعينه وانما في الضمير لان موسى وهرون كانا
 مقدمين على قومها والعادة جارية بتوجيه الخطاب الى مقدم القوم ليا
 قومه بالامور ووجه ثانيا لان التكليف لم يخص بها بل جميع ووجه
 بالثناء لان الخبير بالثناء لا يبر الحنجع بل يخص من كان قريبا وكان موسى قريبا

تفاد

سورة الاحقاف

سورة التين

الله

في سورة التين

الله من غيبه فاحضره بك **ثالثة والذين اخذوا مسجدا من اهل الكفر**
 الا يتوب تروها على ازار وبيان في جهر بن عوف لما نبو سجد فبايعوا الى
 رسول الله صلى الله عليه وآله ان ياتهم فانا هم وصلي فيهم فسد اخوانهم بنو
 بن عوف وقالوا في مسجدنا ورسول الله صلى الله عليه وآله يصلي فيه
 يصلي فيه ابو عامر الزاوي ايضا وسيا في قصته ليثبت لهم الفصل والزيادة في
 سجدا يجب سجدا وقالوا الرسول الله صلى الله عليه وآله وهو منكم في البيت
 اتاقد ينسجدا الذي اعدوا والحاجرة والبيضة المطيرة والبيضة الشاهية وانا
 حبيب ان تاتيها فاصلي لثابتة في دعوا لبركة فقال عليه السلام اني على جناح السم
 قد عفا ان شئنا اننا نضلينا الكوفة فلما قدم فريئت انزلت الامة فافقد رسول
 صلى الله عليه وآله عامر بن عوف الفيلاني وماك بن الدهن فقال لفظا على
 هذا المسجد انما لم اجد ما به وهو قادم وروي انه بعث عمار بن ياسر ورجلا
 ففروا فامر رسول الله صلى الله عليه وآله ان سجد مكانه ثمانية يلق فيها الجيف قبل كانوا
 عشر رجلا من المنافقين وقيل خمسة عشر ثم انه تبع اخبر به فمقدروا وهو
 بنوه مضارة لبي عمن عوف وقيل فبايع المومنين لانه كانوا يجتمعون في
 مسجد قبا وارضاهم لاني عامر لرواهب بحيث تقدم السهم وكل هذه المقاصد
 مشا قبله في سجدة ذلك دلاله على وجوب اخلاص بارة المجدد لاهم
 اخره لانه سجد اخبر عن فخره في اختياره بصدقه مقدمه وانه تبع لشهدا كبره
 مؤكدا ذلك بعدة من ليو الكيد لما نهاد شجاعة ان تقوم فيه ايذا فيمن
 اخرا في اليوم فيه وهو مسجد اسحق النوري فيل هو مسجد قبا وقيل
 سجد الله عليه وآله بالمدنية ومعنى من اول يومه ياتي اول يوم في وخوفنا انما

وقيل ان المؤمنين
 وارضوا بالحق
 الله ورسوله من قبل
 ولعلهم انزلنا الله
 المحسنين
 كما ذموا لانهم
 مسجد اسحق النوري
 اول يومه ياتي اول يوم

خبرته فان افضل التفضل بحج معني الصفة كقولهم لا يحسنه والناقص اعذر لا يحسنه
 اذاته علي ما به اي حق من كل مكان حتى يتقوا لصلوات فيه وان الصلوات فيجب عليها
 كونه ارضا خالية من المسجد يجوز فيها الصلوة والقيام فيها حتى تقروا انما
 صار فيجبها شتمه علي من صدق توبه علي حقه **صداق عام الرب** انه ترويه في
 العامة وليست بالمشحون فلما قدم النبي صلى الله عليه وآله المدينة حدث وخرجه
 الاخراب ثم هرب بعد فزع مكيلي الطائف فلما اهل الطائف هربوا اليه
 ولحقوا لروم ونصر فمات النبي صلى الله عليه وآله الفاس ثم انقذ الي المنافذ
 انما سجدوا وابوا استخفافا فاني اذهب الي قيسرواني من عند مجنود واجمع
 محمد من المدينة فكانا ولتلك المنافذ فوق صفون قدمه فمات قبل ان يبلغ
 بها لروم يارض قتلها فمات في ثمان هذا ابو عامر كان له ولد اسمه حنظلة
 وهو رجل مؤمن من خواص النبي صلى الله عليه وآله قتل معه يوم واحد وكان جنتا في
 الملاكة فمات النبي صلى الله عليه وآله غيبيل الملاكة رجمه الله عليه ولعنه الله
التاسعة واذا نادى الي الصلوة **الحمد لله** **والله اعلم** **بالتقوى** **المفسرون** ان
 المراد النداء هنا الاذا فاستدل بذلك على مشروعية وهو لغة ما في الاذن
 بمعنى العلم او من الاذن بمعنى الاجازة وعلي التقدير من الاذا ان صله الامان كما
 بمعنى الايمان والعطى بمعنى الاخطا وقبل علي انه فكيف في التفضل كاللهم
 عني التسليم والمكلم فاذا نادى المؤذن حينئذ بمعنى التاذين وهذا اقرب و
 اختلف في سبب الاذان فقد القاه ان ايا محدودة راي في المنام ان شخصا
 جاء بها المسجد يورد هذه الالفاظ فقال له ربي المشهور فاشبهه ففصل الزواجر
 علي رسول الله صلى الله عليه وآله فقال له ربي علي ان علي لا فانه اندي منك

سورة المائدة
 الايمان

صوتاً فانكر ان يشاء عليهم ذلك وقالوا انه حبي من الله علي ان جبريل علي ربه
 مستور من خازن عن الصادق عليه السلام لما سبها جبريل علي رسول الله صلى الله
 عليه وآله الاذان كان راسه في حجر علي عليه السلام فاذا جبريل عليه السلام اقام فلما
 انشبه رسول الله صلى الله عليه وآله قال يا علي سمعنا لغيره قال اجبته قال
 قال ادع بل لا تدع علي عليه السلام لا اصله وشي روية اخري عن الفضيل بن يسار
 عن ابي ابي علي قال لما اشرى رسول الله صلى الله عليه وآله فذبح النبي المعوي
 وخضر الصلوة فاذا جبريل عليه السلام اقام فقدم رسول الله صلى الله عليه وآله
 وصفا للملاكة والنبيين خلف رسول الله صلى الله عليه وآله واذا ذكر الاذان
 المشهور والاشفاة بين الحديث بين الحيوان وصوله من جبريل عليه السلام **فيها**
الحج وهو ان الاذان تارة تكون لتكبير فتبيلة كاذبا لمنقذ واذا فالمرأة
 في بيتها وقد يكون الاعلام لا يخبر كاذبا المؤذن في السبل على ارتفاع وقيل
 لها كاذبا في صلوة الجماعة وفي الحديث من صلى باذان واقامة صلى خلفه صفا
 من الملاكة فان صلى باقائه لا غير صلى خلفه صف واحد **الفرع الخامس**
منادى المشركين يا ايها الذين آمنوا **قائمين** قد تقدم ذكر هذه الجملة في صد
 انها ولندكر هنا فوائد **الاسم** استدعا القوم بهذا الصيغة علي وجوب القيام
 ويرد عليهم سوال وهو ان قوله وهو من الله لغيره اشعار بكونه في الصلوة **الحج**
 القائل في غير الصلوة ليس بواجب لفظ الآية يدل علي وجوبه فيصدق دليل
 شي في القيام واجب ولا ينبغي منه في غير الصلوة بواجب ويكون وجوبه في الصلوة
 وهو المطلوب ان قلنا لكبري ممنوعة فانا القيام في الطواف واجب ليس هو
 والحبوب بالمنع من كون القيام في الطواف واجبا مطلقا بل اذا كان ما يشاء وما

قلته

ليس

الركوب اختياراً ولا لزاماً في تركها وقولنا انما استدل على ذلك بوجوب احداهما
 عطفه على الامر بالمحافظة على الصلوة وذلك تخفيفه لكون القيام فيها في زمانها انما يذكر
 منه في ذلك حالاً وهو كونهن قاضين والقنوت هو رفع اليدين بالدعاء في الصلوة
 عرفاً لفظاً فيكون القيام انصافاً وذلك هو المطلوب **الثانية** في قوله الله اشارة
 على وجوب النية في الصلوة وذلك قوله وما امرنا الا بمعبد والله مخلصنا له
 الدين وقوله فادعوا الله مخلصين له وقد تقدم ذكره في مراحك من النية وتزويدها
فقول الله لعمري الا ارادة ومنه قولهم فوالله لا يخجل من ان يراى الله في حاله
 ارادة انصافاً له عدم النقل بحقيقة ارادة فليست لاجل اداء الفعل على الوجه
 به شرعاً فوجب هنا استحضار رغبة الصلوة المقصودة وصحتها في المبدأ لها
 عن غيرها من الصلوات فان كان ذلك في وقتها فصداً لا راد وفي خارجة فصداً
 ويوقع ذلك لوجوبه او تدينه اخلاصاً له ونقراً الى الرضا بكل ذلك لعلك ولا يكتفي
 الشان وحده ولو ضل في التصور القلي لم يضر وعند بعضهم انه مكره لكونه مكره
 بعد الاقامته وعندني في كراهته نظر لان المكره بعد الاقامة لا يتعلق بالصلوة
 وهذا متعلق بها خصوصاً مع كونه معيناً مع استحضار القلي **الثالثة** في قوله
 في حال النية والحرية والقراءة والركوع **الرابعة** قال ابن عباس المراد بقاضين
 اي دا عين والقنوت هو الدخول في حال القيام وهو مروي عن الباقر والصادق
 عليهما السلام وقيل خاسعين وقيل ساكنين قال زيدا في الزمركا مشكلاً في الصلوة
 والاول اقرب الى موضوعه العزيمة ولذلك قال ابن المسيب ان المراد به القنوت
 في الصلوة **الثانية والثالثة** وفي قوله الذي لم يجد **والاول** في قوله الذي لم يجد
 في قوله الذي لم يجد **والاول** في قوله الذي لم يجد

للظن الذي يوجب المحذور ولذلك لم يذكره بعد نعم بل ذكر صفاته الدالة على كونه
الاولى انه لم يجد في ذلك لنفسه لانه لو كان له ولد كان يقاتل نوصيه عاقباً ولا يقاتل
 الحيوانات لكنه لم يتركها لانه لم يوص له لانه لم يقاتل شخصه لكونه ولحيه الوجود وان
 لو كان له ولد كان له صاحبه ولو كان له صاحبه لكان له شهوة الوقوع وكو
 كات لكان محتاجاً لكنه لم يقاتل **الثانية** في قوله الذي لم يجد
 محلو فانه لم يتركه لحيته بل عيها او لم يتركه لحيته بل عيها او لم يتركه لحيته بل عيها
 محال لما ثبت من ان لا يتركه لحيته بل عيها او لم يتركه لحيته بل عيها او لم يتركه لحيته بل عيها
 مقامه في امور مخصوصة لغيره كولي الطغر والخنوف فيلزم ان يكون محتاجاً الى
 الولي وهو محال لكونه عفيفاً طلقاً وانها ان لو كان الولي محتاجاً اليه لزم
 الدور والمحال والا كان شاكراً له وانما يقيد بكونه من الدل لانه لو لم يكن من الدل
 لم يكن ولياً في الحقيقة بل في الانساب وهو تعالى سبباً لاسبابها كما نقر هذا القدر
 ذلك الايات على وجوب شجر الكبر والاختلاف في عدم الوجوب في غير الصلوة
 فيكون الوجوب في الصلوة وهو المطلوب وهما متساويان **الاولى** يجب سبعة
 اكبر لانه المتبادر الى الفهم من اطلاق لفظ التكبير **الثانية** يجب مراعاة اللفظ
 غير تغيير لمرتبته ولا ابتداء بمراتب ولا تعريف المنكر ولا المدهمخ من المحجة
 الاستفهام كمد لفظه الحلاله او الى الجمع كما في لفظ اكبر اذ يصح كبر وهو الظاهر
الثالثة لا يجوز الترجمة بغير العربية لانه لم يتركها لانه لم يتركها لانه لم يتركها
 يجوزها صحتها بقوله وذكر اسم ربه صلى على الصلوة على ذكر اسمه الذي هو الله
 فكونه عيها او غيره باطل اذ المراد بالاسم الاذان خصوصاً وقدا في الصلوة
 عقبه بالقلد المتعصبه للغة الجاهل والتزيت مع ان التعريف جوه داخل في الصلوة

ولا تكون هي المعنى **الرابعة** فافهم ما ينسب من القرآن على ان يكون مشكرا محيا
 فافهم ما ينسب منه لنا على وجوب قراءة شيء من القرآن فشهدوا لئلا يكون ذلك
 شيء من القرآن واجب ولا شيء من القراءة في غير الصلوة بواجب فيكون الوجوب
 الصلوة وهو المطلوب اما الصغرى فلصيغة الامر الدالة على الوجوب واما الكبرى
 فاجابته ان قلت الكبرى ممنوعة وسند المتع ان الوجوب اما عيني ولا اشاعرا
 في الكلام او كما يصدق في غير الصلوة ممنوع بل يجب لئلا يشترط من المجهدة قلت
 والمراد بالوجوب العيني اذ هو الاصل في التكليف ولانه المبدأ والى الذي
 الاطلاق لا شك انها غير واجبة عينا في غير الصلوة اجابا هذا ما ذكرناه
 قول اكثر المفسرين وقد قيل ان المراد بالقراءة الصلوة تنبيه للناس على بعض اجزائه
 بالصلوة البتة تسع بالصلوات الخمس وقيل الاخرى غير الصلوة فبطل على الوجوب
 نظرية الهجرة ووثقا على دليل التوحيد وارسال الرسل وقيل على الاحتياط
 اقله في الدليل خصوصاً في وقيل ثانية وقيل ثالث القرآن اذا نقرأ هذا فمقتضى
الاول القراءة الواجبة هنا محالة علمياً بها بالنسبة النبوية فالمراد بها القاطنة
 لقوله صلى الله عليه وآله لا صلوة الا بقراءة الكتاب وقوله صلى الله عليه وآله
 كل صلوة لم يقرأ فيها بقراءة الكتاب فهي خداج وية قال الشافعي وما لك
 وقال ابو حنيفة عيكم بغيرتها بل ثلاث ايات من اي القرآن ويدينه الحديث
 المذكور **الثانية** تنعير القاطنة في الاوليتين وشيخنا الاخير يترتب بها لغيره
 وقال الشافعي ومالك واحد يجب في كل ركعة لتساوي رده ورواها عن علي عليه
 السلام **الثالثة** اقرا في الاوليتين وسج في الاخيرتين رواه الحرث عنه وكذا تواتر عن
 اهل البيت عليهم السلام **الثالثة** يجب قراءتها على الوجه المذكور ترتيباً ولفظاً ولا

يجوز ترتيبها بغير ترتيبه لان ذلك غير قرآن لان القرآن عربي بالنسبة ولا يجوز
 لفظه ونظمه والترجمة غيرها وقول اي حنيفة بالجواز بقوله تعالى ان هذا
 الصلوة الاولى صفتهم صنف لغوا الاشارة الى الحكم وكذا لا يقال في خلاها
 من غيرها في خلاف شئنا من ذلك عند ابطال صلواته وهو اسيا في المتروك
 ذكر في موضع القراءة والاقوال **ابن** البسملة اية من الحمد ومن كبروت وعليها
 صلواتها وية قال الشافعي ولعله مالك وقال ابو حنيفة انها ليست اية من القرآن
 ولا غيرها بل كتبت للترك والقول من السور لتواتر روايات اهل البيت عليهم
 السلام من طرقهم رواة في هروية وامر سلمة وغيرهما حتى قالوا من عيما من تركها فقد
 ترك ما يبيع عقوباته من كتاب الله **الثالثة** يجب هذا أكثر ما يقرأ في سورة
 بعد الحمد في الاوليتين وقال الاقل لا يجب ويذهب قال الشافعي وغيره من الجمهور لتواتر
 ما تواتر في حديثه صلى الله عليه وآله انه كان يقرأ في الاوليتين من الطه والفاحة
 وسورتي وقال صلواتكم اكارا يتوب في صلي وروايات اهل البيت عليهم السلام بذلك
 مستطافه هكذا في حال الاحياء واما حال الاصل فانه حرام من قطعاً **الثالثة**
باب العباد الذين لا يذكرون الا بعدوا او اجدوا او اصدوا **واربعا** في الخبر **الاول** في
 في الآية فوامد لا ياتي الامر بالركوع والجمود فيعيد وجوبه والركوع لعله الاختصاص
 قال الشافعي لا يقبل الفقير على ان تركه يوماً والدمر قد رفته ورواها
 عن الاحناف قد راجع لبعده الكهان والركبتين والسيود لعله المقصود قال الشافعي
 تركي لا يركع فيها **الثالثة** للموافقة وعمرها تضع شيء مكثوف من الجملة او
 قام مقامها **الثالثة** يجب في الركوع الذكر وسبأ في الطائفة قد روى والسيود
 منه اخبر في الكهان والركبتان واهبها الرجلين ورفع الامر بعد ما روى

منه

مطلباً منها هاء السجود ثانياً كالأوك ووقع الراء في السجود الحين بعد السجود
 خلقاً لا في حقيقته حيث منع شريعتهما وحمل ما ورد من قبله صلى الله عليه وآله
 الضعف لكبر وهو خطأ **الثالثة** الأمر بالعبادة وهي غاية الخضوع والمثل والوقوف
 معبداً في مدلل وثوب ذوعين إذا كان في غاية الصفاة ولذلك لا يستعمل إلا
 والمراد بالدلة تدليل النفس لإدارة اللوامة لطبيعتها النفس الغشبية فيحصل التز
 إلى الكمال ورضا ذي الجلال وإنما قال بكراً إشارة إلى أن الواجب العبادات هو في
 الربوبية **الرابعة** يكون أن يكون هذا الآية ذاك على أربع عبادات الصلوة وغيرها
 بالركوع والسجود تستهت به باسم عظم الخيرة به ولم يقل صلوا إلى الله تعالى رادة الصلوة
 لغة وهو الدعا وأعيدوا بكراً إشارة إلى الصوم والحج والركن تزولها بعد ذلك
 واصلوا الخيرة إشارة إلى الزكوة ويكون قوله وجاهدوا في الآية الثالثة إشارة
 إليها **والخامسة** استدلالاً في هذه الآية على استحباب سجود الملائكة عند محض
 بقول عقبة بن عامر قلت للنبي صلى الله عليه وآله في سورة الحج سجدة قال
 أن لم يسجدوا فلا تقرها وسعد أبو حنيفة لا يقرأ الركوع والسجود على أن
 المراد سجود الصلوة وفيه قول وحكم استحبابها بذكرها دليل خارج **السادسة**
 ابن عباس أن فعل الخيرة إشارة إلى صلة الرحم وكما روى الأختلاف فيكون خاتماً
 سائر المندوبات والقرآن **السابعة** **وَالْمَسْجِدَ الَّذِي فِيهِ أَمْرُ اللَّهِ** **وَالْحَمْدُ لِلَّهِ**
 روي أن المقصود سأل يا حبة محمد بن علي بن موسى عليه السلام قال هي لأعضاء السجدة
 يسجد عليها وبه قال سعيد بن جبيرة والراجح والله عز وجل يذكره قوله صلى الله
 عليه وآله أمرت أن أسمى على سبعة أرباب أحضوا ومعني فلا تدعوا مع الله أحداً
 لا أكثر كوامع فيه في سجودك عليها وقيل لا تراءوا أحداً أصلاً تذكروا قبل المراء

المنع

المساجد المعروفة فلا ينبغي أن يذكر فيها أحداً غير الله وقبل المراء بقاء الأرض
 لقوله صلى الله عليه وآله جعلت في الأرض مسجداً وقبل المسجد الحرام وقبل حج مسجداً
 المسجد مشدراً بالميم في السجود والاول اقول **السابعة** **فَتَقَرَّبَ بِهِ رَبُّكَ الْعَظِيمَ**
سبح اسم ربك الاعلى باسم ربك أي بذكر اسم ربك إذا الأمر المذكور أي سبح بذكر ربك
 والعظيم يحتمل كونه صفلاً لا غير والرب سبوح اسم ربك الاعلى برازعه لا يجوز إطلاقه
 عليه بغير هذه نطقاً باسمه على غيره أو ترهه من ذكره لا على وجه العظيم ولا على
 الرب ويحتمل الاسم إذا عرف هذا أنها مسأله **الاولى** روي عقبة بن عامر قال
 لما نزلت سبح باسم ربك العظيم قال النبي صلى الله عليه وآله أحببوا في ركوعكم
 ولما نزلت سبح باسم ربك الاعلى قال أحببوا في سجودكم ومثله من طرقاً وأما
 غيره من غير الصلوة في عليه بقوله في الركوع سبحان ربنا العظيم وفي السجود سبحان
 الاعلى الفرصه واحدة والسنة ثلاث **الثانية** حكى بعض فقها بأنها سجود الذكر للعباد
 منها والاولى التذلل والخير أمثلة الذكر لما رواه المشايخ عن الصادق عليه
 بحري أن اقول مكان التسبيح في الركوع والتسجود لا آله الا الله والحمد لله والكبر
 فقال فمعرفة هذا ذكر وفيه معنى المغلبل فلو لم يكن الذكر قبلها لما جاء بالذكر
 لفظ التسبيح اقول الآية والتعدي **الثالثة** والله أحد على وجوب الذكر وقال الشافعي
 في بوضيعة استحباب الذكر المقدم وقال مالك لم يسن في الركوع والسجود تسبيح
 وسبحان فيهما التسبيح دليل ما تقدم **الرابعة** يجوز إضافة وسبحان استحباباً غيراً
 كما ذكرها الشافعي لأنها زيادة لم تحفظ وتوافق أحد لنا رواه حديثه عليه
 الله عليه وآله أنه قال لا تسبحوا الله في ركوعكم ولا في سجودكم ولا في غير ذلك من أركان
 ولا تسبحوا الله في ركوعكم ولا في سجودكم ولا في غير ذلك من أركان

سورة الواقعة
 سورة الحاقة
 سورة الاحقاف

في الذكرين

بجمل

ولا تخاف

بجملتك ولا تخاف بكلامك اجمروا بصلوة الليل والنهار خافوا بالظلمة والليل عذاب
 عذاب النار التي هي على الله عليه وآله كان يصلي بكثرة فبعضه المشركون فيسبون لفراقه
 فاجابهم قائلين فلا تخف فسيبوك ولا تسبوك انما عليك بالخاله وسلي **الثاني** ان يكون
 خطايا لكون واحد من المكلفين او من اهل البيت اعني واسمعي بالحجارة التي لا تخاف ان لا يجرى
 اي فعلها اغلانا بغيرها ولا تخاف بها اي لا تشترها بحيث تطربك تركها والتماد
 بها **السادس** ان يكون المراد بالصلاة الدعاء **الفاسر** انها مشوخة بقوله ادعوا ربكم
 وخفية والاولى الاخرى من قوله لفظ الآية وحيدتكول الآية من العبادات
 يتاها من صلاة صلى الله عليه وآله والمتن قولنا انه فعل كونه مشهور ووجوبه
 الامر للوجوب فالواقع في بيانه واجب والسبيل لما سوره قال هو كذلك
 فاما **الاول** المراد بالجمهر ان يسمعهم القراء الصحيح الشيعي اذا استمعوا بالاحضات
 نفسه ولا يكون نجس المحروف عن الشاه **الثاني** اطبقوا على استجاب الجمهر والاحضات
 في موضعها وبه قال شاذ من الحق للوجوب لما قلناه ونضيفه انه يجب على كل
 الجمهر بالصبح والولع المغرب والولع العشاء والاحضات في البواقي واما المارة فدها
 الاحضات في الكل ولو امتنعوا الا بغير صوتها هل يجوز لها الجمهر موضع ام لا
 احضات احطما لعدم واما الحشبي المشكوك في الاول مع اقرها مع الاجبة يكون
 ومع حكمه كالمارة **الثاني** اطبقوا على احتجاب الجمهر بالنسبة لجماعية الاحضات
 وانما الجمهر عليه لافه **الاول** الاذكار غير الغزاة لا تخبر فيها الحروف ولا تضيق
 لكل الا في الايام الجمهر ولذا موملا لاحضات والمنفرد بجمهر **الحاشي** الصلوات غير النوافل
 اما واجباتا ومنذوبات فالاولى المصلي فيها بالجمهر لاحضات عدم وجوبه
 من الوصفين والثانية نوافل لئلا لاحضات والليل **الحاشي** **السادس** لا يملكه

حزب
سنة

صلوات على النبي وآله الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما فريضة مالا يكسر فيها
 الكونيات لعظمها على امتداد وانما هو قال لصبر من مفرقة الاستدراك وجر
 محمد وآله على الله صلى الله عليه وآله لا يكسر يصلون محمد وآله للقرينة وتطابق كبري كونه
 الشاعري محمدا واثبات ما عندك راضوا والامر مختلفا بين من راضوا
 وان كان من الله الرحمة فالمراد بها هو الاعشاء باظهار شرفه ورفع شأنه وقرنها
 قال بغيره ثم يعيد الله محمد صلى الله عليه وآله بقوله ولا يكسر يصلون على النبي
 ابلغ من كونه بالعبادة والتسليم قبل المراد به بمعنى الاشارة كما في قوله
 قللا وربك لا يؤمنون حتى يحكروا فيما بينهم المراد به الآية وقيل هو قوله صلى الله عليه وآله
 عليك اي النبي قاله الذي تحبوا والناحني في تفسيرها وذكر الشخ في تبيينه
 وعلمه لقصة العطف ولانه هو المبادر الى الغيرة فاولوا واما كبري لانيته
 ونهجا اذا تقرر هذا فاما **الاول** ذهب اصحابنا والشافعي والحنبلي وجوزوا الصلوات
 على النبي صلى الله عليه وآله في الصلوات خلافا لابي حنيفة وما كلفه الله لم يوجها
 بمحمد اما شرط في الصلوة واسد لاجل لغتها بما تقرر في من الصلوات واجبة على
 شري وركعتين في الصلوة بواجب شيعي انها في الصلوة واجبة اما الصغرى فلقوله
 والامر حقيقة في الوجوب واما الكبري فظاهره وقبه نظر لمنع الكبري كما
 في حديثه فالاولى الاستدلال على الوجوب بدليل خارج اما من طريقه فوارو
 عن عائشة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تقبل صلواتي
 الا بطهروا بالصلوة علي وكذا عن انس عن النبي صلى الله عليه وآله قال لا تقبل
 فليد احمد الله في صلواتي النبي ومن طريقا ما رواه ابو بصير وغيره عن الصادق
 قال صلى الله عليه وآله وسلم لا تقبل صلواتي الا بطهروا بالصلوة علي

فلا تخافوا ولا تهابوا
فان الله هو الذي
يؤتيكم النصر

الشيخ جعلها ركنا في الصلوة فان عني الوجوه والبطان بتركها عدا فهو صحيح
 بحسب تفسيره للركن بانه ما يظل الصلوة بتركه عدا وهو **الثاني** قال عليا
 اجمع ان الصلوة على النبي واجبة في الشهادتين معا وفيه قال احمد وقال الكافي
 في الاول وفيه في الاجرة **الثاني** ما لك وابو حنيفة هي مستحبة فيها ذلك
 روايات كثيرة عن ائمتهم **الثاني** هل تجب الصلوة على النبي في غير الصلوة ام لا
 الكوفي في وجوبه في العمرة وقال الحنوي كما ذكرنا في احواله المرحومي وقيل
 بابويه في استحبابه **الثاني** بعضهم في كل محل والحجاب الوجوب كما ذكرنا لا يترك
 على الشوبه بوضائه والشكر لاختائه المأمور بهما لانه لو كان كذلك لكان
 مشهورا في الامور والمأزوي عن علي عليه السلام انه من ذكر عند الله صلي
 الله عليه واله والوعيد بامارة الوجوه وروي انه قيل يا رسول الله اريد قول الله
 ان الله ملايكته يصلون على النبي فقال عليه السلام هذا من العلم المكنون ولو لا انك
 عنه ما اجبرته ان الله وكل في ملكين فلا اذكر عند من في العلم على الا انك
 الملكا عنده الله لك قال ان الله ملايكته امين ولا اذكر عند من فلا يصح
 الا قال للملك لا احقر الله لك وقال الله ملايكته امين واما عند من ذكره
 فيجب استحبابا بامور كما نطاهر الروايات ان الصلوة على النبي مقدمة الدعاء
 اجابة الدعاء المقرون بها **الثاني** في كعب بن عجرة قال لما نزلنا الآية قلنا يا رسول
 الله هذا السلام عليك قد عرفناه فكيف الصلوة عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد
 محمد كصليت على ابراهيم واسمه انك جئت بهديا ربك على محمد والمحمد بآرك
 على ابراهيم واسمه انك جئت بهديا ربك على محمد والمحمد بآرك
 في تشييد التمهيد وذكرنا ما قبل في اجوبته فزاد وفيه عليه هناك فقيه فؤاد

كثيرة **الثاني** كعب المذكور على مشر وعبد الصلوة على الا ان يعامله عليه
 وعليه في حق المسلمين وهل يجوز الصلوة عليه لا يعامل او اذا كبرنا الله على محمد
 منهم لا يعامل الا قال احبابنا يجوز ذلك وقال الجمهور بركا حقه لان الصلوة على النبي
 مما رتب شأنا له فلا يظلم عليه ولا يفتا منه اذ فرض الله تعالى الاحباب لوجوب
الاول قوله تعالى مخاطبا للنبي كعب المذكور الذي يصلي عليك ولا يكره وهو في الكعبة
الثاني قوله ان هذا اذا صلواتهم وصية قالوا ان الله وانا النبي راجعون اولئك عليهم
 سلوات من ربهم وبرحمته ولا ريب ان اهل البيت اصيبوا باعظم المصائب التي فرض الله
 اقتضاها بهم مقام امامتهم **الثاني** لما امر الله بركا حقه في كونه قال النبي صلى الله عليه واله
 صل على ابي ابي جعفر علي افضل انبيت بطريق **الاول** **الرابع** ان الصلوة على النبي
 الرجة ويجوز الرجة عليه لاجل ما يجوز في حقها لما تقر به في اصولنا انه يجوز اقامته
 انما تدفن مقامه **الخامس** قوله عليه السلام ما رغبنا الرسول قلنا سادرة المظفر
 لانها كانت على الاعتراف بفضائه كذلك يدل على الاشياء بغير شأن الله تعالى
 ويكره الصلوة فيهم وبينه وجوبها في حق من صلى الله عليه واله كما ذكرنا اخراجه
 قد عايناه السلف صرحوا على الاشياء وقت العادة لا يصح ما تقر به في اصولنا
 مع ان من اعظم المصائب ما رغبنا في الصلوة عليه فلهذا لا يكره **السادس** قوله
 ذلك يومه الرقة بعقب محض وصاد ظاهرا في قوله من السنة لا يستطيع القبول
 لكونه التهمة الرافضة شعار القبول من عند الله اعني النبي وعلى هذا كان
 ان كل مسألة قال كعبها الامامية ان يقبلوا خلافتها وذلك هو محض الخبر والفتا
 يعود بالله من الاقوال المظلمة والاركان الفاسدة **الثاني** من ذهب عما رتبنا
 انه تجب الصلوة على محمد في الشهادتين وفيه قال يعقل الشافعية والحد في الروايات

عن أحمد بن محمد بن الحسن بن أبي الخطاب ثاروا في كعب وقد تقدمت في كيفية الصلوة
عليه صلى الله عليه وآله وإذا كانت الصلوة عليه واجبة كانت كقيمتها واجبة أيضا
وروي كعب بن الزبير عن النبي صلى الله عليه وآله أنه كان يقول ذلك في صلواته وقال صلى الله عليه وآله
صلوا كما رأيتموني أصلي وعن جابر بن الجهم عن أبيه عن علي بن مسعود أن أنصاري
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله من صلى صلوة ولم يصل فيها على ولا قبل بغيره لم
تقبل منه **الثامن** الذي يجب عليه ولا يجب في غيره ما علم الأمة المصومون لأطباء ولا
على التمسك بالآل وإن لم يدرك مشرفا به العظيم المطلق الذي لا يستوجب **التاسع** استد
وأما فاطمة عليها السلام فقد دخل بها لأنها نضعة منه صلى الله عليه وآله **التاسع** استد
بعض شيوخنا على وجوب التسليم الخرج من الصلوة بما تقرن في كل التسليم واجب ولا
شيء منه في غير الصلوة بواجب فيكون وجوبه في الصلوة وهو المطلوب ما الصوري في
وكلها الدال على الوجوب وأما التكبير فلا يخرج وفيه نظر لجواز كون معنى الانشراح
كما تقدم سلمنا لكنه سلم على النبي صلى الله عليه وآله ليس في الكلام وفيه العطف
وانتم لا تقولون أنه الخرج من الصلوة بل الخرج **خبر القائل** استد بعض شيوخنا المعاصرين
على أنه يجب صلاة السلام على النبي ورحمة الله وبركاته إلى الشهادتين لا يخرج
تقريبه السلام على النبي واجب ولا يثبت منه في غير الشهادتين لا يخرج بواجب شيئا منه ولا
ربما في المقدمتين تقدم قبله خرقا لا يخاف على استحبابه لأن النبي لم عليه
الأعزائي في كيفية الشهادتين ولا هو في حديث حماد في صفة الصلوة عن الصادق عليه السلام
فلو وجب لتأخر البيان عن وقت الحاجة وهو باطل اتفاقا ولضبط الاحتجاج الروي
بج الصلوة ولم يقد وبها ولقد دلت الآية على استحبابه ولو دلت لم يدل على الغيرة
ولا على التكرار ولا على كونه في الصلوة ولا على كونه آخرها ولا بكونه بصفة مخصوصة

ونكته الجواب عن الأول يمنع الإجماع على عدم وجوبه والإجماع المنقول على مشروعيته
وراجحته وهو من الوجوب والندب وعن الثاني والثالث إن عدم الفعل لا يوجب
على الحكم مع أن حديث حماد يثبت فيه اشعارا بالعبادة المتأخر فيها بالوجوب وجودا
وعدمه مع إمكان الدخول في الشهادتين كما قال فلما فرغ من الشهادتين وعن الرابع
بأنه متعارض بوجوب الشهادتين الخرج من الصلوة فإن كثير من أصحابنا لم يثبت في الواجب
الغشوي بوجوبه وعن الخامس قد بينا فيما تقدم أن سببا في الكلام وقضيته العطف
يدل على أن المراد السلام على النبي وعن السادس إن الغورية والتكرار استغنى
خارج الآية وهو لما ثبت كونه جزءا من الصلوة فكذلك على جزئيتها وتكرارها يدرك
جزئيتها وتكرارها ومنها ومن السابع والثامن والتاسع مما تقررنه بيان الكبرياء في
الزجر في غير الصلوة ولا في غير الشهادتين لا يخرج ولا يجزئ الصلوة والمجمل الذي عليه
على طلب الوجوب ويجوز أن ما رواه أبو بصير عن الصادق عليه السلام إذا كانتا مأمورا
التسليم إن سلم على النبي صلى الله عليه وآله ونقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
والبيان رواية الشيخ في التهذيب عن أبي محمد عن الصادق عليه السلام قال سأله إذا سلمت
لشاهد فقلت وأنا جالس السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته انصرفت صوابا
لا ولكن إذا سلمت عليك وعلى عباد الله الصالحين فما انصرف وهو طافرة في
أنه من الشهادتين والإجماع حاصل من كل جهة وجوبه وعن الحلبي عن الصادق عليه السلام
قال كلما ذكرت الله تعالى والنبي فقوم من الصلوة فإن قلت السلام علينا وعلى عباد الله
الصالحين تعد بغير ذلك ظاهر هذه الروايات على كونها السلام على النبي صلى الله عليه وآله
وسلم من الصلوة ولما دلت الآية على أنه الوجوب فيكون واجبا فيها وهو المطلوب
السادس في المنذبات وفيه آيات **الأولى** قوله تعالى فاستجبوا لله ولرسوله

ما هذا النقطه فكلما استدلنا بهذه علي تيمم القنوت في الصلوة اذ لا يبل بوجوبه
 فالأصل براءة الذمة ولا يصحبة الأمر استعملت في التذنب مثل قوله والصلوة اذ انما
 بقوله في هذا الكلام غلط فوجوه **الاول** ان قوله لا يبل بوجوب القنوت يكره علي
 عدم الاطلاع علي الخبر فان زيادته وانما في عقيل فاد بلس بالوجوب وهذا في القنوت
 يمكن ان يقال **الثاني** ان الصلوة لا يراة انما يكون حجة مع الدليل لا مطلقا **الثالث**
 قولنا في صيغة الأمر استعملت في التذنب انما يصحبة الأمر هنا فقط فوجوه **الاول**
 للوجوب كما استعملوه وجوبها علي سبيل القيام من الصلوة واذا كانت للوجوب لا بد ان
 اذ لا يجوز السجدة المشتركة في كل معنى كما تقر به في الأصول وانما النقطه فانما يكره
 ما يروى وهو ظاهر **الرابع** ان تمثيله للتذنب بقوله واستهدوا سبوقا في الأمر فيها لا يراة
 علي مصلحة دينية ولا اخروية بخلاف التذنب فانه اشارة الي مصلحة راجحة اخروية
 بل الثواب فانقر هذا فاعلم انه قد تقدم الكلام في هذه الآية بما فيه غاية فلا بد
 لاعادته لكونه قول اكثر اصحابنا قالوا باستحباب القنوت وقيل بعضهم بوجوبه كما
 وحده في جميع الصلوات الواجبة والمندوبة بعد قراءة الثانية وقبل ركوعها وفي
 الجهة فثوتان في الاول قبل الركوع وفي الثانية بعده وقيل الثاني باستحبابه
 الصبح خاصة بعد ركوع ثابتهما وما عداها مستحب انزلت نازلة والا فقولنا
 قال مالك باستحبابه في الوتر في الضعفاء اخبر من رمضان لا يجزئ وقال ابو
 حنيفة كونه الا في الوتر خاصة وانما يستوفى وقيل احدان قلت في الصبح فلا بأس
 وقيل في الضعفاء امرأه الحيوان ونحوه علي المنع بانه دعاء فيكون مأمورا به لقوله
 استحبابه ولما رواه البراء بن عازب قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله لا يركع
 صلوة مكتوبة الا في ثوبين وروا ان عليا عليه السلام في المغرب ودعا علي

واستعمله

واستعمله وقت النبي صلى الله عليه وآله في الصبح ودعا علي بخاتمه وعاه ومن طرق
 أصحاب الروايات كثيرة ومنها فروج **الاول** يجوز الدعا فيه لامور الدنيا اجمالا
 وانكره ابو حنيفة ولا يكرهه في شبه كلام الكوفة من نحتاج عليهم بما روي في النبي
 صلى الله عليه وآله في انما صلى احدا كقولنا بحمد الله والثناء عليه في صلوة
 يزيد بها ما شاء قوله بما شاء من امور الدين والدنيا ومن طرق اصحاب عن عبد
 الله بن سيار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ادعوا الله وانا ساجد قال نعم ادع الله
 ولا تدخره فانه رب الدنيا والخرة وعن اسمعيل بن علي الفضل عن الصادق ايضا
 قال سالت عن القنوت وما يقال فيه فقال ما قضى الله علي لسانك لا اهل فيه
 موقفا **الثاني** يجوز القنوت بالقارنية لقول الصادق عليه السلام كل شيء مطلقا
 برديه يروي ولقول الصادق عليه السلام كلما ناحت به ركب سجدة الصلوة قلين بكذا
 يريد ليس بكلام مبطل **الثالث** قال الصادق القنوت كله حمار وقال المرقضي
 ادركه والعلامة هو تابع للصلوة في المجهول الاضغاث وقال الشيخ نجاشي
 الله مستوفى فاشبه التمسك الاول بقياسه مشوه املا وقرعا ونحوه لا يكره
 بان رواه زرارة عن الباقر عليه السلام قال ان القنوت كله حمار **الرابع** اذ لم يركع
 قضاء صلا لركوع لرواية محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام ولو ذكر بعد ركوع الثاني
 قال الشيخان فيهما بعد فاعرف الصلوة لرواية ابي بصير عن الصادق عليه السلام
 وفي الرواية الاولى قال لم يذكر حتى يصير في الصلاة عليه **الخامس** فصل في
 اكثر المفسرين ان المأمور بصلوة العبد والعبادة والنجاة قال النزيل في النبي صلى
 الله عليه وآله فيقول ان يصل القعدة فانه ان يصل في سجدة وقبل معناه صل بركب الصلوة
 المكتوبة واستقبل القعدة بركب لقول العرب منازلتنا سحر في هذا الخبر هذا الذي
 يستعمله واستدلنا بحكمه من انما لا يدعي **وسيدنا** هذا الاصل المشاهير

ويجوز الدعاء

خبره عنه **تفسيره** قال الفراء وروي الجمهور عن علي بن عبد الله ان معناه ضع بذلك النبي على
 السبر في هذا الخبر في الصلوة وهذا باطل عنه بل كذب وزور عنه لان عزته الطاهر
 محبوب على خلقه والذي ورد عنهم روايات لا وفي روي عن يزيد بن قيس
 سمع الصادق عليه السلام يقول بطل عنه بغير فصل الربك والخمر مرفوع عليه
 هذا وحديث **الثاني** عنده من شان عنه مثله **الثالث** عن جابر بن عبد الله قال قال الصادق
 عليه السلام فصل الربك والخمر من الصلاة هكذا يعني استقبال يديه خذوع وجهه وإقبال
 الصلوة **الرابع** ما ذكره عثمان قال سألت الصادق عليه السلام ما الخمر في ديني من الصلاة
 فقال هكذا ذكره ما فوق ذلك فقال هكذا يعني استقبال يديه للقبلة في استقبال الصلوة
الخامس روي مقاتل بن حيان عن الأصمعي عن زينة عن ابن أبي عمير عن ابن أبي عمير قال سألت
 الصادق عليه السلام عن الخمر في ديني من الصلاة فقال هكذا يعني استقبال يديه للقبلة في استقبال الصلوة
 لميت بخير ولكنه ما إذا تحركت للصلوة ان ترفع يديك إذا ذكرت وإذا رقت من الصلاة
 من الركوع وإذا سجدت فانه صلواتك الملائكة في السجدة السبع وان كل ركعة
 رنية ورتبة الصلوة رفع الأيدي عن كل ركعة وقال النبي صلى الله عليه وآله رفع
 الأيدي من الاستسكان فلهذا الاستسكان قال لا تقرا هذه الآية فما استسكانك في الركعة
 ومناجاة عز ووده العلوي والواحد يعني بغير رتبة إذا قرأ هذا مقول ذلك
 الروايات على من دونها **الاول** الكبير للركوع وصغاورها **الثاني** استحباب رفع
 مع كل تكبير **الثالث** الاستقبال بالسبحة في القبلة **الرابع** كون الرفع الجذلي
الثاني **فصل في الترتيب في صلاة خاشع** تقدم الكلام في هذا
 الآية قبل المراء بالخشوع على طرف والتدلل وخفض الجناح وقيل المراء
 النظر في كل حال في موضع معين كصرف النظر حال القيام الى موضع سجوده وحال
 الركوع الى ما بين رجليه وحال السجود الى طريقته وحال التشهد الى حجره وحال

اليه طين كفيه وقيل في قوله تعالى وعش الوجوه للحي القيوم موضع الجبهة والاند
 على الأرض والظاهر ان المراد ذلك ونخصت له حصص الغناء وهو الشاري في يد
 الملك القهار ولفظ الوجوه يعطى العمير ويختل المرادة المخصوص وهو وجه العبد
 لا نفسه ونحوه المجرى من يديه روقا شجاعتون بينهم ان لبيتم الاعراب المحن
 اعلم بما يقولون الآية وعش الوجوه يكون الهم بدل الاضافة كما في قوله وأما من
 مقام ربه وتبي القس على الهوى فان الحية هي الماوي اي اراه وفيه هذا
 التحال قوله بعد ذلك وقد خاب من حال ظلي **الرابعة** **فصل في الصلاة**
سورة الشرح **الرابعة** اي اذا اردت قراة القرآن فاستغلط المزموع على ان لا يقرأ
 بغير ري في الصلاة الا انه وقال الشرح في شل قوله اذا قرأتم الى الصلوة فاعلموا ان
 ايادكم في القيام وفيه قتل لا يبين ان يد القيام غير ابتداء الصلوة زمانا هو زمان
 تعلقات المأمور بها مثل اذا قلت الى العبد فقم في الصلاة فان في قيامك وتعلقات
 فيه ليس المأب والشر كذا هنا والال قال اذا قلت الى القراءة لا اذا قرأت فانها من
 وقاوا الاستغادة طلبا للقيام وهو اللها والمراد الاستغادة اي استجابه الله دون
 واليقان كل ستم عن الطاعة انما كانا وجنا ورتبه فبما من شطط الدار
 بعدت وقيل فلان من شاطط شرط اذا بطل الترتيب على الاول اصل وعلى الثاني
 زاهية والرحم وقيل يعني معوي اي فرجه من الرحمة يعني الذي في معناه المعبد
 المجرى بالعبادة اذا قرأ هذا **فصل في ما قبل الصلاة** **الاول** ان الخطاب حقيقة للنبي صلى الله
 وآله دخل في حيزه لدليل التلخيص **الثانية** روي عنده الله من معبود قال قرأ على
 رسول الله صلى الله عليه وآله فقلنا عوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم
 فقال ما ابراهيم عبد في عوذ بالله من الشيطان الرجيم هكذا اقرأ به جبريل عليه السلام

وقيل تخفف عليك لاهم كانوا فيقولون الليل كله حتى ينتهي قدامهم ففسخ ذلك عليهم
 هذا النوع من امور **الاول** انه يغير على كضبط اوقات الليل وحضر ساعة بالليل
 هو المقدور للملك في العالم بمقداره **الثاني** انه ربما يكون مشكوك فيهم فيستوفيه
 قيام الليل **الثالث** انكر قد يكون في سفر تجارة او غربة قال المعاصر وظاهر الآيات
 على الندية لان او معناه الخبير والواجب لا يخبر في مقدار فليكن في كلامه نظير
 من وجوه **الاول** ان الندية ان شقيدت من الليل فالأمر حقيقة في الوجود عند الآ
 او قد يشترك فيكون ظاهره الندي والاشقيدت من الخبر فيا طرأ على **الثاني**
 ان استدلاله على الندية يكون بالخبر وان الواجب لا يخبر في مقدار فليكن في كلامه
 ظاهر اما اوله فلا يخبر في اوج الخبر والباحة فاختصار معناه في الخبر
 ولما تأتينا فلا نذكر له الواجب لا يخبر في ما طرأ ايضا قال الخبر قد وقع في الواجب
 بين الكل والخبر كخبر المصلح عند تلك الأماكن الاربعة من الركعتين والاربع وكذلك
 شخير المصلح في الخبر بين المصلح ثلاثا او من والخبر من المصلح والمصلح من الخبر
 وهي نقص من مقدار المصلح والخبر في الكسوف من انعام الشورة بعد المصلي وقيل
الثاني انه ذكر في بعد ان المختار في الكسوف ان صلوة الليل كانت فيها على النبي
 اسلمة والدوناقلة لا حقا وحسينه يكون ظاهرها الندية مطلقا **الثالثة**
 الترتيل في القراءة ستة متوكله واختلفت في نفسها قبل هو بين الحروف واخرها
 مرتجا رجاء وتوقية حقا للحركات والاشياء وهو ان عاين هو القراءة على
 هتكتك وعنه قال لان في الميزة اربعا احب الي من ان قرأ القرآن كله بسر كسر
 وعن علي عليه السلام في معناه قال بينة بينا ولا تعد هذا السر ولا تشرع نشره
 اقرع به العاوب بالفاستة ولا يكون من احدكم اخر السورة وعن الصادق عليه السلام

في الخبر في المصلي
 في الخبر في المصلي

كيفية

كيفية

انكر

اذ قرأت آية فيها ذكر النار فعد من انك رويك للمراد الخبر في ان قرأته بصوت خفي
 وفيه بين رواية اي خبر هذا في حديثه هذا قال هو ان تكلم فيه ويحس بصوته
 والحق في الغرض من الترتيل تدبر القرآن والتفكير في معانيه والابتعاد عن احوال
 الاجرام عند زوالها **الاستدلال** في قوله اذكر انك ركب على وجوب اليلة في اول الحديث
 وقيل المراد باليلة الدخالة يدركها به النفس وصيانة العباد ومنه قوله تعالى ومنه انما
 الحبي فاذعوا بها وليبدل بك على جواز الدعاء في جميع الحالات في الصلوة للذكر
 له ولاخوانه المؤتمنين والخصم بعينه وليس ذلك بصدا من الصلوة العمومية وقال
 زكريا اذ عوفي احسب لكم آية **روي محمد بن مسلم** وجران بن عمار عن الباقر والصادق
 عليهما السلام ان الترتيل هذا رجع اليه في الصلوة وفي رواية اي بصير قال هو رفع يدك
 اليه وضعت يداك في الجيوب وتكون ان يكون ذلك علامة على الانقطاع الى الله الذي هو
 التبتل **قيل** المراد بقوله والاحتكار هو يسعرون هو صلوة الليل وقيل الاستغفار
 لقوله تعالى ومعني ذلك قوله كانوا قبل ان يزلزل بهم يقولون **والاول** في حله على
 وهو طلبة المعقولة وحسن الاستغفار والصلاة الذي هو اخر الليل لان العباد فيه اشغور
 اصلا لعدم اشتغالها بتدبير الماكول والخالق معد عنه فتوجه النفس كجلبتها الى
 الخرق **ومما** في قوله تعالى هم يقولون قبل ان يزلزلهم اي هم يقولون في طاعة من الليل
 يصحون هم يقولون لا وقبل صدقته او موصولة اي في قبل من الليل هم يقولون
 يصحون فيه ولا يجوز ان يكون نافية لانها بعد ما لا يعمل فيها قاطبة وفي الآية معناه
 في تبتلهم ومن استراحهم في الليل الذي هو وقت السبات وذكر المصنف الذي هو القرآن
 من القرآن في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله من حمله لقيام الليل في طاعة الله
 الجنة وحله على علي عليه السلام في حرمته صلوة الليل قال له اشجرك في ذلك

ذكر الحديث فاسأل الله سبحانه
 العبد واذا امرت بالخير

لكي يبادر في كل ما قبل أعمال الحج ويحياها بها التي يجمع ما اتاها عليه في كل حين في كل ما
 والطاعات كلها وقبل المراتب الجاهلية التي جعلت في الحسنة من غير المات التي جعلت في
 بعاد على الموت كالوصية والتدبير وقبل المراتب الجاهلية والماتات نفسها ما هي بخلصة
 وبذلك امرنا في الاخلاص في القول المذكور اذا نذر هذا فاعلم انه يستعيد الاله
 امور **الاول** وجوبها لا خلاصا لعبادة الله تعالى ولا يجوز الا امر الله سبحانه في مطلقا
 كان شركا ظاهر كالعبادة للاصنام او الكواكب وغيرها او خفيا كالزنا والبيع فذكر
 وهو صمد التوابع بالعبادة لان ذلك ايضا منافي للاخلاص كما تقدم في كلامه على غيره
الثاني في الاخلاص المذكور في كل ما لا سلام اليه من كل صفة وان كل مسلم ملزم
 بذلك لقوله وانا اول المسلمين **الثالث** ان صحة الصلوة لا صحة في الصلاة العبادات
 متوقفة على معرفته الله تعالى ووجوبه وكونه ربا للعالمين اي مربيا ومستهدا لهم فيكون
 وبذلك يعلم بكونه قادرا وعالما وحكما اذا اخلاص يستلزم ذلك وسبق في غيره كقوله
 عبادة الكافر الجاحد للشيء من هذه الأصول وعدم صحة تركه عارفا بالله هذه المقولة
 بذكره وان كان في الظاهر مستلزما **الرابع** ان في الامة الكريمة المبدأ التي كونت العبادة شكر الله
 التزينة والاحياء لذلك هذه الصفة عقيت ذكر العبادة اشعارا بالعبادة **الخامس** في
 محو زان شئ من هذه النعم الجارية مستقلا او مشاركا كالكواكب الا فلا في القول
 في العبادة وغيرها لقوله لا شريك له **السادس** التهيئة على عظمة الله سبحانه وتعالى
 مستحقا لها **الثاني** انما وليكم الله رسول الله والذين آمنوا الذين يقولون الحق
 الزكوة وهو **القول** ذكر من كل الواجبات في كل ما في هذا الاله من واجبات
 زانها دالة على اقامته على بني طالع عليه السلام من اربابها وفعلها وذكرنا على كتابنا
 السجدة للوامع الالهية في المباحث الكلامية في هذه الاجناسية كقوله تعالى وشأن

عبادة

سورة النور

لغير

لغير الزايف ولما هنا فبند بها على سبيل **الاول** ان الفعل القليل لا يطل الصلوة
 لان قوله يقتضون بغير الزكوة وهو راكعون شاة ان فعل على السلام ما صدق
 على السائر بغيره حال ركوعه وذلك فعل قليل لا يؤثر في بطلان الصلوة الثانية ان
 التوبة تغفر كل ما كان في الاصله ذلك في الصلوة يستبدل الله لانه عمل وكبر على الله
 من التوبة والفظافة الصلوة فيها القرائن في الدعاء بطل لا يقع منه حبيد والاله
 صلوة والاله في كل ما لم يزل في بطلان وتغير على ذلك صحة الزكوة احتياجا على
 الفقير في الغابر وصحة الصوم في الصلوة السبيلة كونه الوقوف بعرفات الظاهر
 الوقوف بالمعشر في الحج في غير ذلك من النبات المكة كما الصلوة وامانة الاخر
 فيه شرط اقرارها بالملكوت فضل جبرنا الملكوت في الصلوة كمال المنع اذ ليس في المنع
 في الصلوة والاله في الحوائج لا يهاذ كونه على الشيطان في حبيد توبة الاحرام اما
 لو تامل في التوبة السبيلة فوضعت التوبة خارجا عن قطع **الثاني** في الاختصار التوبة فعلا
 واستمرارها عن غير شرط في العبادة لانه عليه لم حال توبة الزكوة لم يكن مختصرا للتوبة
 فلو كان شرطا لانه بطلان التوبة لم يلزم للمنافي لهذا المنع العظيم ويغير على ذلك
 الاكتفاء بسلامة رايه حكما **الثالث** تسمية الصدقة المندوبة زكاة اذ لا يجوز كون
 ذلك الحالة في الزكوة الواجبة الا في احوالها واحب من غير لا يجوز الاستغناء عنه بوا
 موضع او مندوب وحبيد يكون ذلك من الصدقات المندوبة وهو المطلوب **الرابع**
الخامس لا اله الا الله فاعلم في الاله ذكر الذات الشريفة لفظ الوحدانية فيه اشعا
 يكونها سبيل العبادة والصلوة فان رب الحكم بالقاء مشعر بالعبادة كقولك فلا اله الا الله
 فاستوفى قوله اذ احتجها قال الجوهر في الحق في احتجها بالاله لا اله الا الله فاستوفى
 والمطابق كذا في ارضها التي اقامتها لها ذلك لانه احبها لها حوله فلما قدر
 من حيث اظهارها اجالا لوعده ووقعه المستفاد من اكد من حيث المصطلح في حق الله

سورة النور
 في الزكوة المذكورة في السجدة
 انما رايها في حق الله

والمرضى والأعمى ونحو ذلك من غير أن يكونوا بالثانية السابعة
 القادر أو لا يتيه شرط وجوبها وهو الجماع على ما ذكرنا أبو حنيفة لم يوجب
 التام وإن كان جازم بركبته بشرط المتابعة أي ما وسعت استصحابها فعل النبي صلى
 الله عليه وآله فإنه كان يصير لإمامته الجمعية وكذا الخلفاء كما يعينون العشرة في
 فعل البيت متطابقة بذلك كما استلزام هذا الإمام فلا لا لاجتماع مظنة التمسك
 ومثاله العنق فحيث كان كونه هناك حاكما عادلا غير محتاج إلى استدراكه بوجوب
 ضرورة ويكون وجوده كالحاكم في التمسك وقاطعا لما رافقه من **الجمع** العشرة
 استلزام العدة في الجمعية فقال الشافعي واحدا فلهما زوجة واحدة لا يوجبها الحكم
 أربعة إلا ما لم يحدده ولم يوجبها فالك حصة قد يزوجها أو ما أصحنا فلم يوجب
 لأن أحد ما سبقه والأخر حصة وهو قول الأكثر عليه أكثر الروايات لأن
 معتبره لو وقع بين اثنين قدام كان عندهما هذا فنكونون أربعة وإلى ذلك
 ويؤيد ذلك أيضا قوله تعالى إذا نودي للصلاة فزعوا من جمعهم فاستمعوا فإنها لاجتماع
 بصيغته الجمع الذي قلنا من أوله والإمام هو المجمع إليه لأنه التذكير بجماعه
 فيكون خارجا عن الجمع والمؤدود هو المتأدي الذي يجمع مشروط بتكامله فيكون
 المخرج حصة **الزوجة** اختلف في تفسير الجمع مع الاتفاق على كون الأمر للزوجين
 هو الاستماع والأولي حمله على مطلق الذهاب ذال السجدة الخفية على كية في اليد
 ووقار في القبر وقال الحسن لم يشر إلى الإقدام ولكن على النبات وقراين
 مسعود فاسموا إلى ذكر الله وروى ذلك عن علي بن عيسى والشافعي والصادق عليه السلام
 قال ابن مسعود لو علمنا الاستماع لأمرعت حتى تهتج ردائي من كيفة وتقل مثله
 عن **الحسين** قيل ذكر الله هو الصلوة هنا وفيه الخطبة والأولي حمله علىهما

مع الاستماع لها على ذكر الله فإن الخطبة يجب فيها حمد الله والصلوة على النبي
 وآله وقراءة سورة الفاتحة **السابعة** لما أمروا بالسمع إلى ذكر الله استلزام
 ذلك وجوب ترك كل ما يشغل عنه ولما كان الأهم في عقل المعاش
 هو اتباع حصة بالذكر وأوجب تركه ولا ينهركا نواصبون في ذلك اليوم
 فلا يروى إلا ما يوجب التمسك والشراف **عنه** **الزوجة** فليحجب تركه عدة من العشرة
 كالاجتماع والمرارة وغيرهما من المعاملات أمر لا أكثر أصحنا بابل لنقل خلافه
 المتقدم من منهلنا للسمع هو المحض بالنهي وذلك بقصر المتأخرين بعد
 كل مخاطبة وليس في سائر بابها محاد طوبى لما ليس وهو الشغل عن الذكر
 لله وفيه قال جماعة من الجمهور وليس بعيدا من الصواب **الثاني** هل يقبل في النهي
 البيع فانه لا خلاف أن ما كان واحدا من ربه قال الشيخ في المبسوط لما كان النهي
 وقال أكثر الجمهور والشيخ في الخلاف بعده فانه وهو الحق لما تفرق الأصول
 النهي في المعاملة لا يوجب على الفاسد إذا لم يقع من أن يقول حرمت عليك البيع
 بحيث انعقد ويكون المقصود بالنهي إيقاع الفعل إذا كان نهيا نهيا
 فانه إذا تعلق النهي من بها أو يخرج منها ولا يزوجها فانه فانه فقد
السابعة في الآية أشار إلى أن الخطاب محض في الخراب دون العبد لأن العبد
 محجور عليه من بيعه من ربه **الثالث** فيها أيضا دلالة على اختصاص الجمع بكما
 مخصوص بجمع البيع النهي وهو قولنا أنه لا يجمع حيثان في فرض **السادس** ذكر
 أي البيع إلى ذكر الله وهو ترك البيع خبر لم يرد في نفع الآخر خبر وابقى أن
 كثر يملكون حقيقة الخبر وأكثر لو قيلون حقيقة الجمع إلى ذكر الله **الثاني**
عنه **الزوجة** فليحجب تركه عدة من العشرة **الثاني** فليحجب تركه عدة من العشرة

اذا وها فانما القضا يقال على معان ثلثة **الاول** معنى الفعل والاثبات بالنبي وهو
 المراد هنا **الثاني** فعل العباد كما في قوله تعالى المحدث المحدثين شخص خارجا عنه **الثالث**
 فعل العباد استدر كما لا موضع مخالفا لبعض الاوضاع المعبر وقيل في هذا
 اعادة والمراد بالاختيار في الاصل الفرق في جماعتها والاعتقاد **الرباعي**
الخلاصة اللام في الصلوة للمعتد اي الصلوة التي تقدم ذكرها وهي الصلوة وجب لجميع
 النبي **الثاني** لخلق لا مولى يوزع الامر الوارد عقيب النبي صلى الله عليه وسلم ولا يابى
 الرافضة للظهور لاجل احاديث لقول النبي صلى الله عليه وسلم في هذه الآية وجه فاشترى والامر
 فانه اطلق لم يجر منه من الكفاية والاشارة ليس بواجب فاشترى وكذا في قوله
 ظهور فاشترى فاشترى من الله **الثاني** الامر بالاشارة اشارة اي كون الشئ
 الذي وجب عليه الجهر من قبل ما تقدم على الصلوة في المعاش والاصطلاح في طلبة الله
 وكذا اذا شربنا السعي اكثر راحة في المشي ولما لم يكن للمسلمين الشجر الكبير والارض وكل
 والارض كذلك على عدم التوجه عليهم وكونهم غير مخاطبين بها **الثالث** الاشارة
 شرب الله هو طلب الرزق وغنى الصادق عليه الصلوة يوم الجهر والاشارة
 السبت وقيل المراد طلب العلم عن سعيد بن جبير والحسن وروى ان من هذا النبي صلى
 عليه وآله ليس هو طلب دنيا ولكن عبادة من يقرب ويصون جوارحه وزيارته لخير الله
الخامس اذا ذكر الله كثير على احسانه التبرك التوفيق وقيل المراد بالذكر الفكر كما
 قال صلى الله عليه وآله فكر ساعة خير من عبادة سنة وقيل اذا ذكر الله في تجارته
 وليس بعينه من الصواب ان يكون للواد وانفقوا في فضل الله واذا ذكر الله والله والله
 وعما فيه في طلبه ليرزق فلا تاتوا الا ما حل لكم احذوا لا ما حرم او يكون
 حال العبد فانه يستجيب للمكبر عنده والاشارة دان والله اعلم **الخامس** واذا اراد

تجارة او لهما انقصوا التهمة الآية قال المقامان بن سليمان وابن قتيبة بن ساس
 استعمل الله عليه وآله لم يخطب يوم الجمعة اذ قد رخصه بخلقه بن فزرة الكلبي
 الشام تجارة وكان اذا قدم لم يتوكل عليه عابقا لانه وكان يبدى بكنهه فيخرج
 النبي فربما يروى غيره فربما يروى عندهما الرزق وهو ان كان في سوق المدينة فربما
 يغير بالطلب ليدون الناس بقدره فخرج اليه الناس النبي فيشابهوا معه فقد
 ذات حجة وكان ذلك قبل ان يسلم رسول الله صلى الله عليه وآله فقام لم يخطب عليه
 فخرج الناس فلم يبق في المسجد الا ثلثة عشر رجلا فقال صلى الله عليه وآله لا تروا
 ثلثون بهم الحجارة من التمدد واول الله هذه الآية وفي رواية انه صلى الله عليه وآله
 قال والذي نفسي بيده لم يبق الا ثلثة عشر رجلا من اهل كيسان احد عشر رجلا وهذا الله
 هو الطبل في اصل الله وكلما النبي عن ذكر الله وانقصوا اي تفرقوا وانصرفوا اليها
 للحجاء وانما عاد اليها لاجل انهم انقصوا بالذات من الخروج وقيل المقصد
 اذ اراد تجارة انقصوا اليها او لهما انقصوا النبي فاكفى بخبر احدهما والتزدي
 باولئك لانه علم ان منهم من خرج للتجارة ومنهم من خرج للمعروف وقدم التجارة
 او لا العترة اذ قد يروى انهم لا انقصوا اليها لانه قد يروى فيه واخرها انما لان
 قد يروى ان ما عند الله خير من الدنيا وما في يدك ذلك الله خير من التجارة المستمع
 بها اذا تقرر هذا القول قبل المراد بقرئته وتوكلت فاما اي يخطب وقيل في
 في الصلوة فليكن الاول يكون فيه دلالة على اشراط القيامة في الخطبة في الا
 في العقود احياها وبذلك قال الشافعي ولم يوجب ابو حنيفة والمحققون
 في الرواية جابر بن سمير قال ما راي رسول الله صلى الله عليه وآله يخطب
 الا وهو قائم يرفق حديثك انه خطب وهو جالس فكذلك رسول الله صلى الله عليه وآله

لما بعثتم في النبي صلى الله عليه وآله
 لئلا يلبسوا به
 ومن ابن عباس

اكان النبي صلى الله عليه وآله يخطب قارئاً ام تراكوا قارئاً وروي عن
 بن وهب عن ابي ابي ذر عن ابي ذر عن النبي صلى الله عليه وآله ان
 ذلك من وجع كان يركبه فقرأ عليه من الخطبة وهو قارئ خطبته
 خطبة لا يكثر فيها قدر ما يكون فضلاً بين الخطبتين وعلى الثاني يمكن
 انهما عندهما للجهة شرطية لا كذا الاستدانة معني انه لو انشأ الخطبة
 المنية والغير لم يخطب صلى الله عليه وآله اماماً وانما جهة وهو واحد
 حنيقة ان كان بعد ان صلى ركعة اتمها حنيقة وان كان قبل ذلك انما
 لا يخطب في الصلوة فوجها تمامها للتحقق شرط الوجوب واشترط الاستدانة
 مع ان جعلها ظاهراً انما هو مني بغيره ولا يخطبوا اعلم ان **الصلوة**
 قد ذكرنا هذه الآية وذكرنا ما فيها من الاقوال وتركنا قولاً واحداً
 المراد بالآخر نحر السبد من النسيئة والمراد بالصلاة صلاة العبد واجب
 انما اقرض عينه بحتي من بعد اتمامها بالآية فان الامر للوجوب
 عليه والله فذلها مواظباً عليها وقال صلى الله عليه وآله كما رايتوني
 في الصلاة والاصحاب بوجوبها وقال محمد بن جابر على الكفاية وقال
 وعزاي حنيقة روايتان احدهما انها سنة والاخرى في اجتهاد النبي
 انشأه بوجوبها عندنا صحيح ويقع الفرق بينهما ما مر في الاول ان هذه
 الشرطية تكون سجدة بخلاف الحنيقة **الثاني** ان هذه ليست بوجوبها
 لها جهلاً وقسماً تخيلاً حتى يخرج وقتها بخلاف الجهة فانها تفرض
 الخطبتين فيها مستحبتان ويجب שתاهما على خلاف واما هنا فتستحب
 خلافاً **للمابع** ان الخطبتين هما بعد الصلوة وتقدم بها بعده وفي

الصلوة

انها

شرائط وجوبها

الصلوة العبد يجب فيها تكبيرات زاد بين مع ادعية زاد بين على اقوي
 القولين لنا وهي خمسة في الاول واربعة في الثانية غير تكبيرة الاحرام وتكبيرات الركوع
 وقال الشافعي سبع في الاولى وخمسة في الثانية عدا تكبيرة الافتتاح والركوع
 وجعل آخر تكبيرة الافتتاح من السبع وقال ابو حنيفة الزاد ثلاث في كل ركعة
 التكبير عندنا بعد القراءة وقيل للركوع في الوضوء وقال الشافعي والجمهور
 فيما وقال ابو حنيفة قبل القراءة في الاولى وبعد ما في الثانية وفسد الكل
 او ردوها لا تقوم عندنا حجة واشهدا صاحبنا نظراً لروايات عن ابنه **في**
 اذا نسي هذه التكبيرات او بعضها في ركعة معني في صلوة ولا يخطب عليه قال الشافعي
 وقال ابو حنيفة ياد في بيان الركوع **فصل** في تكبير التكبير بعد الصلوة
 وما بعد هافر الصلوات الي تمام حنيقة عشر صلوة لمن كان نسي في القيام عشر لمن كان
 لقوله تعالى واذكروا الله في ايام معدودة ذات والمراد ايام التضرع وليس فيها ذكر
 تامور به شؤركم التكبير وعرفتم منها وبه قال مالك وهو المشهور عن الشافعي وقال
 ابو حنيفة يكبر يوم عرفه والغير لا بعد صر لقوله وليذكروا الله في ايام معلومة
 وفي عشرين الحنيقة ولا يكبر قبل عشرين الاجماع فيكون عرفه الفريضة فله نظر الاحتياط
 ارادة ذكر الله على المذكي والخنيقة يوم الفريضة وعرفه بالذكار وروي عبد الغفار
 تسجدة ليلية العبد عشتا المغرب والافطار والغير وصلوة العبد لقوله وتكلموا العبد
 وتكبروا الله وهو عندنا صاحبنا والرفع للقائمة في ذلك قوله **الخامسة**
على احد منهم ما ساءلنا مات وقصصة للذكور وهو احد والي بصيغته الماشية
 كان متعلقاً بالنبي مستقبلاً لظلاله ومما يقع الصلوة فانه بعد الموت فيكون
 ما ساءلنا بالسنه وانما كان رسول الله صلى الله عليه وآله ليس يدي

صلوة الامور
 لا تكبر على غيره
 ورواه في ايامهم فاسحق

الحسن

المراد الاصل لا ولا امنك اليك ويكون المسواد انهم لا يستحقون الصلوة انما كان
والاولى انك قبلت بالتأجيل قطعاً لا طعناً في ذلك وقطعاً لا طعناً في ذلك
فتبره اي لاجل الدعاء وسوال الحق لهم وقوله انهم كفوا بالله تغيب عن حجب المعنى
للذي عن الصلوة عليهم فائدة قوله ومائة او مائة فاسقون اي شقوا على الكفر الى
الموت لان كفرهم في الحديث لا على البتة الى الموت والواو في ما هو الا
اي على فقره والفقير هنا الكفر لانه اعمر منه ويجوز لطلاق العلم على الخاص اذا
تقرر هذا منها فوايد **الاولى** فقال ان رسول الله صلى الله عليه واله كان يصلي على
المتأخرين ويقوم على قبورهم ويروي عنهم قالوا لا احب انهم يروى عنهم في حق
اسلامهم فلما مضى عندهم في ما قالوا بعتنا بالنيبي صلى الله عليه واله اليانية
فلما دخل عليه قال اهدك كجمل يهود فقال يا رسول الله بعتنا اليك لتتغير
لي لا لتتغيري وسال ان كفته في نومه الذي لا فاجد وصلي عليه فلما مات د
انيه جباب الى الجنائز فساله اسمهم فقال اجنابا شريطان واسمك عبد الله
بن عبد الله فلما هم بالصلوة عليه تركت الآية وحذبه جبريل عليه السلام عن الجنائز
نور وحياته كان قد انقضى اليه فقصه فقيل له في ذلك فقال ان مني في الاشنة
فرأه شبيهاً والي اهل فرأه ان يدخل بهذا النبي الامام خلق كثير ففرق
انه اسلم من الخوارج يومئذ الف رجل وقيل انما فعل عبد الله ذلك مكافاة له
على حسنه في الحديثية فانه لما قال المشركون لا تاذن ل محمد صلى الله عليه واله
نأذول لعبد الله فقال لا لي اسوة برسول الله واصيا لما اسرا عيسى يوسف يد
ولم يجدوا له قبضاً على طول وكان طولاً كساه عبد الله هذا فنهضاً وقيل
ذلك اكراماً لولده فانه قال انا لكان كفته في بعض فضلك وشرك في حقهم

والثانية

ولا تثبت في الاعتقاد في بعض الروايات انه صلى الله عليه فقال له علي بن عبد
الله فقال له وما يذكرك ما قلت فاني قلت اللهم احرق قلبي ناراً واصلح عجليه
الحيات والاعمار **الثانية** الصلوة على الميت خمس كبريات بعد الاولى في الشهادة
وبعد الثانية الصلوة على النبي وآله وبعد الثالثة الدعاء للمؤمنين وبعد الرابعة
الدعاء للمؤمنين ليعلم ان كان مؤمناً والدعاء عليه ان كان مشركاً ويدعى
المستغفر ان كان مستغفراً وعلى ذلك روايات اهل البيت عليهم السلام والجمهور
ولا يشترط عندنا في قراءة الفاتحة ولا التسليم ولا الطهارة لانها صلوة
حجب المجاز فلا يصيب عليها دليل الصلوة الا يطهر ويؤذي الصلوة الا يطهر
واجب الفهم الا رتبة على عدم وجوب التكبير في الخامسة ومن اشبهه من
جوزها وقد لا يخطأ بالخامسة ثم انهم اجمعوا على التسليم فيها كسلام المنيك
وعلى شرط الطهارة ثم ان الشافعي عن الفاتحة عقب لا ولي وحجل الشافعي
والصلوة عقب الثانية وهو حقيقته قال بنحو الله في الاولى **الثالثة** قد ظهر
الصلوة على الميت بجميع ركعاته والكبر والادكا والمذكورة فالنهي في الآية يتعلق
بالجموع فحجب هو مجموع لا يكبر واحد من الاخر الا الدعاء للميت الكافر فان الكافر
غير مغفور له فالدعاء له عبث وتسميتها صلوة لتسمية النبي باسم بعض اجرامه
والفرق بين الامر بالمعروف والنهي عنه ان الامر بالمعروف يستلزم الامر بكبرياء
من اجزاءه بخلاف النهي ان قلت يجوز ان يكون المسواد لا يصل لانع على
الله كقولك وصل على من صلاتك سكرهم قلنا ان المناد الى الفهم من الصلوة
على الميت هو ما قلناه فيجعل عليه **الرابعة** في تغيب الميت الكافر اشار الى وجوب
الصلوة على كل مسلم ولذلك قلنا انما مات الفاسق بالحقيقة صلى عليه

هذا الحديث
مروي عن اهل البيت

رسولك الله صلى الله عليه وآله لموضع اسلامه الحقيقي وهو الذي ترك فيه وفيه
 الخطايا والآيات في المآل يدرك والتجديد فيهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا اننا
 الآيات فقال المناقشون انصلي على علي بن ابي طالب وان من اهل البيت يؤمن بالله
 وما انزل الحكيم وما انزل اليهم خاشعين له الآية واستدل الساجي بذلك
 جواز الصلوة على الميت لقديس ومنه ما ابراهيمه واصحابنا وجلوا ما روي
 الصلوة على الاستغفار والقدار على قدر قبلة نقل ان جازة رقت النبي صلى
 عليه وآله حتى شاهد على بن الحسن **الحاشية** دل قوله تعالى لا تقرب على قبره على مشروعية
 الوقوف على قبر المؤمن من المؤمنين والمؤمنين ورواية فيهم والمؤمنين
 وقد ورد في ذلك الخبر جازيل فاصح ثاروا به عن الرضا عليه السلام قال من اتي قبر
 المؤمن وقفا صعد انا انزلناه في ليلة القدر سبع مرات ودعا للقرآن الكريم
 قبل ان ياتي وقيل القاري وقبلهما معا فذلك هو خير شيوخنا وهو الاصح
 وورد ايضا في ذلك الروايات وكذا في هذه الرواية في اول الاسلام
 حتى تفتح ذلك **الحاشية** واذا ضربت في الارض فليد على كعب جناح ان تقصر
 من الصلوة الآية القريظة الارض الشريفين والجناح الاله وفي الجناح يستلزم
 الواجب والمنسوب والمباح وقصر الصلوة من القصور عتية القصر وهو قد يكون
 في كتيها وفي كيفيتها والفتنة قبل الغسل والاصح انما القصر المذكورة اذا تقدر
 هذا منها فوامد **الاول** قصر الصلوة حادها اجازة وقال الساجي هو
 لقوله عليه السلام جناح من غير الخيعة ولكنه قال القصر اصل وقال المرحوم
 اصحابنا الا تمام اصل وقال مالك وابو حنيفة انه واصحابنا انه غريبه قال
 علي عليه السلام واصل منته عليهم وابن عباس وجابر وابنه وغيرهم وفي الجناح

صلوة القصر
 في السفر والخوف

لانها في الوجوب فانه قد استعمل في الوجوب كلني قوله ان الصلوة المبررة من شعائره
 الله من حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بها والطواف بها واجب ولما
 روي عن علي بن ابي طالب وقد سأل عمر بن الخطاب عن الصلوة في السفر فقال عني ما عني
 ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله فقال لك صدقة بصدق الله بها عليك **الحاشية**
 صدقته والامر بالوجوب وغير ذلك من الروايات عن اهل البيت عليهم السلام وغيرهم **الحاشية**
 ظاهر الآية ان القصر مشروط بالخوف وليس كذلك بل الخوف خرج من خارج الاجل
 قلنا من حديث عمر بن الخطاب قال قلنا ان نقول ليس السفر والخوف شرطان على
 للبع للامتناع ولان النبي صلى الله عليه وآله قصر سفره مع روال الخوف واذا لم يكن
 شرطان على الجمع فاما ان يكون احدهما شرطان في الآخر دون العكس وهو باطل
 او لا فلا خلاف انما يرجع بالمرجع فاما ما قيل ان شرط السفر والخوف باطل
 المذكورة الفروع عكسها لشيء اشتراط الخوف بالسفر باطل انما ينبغي سببه الخوف مطلقا
 ولان السبب انما يستلزم ان يكون شرطان سببه اخره باطل ذلك فلم يبق الا ان يكون
 كل واحد منهما سببا تاما في وجوب القصر ولما صح عن ابي ابي فرجه انه سأل عن صلوة
 الخوف وصلوة السفر فقيل ان جازا فقال نعم واصل الخوف وان قصر من صلوة
 صلوة السفر الذي لم يشر فيه خوف بانقضاء جليل عليه الخوف سببا اقوي في السفر
 الخالي عنه فيكون كل واحد منهما سببا تاما متفردا وهذا لا يفرق بل وجوب القصر
الحاشية انما لا يفرق خلا فانه ان القصر في السفر معلق بالسبب الا ان داود قال
 الحكم السفر مطلق بالطول والقصر واطول من المقدرون استغفروا فقالوا
 مرحلتان ستة عشر فرسخا وبه قال مالك واخره قال ابو حنيفة واصحابنا
 فمرحل اربعة وعشرون فرسخا وقال اصحابنا مرحلة ثمانية فراسخ او تسعة فراسخ

السرورية في الاوزاعي في الدنيا بعد الاجماع منا اطلاق الآية خرج ما دون
الثمانية بالاجماع فيبقى ما عداه ولو روية عن غير من القصر عن غيره قال المفسر حذو
وعشرون يكون ثمانية فاصح **ح** حيث بينا ان القصر نقص في الصلوات كما وكيفا فالنقص
في الكثرة لا في النقص فيها وجعلنا اثنين وكذلك في حال الحذف المشي الى المسجد
القصر فيها كشيء الكبر والكمية مع اسماءكم كما قلنا واسما الكبر فيجب لا مكان فانه
وقاعلا وموسم قابل ويقوم مقام الركعة تسجدة واحدة وتفصيل ذلك في كتاب الفقه
القصر المشا الى الله منار وخوفنا ان يكون فيها شاع من السفر والحوار واجبا كانا
منذ وبالمساحة لا في غير الشارح وذلك لانه قربة وتخفيف للشقة التي مضى بها السفر
فلا يحسن جعله للقاصح يسكن خصوص على قولنا حكم الشارع وامشاع الفتح عليه
لا يشترط اتفاق المعقضية السفر بل كون السفر نفسه غير معصية او غايته المعصية
وجوب القصر وان كان حاشا الظاهر لانه لكنه عندنا محصور بما عدا الواضع لا
مسجد مكة والمدينة وخامس الكوفة والحارث الشريفي على سائر الصلوات والصلوات عليه
اجماع اكثر الاحتجاب فان الامام فيها افضل كونها مواضع شريفة فاسم الكبر فيها
فيها **السابعة** اذا اكتسبتم فاقمتهم الصلوات فليقرطاً رعية منهم معك وليأخذوا
الآية اولها واحد والصلح اسمها يدفع به الا ناس من نفسه والجمع اسمها كجاء
واحدة واخذوا كناية عن شدة الاختلاف في العدد ولا استعداد له واللام في
وليأخذوا واللام وهي ساكنة باهاق القرأ وصلها الكبر فيك لتشتاق لانها
تصنعوا موصفة لما نصبت مع الحافظة اي لا المصلحة في ان تصنعوا فتنقص
تعدا قبلها او جرياً صار حرف الجر في لطفه بل في اخرى ولم يقل اخرون وقالوا
صليوا فليصلوا ولم يقل لم يصل فليصل لانه الكلام تارة على اللفظ واخرى على المعنى

كقوله وانطلق بقيا من المؤمنين فقلوا ولم يقل فقلنا اذا نقر هذا فقلوا
كيفية صلوة الخوف على ما قاله الفقهاء ثم ذكر ما في الآية من الغوامد فتقول المفسر
اذا انتهى الى حال لا يمكن من ثبات الاستقرار وابقاع الافعال بل الى المشاهدة والمعاينة
صلى الناس فرادى بحسب ما كانهم كما تقدم واذا رويته الى ذلك فقد ذكرنا ثلاثة احوال
الاول صلوة بطون الخلق وهي ان يكونوا بعدد رتبة حجة القبلة فيقفوا امام اصحابه
فوقين يصلي باحد بينهما ركعتين وسليوا الثانية ثم يمشون ثم يمشون الثانية ركعتين
نافذة لروية في رويته لهم وهذا يصح ان يصلي مع **الآخر** صلوة صفان وهو ان يكون
العدد رتبة حجة القبلة انما يفرق بين صفين ويجتمع بين رتبة واحدة ويصلي
بالاول خاصة ويقوم الثاني للحراسة فاذا قام الامام بالاول سجدة الثانية في
شغل كل من الصفين الى مكان صاحبه فيركع الامام في سجدة التي يليه ويقوم
الثاني الذي كان اولاً لم يستمر فاذا جلس ركب سجدة واولم يجزئ **الثالث** صلوة
واحدة للواقع في شرطها كون العدد واني خلاف حجة القبلة او كونه في جهة واحدة
بينه وبين المصلين جارية يمنع من ثروتهم لو هجموا وقوة العدد يجتنب هجمهم ولا يفرق
المسلمين بحيث يمكن ان يفرقهم فوقين يقام كل العدد وعدم الاحتياج الى زيادة المقر
فجاء في الامام نظامه في حيث لا ينفصل عنهم العدد فيصلي بهم ركعة فاذا قام الى
الثانية اقموا واولوا واما والآخرى بحسبهم ثم يأخذوا الاول في مكان الثانية
في الامام وهو ينظرهم فيقعدون به في الثانية فاذا جلس في الثانية للتمسك فقلوا
وامتوا وحقوا بعبودهم ويطول الامام القراءة في اشطار الثانية والتمسك
اشطاراً في ركنها وفي المغرب يصلي بالاولى ركعتين والثانية ركعة او بالعكس قاله
الكوفي لم يقل احد بجعلها على صلوة صفان بل اياها على صلوة بطون الخلق وهو قول

لصلى الله عليه وسلم في صلاة ذات الرقاع وفيما قول احدهما قولنا وصلى الله عليه وسلم في صلاة ذات الرقاع
وهو انما لم يبق الا في بعض اركانها صلى الله عليه وسلم في ركعة اخرى كما حكاه وثانيهما في
الطهارة الاولى اذا فرغ من الركعة بمسح يديه وضوء يديه والاولى الطهارة الاولى
ويصل في الركعة الثانية ويسلم الاله خاصة وهو دون السجدة وحده الغدو فواجب
الطهارة الاولى فيمنحون ركعة بغير قراءة لانهم لا يحقون وسيلون ويرجعون الى
وجه العذر في الطهارة الاولى الثانية فيمنحون ركعة بقراءة لانهم مسبقون
وهو مذهب ابي حنيفة ومنقول عن عطاء بن رباح في قوله في الفرق بين الطهارة
بينك القراءة نزع حكم لا يصلح ما ذكره لعلته وقيل ان الطهارة الاولى في الركعة
ركعة ويسلم ويصرف وكذا الثانية وهو قول جابر ومجاهد في هذا يكون صلو
الحزب ركعة واحدة في الجهر وفي قوله فاذا سجدوا على طاهر عند الركعة الثانية على
قوله وقول الشافعي فيمنح الصلوة ويعيد قوله ولما كان طهارة اخرى لم يصلوا في الركعة
ممكن ولا خلاف في ان الطهارة بقية التي تقابل العذر وغير الصلوة تاحذروا الصلاة
فاما المصلحة فيل انما اخذت فيه قال ابن عباس وقيل بل اخذت وهو الصحيح في قوله
الصبر المبرر طاهر وهذا فعاد **الاول** قيل ان الصلوة على هذا الوجه تخص
بجهرته صلى الله عليه وآله لقوله واذا كشفتموه وليس ينبغي لان سائر الرعايا
مقرربا قوله وافعاله مع عموم التكليف في الوجوب الثاني مع ان مقتضى
المخالفة ليس حجة عندنا **الثانية** اخذ السراح واجب لصيغة الامر وقد قرأه
لوجوب **الثالثة** يجوز ترك اخذ السراح مع المص وحصول الاذي به وكذا اذا
احد واحيا ما الصلوة لقوله ولا جناح عليكم ان كان بكم اذى من طردكم من
الرابعة في الآية دلالة على ارجحية صلو الجاهد للامر حاله الخوف بالمحافظة عليها

الخامسة قوله وما الذين كفروا ليعتقون من انكم انما اشارة الى صفة وجبة
اخذ السراح والحذر والموانة اذا لم يفعلوا يميلون على جهة واحدة اي يبتد
عليكم شدة واحدة **السادسة** في الآية وترجمها معجزة لم صلى الله عليه وآله وذكر
تربت والنيح على الله عليه وآله عبيان والمشركون عبيان قنوا فافضل
صلى الله عليه وآله عبيان باحتياطه صلو الظهر تمام الركوع والحدود في المشركون
ان يفيدوا عليهم فقال بعضهم ان لهم صلو اخرى اجابوا انهم من هذه يعنيون صلو
العصر فانزل الله تعالى الآية المذكورة فضلي بهم صلو العصر صلو الخوف **السابعة**
لما امرهم باخذ الحذر وهم لم نالوا العذر ويقع بهم ضرر القوة العذر او ضاع
فانزل الله الوهم بان الله يعيهم بهما لاسلام ثمانية نقلي كثير اما فعل النبي اياها
فقال ان الله اعد لكافرا عذابا مؤثما **الثانية** ان قلت تعليل اخذ الحذر
او بالاسلمة حقيقة فان اراد احدها لم يجز الاخر وان ارادها فباطل لانهم من
من استعملوا العقاب في الصلوة لا مطلقا فاما ارادتها معا مجازا او يكون احدهما
منصوبا بالملفوظ والاخر بمنفرد على طريقة علقها بينهما ماء بارد **الثامنة** في
صبيتم الصلوة فاذكروا الله عبيان ما ومودوا على جوبك فاذا اطاعتكم فافعلوا الصلوة
ان الصلوة كانت على المعينين كما هو قولنا المدا بالقتل منا فعل الشيء والامتناع
اي اذا اتمتم الصلوة كقولك فاذا صبيتم مساكك فعلي هذا يكون المراد الاخذ
على الذكر في جميع الاحوال كما جاء في الحديث القدسي يا موسى اذ كنت في
ذكرى حسن علي كل حال ما المراد بالعتيق بالادعية بعد الصلوة كما هو مذكور
مفهومه وان يكون ان يكون التسبيح عتقت كل صلو مقصود ثلثين من سبحان الله
والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر كما رواه اصحابنا فان ذكر ذلك غير الله

وفيل في الكلام انما راي فاذا اردت ان لا يمان بالصلوة فاقربها على حسب حالك
بحسب منعها الخوف وشدة قيامها اي سايقين ومفارقة وقعودا اي مرسين
وعلى جنوبي كما يستحب في الجراح ووجه هذا انها في معرض كوصف الخوف قوله
فاذا احل الله اي سكتكم او قنتم في سلككم فاقبوا الصلوة تقدم معني اقامه الصلوة
اي اداوها كاملة في كينيتها وكيفيتها بان تقربوها تمام لا تضروا على اتمام الكيفية
حفظها الا كما هو حال الشك وباقي الآية يفهم نفسية في اول كتاب الصلوة
فلم يستعدوا قبل الصلوة وانما الزكوة ولو كانوا مع الواكبين لما تقرر في اصول
الشفقة ان التماسه اولى من التاكيد لا سيما له على من يدفء بده لم يخرج من قوله
مع الواكبين اي صلوا مع المصلين تسمية للصلوة باسم بعض اجزائها لكونه اول
بعض منها كما قيل في ذلك سواء كان الخطاب لليهود لعدم الركوع في صلواتهم فثبت
فان الامر باقامة الصلوة ليستلوا الامر اجزائها لان الامر بكل امر بكل واحد
اجزائه ضرورة وحينئذ كما هو في حمل الآية على الامر بصلوة الجماعة فتكون
اما وجوبها كما في التهمة والعين في الاحتجاب كما في الصلوات الواجبة وهو قوله
اكثر المسلمين وقال احمد وجوبها على الكفاية واما الجماعة فالنوافل فيجمع عليها
افضل اليه عليهم السلام على تحريمها الا في فضل الصلوة فرض كالعبادة والاعادة
او الاستسقاء لما فيها من غرض الاجتماع لاجانبه الدعاء واجتماع احمد على
بانه صلى الله عليه وآله فوعده جماعة تركوها باخلاق يوم لا يدرى على مطلوبه
لاختلاف اعتقادهم عدم المشروعية واضرارهم على ترك المنع او على شدة
الاحتجاب الذي لا تراعى فيه فان صلوات الجماعة تفضل بصلوات الفرد فيجب
صلوة كل فرد في الحديث النبوي وهو دليل على الاحتجاب معصدا باصالة التبر

تقدم

سورة البقرة

صلواتهم

من الوجوب كما سماها الله ذاد وفي جعلها واجبة عنها فظهر في المنع **الجماعة**
واذا فرغ من القرآن فاستمعوا له وانصتوا للعلماء وحجوا لاجل احدا من الخبر
فوقه من الاستماع والانصات والذي يظهر في الاستماع بمعنى يستمع والانصات
توطئ النفس على السماع مع السكوت وظاهر الآية يدل على ارجحية اذا فرغ من
امنا وحجوا او استجابا واختلف في ترتيبها فقال ابن عباس وحجوا اخر
انهم كانوا يتكبرون في صلواتهم اول فرضها فكان الرجل يحج وهو في الصلوة فيقول
كرو صليت فيقولون كلا وكذا وقال الزهري كان النبي صلى الله عليه وآله كثير
في عارضة فيقرأ القرآن فيقرأ معه فتزلت وقبل كان خطابه كلما قرأ قوله وامعه
رافعين اصفاهم فقبلوا عليه وقال ابن جرير تزلت في الانصات والامام يخطب
في الجمعة وقيل هو امر بالاستماع بطل في المجزأة وهو قوي وقال الصادق عليه
المراد استجابا لاستماع في الصلوة وغيرها وهو المختار لاطلاق اللفظ واصا
انقراة من الوجوب **وهنا قوله الاول** استدلالا بصحابة والحقية على سقوط
القرارة من المأمورين الآية فان الانصات لا يبرأ بالاسكوت وخالف الشافعية
في ذلك حيث استحبوا له قراءة الفاتحة مطلقا وربما فضل اصحابنا بانه في المجزأة
الاولى ترك لقراءة ما قلناه من الانصات واما الانصات والجمعة اذا السمع
فهية فيتمتع الفاتحة وقيل بل يستحب الذكر في المقر يستحب او تجبدا او قفلا
او كثيرة وهو الاول ويؤيد رواية زرارة عن احمد ما عليه مما اذا كنت خلف
امام بل قرئت فانصت وصبر في نفسك يعني فيها لا يجهر فيه واليه اشار في الآية
التامة لهذا بقوله واذكروا في نفسك نصرا وحقية **التي** ينبغي لكل قارئ
من قارئ القرآن ويستطيع بحله من وتحرير قلبه والانتفاء به من كونه

ونفطيه وان تجعل نفسه في المحاطبة بحمله او امن ونواهيها وانها الموقدة
 بوعين والمرعية في وعين **الثالث** ينبغي ترك الكلام حينئذ واستبعاد الذلة
 والخشوع وبصور عظمة الكلام وهو الله تعالى وكرامته فلهما افجا لاشاد
 كالحاصل من يدي ملك عظيم لا يستغله عنه وتجري الخلوة بقراءتها لانها تعلم الله
 علي ذلك كله **الحاوي** انما يؤمن يا ايها الذين اذذكروا بها خروا سجدا وسجوا
 سجدا ربيهم وهم لا يستكبرون حكم الحائبا بوجوب السجود عند قراءة الآية فلهذا
 واستماعها وفي سماعها خلاف واحوط الوجوب وكذا في سجود السجدة عند قوله لا
 تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن ان كنتم اياه تعبدون وعند
 اخر السورة السجدة فاسجدوا لله واعبدوا واخرا فوا اسجدوا وقرب وسور هذا
 الاربعة مستدلين بعد اجماع الفرق بقوله علي عليه السلام غزاه السجود اربع وقول
 الصادق عليه السلام اذا قرئ في شيء من القرآن اربع فتمتعوا فاسجدوا وكذا علي
 وصورة وان كنت حنبلا وان كانت المرأة لا تصلي وسائر القرآن شبيه بالخيار وانما
 وارده بصيغة الامر الدال على الوجوب ان قلت تمتع كون كلها بصيغة الامر وانما
 هنا في الآية المذكورة ليست بصيغة الامر مع انه يلزمه وجوب السجود وفي آخر
 لكونه بصيغة الامر لا نقولون به قلت الجواب اما عن الاولى فانها وان لم يكن
 الامر كنما علامة على كمال الايمان المستعمل في وجوبها واما عن الثانية فانها
 سجود الصلوة بدليل اقترانها بالركوع واجبة في الصلوة والتمتع في سجود ليس في
 الصلوة هذا مع انها مختلفة مشروعية كما يحكي وما عدا هذه الاربعة من السجود
 مندوب لاهالة البراءة من الوجوب ولما ذكرنا من قول الصادق عليه السلام وهي
 عشر في الاعراف والروخ والصلوات في اسرايل ومريم والحج في صغبر والقرآن

سورة سجدة
 لقمان

والنهر وصفا في السماء انشئت وقال الشافعي كلها منوثة واسقط امر
 قال ابو حنيفة كلها واجبة واسقط ثمانية الحج في عشرين عشرة **باب** سجود
 في السجدة المذكورة وضع اليه والسجود على الاعضاء السبعة ولا يجزئها
 طهارة ولا ذكر ولا تشهد ولا تسليم نعم الذكر فيها مندوب صورته على ما رواه
 الصدوق في نسخة انما لله لا اله الا الله حقا حقا لا اله الا الله تعبدوا رقا لا اله
 الا الله ايمانا وصدقا سجدة لكيلا رب تعبدوا ورقا لا تستكفوا ولا تستكبروا
كتاب الصوم وهو لغة قبل قيام بلا عمل قال الخليل وقال الجوهري **الصوم**
 هو الامساك شرعا قبل الامساك على انما على انما بخصوصه في زمان مخصوص من وقتها
 بخصوصه وتضمن ان الامساك على جميع اعيان الاشياء بخصوصه واطلاقها قبل
 هو الكف عن المفطرات مع النية وفيه نظر اذا كف لشيل الليل وذلك ليس بصوم
 ان الشاوش هو ليس بنية فلا بد من قصد العمد فاذا لم يمتنع لدخول الا
 ولا جامع لم يمتنع انما في هذا مع ان كف الكاف والمسا في الحنفية عن المفطرات مع
 النية ليس بصوم فلا بد من قصد الخروج لئلا ذلك ربما زيدا لتوطن قبيل طوبى
 التمس عن الكف الى اخره وهو ايضا غير سديد ويرد عليه ما قلناه انها لا تكون
 ان يقال هو كف شرعي غير قصد شاول كل فرد رد والجماع وما في حكمها جميعا
 حكم مع النية وفيما اجر جزيل بل هو من الاعمال في الحديث القديم كل عمل ابن
 لا الا الصوم فانه لي وانا اجره وفي توجيه هذا الحديث اقول ذكرنا انها
 في الصيد من رادها وفق عليها **وهنا آيات الاولي** يا ايها الذين آمنوا كتب عليكم
الصيام كما كتب على الذين من قبلكم منكم لعلكم تتقون والذين من قبلكم
 الا انها واسمهم من الذين ادم عليهم الى عهدنا لعلكم تتقون اي يتقون المعاصي

على

والهاتين

بشرة

انصوم بكل الشبهة كما جاء في الحديث عنه صلى الله عليه وآله انه من لم يتطعم الباه فليصم
 فان له وجاء اولئك يشقون في زهرة المتقين فان الصوم شعراهم وهما قوامهم **الاول**
 في فعله بالامانة الذي انصوا فيه على عدم الوجع والحر والبرد والموت والموت والموت والموت
 هو الصدق والادعان بعد تصور الاطراف وذلك لا يحصل الا على عاقل **الثانية**
 حيث ان الصوم يشبه بالامانة وحسن المادة الشيطان وكسر الفتن الشهوة ونقص
 للقوة العاقلة المليك كبت على الذي من قبلنا من الامانة والامانة
الثالثة قبل ان انصاري كبت على الصوم شهر رمضان فاصابهم حوائف فادوا
 عشر اقبله وعشر بعين فصار حين يوميا وقيل كان وقوعه في الحرام الشبهة الشبهة
 فتو عليهم في اسفارهم ومعاينتهم محلوله الى الريح فزادوا فيه عشري يوما كفارة لهم
 وعن الباقر عليه السلام ان شهر رمضان كان واجبا على كل شيء دون امته وانما وجب على
 امته محمد صلى الله عليه وآله بحبه لهم **الرابعة** في قوله لعلمكم تقولون شاة الى ان
 الكافي السبعة لطف مقربة الى طاعات اخرى الى اجتناب كثير من المعاصي كما قال
 ان الصلوة شاة من الغنى والتمسك **الخامسة** فانه اعلانا بتكليف من قبلنا لهم
 اما تأكيد الحكم فانه كان مستمرا في جميع الملل لا لاعتناء الى القيام به او تبيينه
 على مشروعية وقوع التكليف عامنا وتطبيقه لنفسه على **السادسة** بالامانة
سعد ودان الاول اما مقصود على انه طرف لفعل مقدر على الصوم اي صوموا
 بالامانة لان الصوم بالامانة كما قال الرضا لان المقدر له مع الامانة
 والامانة من محاسن الكلام ومقدودات اي قلالا فان الشيء اذا كان قليلا لا يعبأ
 اذا كان كثيرا يقال هيتلا وفي قوله ايام اخرى هي جمع اخرى فانها من **سوال السابعة**
 فان الامام جمع يوم وهو مذكور وكان في ساءه او اخر جمع اخر فله قال اخر اجمع عليه

فمن كان في شك من رمضان او لم يفرقه من
 ايام اخرى وعلى الذي يعينه ففوة
 طعام ساكنين في طوع حرام في
 وان صوموا خير لكم ان كنتم تعلمون

المنه

هذا الموصوف مذكور لا يعقل فاك في بابا الحيا وان ثبت علمها معاملة الحج المذكور
 وان ثبت معاملة الحج الموت وان ثبت معاملة المقدر والموت وعلى هذا جاز ان
 يقال بالامانة او اخر واخرى ولكون الايام لا يعقل بخلاف جدي رجال ورجال اخر
 بخير او اخر او اخر وفي الذي يطبقونه اي سبلقونه فبقطاعهم والهمير للصوم
 نافع وان عام فدية طعام مسكين باضافة فدية الى طعام وجع المساكين وقرا الباق
 فدية منقوبة طعام بالرفع واصافة الى مسكين مفرد وقرا اخره تطوعوا بالافون
 تطوع اذا فطر هذا في الآخرة **مسائل الاولى** قال ابن عباس وجماعة الايام للعد
 صائلا لانه ايام من كل شهر ويوم عاشر ايام تسع لشهر رمضان وعنه ايضا انها
 شهر رمضان ويقال الاكثر لانه منها امكن صياته الحكم عن التسع فهو اولى فيكون
 فتاوحيا الصوم والا فاجله منه بايام معدودات ثم يمينه بشهر رمضان
 وعلى القول الاول لا يلزم عدم جواز صيام ثلثة الايام من الشهر فان رفع الحج
 لا يستلزم رفع الجواز **الثانية** قبل مطلق المرض منج للافطار حتى ان يكون مريضا
 فليل له فاعند بوجع اصبغة وقال مالك وقد قيل الرجل يصيبه الرمضاء
 او الصلاح المضروب من مرض يصيبه فقال له في سعة من الاطوار وقال الشافعي
 لا ينظر حتى يجد الجهد في العمل والاصح عندنا انه ما يخاف معه الزيادة او طهره
 واما السفر فقد تقدم ذكره وشاهد به وراى انما شرط زاد على الرجل
 قصر الصلوة فقال الشيخ هو ميتا الميتة من الليل السفر قال المقيد هو الحزو
 قبل الزوال وهو الاقوى وقال فقهاء الغاية عدل احمد في تكليس الصوم
 اول النهار ساقط في الثانية لم يحرمه الاطوار وقال احمد يجوز **الثالثة** قوله
 من ايام جوارب للشرط اي فريضة عنه من ايام وفيه دلالة على وجوب الاطوار

احل علي البناء للمفوض ووقع الرقب وقيل هو الفخر في القول عند الجماع والاصح
 انه الجماع لقوله فلا زنت ولا فزوت ولا جلال في الحج وهو المراد هنا وعدا
 بالي لان منتهى معنى الاقضا وتتميمه كل واحد من الزوجين لباسا استعار لما بينهما
 من النسبة فان اللباس ما يوارى البدن والعورة وكل من الزوجين يوارى بدنه
 وعورة فصاحبه من غير فانه لو لاها لا تنكشف عورته عند جوارحه والاصح
 لان كل واحد ليشمل على صاحبه شتما للباس وفيه نظر لان اشتمال مفوض والاثر
 لا يكتفي فيه وانما لم يعطه لانه حلة الحكم وعلة التي لا تعطف عليه والفرق بين خان
 واخا ان اخا ان يدعى الفعل مع العقد النية بخلاف خان مثل كسبه واكتب
 ومعنى اخا ان تنصر هو نفسه من خطه من الحر وبقي لا لفاظ ظاهره فهذا **الاول**
 كان في صيغة الاسلام مناسخ للقضاء بالاكل والجماع سيما لما لم يتم فاذا قام حر
 ذلك الي القاسية وقيل الجماع كان محرما على الصادق بدينه ونهانا فروي عن الصادق
 عليه السلام ان رجلا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله قال له عظم نرجس وكا
 شحا صغيرا وكان صائما فانطت امراته عليه بالطعام قائم وقيل ان قطر فلما
 انتمى قال لامرأته اني قد حرمت علي الاكل في هذه الليلة فلما اصبح حضر جرس
 فاعجب عليه فراه رسول الله صلى الله عليه وآله فركله وروي ان الفضل مع
 بصره كان عليل في ارض له وهو صاير فلما اصبح لاني حمدا فاجهر رسول
 صلى الله عليه وآله وكان شيئا من المديته يتكون ليلته لغلبة شهوته وروي
 ان عمر اذ كان يواقع زوجته ليلته فقال اني نمت فظن انها اعتل عليه فلم يقبل
 فاجهر رسول الله صلى الله عليه وآله فركله لاني لاني **الثانية** الحل ضام مقابل
 وليس للوجوب باجما فاقبل المذهب وكذلك روي بقا والصديق عليه السلام

في الاستيعاب

في بيان ما لا يفسد الصوم من الاكل والشرب

كرهية الجماع اول ليلة من كل شهر واجتباها اول ليلة من شهر رمضان لشكر
 شهوة الجماع بها را والطاهر هو ان يطأ الرجل الحائل للمذهب وغيره والمراد ببلية
 الصيام كل اكلة يصح فيها صياما ما لم يعلم ان طاهره للقط يدل على اباحة الجماع في آخر
 وقت من الليل ولو قيل الفجر لكره لما اشترط اصحابنا الطهارة في الصوم من الحيابة
 وجب نقاء جزء من الليل ليقع فيه الفعل فكانت الاباحة مخصوصا بعزاه فليس
 عالما فند صومه وكان عليه القضاء والكفارة ولو لم يعلم بوضو نقاء الوقت من غير
 فاستخلافه كان على الفضاخاته ولو راع لم يكن عليه شيء وعليه التقدير في الآخر
 لو طلع عليه الفجر وهو مجامعا وجب التزويج وصومه وفي الاخير خاصة وقال
 الشافعي اذا وافاه الفجر مجامعا فوقع التزويج والطلوع معارضه صومه ولا قضاء
 ولا كفارة وبه قال ابو حنيفة وقال المزني فسد وعليه الفضاخاته وامام اذا
 وافاه مجامعا فله تزويج وتكفرت فهو بمنزلة من وافاه فابتدان بالاخراج فان كان
 جاهلا بالفجر فعليه القضاء خاصة وان كان عالما به فعليه القضاء والكفارة
 وقال ابو حنيفة فلا كفارة وعلمه اصحابه بانه ما انقضى الجماع لم يفسد صومه
 فلا كفارة ونحن نقول انه انقضى بالنية المتقدمة فكان جماعة ردا على صومه
 وهو المطلوب **الثالثة** علم الله انكم كنتم تحتانون انفسكم فاب عليكم يا
 لعنته واصحابه وكن منه المخرج في المستقبل **الرابعة** فان كان باسرا وفر قبل المواد
 على الجماع وقيل هو مقدم مائة من الفيلة وغيرها واصل النباشق الصاقي الشيرة
 بالبيضة في كونه عن الجماع تارة وعنه وعن مقدم مائة تان وهو نسخ السنة بالكا
 ونسخ الشيء ما هو اسهل منه قوله فاسبقوا ما كتب الله لكم وقيل اطلبوا الولد فانه
 الغرض الاهم في نظر الشرع وقيل اسبقوا ما احل الله لكم لا ما حرم وما حلت لادن

كرهية

الحكمة فكلوا واشربوا إلى آخره هذا من باب احقر متصل وهو صفة الغاية التي هي
 يتبين وهل هي راحة الجوع المقتضية أو إلى الأخرى قال الشافعي لا
 وقال أبو حنيفة والمحققون منا بالنافي وقال المرفعي صالحه لكل وليس فيه
 أباح الجوع إلى الفجر فاعلم بعد ذلك في الطهارة غير شرط فالأول
 أيضا على جواز النية فإلا لأنه لما أباح المباشرة فالأكل إلى الفجر كان سببا
 بعد الصوم ليس مجرد الإمساك بل مع النية فيكون الإمساك بقاء النية بعد الفجر
 وفيه نظر لأنه لو كان كذلك لوجب كذلك إجماعا على أن نية الصوم
 مغاها القصد إليه وهذا الذي تقدم علمه واستدل من الفجر فنية قبله هذا
 مع أنه يلزم وقوع خبر منه بالنية وهو باطل وعليه قولنا يرجع إلى وكلاهما
 ويتبع حكم المباشرة بخبر متصل **الحكمة** الخطأ الأخير هو الخبر الثاني المقتضي
 الأقول للخطأ المددود والخطأ الأسود ما يندفعه من الخبرين بخبرين
 وأسود وليس متعارفين لقوله من الفجر ومن شرط الاستعارة أن يحمل المتعارفين
 شيئا متبينا ويحمل الساعدين على التماثل ولم يكن قوله من الفجر وكان رجال إذا
 صاموا لم يندون في رجليهم جنوبا وسودا فلم يزلوا يأكلون ويشربون حتى
 يتبين لهم أن نزل البيان في قوله من الفجر فصح هذا القول فيه دليل على جواز
 البيان عن وقت الخطاب وهو مذهب الأشاعرة ومنعه أبو الحسن مختصا بال
 الخطاب بما لا يفرق منه المراد عن وقت لا يصدر عن الحكيم وفيه نظر لجواز أن
 يكون المراد بالخطاب استعداد الاستئصال الفجر على فعل المأمورية بعد البيان
 فيتاب على الفجر فلا يكون جاتا لشيء أن يكون هذا قبل دخول رمضان والأكل
 تأخير البيان عن وقت الحاجة وهو باطل إجماعا قوله ثم اعتوا الصيام إلى الليل

حذره للصوم وبيان لأخروقه ليعلم منه تحريم الصوم الليل ويتبع تحريم الصوم الوصية
 لأنه حصل الليل غاية الصوم وغاية التي شطعة فيكون الإفطار بعده وفيه نظر
 غاية وجوب الصوم وأما أنه لا يجوز فلا دلالة في الآية عليه أن ذلك لا يتحقق
 معنى النهار حتى يندو الليل فلم يصوم خبر منه قلت ذلك ليس له أصل بل من
 مقدمه الواجب والمراد بالليل عندنا على القول الأقوي هو ذهاب الهجرة
 المشربة وقال بعض أصحابنا وحجة فقها العلامة هو عينه التمسك أن الأمر
 بإتمام الصوم يستلزم كون كل جزء من أجزاء النهار شرط في الآخر حتى لا يتبين
 ويتفرع على ذلك **قال الأول** لقوي الإفطار في جزء من النهار بطول ذلك اليوم
 ولو عاد إلى النية **الثاني** انه يجزئ تمام الصوم الفاسد للأمر المذكور والأقوى
 ضم مانع فإن الإفطار سبب لصوم آخر فيجب لفصل **الحكمة** ولا يباشرة وهو
 ما يكون في المساجد تقدم معنى المباشرة فيجوز الجماع ومقدماته على المتكف
 وهما هنا احكام **الأول** تحريم المباشرة والغلبة وغيرها من مقدمات الجاه
الثاني عموم الليل والنهار بالتحريم المذكور لأنه معاقب حال الاعتكاف
الأثر اشتراط الاعتكاف بالكون في المساجد وظاهر الماحض العمل أنه
 جمع معنى باللام وفيه قال حجة الفقهاء وبعض أصحابنا ومنه ما قال في كل
 جامع وقصراته الأعظم وأكثر أصحابنا قالوا ما جمع فيه نجا ووصي المسلمين جميعه
 وقيل وجاعة وهذا القول أحوط لحصول البلدة معه يدين وفرد ذلك مسجد
 والمدن وحمام الكوفة والبصرة فلي هذا يكون الآية مخصوصة بجملة
 أن لم يكن الأضراس متواترة **الراب** إلى الاعتكاف يطل مع المباشرة المذكورة
 أما أولا فلاز التمسك في العبادة المذكورة مبطل كل تقرير في الأصول وأما ثانيا

فلاننا سئل الصوم والصوم عندنا شرط في الاعتكاف وطلبان الشرط متعين
 لطلبان الشرط وهذا **سؤال** ان الشافعي لا يشترط الصوم وابو حنيفة
 كقولنا **الثانية** لم يجد الشافعي الاعتكاف بمجد ففقد يجوز ولو ساقه واحد
 وابو حنيفة حل بيوم ومالك لا يجوز اقل من عشرة ايام وقال اصحابنا لا
 يكون اقل من ثلاثة ايام ولو اياهم الصحة عن اهل البيت عليهم السلام **الثالثة**
 تلك حدود الله اشارت الى تقدم من احكام الصوم والاعتكاف فلا تنقضها
 ابلغ من قوله ولا تغلوا اذا لم يبق عن قرب الحد الحاضر من الحق والبطل
 لئلا يلبس في ابلغ من النبي عن فعله وروي عن النبي صلى الله عليه وآله
 وال لكل ملك حج وان حج الله محارمه من ربح حول الحما وشك ان يبعث
 كذلك اي مثل ذلك البيان بين آياته للناس لعلهم يتقون مخالفه الامور
 والنزاهة في **آيات** **الاولى** قوله تعالى واستعينوا بالصبر والصلاة قبل المراء
 الصبر الصوم ومنه سمي شهر رمضان شهر الصبر اي استعينوا بهما على الصبر
 الدنيا والاخرة ثم ان الصوم لما قام تدل على ما اوتى ذكر في ما كنهه ان
 شاء الله تعالى **الثانية** لئلا يكون من الاهلة قل في موافقت للناس والحج
 سأل الله صلى الله عليه وآله معاذ بن جبل ما بال الهلال يند وادفعا كجنا
 ثم يزيد حتى يستوي ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدأ فتركت في موافقت
 بوقوت الناس بها امورهم ومعال المعادات الموقته كالزكاة والصيام
 الحج فاف التسيي الوقت لم يرب فيه اداء وقضا وكون مستدا والخبر متعين
 من دلائل الحصر فلا يحصل التاخير بدو الاهلة فيكون علامة شهر رمضان
 روية الهلال لا غير كما قيل **كتاب الزكاة** وفيه مقدمة وآيات

لما التفت فالزكاة لغة بول لعينين احدهما الطهارة ومنه قلت نقار اليه
 اي طاهرة لم يجر ما يوجب قبلها وابيها النما ومنه قوله تعالى ذلكم الذي لكم والطهارة
 اي اني لكم والا لكان تأكيد والتاسيس خبر منه وشرا قبل اسم الحق بحيث الما
 يعين في وجوبه النصاب ونقص في طوره بالخبر وفي عكسه بالمندوبة وقيل في
 نية وقيل في ثبت في المال لبراءه بطا في ذكرها وليشكل بانه خبر واضح والحد
 للايضاح وقيل صدقة راجحة مقدرة باصل الشرح ابتدا فالصدقة يخرج الخبر
 الرأحة لئلا المندوبة والمقدرة يخرج بما رواه الاخوان ونحوه وبالأصل يخرج
 المندوبة وشبهها والابتداء يخرج الكفارة وفيه نظر اما اول فلا شتما لخلي
 زيادة فال الرأحة يخرج يعني عنها صدقة لانها لا تكون الا راجحة وأما
 ثانيا فلان المندوبة مما هو مقدرة بقوله صلى الله عليه وآله تصدقوا ولو بغير
 او بغيره ولو بغيره او بعضها ولو بغيره ولو بغيره وذلك ليس بزيادة
 فالاول وان يقال الصدقة متعلقة بنصاب بالاصل فالصدقة تشمل الوا
 والمندوبة والقطرة والمال منه وبالعلاقة بالنصاب يخرج المندوب والقطرة
 المطلقة وبالأصل يخرج ما نذر اخر من نصاب واستعمال لفظيهما اما لئلا
 او ليجاز لتسمية للمسبب باسم المسبب فانهما سبب للطهارة وللمال في المال ان
 الطهارة من اي شيء وكذا التما في اي شيء قلت اما الطهارة فمنها المنع فهو
 اذا يخرج الزكاة يبقى حتى الغنى في المال فاذا حمله شح على منعه فقد
 انكبنا لنصرف في الحرام والاضاف بزيادة الجمل فاذا اخرجها صدقة
 من الحرام وقصد من زيادة الجمل واسا التما في البركة والثواب ثم التما
 تنقسم اقسامها بحيث ورد من آيات **الاولى** في الوجوب ومحل وفيه آيات

الاول للبر البر ان تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب كل يوم من وجهه واليكم
 قرأتموه وحض عن عام ليس البر ان تصب على ان خير ليس مقدم على اسماء وهو ضعيف
 لجعل الاسم حجة وقرا الباقر بالرفع على الاصل وقرا نافع ولكن البر بالتحريك والرفع
 يجعلها عاطفة والباقر بالتشديد والتصبيح لهما من اخواته ان وقع
 الموقوف عطف على امر من نصبه انصاره على المذبح والبر كل فعل مضارع فليسا
 كانا وليسا نيا او جوارحيا او ماليا والخطاب لامثل الكتاب فانهم اكثر والحق
 في امر القبلة حين حوت وادعى كل فريق ان البر التوجه الى قبلته فرد عليهم ليس
 البر التوجه الى المشرق قبله انصاره والمغرب قبله اليهود وقيل هو علم
 المسلمين وخبرهم اي ليس البر مقصودا على امر القبلة ولكن البر ما ينجي البارئ
 فان المصداق مقام الفاعل كعدل اي عادل ويجوز ان يضاف من الجحري
 من امر واللام في الكتاب للخصاي كل كنية وباقي مفاصل الآية ظاهر لكن تذكر
 ما تضمنه من الامور وهو اقسام **الاول** الايمان بالله وكلما جأت به كنية وثبت
 ايتاءه ونصديقه في كل ما اخبر واه **الثاني** اخراج المال على حبه في حبه
 وقيل جبل لا يتاء وجب لما لو كل يحمل والاول اوجه لضمه الكل ولذا
 على القرية والاخلاص والحيات المذكورة سياتي تفسير اكثرها واما ذكر
 القرية فقبل قرابة المعطي فيكون حشا على صلة الارحام ويدخل في ذلك القفا
 الواجبة والمندوبة وغيرها من الصلوات وقيل قرابة النبي صلى الله عليه
 وآله لقوله قل لا اسألكم عليه اجرا الا المودة في القربى وهو مروي عن النبي
 والصادق عليه السلام والنبي صغلا اب والجمع نياحي واثر وهو بالذكري والبر
 داخل في القربى لشد الاختار بحالهم **الثالث** اقامته الصلوة **الرابع** ايتاء

واشق

واشق الكل الى المراد بها الواجبة هنا واما الايتاء الاو لاقبل الواجبة وغير
 ولهذا قال ابن عباس في المال حقوق واجبة سوى الزكاة وقال الشعبي هو
 محولة على حقوق واجبة خير الزكاة ماله سبب كالمسقة على من يجب نفقته
 وعلى الجاني المشرق لشد رغبته والندوة والكفارات ويجوز ان يكون المراد
 الزكاة المفروضة في الموضعين لكن الغرض من الاول بيان مضرها ومن الثاني
 اتمامها والخف عليها وهذا عندني قوي لتكون الآية مشتملة على الواجبة
 ولانه وقع بين الايمان الواجب واقامة الصلوة وهي واجبة ايضا **الخامس** الوفا
 بالعهد ويؤخذ فيه التدوير وكلما التزمه المكلف من الاعمال مع الله تعالى ومع
 وهو واجب ايضا **السادس** الصبر وهو حبس النفس على المكروه امتثال لامر الله
 تعالى وهو افضل الاعمال حجة قال النبي صلى الله عليه وآله الايمان شطران شطر
 صبره شطر شكره والبأساء ما يتعلق بالمال كالقدر وغيره والضراء بالبدن كالكسر
 والعبي والزمانة وغيرها وحسن البأس هو الحرب في الجهاد اولئك الذين صدقوا
 اي في دعوى الايمان واوتيتهم هم المتقون اي هم الجامعون لوطايق الشواهد
السادس وويل للمشركين الذين لا يؤفون الزكاة وهم بالاجتهاد في هذه الآية صريحة
 في وجوب الزكاة على الكافر للتوعد على عدم ايتائها لكنه لا يصح منه اداؤها
 حال كفره لعدم اخلاصه لقوله تعالى وما منهم ان يقبل منهم تقايمهم الا ان
 كفروا بالله ورسوله فاذا سلم سقطت عنه لقوله صلى الله عليه وآله الاسلام
 حجب قبلة ولو تلفت حال كفره لم يضمنها قال المعاصر وممكن الاستدلال بها
 على ان مانع الزكاة مستلزم شرك وهو حق لان من لا يعتد وجوبها كافر
 قلت في هذا الكلام خطأ عظما ومعني ما لفظا فقول مشرك فان المشرك

مع الله شريكاً ومعلوم ان ذلك غير لازم من منع الزكاة فلو قال كافر كان
 او لم يكن وما معنى فلازم منطوقها ان لا يشرك لا في الزكاة ولا في غيره من ان لا
 لا يوفي الزكاة يكون مشركاً لان الوجبة لا تشكس كنفها ولو انكس حزيناً فلا دلة
 على المطلوب بل دليل خارج وذلك كاف في المطلوب فلا يكون الآية هي الدلالة
 بل غيرها **الثالثة** الذين يكرهون الذهب والفضة ولا يفتقرونها في سبل الله فليس لهم فيها
البر ويحجب عليها **الاية** اعلم ان الابات العامة في وجوب الزكاة في المال
 بقول الرسول صلى الله عليه وآله وتقرره وانما احتجنا ان الزكاة في سبعة
 اشياء لا غير هي الابل والبقر والغنم والذهب والفضة والحظوة والشعير
 التمر والزبيب لو كانت كثيرة على اهل البيت عليهم السلام منها رواية زرارة
 ومحمد بن مسلم وغيرهما عن الباقر الصادق عليه السلام قال لا استر الله
 الزكاة في كتابه فوضعها رسول الله صلى الله عليه وآله في سبعة وعفي عاذه
 ذلك وايضا اصابة البراء وعموم قوله تعالى ولا يالكم اموالكم يعملكم كمالا
 خرج من ذلك ما وقع الاجماع عليه فيمنع في الباقي على اصله ان قلت قوله تعالى
 والتحل والزرع مختلفا اكله والزرعون والرمان متشابهان وغير متشابه كقول
 ثمرة اذا امثر واتوا حصه يوم حصاده الآية والزرع بعينه ثابت لا يضر فيه
 في حقه جميع الى الجميع فيكون واجبا فيه وهو المطلوب قلت الجواب من جهة
الاول انها ملكية واية وجوب الزكاة ملكية وهي باعثة للملكية والمنسوخ
 لا دلالة فيه **الثاني** سلمنا عدم نسخها لكن يمنع ان المراد بها حق الزكاة بعينه
 العشر ونصفه لجواز ان يرد ما يصدق به يوم الحصاد على البقرة وغيرهم من
 السواك من اقطاع الضعف في الصغين وهذا مروي عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير

قوله ولا استرغوا وهو قول الشافعي ايضا **فانه** **مذهب** اوحيا الشافعي الزكاة في كل
 اثنية الادميون وكان مقتنا حال اذخاره بخلاف ما ثبت من نفسه كبره
 او انبته الادميون ولا يثبت كالبطخ والقنا والخيار وغيرهما من الخضراوات
 والبقول ومقتات ولا يثبت الادميون كالمكروط فان ذلك لا زكاة فيه
 قال مالك وقال ابو حنيفة يجب في كل خارج فصدان بانه مقتنا كان او لا
 فيجب عند في الخضروات اذا نقر هذا قلنا في في الآية فقول الآية صحيح
 وجوب الزكاة في الذهب والفضة لكن شرط كونهما مسكوكين بسكة قد نعمل بها
 قد نأوا وحديثا وان يكونا باقين طول الحول اما ما نعمل بها قد نأوا او نأوا
 او درهمنه البيع والشرا فلا يجب لاصالة البراءة وايضا زوي زرارة في
 قال كنت قاعدا مع ابي المارق عليه السلام وليس عندي الا اية حبيفة فقال ابل
 زرارة ان ابا ذر عثمان شاذرا على عبد رسول الله صلى الله عليه وآله والفقهاء
 فقال كل ما ليس خبيثا وقصه يدار ويعمل به ويجوز به انما الزكاة فيه اذا كان
 ركازا كثر اموصوعا فاذل حال عليه الحول فغلبه الزكاة فاحصا اليه رسول الله
 فقال القول ما قال ابو ذر وغير ذلك من الروايات وافق فقهاء العامة في وجوب
 الزكاة فيها مطلقا مسكوكا وغير صحيح او مكسر ابتداء او شرة وحصلوا
 في جميع الخاضع من التقدير فقال مالك وابو حنيفة بالهم وخالف الشافعي
 واحمد كما هو رأي اصحابنا في الاولون وحصلوا فقال مالك والضمير الاخرى
 قال ابو حنيفة بالقيمة وافق العلماء كافة على اشتراط الحول والى النصارى
 الاول في الذهب عشرين مثقالا وفي الفضة مائتا درهما وافق العلماء على وجوب
 في الزكاة مطلقا الا با حنيفة فانه يقول بقولنا انه لا يجب حتى يبلغ اربعة اشهر

لما احلهم قالوا يا رسول الله هذه امواتنا التي خلفنا اصدقاها ونصدق
 بها وطهرنا من الذنوب فقال صلى الله عليه وآله ما امرت ان اخذ من امواتكم شيئا
 فتزلت فاحد منهم الزكوة المقدرة شرعا وعلى ذلك اجماع ائمة ومن الاستيعاب في بعض
 اموالهم يظهر صفة الصدقة اي صدقة مطهرة ويجوز كون الماء الخطا بكونه
 الله صلى الله عليه وآله تظهر هبات وشكرهم اي شي في اموالهم قبل غيبهم يظهر
 ليكون تاكيدا وقد عرف ان الناس ليسوا اولي وانما يخرجوا للفقراء ليكون جوابا لذلك
 لان من جعلها ماضية فانه قد زاد دينه وهي ان المأمور به اخذ صدقة مطهرة
 وهي التي يكون غرضها تقوى الله تعالى وشرها صدقة رتبة خالص لا مطلق الصدقة
 ومع الجزم لا يفسد الاطلاق الصدقة بكونها في هذا يكون ان يكون لها طهارة والشر ما بين
 الله والمراد انهم لا يترك نفوسهم بصلوات عليهم وتطهير قلوبهم بقبول صدقاتهم وان
 سبغ لدعاء ربهم عليهم بنبياتهم فانها صدقة غرضها اخلاصهم من غير رياء ولا سعة
 اذا عرف هذا فهنا احكام **الاول** انها تدل على اشتراط الملك للضاب بقوله
 من اموالهم ايضا حقيقة بلام **الثاني** فيها دلائل على وجوب اخذها
 الصدقة لصيغة الامر وصححها الله ابتداء قبل فمراد الاحجاب عليه السلام
 الاحجاب عليهم والمسيحور انه يجوز قول المالك اخراجها لكونها ابتداء مستحبة
 انصروا فيها ومع طلب الامام يجب خلفا الله ولو فرغ جنيبها لا قوي علم
 اجزاء فيها وقال الشافعي يجوز اخراج زكوة الاموال الباطنة قول واحد
 واما الظاهرة فله قولان قال في الجديد يجوز ايضا وقال في القديم لا يجوز
 قال مالك وابو حنيفة **الثالث** هل الصلوة منه صلى الله عليه وآله والى المالك وجب
 ام استحبه قال اكثر اصحابنا بالاول لقوله وصل عليهم وصية فعل للوجوب معنا

اي

مع عطفه على الواجب وتغليظه لمقطة ان في طيفه المكلف والطف واحسن
 الله كذلك وقال اخرون بالمثاني وهو قول عامة الفقهاء للاصل ولضعف
 لقيام الدليل على وجوبه **الرابع** اذا قلنا بالوجوب على النبي صلى الله عليه وآله
 او الاستصحاب فيكون ذلك على الامام القادر مقامه بل والساعي والفقير ايضا
 به ولو صوب في الطيفه في الجميع **الخامس** دلالت الآية الكريمة دالة صريحة على
 الصلوة ونفعه النبي صلى الله عليه وآله في حياته او في ما اناه بصدقة فقال
 اللهم صل على ابي وفي رواية اخرى في ما نقله العامة في الصحبة فيكون
 جازا وانهم يجوزون الدعا بلفظ آخر غير الصلوة للتزاد ولعدم القاء بل بالمتبع
 ومع اكثر العامة من لفظ الصلوة بل يقول جرك الله فيما اعطيت وبارك لك فيها
 انفتت ونحوه **السادس** قد تقرر في اصول الفقه ان حضور السبيل لا يوجب
 وقد قلنا ان الآية تزل في شأن من خلف عن النبي صلى الله عليه وآله فلا ينظر
 منتهى عليهم بل هي على العوض بكل مستحق وهو المطلوب **السابع** في قول من
 اموالهم لا تدل على ان الزكوة في العبر لا في الذمة كما قال بعض من المعاصرين
 متفرع انه لو صرحوا بفساد الواحد عولان من غير اخراج في كل سنة واحدة
 الاول وكل حول زكوة على الثاني في **الثانية** لم يعلم الله موثوقا في عباد
 وبأخذ الصدقة وان الله هو التواب **الخامس** الاستسقام هنا يحمل معنيين
 على وجوب علمهم بان الله موثوقا في التوبة وهو الذي يأخذ الصدقة وهو محار
 عن الرضا بها والجزاء عليها والى الله الامانة في الحديث ان الصدقة نفع في يد
 الله قبل ان يصل الى يد السائل وانما وجب لعلم بذلك ليعلم داعيا ومقربا
 الى وقوع التوبة واعطاء الصدقة وثانها لانها لا تكمل لعدم علمهم بذلك ثم

سورة
التوبة
احدها التوبة

لما سألوا الرسول صلى الله عليه وآله ان يأخذ أموالهم ويقبل ثوبهم كما تقدم ذكره
ولم يعلموا انه لا يقبل الثوبة غير الله ولا يأخذ الصدقة الا هو انكر ذلك عليهم
لقطة هو المحل لا يقبل الا هو وفي الآية من المبالغة في وجوب العمل بقول الله
وأخذ الصدقة وانه توابا يكثر القول للثوبة ورحمة لعباده ما يظهر من
تركها بايراد الاستفهام بالمعنيين المذكورين وانما في العلم في التبيان بالجملة
الموكدة بان واداء الضرر في كفاية في ارضه بعبادة وتحميهم **المالك في اهل البيت**
أسوأ الفقهاء من فقهاء ما كتبتم وما اخرجناكم من الارض ولا اتهموا الحقيقة تنفقون
وهذا سبيل الاولى يحتمل ان يراد بالطيب هنا الحلال ولذلك روي عن الصادق
عليه السلام ما نزلت في يومهم مر بالجاهلية وكانوا يتصيدون منه فبهم الفخ
عقد ذلك وامرهم بالصدقة بالحلال كما ورد في الحديث ان الله طيب ولا يقبل الا
الطيب ولما في الحرام من الفسخ الحاصل من الضرف في ملك الغير الذي هو فسخ
عقلا ومشرعا ان قلت عندك ان الحلال المصطلح بالحرام ولا يتميز ما لك ولا قد
يخرج منه الضرف وذلك من المجمع من المال لئلا يكون اتفاقا وضرفا من الحرام
وهو مناف لمطوق الآية قلت منع ان ذلك يضربا في الحرام لانا انما حكمنا باخراج
الحرام لكان الضرورة الماسة الى المضرف في الحلال لقوله صلى الله عليه وآله ان الله
مسلطون على أموالهم والمسلم المالك ونعذر رضى اذن الشارع لا مطلقا بل
باخراج ما يمكن ان يكون عوضا للمالك يوما القبيحة كما ياذن الحاكم في المعاش
على مال الغائب والمجور عليه وذلك لا يكون اتفاقا ونصرفا من الحرام ولا فيه
هذا ويحتمل ان يراد بالطيب الجيد من المال والمستحقين منه وكذلك قبلها
تركت في يومهم كانوا يأنون بالخسف في دخله في يوم الصدقة روي ذلك عن علي بن

وأيضا ذلك قوله تعالى لئن سألوا البحر حتى يشققوا ما يحبون فعلى هذا قبل المراءى
الصدقة الواجبة وفي الزكاة وقيل المندوبة والاصح العموم للفقير من سائر رتب
في سبيل الخير واعمال البر ان قلت لو كان النصاب النفي كله مراضا لم يكف شيئا صحيح
وكذا لو كان ثبوته محققا لم يكن شيئا غير فبكون اتفاقا من الردي وهو خلاف
المسورية قلنا ان حمل الامر على المندوب وان ذلك على الاصل لخلافه غير ممنوعة
وان حمل على الواجب فانما لم يكف شيئا من النصح والتجديد لهما بالزم الظلم في حق
المالك لان الزكاة تملك بغير المال فلا يملك غيره بهندام ان لا افضل له من
الحيد وفي الآية دلالة على ان اخراج الصدقة من كسب الانسان افضل من غيره خصوصا ما
كان بالحاجة فانه اشق تحصيله فيكون افضل ويمكن الاستدلال بها على استحباب الزكاة
بقرينة التأكيد من قال بوجوبها من العامة فافهم ما له البراءة وما حكمنا من ذلك
اي في زمان بعضهم قال ان مال التجارة مادام حروضا لا زكاة فيه ولو وقع لحوالها
مع زكاة سنة واحدة وهو قول مالك الشافعي في القديم وقال في الجديد بدو
بل كل حول يقوم ويخرج عنه **الثانية** وما اخرجناكم من الارض اي ومن طبيات ما
اخرجنا وحذف المضاف لدلالة ما قبله وانما اعاد الحار ولم يكتف به لطف على
ما كتبتم فبرادة الاستدلال باتفاق من الغلات والثمار وقيل والمعادني ايضا فانها
تخرج من الارض فبذلك يستدل بها على استحباب الزكاة في كل ما يخرج من الارض من
الحضر وما لا يكتفي ولا يورث للاجتماع فيبقى الباقي ذلك على وجوب اخراج الحرام من الارض
الزراع ما يقبل عن مؤنة السنة والمعدن كما يقوله اصحابنا اذا بلغ بعد الموت ثمانية
عشر وديارا وكل هذه جملة تعلم انها من بيان النبي صلى الله عليه وآله ان
الائمة عليهم السلام **الثالثة** ولا يملك الخبيث اي لا يملك الخبيث هنا مقابل الطيب

الطيب فيكون هنا اما الحرام او اللودي وتويدا الثاني قوله ولستم ياخذوا الا ان تصوا
فيه اي تساهلوا فيه من بعض بصره اذا غصه وفي قوله ولا تهتموا الشارة الى ان الهنيئها
هو بعد اخراج اللودي واسا ما كان لا يضر بعد فلا يخرج فيه وفيه ايضا لا لا على عدم وجوب
شرا ردي الحيد لانه لم يتعد اللودي فخرج منه بل ان ذلك عند وعلى الاول ان يكون
قوله ولستم ياخذوا اي ولستم بحال يجوز لكم اخذ من الصرف فيه الا ان يساهلوا في ذلك
بعد القيام بنواهيته فمقصود افعال الحرام فما خذونه وهذا وجب لا بد منه لفظ ولا يفي
واستدل بعضهم بما على انه لا يجوز تخلف الكافر وورده المعاصر بان العتق ليس اتفاقا لانه
في نحو الكفارات وقسم الشيء معاير له وفي نظرا ان اول اقله من عدم كونه العتق اتفاقا
الا وهو الواو بال لا اتفاق عامة تصديق لفظه في الاتفاق هو بل المال فقربا الى الله تعالى
واما ثانيا قلان وقوله قسما لا اتفاق خاص لا يستلزم عدم كونه قسما ولما كانا من الاتفاق
العام فم كونه العتق كذا فرضينا باحد المعنيين المذكورين فانه ليس هو اما او الاخر
ولذلك ولا ريب اخرقا ولهذا حاز رده في العتق صدقة لكونه ما لا قابلية للملك النقل
واعلموا ان الله غني عن صدقاتكم فانه حقيق بالحج منكم على انعاماته الجليلة **الواقعة وما**
اتم من زكاة وتوب ورجع الله احسن سجته ان من جلد بالحسنة فله عشر مثاقيل من حسن
اخر كمثل حبه انبت سبع سنابل في كل سنبله ما يخبه واحسنها ان الذين يوتون
الزكاة يخلصوا لوجه الله هم الذين يصنفون حسناتهم اني يحسنون بها مضاعفة ولا
في زيادة الاجر والتوايان قلت كيف الجمع بين هذه الاضافات وبين قوله تعالى وانه
الانسان الاماسي قلت النية في الزكاة وبقاها على سبيل الاختصاص لله تعالى **الحام**
الصدقات للفقراء لما عاب المنافقون على رسول الله صلى الله عليه وآله بانه يعطي من يحب
فاتركهم ومنهم من يدين في الصدقات اي يبيح نبال الحق بل يترك العتق في المصالح

فان قيل في المصنف
سورة الروم

سورة
التوبة

ومنها اذا عاب على وجه المسألة ان الله هذه الآية فاقطعه لظهورهم وايضا ما انما انما
للدلالة على انه لا يستحقها سوى هين ولاي لمد كوني واختلفت في الام في الفقراء هل هي
اوليان المصروف فقال الشافعي لا اوليها المصروف على الاضيق ويعطى من كل صنف ثلاثة
لا اقل منهم وقال مالك وابو حنيفة بالتالي فلا يحجب المصروف بل لو اخطأ زكوة واحد من
صنف كان جاز لكل ابو حنيفة لا يعطى ما يودي الى العنا فلو خالفه فمكروا وما ملكه للمعطي
ويزيد الذي سوا ذلك يجوز ذلك اذا اطل غناه وقال احنافا يجوز ان يصفى كان ولو
منهم كل السطرا اصل وبذلك قال ابو حنيفة وحديثه وغيره من الصحابة لان كون اللاتم
لا يحجب له قال السفياني لا يملك قبل الاخذ ولان جملها على بيان المصروف موافق لغيره
سئل الله عليه وآله الذي حابا المناقون فيكون ولم اذا عرف هذا قلنا انما المقصد
والخلاف فيها فتقول **الاولى** الفقراء والمساكين فتقبل انما هم واحد وانما الى
الشعائر من لا تغاير المعنى بل لا كسبا احدهما بالآخر كعطان بطنان وقيل بالمعابر وبه
قال الشافعي وابو حنيفة فتقبل الفقير مستغف لا يبال والمساكين بخلافه وقيل بالعكس وبه
الاول قوله للفقراء الذين احصوا في سبيل الله في قوله لا الشا لوق الناس ويؤيد الثاني
قول النبي صلى الله عليه وآله ليس المسكين الذي توده الاكلة والاكلان والتمزق والتمز
ولكن المسكين الذي لا يجد غنا في نفسه ولا يبال الناس شيئا ولا يظن به قسدا في نفسه
وقيل الفقير الزن الخساج والمساكين الصحيح المحتاج قاله قتادة والحقيق انها شريكان
في معنى عربي وهو عدم ملك مؤنة السنة له ولعائلته الواجبي للمقنة لو كان غنيا وهل
احدهما اسود حاله لا اخر عني انه لا مال له ولا كسب يقع موقعا من حاجته والآخر
حال له مال وكسب يقع موقعا من حاجته لكل لا كسبه السنة الاكثر على ذلك قيل الفقير
هو الاسود حاله لا الاستدلال بذلك الدال على الاعمال بحاله ولانه مشتق من فساد الظهور وكذا

فدكرت فظاهره ولاستعادة النبي صلى الله عليه وآله من القبر فقال اللهم اني اعوذ بك من
 العقر وانك المسكن حتى قال كانا القم كرا وبدا قال الشافعي وقيل المسكن هو
 حال التاكيد ولانه من السكون كان الحز اسكنه ولقوله تعالى ومسكنا ذاتا من عباد
 قال ابو حنيفة ويرجع الاول قوله تعالى اما السيفته فكانا كين يكون واجيب بانهم
 كن لهم ملكا بل كانوا اجراء فيها ويرجع الثاني قول ابن المسكن القبر الذي يبلغ من العيس
 والمسكن لا يشبهه وان قول ابن الراعي **سفر** اما القبر الذي كانت جلوسه وفي الجاهلية لم
 والاموي شدي هو الثاني لقول الصادق عليه السلام في رواية لم يبق القبر الذي لا يسأل المسكن
 لعبد منه والبارئ من جدهم وهو من في الباب ولانه قول امية الله كان المسكن يرد ربه
 وفي عمدة واي زبدية ليس من قبل لا عراي قبل ش قال لا والله بل مسكن ثم لا تلو
 لخلاف لا يظهر باب الزكاة لا جوارا عطا كل منها اليه افضلته العطا وفي الكفارات والله
 والوفاء والوصية وذكر احدهما ملطفه بخلاف لوقال الحارث فانه شامل القبرين **الثاني**
 العاملون وهو السعة لجابها قول واحد **الثالث** المولعة قلوبهم وهم كفار اشراف
 قلوبهم كان رسول الله صلى الله عليه وآله كدعهم سمعهم فماتوا في الزكاة بينا لهم في الاسلام ويستقيم
 بهم علي قال العذوق الشيخ لا يعرف مولعة غيرهم قال المفيد بل يكونون اهل
 المسلمين اما ساداتهم بظلم من المشركين اذا اعطوا رغب النظر في الاسلام اما سادات
 مطعون برجي بظلمهم قوة ايمانهم ومساعدة قلوبهم في الحجة واما مسكونوا الاطراف
 اعطوا سقوا الكفار من الدخول اما مسلمون اذا اعطوا اخذوا الزكاة من ايمانهم
 وهل هذا السهائم بعد النبي صلى الله عليه وآله والام لا قال الشافعي نعم وهو ربي الله
 عليه السلام قال من شرط ان يكون هناك امام عادل تا لغيره في ذلك قال ابو حنيفة هو مخصوص
 صلى الله عليه وآله وهو في اصحابه حال القبر **الثاني الرابع** الرقاب هم الكاتبون والاسا

فائدة

اصحابا العبد المؤمن يكون في شدة الشكر ويعتق وبه قال ابن عباس والحسن واما
 واحد وكذا جوار اصحابنا مع عدم المستحق ثم العبد من الزكاة وحقه **الخامس** الغار
 وهم الذين ركبهم الديون في غير معصية بل اما في نفقة واجنة او مشدوبة او معانير مباح
 ثم ان ابا حنيفة وما لك احد قالوا لا يرفع الي الغار ثم شي الامع ثقه وفضل الشافعي
 فقال ان كان له دين غير الغار لا يطاعا التادير ويعطى مطلقا وان كان لا لذلك لا يعطى **السادس**
 وما كان له صلته فله قولان في التقديم يعطى وفي الجدة لا وعندهما متى ضرب ماله
 عن دار دينه اعطى اما لو استدان لاصلاح ذات البين فانه يعطى مطلقا وان كان غنيا
السابع في سبيل الله قال الشيخ يحصر الجهاد وبه قال الشافعي وما لك ابو حنيفة قال
 والحج ايضا لكن خصه ابو حنيفة بالقديم من الغزاة وقال الاولان ولحد والبعث ايضا
 وقال ابن اصحابنا وهو الحق انه يعطى كل مصلحة للمسلمين بالحج وبياء الشاظر وغيرهما وبه قال
 السبيل وصفا وابن عمر ولا يعطى من العطف فان السبيل بعد الطريق وهو هذا كذلك مجازا
 كل ما يقرب الي الله تعالى **السادس** ابن السبيل وهو المشقة في الغربة وان كان غنيا
 في بلد له وهل يعطى من سبيل السفر بل قال ابن الجبدي مساو الشافعي وهو اخضعة نعم
 ممنوع مع كونه غنيا حينئذ لو كان مضطرا الي السفر وهو فقير حازا لكن ذلك لا
 واما النصف فقيل داخل في السبيل والحق عندنا انه ان كان مشقة في غربة
 فهو داخل في المشقة به ولا حاجة الي ذكره والافصح من راء المنع من استحقاقه **فريق**
الاول لا فرق في السفر بين الواجب والمتدرب والمباح ومع ابن الجبدي المباح
 بشي **الثاني** لو توفى قامة عشرة مضاعفا قال الشيخ يمنع الحزب عن اهل السفر وليلة
 لم يقصر وقال ابن ادريس باخاذه العلامة انه لا يمنع وهو الحق لصدق الامم **الثاني**
 لو فصل مع ابن السبيل في عند وصوله بل ان استعيد لانقاذ حله الاستحقاق **الرابع**

قبل قوله في عدم المال وكذا يقبل قول الفقير في نفسه وكذا لو قال كان لي مال ففقد قال
 الشيخ بكلف هذا اليقظة وليس بشي لاداء ذلك في ضرورة اذ قد يحكي التلف وكذا لا يقبل
 اليقين واما الغارم والمكاتب فليس هو يقبل قولها الا مع كذا في القوم والسبيل الى
 فواء **الاول** قيل ان الصدقات هنا للفقير فيشمل الواجب والمندوبة وتكسر
 مع المحصر في المندوبة تحصر في الفقير والمساكين بل يحصر في الفقير لا بد مع المحصر
 الاصل **الثاني** هنا سوال القوم لم قال في الامتناع الاربع الاول باللام وفي الثاني في
 ثم انه كرهها فقال وفي سبيل الله الجواب ذكرها وجوها **الاول** انما عدل الي في عن اللام
 لا احضار انما بانهم اخرج في الاحتياج حيث حصلوا مظنة وموضعها لا اهل في
 الرقاب وفك الغارمين من الغرم وصح الغازي من الفقر والغناة عند من يشترط
 ضره او المسافر من الفقر والغربة وانما كونه في الاجرة لفصل في جمع **الثاني** ان
 الفرق من حيث ان ظاهر اللام يشول التملك للامتناع وظاهر في عدم قبوله كما اذا قيل
 ليني فانه ينفذ اشتراكهم فيه واذا قيل ليني فانه ينفذ فيهم من يستحقه ولذلك
 منع ان احدا قال يحيا السبط في الاربعه **الثالث** اعلم ان المستحقين ثمان قسم
 يقبض لنفسه وهم الفقراء والمساكين والعاملون والمؤلفه وهؤلاء لا يبرفون في اي حجة
 شاء وانهم يحصلون به فاسب ذلك اللام وقسم يقبض لغيره معينة بغيره فيها ولا يجوز
 صرفه في غيرها وهم الرقاب والغارمون وابن السبيل واما سبيل الله فان كان لغو
 المحاهد في فانه يتعين صرفه بقبضه في مصلحة الجهاد خاصة وكذا الحاج والزاد
 وان كان لغير ذلك فانه يتعين صرفه في تلك المحجة فاسب ذلك ذكر في لانه يتعين
 صرفه في محجات معينة **الرابع** فرضية منصوب على المصدر الموكدا دللت عليه في
 هو المحصر قد اقرى ما اذا بالرفع اي هذه فرضية **السادسة** ان هذا **الصدقة**

اي فخرج في عند الله فقبل على العموم دللت الآية لانه لا معنى للخصية على انه اظهر الصدقة
 خرج في نفسه وان اضاها الفصل لانه لا معنى للخصية الا الاصلية عند الله وقبل على
 فكل صدقة لانه جمع معرف باللام وهو للعموم بلا خلاف ولذلك جاء في الحديث صدقة
 السر تطفي غضبا لرب ويدفع الخطية كما نظني الماء لنا روي دفع سبعين بابا من السلا
 وعنه صلى الله عليه وآله سبعة بظلمهم الله بظلمه يوم القيمة لا طل الاطلة امامنا
 وشاب نشائي عبادة الله ورجل قلبه معلق بالمسجد حتى يعود اليه ورجلان يحتاج
 الله احبهما على ذلك وشرقا عليه ورجل دعت امرأة ذلك مستحب في جمال فقال في
 الله ورجل يصدق صدقة فاحضا حاجي لا يقبل بمسئله ما شفق ثماله ورجل كثر
 خالبا فقامت عيانه فقال زعتا س ورواه علي بن ابراهيم عن الصادق عليه السلام ان اخا
 محسن بالمندوبة لما المفروضة فاطهارها الفصل لئلا يمتنع بالمتع ولما فيه من الاثم
 به قال كثير من الناس تبعث دواعيهم اذا راوا من يفعل الطاعة ولا اري الا يظفر
 اليها كطريقه الى المندوبة والحوال اشبه بمنطوق الآية ويؤيد الثاني استحباب
 الواحيه الى الامام سيدنا وجوبه عند الطلب مع ان تخصيص الكتاب بالسنة
 وقد ورد في ابي قيس صدقة السر في التطوع بقبول علانيتها ليسعين ضعفا
 وصدقة الفريضة علانيتها انقل من سرها محجته وعثر بضعفا وحلت ما ذكر
 وفي الآية دلالة على جواز تولي المالك مباشرة ارجاع الصدقة لقوله وتو ثها
 العلامة ان لفظة افضل قد وردت في المداواة كما ورد للافضلية ولا استحباب العمل
 الى الامام لانها في استحباب الاحتياط لا مكان الجمع بينهما بان يدفع مريضه احدى
 قطرا ما ولا فلا افضل للافضلية حقيقة ولغيره مجازا فلا يعدل السبيل
 مع التخصيص حين من المجاز وانما ثانيا فتنع عدم المنافاة فان الاحتفاء لا يبعد

اشارة الى استحباب عطاء اهل العقل والمعتد والموصول اليهم باعطاء الصدقة خصوصا
 من اصف بمنزلة علم او سر في **في ذر الثالث يسكنونك فانفقون فلما انقضى من غير**
 تلت في غير من الجرح وكان شجاعا كثيرا اذا سال كثير قال يا رسول الله بماذا الصدقة
 وعلى من الصدق فترك وقد عرفت ان خصوص السبب لا يخص العام بل هو على خصوص
 عموم وليست منسوبة الى الزكاة كما قال **السدي** اذا فاعل فاعله حكمه ولا
 يعين لغيرها فهو رخصت دمجها على الصدقة الواجبة ولا ياتي في ذكر الوالد والجد
 نعمتها المانع ذلك من اعطاء الواجبة لجواز اعطائها لغير جهة المقتدة ولو من ثم
 العترة كاعطاءها بما يحتاج الى الله في طلب علم او فعل عبادة فانه لا غنى عن ذلك
 او في مؤنة الزواج اذ لا يجب اعفان الوالد والجد لوجوبها على العور من غير ذلك الواجبة
 وغيرها من سد باب الصدقة واجبا للمنفقات وصلة الارحام وغير ذلك في
 الآية اشارة الى استحباب تخصيص القرابة بالآية والخير هنا المال ايضا وهذا سؤال
 وهو انه سئل عما سبق واجاب بالمنفق عليهم والنجواب قبل الله من باب المعاطفة وهو
 كلام السائل على غير مطلوبه فيها على انه اولي به والا فليجيب الجواب عوال سواهم
 لم يكن عن مطش الا اتفاق بل غوافق المال النافع في الآخرة فالنافع هو فصل المسبوق
 فاجاب بل لزوم الفصل وهو ان يكون لا نفاق على المذكور في **الواحدة وسيلونك**
فانفقون فلما انفقوا عن الصادق عليه السلام العفو وهو الوصف من غير ان ياتي
 ولا افتاء وغنى الباقر عليه السلام ما يصل عن قوت السنة قال **السدي** ونسخ ذلك ما ياتي
 وعن ابن عباس ما يصل عن اهل والعيا لا والفصل عن العا قبل هو فصل المال
 واطيعه قري العفو بالزعم على الخير اي الذي يتفقوه هو العفو وقري بالصل
 المعولية اي اتفقوا العفو وروى ان رجلا اتى رسول الله صلى الله عليه وآله

النفق
 فقلوا له من والاف من الناس
 والمساكين وابن السبل
 ما تغفلون خير قال لا يبيد

بصفة فيها عابها في بعض المودات فقال اخذها مني صدقة فاعرض عنه فانا من جانبها
 آخر فقال له مثله فاعرض عنه ثم اتاه من جانب آخر فاعرض عنه ثم اتاه من جانب آخر
 فاعرض عنه ثم قال له عابها معصبا فاخذها وحذف بها حذفا لوصافيتها
 او عقرته ثم قال يحيى اخذك بما لكه شهيد قويه وحلست فيكف الناس انما الصدقة
 على ظهر غني وهذا هو بدل **الاولي** كلام الصادق عليه السلام يدل على الالتزام بالادب والاطاعة في
 الاتفاق كله واجبا كان او نذبا صدقة وغيره وهو طريق السلامة والافضل لا في
 والمشرط بالموت **الثاني** كلام الباقر عليه السلام يدل على استحباب الصدقة بما يصل عن المفقود
 وبذلك وردت اخبار كثيرة وتوعيات عظيمة حتى ان زينا العابد لم يكن يقصد في
 كونه **الثالث** كلام ابن عباس عليه السلام كراقة الصدقة بما هو توسعة على العيال ولذلك قال
 عليه السلام لا صدقة وذو رحم محتاج وعليه كراهة ما لم يتي غنا فان كان لا ياتي الاعدام ولا
 كس له ربما يصير حراما مع وجود العيال وعليه يحمل الرواية المذكورة لاداء ذلك
 الى الاضرار بالمنهج عقلا ومشرقا قال عليه السلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلام **الرابعة** العفو
 الرابع يدل على انه تسحب الصدقة بالمال الذي بذل السهمي ولذلك فصل ان الحسن
 كان مقيدا بالسكوت قبل ان ياتي ذلك فقال في احببه وقال الله تعالى يا ايها الذين
 شققوا اما تحبون **الباقي الذي انما لا يسلطوا صدقكم بالمرق الذي كان في يدي**
فانفقوا فلما انفقوا **الآية** التي هو ان يقول للمم احطك كذا الم اخلص اليك شبهة في
 والاذني ان يقول ارحمني الله مثلك او يعرض في وجهه او يحجمه بالكلام او يسيئ
 به وبالجملة المن والاذني لشيء كان في كلامه تفعل الصنيع ويكبرها والمكان
 مسطرين للصدقة لا صدورهما كيشف عن كون الفعل لم يقع خالصا له وهو
 بطلانه فان من كان موطنا نفسه عن طاعة الله وطبسه ضاها لا يقدر على

النفقة
 والاذني ان ياتي باليوم الذي قد
 كثر من ان عليه من انفا
 وبذلك من ان لا ينفذ
 في ما كثر من ان لا ينفذ
 الكافي

الجذرات وذلك في هذا الباب ما عطاها السائر في اوردتها خسر الرد كان يقول من ترك
 الله وسئل عليه وشبهه وان صدق من الغمير سوء كلام او تقييد في السؤال عقوله
 يؤخذ به والى الاول اشار من قبل بقوله قول معروف اشار الى حسن الرد ومعرفة اشارة
 الى العوض سور يقع من السائر كما قال صلى الله عليه وآله اذا لم تستقوا الناس باموالكم
 فنعوم باخلاقكم ويحتمل ان يراد بالمعروف والمعرفة ما هو كذا في الاموال والخلق
 من دخل حسن الرد وغيره ثم انه تعالى جعل المال صدقة والمؤذي لمن تصدق عليه
 كلامه في ببقته وكما سبق الذي لا يؤمن بالله واليوم الآخر فان قوله كما الذي يقول ما
 صفة لمصدر محدود في انما لا كان لا الذي يفيق ما ليدان كل واحد من الربا والكفر
 سبب عدم فائدة الانفاق وفي الحقيقة يندرج المال والمودي والموا في
 عدم الايمان بالله اذ لو كان مؤمنا ومصدقا لكانت له اثار كسعة خيرة فبما
 الاخلاص له وطلب مرضاة هذا والله تعالى جعل مثل الذي ينفق ما له رياء الناس او
 سبقة ولا يؤمن بالله واليوم الآخر كمثل صفوان عليه السلام في ثوابه
 نابل اي مطر عظيم القطر فتركه صلا اى جردا فنيا بلا ثواب فالصفوان مثل
 والتراب مثل الانفاق والوايل مثل الربا والكفر ووال التراب عنه مثل الرد
 فآية الانفاق وقوله لا تصدقون على شيء مما كتبوا اي لا يجدون يوم القيمة
 من ثواب ما كتبوا والله لا يهدي القوم الضالين لا يطبق لهم لطفا بغير
 فضل الطاعة لئلا فاة ذلك الحكة في وضع موضع المواب تشديد عظم حال الربا
 والله والشرك في واحد واحد ولذلك صلى الله عليه وآله الشرك في الحق من الله
 السوداء في اللبسة الظلمة وقال صلى الله عليه وآله ان اخوفنا اخاف عليكم الشرك الاكفر
 قبل وما الشرك الاكفر قال الربا **السار** قد اخرج من تركي وذكرا اسم ربه صلى الله عليه وآله في تركي

السار

اي ادي زكوة الفطرة وصلى صلوة العيد وادى ابا القالبه وابن سببر
 وروي ذلك من فروعها عن ائمتنا عليهم السلام ونقصيلها ونقصيل ما تقدم من الزكوة
 ومعلوم من بيان النبي صلى الله عليه وآله وبما لا ائمة عليهم السلام فليقتصر على ذلك
كتاب الخمر وهو امر يحجب في المال يستحقه بنوهاشم ولد شروط ونقصيل
 وفيه آيات **الاولى** واعلموا انما خمر من شيء فان خمر الانها علم ان الخمر في هذه الآية
 على اقسام ثلاثة **الاول** الغنمة في الاموال الفارسية والنقل واصطلاح جاز على
 ان ما اخذ من الكهات كان من غير قتال فهو في وال كان مع القتال فهو غنمة
 مدحها حائبا والشافعي وهو في غير الباقر والضاد في علمهم وقيل انها غنمة
 ثم ان عند اصحابنا ان في الامام خاصة والغنمة يخرج منها الخمر كما يجرى والباقي من
 الموزن للمقاتلين ومن حصره في سباني يمانية اما في باب الخمر فمما حائبا موضوعها فانه
 ما يستفاد من ارباح القارات والزراعات والضاعات زائد على مائة السنة الكثر
 والمعادن والغوص والحلال المحاط بالحرام ولا يميز المالك ولا قدر الحرام وارضى
 اذا استرها من قبل وصافين فردا والحرب تقدم وعند الفقهاء ان العتمة عليها
 من دار الحرب غير ذوات الاشياء المذكورة نعم وجب الشافعي في معدن الذهب والفضة
 دون باقي المعادن وقال ابو حنيفة يحجب النطع خاصة فقد ظهر بذلك انما
 عموما موضوع الخمر وعلى قولهم ذوات الروايات من ائمتنا عليهم السلام ان قلت قوله تعالى
 من شيء يدل على وجوب الخمر في كل ما يقع تحت الخطط والخطط كما قيل وهو لا يوجب
 قولكم فانكم تشترطون الصاب في الكثرة والمعدن والعوض قبل اللفظ وان
 انقضى العلم لكن البيان من الآية عليهم السلام حصره **الثاني** في كيفية قتلهم
 منه من يستحقه فتقول الفقهاء الخمر على اسم الله تعالى للترك ان قتلهم على

المذكورين في الآية في حجة الرسول صلى الله عليه وآله وان المراءى في القري هم بنو
 بنو المطيب دون بني عبد شمس وبني نوفل لقوله عليه السلام ان بني المطيب فاروقنا في جاهلية
 ولا اسلام وبنو هاشم وبنو المطيب شي واحد وشبك بن ابي صابغة ان السلائم الباقية
 من ابي المسلمين كما بعد حجة الرسول عليه السلام قال مالك لا مزية في الامام
 اليها براه من وجه القرب وقال ابو حنيفة ليست لهم صلى الله عليه وآله وهم
 ذيل القري وصار الملك مضروفا الى السلائم الباقية من المسلمين وقال الشافعي
 انهم الرسول بنوهم في ما كان صير في الباقية من مصالح المسلمين وحبب الامام
 وقبل الى الاقام لا بعدة ونقل الرضوي في الكشاف عن ابن عباس انه كان على
 الله والرسول بهما وسهم لا قارى حتى قبض فاجرى ابو بكر النسي على ثلاثة وكذلك
 روي عن غيره بابي الخلفاء بعده قال وروي بان ابا بكر منع بني هاشم من الحسن في
 انما ان يعطى فغيره ويزوجهم ويخدمهم من اخدم له منهم فاما العباسي منهم فليس
 ابن سبطي لا يعطى من الصدقة شيئا ولا يتيم موسر ونقل عن علي بن ابي طالب
 لانه بقا بقوله والباقي والمساكين فقال لا يتاوسوا علينا وعن الحسن بن علي
 انهم رسول الله صلى الله عليه وآله والولي الامر بعد هذا وقال اصحابنا الامامية
 انه يقيم سنة اخلاص للرسول صلى الله عليه وآله في حجة وبعد الامام القادر
 وهو المعنى في القري والسلائم الباقية من هاشم الله من بني عبد المطيب خاصة
 دون غيرهم وقولهم هو الحق انا ولا فلانهم لا يلزمهم مخالفة الكتب الكريمة بسبب
 اسقاطهم الله من الدين وكذا اسقاطهم الرسول بعد حجة واما ثانيا فلما
 ورد من النقل الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام وكذا نقله الحسن بن علي السلام وعن
 ابن عباس كما حكاه عن الرضوي واما ثالثا فاما اذا اعطيت العشرة وذوي القربى

والثاني والمساكين واما السبل كما اذا اخرجوا وبقيت لدمه بقينا واذا اعطيت
 غيرهم فغيره عند الامامية وكانا الخصم يذوي القربى احوط ان قلت لقطعة الآية
 علم قلت فاعلم الا وقد خص هذا مخصوصا من اربابها عن امية الهادي كزني الغاية
 وابا قرة الصادق في اوله عليهم السلام على ان يقول لقطعة الآية عام مخصوصا لاها
 قال ذيل القري مخصوص بنو هاشم والباقي والمساكين وابن السبل عام في المنكر فانه
 وغيرهم مع انه مخصوص بنو هاشم كذلك قال السيد كون ذوي القربى مقدر اذ لا
 ان الامام القادر مقام النبي صلى الله عليه وآله اذ لو اراد الجمع لقال ذوي وبنو
 ليجوز ان اراد المرعي الحسن اذ لو كان المراد جميع قرايت بنو هاشم لزم ان يكون
 عليه اعني الثاني والمساكين وابن السبل من غيرهم لانهم لان لقطعة نصفي المعاني
 فواصلها لاراد عطف الخامس على العام لمزيدا بذكره ووفور عناية فالاولى جنيبا لا
 في هذه المحلات على بانه عليه السلام وبان الآية بعد في الآية المذكورة
 من السواك في غيرها فانه صكها بالامر لعلنا يتحقق عند ذلك حتى انه
 لم يرد لها ما عطفها لاني بلفظة ان المذكورة في موضعين ثم ان كنتم
 وهو يتعلق بخبرنا فيكون الخبر هو الامام المذكورين واجب فادوه ان كنتم
 بل لعلنا عطفوا ان المراءى على العمل بلفظها قال الواقدي في الخبر غزاة
 بنو هاشم بعد بدر شهر وثلاثة ايام النصف من ثوال ثمان عشر شهرا في الصيف
 وعن الكليني انما قلت سيدنا قوله وما اتر لنا علي بن ابي محمد صلى الله عليه وآله من
 النصر بالملاءمة والفتح وغير ذلك من الايات يوم الفرقان وهو يوم بدر
 فروع الحق والباطل ويوم التقي الحماق بدل من يوم الفرقان والحجج
 بدر وقربى وعن الصادق عليه السلام انه كان التاسع عشر من رمضان والمهمل
 التاسع عشر منه والله على كل شيء قدير اي قادر على نصر العليل على الكبر والذل

من سورة الانسرا
ومن سورة النحل

علي القوي الثانية وانت ذكي القوي حقه والمسلمون بن السيل وكذا قوله ان الله
بالقدر والاحسان وما علم ان المراد بذي القوي في هذه الآية وامثالها هو قول الرسول
الله عليه وآله واعطاء حقه هذا عطاء ما وجب له من الخبز وغيره روي عنه
قال في ذيل القايدي عليه السلام قال رجل من اهل الشام حين بعث به عنده الله من
رباد المني يدي بن موهبة اقرات القرآن قال نعم قال اما قرأت وانت ذكي القوي حقه قال
واكم ذوالقوي قال نعم وفي نفس السلي عن المنها ليعرف قال صالت ذيل القايدي
عليه السلام عن الخبز قال هو لنا صلت ان الله يقول واليتامي والمساكين فقال انما انا وسيل
وروي الغياشي عن الصادق عليه السلام قال كتب حجة الله ورجلاني عباس بن سيار عن
الخير فكتب اليه بن عباس اما الخير ما نازعنا في شئ او نزعنا منه لئلا نلصقنا به
الصادق عليه السلام قال ان الله لما امر عليا الصديق ان يوزن الخبز في الصدقة في علي حرام
والخير لنا كرامة فردضه والكرامة لنا حلال وغير الرضا عليه السلام ان الخير مؤتمنا على ديننا
وعلى الناس وعلى النبا وما نفعك وما شئت من اعراضنا من تخاف سطوته فلا تزدوه
فنا ولا تحرموا اللهكم دعا فاما قد نزعنا عليه لنا خراج مطاع وذكروا يحيى
ذوقكم وما تمهدون لانفسكم ليوم فافتكم والمسلم من بقي الله باعاه هذا
المسلم اجاب بالمان وقاله القلب وروي علي بن ابي طالب قال لما ورد الكاظم
عليه السلام في القباصي وحده يرد المظالم فقال عليه السلام ما بال مظالمنا لا ترد فينا
ما هي يا ابا الحسن فقال ان الله لما فتح علي بن ابي طالب ما والاها كما اوجبت عليه
الله علي بن ابي طالب عليه وآله وانت ذكي القوي حقه فلم يدر رسول الله صلى الله عليه وآله
من ارجح جبريل عليه السلام في ذلك فقال الله عز وجل فاصحح الميزان دفع فذكر في القايدي
عليه السلام فدعاها رسول الله صلى الله عليه وآله فقال ان الله لما في ان دفع الميزان في ذلك
فذلك يا رسول الله من الله ومنك وساق الحديث الي ان ذكره في ابي بكر وعمر

قال الله تعالى حدها فخذها فقال هذا كثير وانظر فيه **الثانية** يا لوك من **الاول**
قال **قال الله الرسول** احلف في الانفال في فقال ابن عباس وجماعة انها غنمة بدر
وقال قومهم فقال السرايا وقيل هي ما شئت من المشركين من عبيد وجارية
من غير فقال وقال قومهم هو الخبز والعصج ما قاله الباقين الصادق عليه السلام انها
ما اخذ من دار الحرب من غير قتال كالحديث الجلي عنها اكلها وهو المسمى فيكم وميزان من
لا وارث له وتطاع الملوك اذا لم يكن مفسدة والاحكام وتطويز الاودع والموا
فانها لله ولرسوله وعبيده لمز قاسم مقامه بغير حشر دنيا من مقامه ومطالع عياله
وقال لا عليهم السلام ان غنما بدر كذا النبي صلى الله عليه وآله خاصة من غنما بدر
منه صلى الله عليه وآله وهو من غنما بدر الصحابة الامامة ويؤيد ان الانفال جمع نفيل
وهو الزيادة على الشيء بكونه زائدا على الغنمة كالمسألة لنا فله الزيادة
على العرض وسمي ولدا لزيادة الزيادة على الاول وهو من غنما بدر نفيل لان
هذه الامة فضلت على سائر الامم وهذا هو **الاول** هل الآية مسنوخة
ما من المعسر بنه لم تحت ياته واعلموا انما غنم من بني الامية وقال الطبري واحدا
ليس مسنوخة وهو الحق لعدم المناقاة بينهما وبين آية الخمر لما ذكرنا من المعايير
ينزل موضع **الثانية** هل حكم الانفال باق بعد الرسول صلى الله عليه وآله قال جماعة
سعيد بن المسيب وجماعة لا تقل بعينه وشعير العقبة واحصا بما لما بينا انها الامام
القائم مقامه **الثالثة** قال قومهم انها تولت في غنما بدر لا خلاف وتعينهم فيها
وقيل ان احصاها عليه السلام لانه غنمة من فاعلم الله ان ذلك لله ولرسوله صلى الله عليه وآله
شيء وعمر بن الخطاب ان رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم بدر من صل كذا
فله كذا فانبث الشبان وبقي المشوخي تحت الوابات فلما كاشا لهنه حار الشبان

ليقبلوا قسليم فقال الشيخ لا تشاؤوا علينا فانا كنا ردنا لكم فترك نعم رسول الله
صلى الله عليه وآله بينهم بالسوية وقال عبادة بن الصامت اخلفنا في القتل وسألت
فيه اخلافنا فترعه الله من ايدينا فحبلى الى رسول الله صلى الله عليه وآله فانه نفسه فاعلى
الرابعة فاسد الجمع بين الله ورسوله في الآية كفاية في قوله فان لله حجة ولكم
حجة وللرسول ولجميع الناس حجة فان بعد حجة كقولهم وقال الله
ان حكمها بآياتها فاحكموا الله وحاكموا الرسول فاقضوا الله اي في الاقرار والموافقة
دات بينكم اي الحال التي بينكم في المأزق وقال الزجاج ذات بينكم اي حقيقة
ملككم ومنه لقد قطع بينكم اي وصلكم واجتماعكم على امر الله واطيعوا الله
ان كنتم كاهن في الآيات وان طاعة الله ورسوله من لازم الايمان والتمسوا الله
ان كنتم صادقين في الملوك **السادة** قوله تعالى وما آفاه الله على رسوله اي الذي آفاه
اي رده الله من اعمال اليهود فذلك لم يوجها اي لم يسيروا باليد بخلاف ولا يركب
الاجحاف من الجحيف وهو سرقة السرير ولكن يقوله وتسلط لرسوله عليهم ثم قال
آفاه الله على رسول الله من اهل القرى يان الاول ولذلك لم يعطف عليه فله
ولذي القرى والبياني والمساكين قبل كان فيه القبيح في مبدأ الانبياء هكنا
مستدسة من لغة ذلك بالآية المتقدمة واعلموا انما ختم ختمه وقيل بل ذلك اشار
الي قيمة عتيبة بدر التيجات شخص النبي صلى الله عليه وآله وفيه نظر لان هذا على
نقد كونه ايانا للاداء وتكون في الحكم في المطهر والاولى ما اعلم بالسل
اي لا يكون هناك بل يكون شاة الي قيمة التمس منه اقتسام ويكون المذكور مع
هنا هم مستحقوا الحسن وقد تقدم بيانهم وهذا الجود الوجه ويكون قوله لكليلا
يكون اي الذي آفاه الله على رسوله دولتي اي مددوا لينا الايتام منكم فمتقونه

فيتمتعونه

مستحقة وانما انما كانت الحجة فصيلا وشروطا علمت من بيان الآية عليهم فمذكورة
في كتاب الفقه **كتاب الحج** وهو لغة العقد المتكرر وشرا عاقل هو
البيشاهه لاداء مناسك مخصوصه عند وفيه نظر لاستلزام خروج حرفة ومنا
منه من البيت بل خروج سائر المناسك لا تطابقه على من يقصد البيت لاداء المناسك
ولم يورد عاقل هو اسم لجميع المناسك الموداة في المناسك المخصوصة وفيه ايضا نظر
لان داخل بعضها سواها التي يبطل الحج بغير حجه وبشيء خارجا عنه الذي يجزى
المناسك ولا فانه ان اراد المناسك الصلح لم يجز في قوله الموداة في المناسك المخصوصة
الذي الصلح لا يكون الا كذلك فان اراد الامر وحل القاسد هناك مع انطباع كل
عبادة مفيدة بمكان والاولى ان يقال ان الله العظمى في بيت الله فكم مع اداء مناسك
مخصوصة في مناسك مخصوصة هناك واعلم ان التعريف الثاني فيه استعانة بالقتل
والاول والثاني فيهما الصلح وهو خير من القتل والحج من اعظم ركائز الامانة
واصلها لانه تكليف شاق جامع بين كبر النفس واغراق البدن وصرف المال في
فعل الشهوات والاقبال على سبيل الله وهو من المعلوم وجوبه وشرا وعينه من بين
ضرورة والبحث فيه هذا النوع **الاول** وجوبه وفيه ايمان **الاول** ان اول بيت
وضع للناس للذي ببكة مبارك والام في الذي لانه كسب وقع في حشران و
مستحب على الحال قبل العامل فيه وضع وقيل العامل متعلق بالحجر والحجر وراعي بيته
اي استقر بيته مبارك فاعلى الاول يجوز ان يكون قد وضع قبله بيت وعلى الثاني يجوز
ويكون في الثاني وقيل السبله وكبر موضع السبله وقيل هو شوق من بكرا اذا رجع
سبب ذلك لاداء الناس بها وقيل لانها تنبك عناق الحيازة اي تدفعا اذا قصد
بالادي وضاجحان **الاول** قوله وضع للناس اي لعباد اتمم سل النبي صلى الله عليه وآله
عن اول مسجد وضع فقال المسجد الحرام ثم بيت المقدس وسبل على عليهما هو اول

مسجد

يَتَّ قَالَ لَا تَدَّكَانَ قَبْلَهُ يَوْمَ تَكُنْ وَلَيْتَ مَضَعُ النَّاسِ وَأَوَّلُ مَنْ بَنَاهُ إِبْرَاهِيمَ
 عَلَيْهِ السَّلَامُ قَوْمَ مِنَ الْعَرَبِ ثُمَّ بَنَاهُ جِهْرُ ثُمَّ مَقْبَةُ الْعَمَالِقَةِ ثُمَّ هَدَمَ قَبْلَهُ قَوْمُ
 وَغَرِزَ عَامِرًا وَلَيْتَ حَجَّ بَعْدَ الطَّوْقَانِ وَقَبْلَ وَلَيْتَ ظَهَرَ عَلَى وَجْهِ الْمَاءِ
 عِنْدَ خَلْقِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ خَلْقَهُ قَبْلَ خَلْقِ الْأَرْضِ فِي عَامٍ وَكَانَ زَيْدٌ مِثْلًا عَلَى
 وَجْهِ الْمَاءِ ثُمَّ دَحِيثَ الْأَرْضِ مِنْ تَحْتِهِ وَهَذَا الْقَوْلُ يَحْوِلُ عَلَى مَا كَانَ فِي الْبَيْتِ الْأَيْ
 نَفْسِهِ وَقَبْلَ وَلَيْتَ بَنَاهُ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْأَرْضِ وَقَبْلَ مَا أَهْبَطَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَتْ
 الْمَلَائِكَةُ طِفْ حَوْلَ هَذَا الْبَيْتِ فَلَقَدْ طَفْنَا قَبْلَكَ فِي عَامٍ وَكَانَ فِي مَوْضِعِهِ قَبْلَهُ
 بَيْتٌ يُقَالُ لَهُ الصُّرُخُ فَرَفَعَنِي الطَّوْقَانُ إِلَى السَّمَاءِ الرَّابِعَةِ بِطُوبَى الْمَلَائِكَةِ وَقَبْلَهُ
 أَوَّلُ الشُّرَفِ لَا بِالزَّمَانِ وَغَرِزَ فِي خَدِّهِ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ اللَّهَ تَوَلَّى الْحَيَّةَ
 وَكَانَ دَرَّةً يَتَّافَرُفُ إِلَى السَّمَاءِ وَفِي أَسْفَلِهِ وَهِيَ بِحَالِ هَذَا الْبَيْتِ عَلَى خَدِّهِ
 يَوْمَ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ لَا يَرُجِعُونَ إِلَيْهِ أَبَدًا فَأَمَّا إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَنِيَانِ الْبَيْتِ
 الْقَوَاعِلَ مِثْلًا كَمَا كَثُرَ الْخَيْرُ وَالْبَرَكَةُ كَمَا تَحْتَصِلُ مِنْ حُجَّهِ وَعَلَى عُنْدَ مَنْ مَضَاعِفُهُ
 النَّوَابِ وَتَكْفِيرُ الذُّنُوبِ وَمَا تَحْتَصِلُ مِنَ قُدْسِهِ مِنْ فِي الْقَعْرِ وَكَثْرَةُ الرِّزْقِ وَفَتْحُ
 لُغَاكُمْ لِأَنَّهُ مَتَّعَهُمْ فِيهِ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لَا تَلَايَا وَاحْتِجَ كَاهِلًا لِحَا
 الْعُتْبِلِ وَغَيْرِهِ وَاجْتِمَاعُ الصَّيْحَى مَعَ الْكَلْبِ فِي حُرْمَةٍ لَا تَقْرَعُهُ مَعَ نَفْسِهِ مَعْرِ
 وَأَنَّا طَبَرُ لَا تَقْلُوه قَوْلُهُ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عِطْفُ بَيَانِ آيَاتِهِ وَلَذَلِكَ قَالُوا
 أَبْرَاهِيمَ وَالتَّهْوِيلُ وَالْحَجُّ وَعَلَيْهِ النَّوَابِ فَعَلَى هَذَا كَيْفَ يَصِحُّ بَيَانُ الْحَجِّ وَالْوُضْأِ
 أَمَا الْيَكُونُ عِشْرَةَ الْحَجِّ مَحْوُولًا إِنْ إِبْرَاهِيمَ كَانَ مَنَّهُ وَفِيهِ نَفَرَاتُهُ فَجَارِدَانِ
 الْمَقَامُ يَحْتَمِلُ عَلَى آيَاتٍ كَأَنَّ رَحْمَتَهُ فِي الْحَجِّ عَرَضَهُ فَنَبَاهُ إِلَى الْكَمِيْنِ وَلَا يَبْغِضُ
 الْحَقَّةَ دُونَ بَعْضٍ وَحَفَظَهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ مَعَ كَثْرَةِ أَعْدَائِهِ وَاقْبَاءَهُ بِمَدُونِ
 السَّبِيحِ مَسَاغِ الْبَيَانِ بِهِ وَفِيهِ نَيْضًا نَظَرًا لِمَقَامِ نَفْسِهِ لِيُشْرَفَ بِتَوْبَتِهِ مِنَ الْآيَاتِ

فَلَا يَجُوزُ جَعْلُ آيَاتِهِ مِنَ الْآيَاتِ حَتَّى يَبَيَّنَ لِقَوْلِ الْآيَاتِ أَوْ يَبَيَّنَ قَوْلَ الْبَيَانِ وَفِيهِ
 عَلَى ذَاتٍ وَلَعَنَ أَوْ يَكُونُ وَمِنْ ذَلِكَ كَانَ آمَنًا ثَانِيَةً وَيَكُونُ الْآيَاتِ حَتَّى أَوَّلَ الْآيَاتِ
 مَطْوِيَةً كَقَوْلِهِ حَرِّمُوا كَنْتُ حَنِيفَةً أَلَدًا قَلْبُهُمْ مِنَ الْعَبِيدِ وَتَلَتْ مِنْ مَوَالِيهَا وَمِنْهُ
 قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ حَسْبِيَ مَا كَرَّلَا الطُّيُوسَ وَالنَّسَاءَ وَفَرَّ عَيْنِي فِي الصَّلَاحِ
 وَفِيهِ أَضْوَاءُ لَوَاقِدٍ لَوَاقِدٍ لَوَاقِدٍ لَوَاقِدٍ لَوَاقِدٍ لَوَاقِدٍ لَوَاقِدٍ لَوَاقِدٍ لَوَاقِدٍ لَوَاقِدٍ
 لَعَلَّ أَنْ تَلْكَ الْبَاقِي فِي الْأَوَسَاطِ لِسَيِّدِ الْعَبِيدِ وَلَا مَوَالِي وَلَا مَسْلُومٍ أَنْ يَكُونَ
 عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْحَيَاةِ الَّذِي يَقْوَى فِي الظُّرَى مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ عِطْفُ بَيَانِ الْحَجِّ وَفِيهِ
 بِيَكَةِ فَاتَةِ الْحَرَمِ مَقَامُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَضْلًا عَنْ الْمَيْتِ حَتَّى كَمَا يَقَالُ مَكَامُهُ وَفِيهِ
 فَاتَةُ لَا تَشْتَرِطُ مَنَاقِبُهُ لِقَوْلِهِ كَمَا يَقَالُ فَلَا فِي السُّوقِ وَفِي الْحَجِّ وَلَذَلِكَ قَالُوا
 مِثْلُ تَوَلَّى آيَةَ الرُّوحِ عَلَى الْيَهُودِ فِي تَقْصِيلِهِمْ تَبَيَّنَ لِمَقْدَسٍ عَلَى السَّجْدِ الْحَرَامِ وَالْكَلْبَةِ
 ضَرْبُ سَجْدَةٍ غَرَفَ ذَلِكَ بِمَقَامِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَعَلَى هَذَا تَكُونُ الْآيَاتُ مَطْوِيَةً
 مَذْكُورَةً وَقَدْ كَوْنًا طَرَفًا قَوْلُهُ وَمِنْ ذَلِكَ كَانَ آمَنًا لَيْسَ مَطْوِيَةً عَلَى مَقَامِ كَيْفِ
 عِطْفُ بَيَانِ الْمَوَاعِدِ مِنْ ضَعْفِهِ عَلَى مَا سَبَقَ مِنْ كَوْنِهِ هَدْيًا وَفِيهِ آيَاتُهَا
 وَتَرَفَ أَحْوَلُهُ وَهُوَ كَوْنُهُ مَنَاقِبُهُ وَحَسْبُكَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ حَتَّى رَأَى جَابَهُ دَعَا
 إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قَوْلِهِ احْبِثْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا فَإِنَّ اللَّهَ الْأَقْلَبُ بِالْعَرَبِ وَفِيهِ
 الْغَرَضُ حَتَّى زَالِ الْوَحْلُ الْوَحْلُ الْوَحْلُ الْوَحْلُ الْوَحْلُ الْوَحْلُ الْوَحْلُ الْوَحْلُ الْوَحْلُ الْوَحْلُ الْوَحْلُ
 فَلَيْكُمُ آمَنًا وَكُلُّهَا ضَائِعٌ عَنِ الشُّرَفِ لِأَنَّ هَذَا الْأَمْرَ مَعْلُومٌ بِتَرَفِ ذَلِكَ الْمَكَانِ
 وَلَذَلِكَ حَسْبُكَ احْبِثْ بَيَانِ مِنْ جِبَالِهِ حَلَا وَتَقَرَّبَ وَقَوْلُهُ لِحَا إِلَى الْحَرَمِ مَطْوِيَةً
 بِرَضِيْعَتِهِ مَطْمَئِنِّ وَأَمَّا حَتَّى يَخْرُجَ وَفِيهِ قَالُ ابْرَحْنِيهِ ظِلْفًا لِلشَّافِعِيِّ وَفِي
 الْبَاقِ عَلَى السَّلَامِ مِنْ دَخَلِ عَارِفًا يَجْمَعُ مَا أَوْحِيَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ نَا مَنَاقِبُ الْآخِرَةِ وَالْأَوَّلَةِ

الذكر في قوله والله اي هو حق لا على المستطاع منهم قوله فان الله عني الى اخره لما ذكرنا
 حق ما فهم ان ذلك للحاجة اليه فانزال ذلك الوهم بذكر الاستغناء وهذا الحق بطوله
 وازل يكتسب من الفقه لكنه نافع **الثاني** قوله والله على الناس حجة البيت فمما سأل
الاولى على الناس عام ابدل منه من استطاع بديل البعض من الكل وهو علم للذكر
 والاثاث والحقاني حق بمقتضى ما عقلا وهو شرط الفهم للخطاب الاستطاعة
 غير الفهم او عقلا وهو قوله عليه السلام رفع العلم عن ثلاثة الصبي حتى يبلغ والحرة حتى
 يفيق والنائم حتى يتبينه فخرج حينئذ الصبي والمجنون عن الوجوب ولما كان
 محجورا على القدرة له على التصرف في نفسه لم يكن مستطيعا فخرج اصناف العموم
الثانية لم يمنع خلافا في ان شجسته الشرب والنساع الزمان والتمتاع من غير
 المانع من السفر سوط في الاستطاعة فلا يجب على فاق واحد منها لعدم استطاعة
الثالثة ورد في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله انه من الاستطاعة ما زاد والى
 فلذلك قال الشافعي انما بالمال فاوجب الاستئناس على الزمن المقعد اذا وجد
 من يؤبر وقال مالك بما بالبدن فيجب عنه على من قدر على الفسخ والكسب الفسخ
 وقال ابو حنيفة انها مجموع الامر فلو وجب الا على من قدر على الراد والرا
 ونفقة الذهاب والاياب فاصلا عن حوائج الأصلية ونفقة عياله الى غير ذلك
 وبذلك قال أصحابنا الامامية عزان بعضهم بشرط مع ذلك الرجوع الى كفاية
 من مال وصناعة او حرفة ويصح على ذلك بما رواه ابو الربيع الشافعي عن الصادق
 عليه السلام في الاستطاعة فقال ما يقول هو لا يقبل لا يقبل يقولون الزاد والواحدة
 قال عليه السلام قد قيل ذلك لا في جعفر عليه السلام فقال هؤلاء الناس اذا اذا
 كان من له زاد وراحلة لا يملك غيرهما ما يؤمن به عياله ويستغني عن الناس على

الحج فربح فبال الناس بكفه فدهلك اذا قبيل لما التيسل عندك انك سؤل
 طال السعة في المال وعوان يكون له حاجته ببعضه وفي بعضه يموت به عياله فزال
 قد فرض الله الزكاة فلم يجعل الا على من ملك ما يتجردهم والجواب بالمنع من صحة السنة
 وينبغي وصحة شهادتها على ان يتجردهم بما يؤمن به جهاله بدعا به واياه والا فقولوا لا
 لظاهر الآية ولو قليات كثيرة عن الباقر الصادق عليه السلام ولمرعاة جانب الاحتياط
الرابطة لا يشرط عندنا ملك الزاد والراحلة بل التمكن من الاستغناء بهما ولو بديل له
 باذل وجب عليه لصداق استطاعة في حقه وقال ابو حنيفة والحد ومالك لا يجب
 وهذا في قولنا **الثالث** ان الوجوب المذكور على الفور تصديقا لا يجوز مطلقا
 وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي انه واجب موسع محجبا بانما الحج قلت ولم يجب
 صلى الله عليه وآله الا في حجة الوداع اجبانه اخر لعدم الاستطاعة لانه كان
 قد هادن اهل مكة انه لا ياتي اليهم فلما تركت آية الحج سارا الى زو صلل الحديث فصدق
 فعلق اصل الحديث بدل على الفور عموم قوله تعالى وما دعوا الى سفقة من تركها
 اليها هو سبب المعقرة والحج كذلك ولقول صلى الله عليه وآله من وجب الحج فليح
 فليمت به وبها او اضربا الي بقاء المعقب وربا الوعد وهو صريح في الفورية
الرابعة انه يجب في العروة واحدة لان اللفظ المطلق مجمل على اقل مراتبه لانه لا يلزم
 الزاد ولا لا لا يقضي التكرار ولما رواه ابن عباس قال لما خطبنا رسول الله
 صلى الله عليه وآله بالحج قام اليه الاقر بن جابر فقال في كل علم فقال عليه السلام لو كنت
 لوجب ولو اوجب عليكم لم تقولوا بها الحج في العروة مرة واحدة فتركت لانتلو
 من اشياء الآخرة **السابعة** انه يقال كوفي في الآية بالتوكيد لانه ما يذكره في غير هذا
 من وجوب **الاول** ابراهه بصيغة الخبر **الثاني** ابراهه في الصورة **الثالث** ابراهه

فان

وجه فبقوله صلى الله عليه وسلم في رقابنا ثلثون **الراجح** فغير المحكم أو لا ثم خصيصه وهو كما مضى
 ايهام وثبته وتكريره للمواد وهو ملغ في ذكره مرة واحدة **الحامس** لتسوية ترك الحج كغيره
 انه فعل الكفرة وان تركه من اعظم الكبائر ولذلك قال صلى الله عليه وآله فليتب الخبيث
 ذكر الاستغناء فانه في هذا الموضع يدل على شدة المقت والحد لان وعظم الخطأ
 قوله عن العالمين ولم يقل عنه لما فيه الدلالة على الاستغناء عنه ببرها لانه اذا استغنى
 عن العالمين فقد استغنى عنه لا محالة ولا يدل على الاستغناء الكامل وكان ادل على صحة
السادس روي محمد بن الفضل عن الكاظم عليه السلام في قوله هل تنبأكم بالآخرين انما لا تنبأ
 الذين يتهاونون بحج الامم وسوقوته وروي معوية بن عمار عن الصادق عليه السلام
 قوله وحشره يوم القيمة اعني المراد من تحريم الحج ولم يحج اي عي عن طريق الخبر
 في قوله تعالى فحقوا الي الله انما امر بالحج اي حجب الي بيت الله وفيه دليل على ان الحج كان تركه
 اي فروا الي الله من ذنوبكم **الثاني** واذن في الناس بالحج الي قوله بالنسبة لعقوب بن الحنا
 لابرهم بن ابي سلام عن ابي بن عباس قام في المقام وعنه انه قال عيسى بن قيس ووضعت
 في اذنيه وقال يا ايها الناس اجتنبوا ربكم فاجابوه بالنسبة في اسلاف الرجا وقال ابن
 والحقاي الخطاب رسول الله صلى الله عليه وآله ولذلك روي عن الصادق عليه السلام
 صلى الله عليه وآله انه قام بالمدينة صرنا من الحج فلما تزلت هذه الامة امر رسول الله
 صلى الله عليه وآله متاديه ان يؤذن في الناس بالحج فاجتمع بالمدينة خلق كثير من الانصار
 وغيرهم واكثر من الاموال من اجل المديته وخرج صلى الله عليه وآله لاربع فبين
 ذبي القوم فلكا شبيها في مسجد النخوة وكان وقت الزوال غسل ونوي بحج القران عبدا
 صلى الله عليه وسلم في سنين في عام الحديث ثم من احكام **الاول** بانوك رجلا من رعي حوا
 الامم رجلا لاجع واجل كقيام جمع قائم اي بانوك مشاة وكل ضامري على كل رجل امة

انوك حوا ورجل من رعي حوا
 من رعي حوا ورجل من رعي حوا
 اسم الله في الحج سلطان على حوا
 من رعي حوا ورجل من رعي حوا
 المائل الضيق ثم القضاة انفسهم
 والبروق انوك حوا

ضامري من ثمانية ان ينزل من طول السراي كما قال علي كل ضامر فهو حال عطوق على حوا
 في بيان صفة الطائر وقرى شاخ اياه تون صفة لرجا وركبان والبع الطوق والبعق
 البعيد الاطراف اي من العادات ومنه يترجم اي بعيد الفقر وفيها لا لله على الحجة
 المشي في الحج من حيث ابتداء بذكره وهو يدل على الاهتمام به وايضا اني ليقط بذكره
 من حوا ولكونه اشق فيكون افضل ومنهم من فصل الركوب لاشتمال له على اسطه الاما
 والبدل والحق ان المشي اذا الرصيف من العبادة فهو افضل لما روي عن رسول الله
 صلى الله عليه وآله انه قال الحج المبرك المراكب بكل خطوة تحطوها راحلة سبعون حسنة
 وللحج الماشي بكل خطوة تحطوها سبعمائة من حسنات الحرم قبل وما مضى للحج
 قال الحجة بمائة الف وكان الحسن بن علي صلوات الله عليه كما يشيخ الحج والبدن
 بن يونس **الثاني** ليشهدا منافع لهم قيل هي الحارات وهو رعب فيها لكونه
 وادبا غير ذي رعب ولولا الترهيب لمقر رباكمها ولذلك قال ابراهيم عليه السلام
 ائبدا من الناس توي اليهم وقيل منافع الاخرة وهي الاحر والعفو والمغفرة
 مروي عن الباقر عليه السلام ولو حل على متغيتي الدنيا والاخرة لما كان عبيدا
 من الصواب ولذلك ذكر المنافع الدالة ذلك على كثرة **الثالث** وتذكروا اسم الله في
 ايام معلومات على قال الحسن بن علي عشرين في الحج وتب معلوما للحج على علمه
 وقت الحج ربه قال ابو حنيفة وقيل هي ايام الله يوم النحر وتلك له عبادة وكذا الله
 في المعكودات قيل هي العشرة وقيل هي الثلاثة وهو اقوي لقوله في قوله تعالى
 فلا ثم عليه والتحصيل لا يتصور في العشرة ويؤيد القول الثاني في المعكودات ان الله
 على النبيته في النبيته على يد يدي او خبر ذلك يقع فيها وعن الصادق عليه السلام ان
 المذكورها هو الكبر عقب خمسة صلوة او لها ظهر العبد وهو ايضا مؤيد لقوله لا

لأن الخلق ينادون بالأطراف عنده ولا يحيا قولان الأقوي بقا الدم على الخلق
 التخلل مع الشرط غير ممتنع عندهم **الثالث** هل هذا التخلل يدل على أن الأجزاء
 عند ما لا بد له مطلقا وبه قال أبو حنيفة والشافعية في أحد قوليه وقال في
 الآخر واحد بل ممتنع عشرة أيام ولا تخلل عندهما إلا مع **المبدأ الرابع** فما ينبغي
 وتيسر مثل استعجب يعني صعبا ما بدنه أو بقية أو شاة والله سبحانه حكيم
 مدبر يتكلم بالبيان والافتقار قبل الهدية وقبل من هذا إذا شاة إلى الوشاة
 شاة إلى الحرم وموضع ما ينبغي رفع فعلكم أي نصب فاضد أو فاذبحوا **الثالث** ولا
 تخللوا رؤسكم إلى لا تخللوا كقولهم لا تخللوا رؤسكم أي لا تخللوا رؤسكم إلى
 حب صد وأحصوا لأن النبي صلى الله عليه وآله ذبح هذه بيته الحديثية وهي من الحل
 أي حنيفة محلل لم مطلقا لصد وحضر وقد أصحنا لا يباعي لصد زمان ولا مكان
 وأما الحنابلة إذا كان في غيرة وميتا كان في حج ولا خلاف أنه يباعي لصد حج الغرض
 الأثرى بغير مالك وأما حج التمتع فبذلك لا يجب وبه قال مالك والشافعية
 أبو حنيفة يجب ولا حد قولان والحل بالكسر من الحل أي لا تخللوا حتى يذبح حتى يذبح
 فبه ولو كان من الحلول لقال بفتح الحاء **الرابع** فمن كان منك وبها حياج إلى
 الشعر أو بادي من رأسه وهو القيل فليذبحه فذبح رأسه والقعدة أما صيام فلا
 أيام أو طعام ستة ما كثر لك من مسكنين ذلك أو عشرة لكل مسكنين هذا وإن
 ويعطها العقر أو التمسك مصدره وقبل جمع منك وهو من رأسه صلى الله عليه
 وآله قال لكعب بن جحرمة وقد قل من رأسه لعلك ذلك هو منك قال نعم يا رسول الله
 قال لا خلق رأسك وصم ثلاثة أيام أو طعام ستة ما كثر أو رأسك شاة وكان كعب
 بن مالك هذا الآية وبروي أنه مبره وقد ذبح رأسه فقال صلى الله عليه وآله كفي بهذا

لذلك **فإذا استتمت** إلى آخره هنا قوله **الأيام** لما ذكر حكم الحضر فمعه أي من
 قال فإذا استتم الأمر المرض والعدو فإذا كسبه في حال من من منع بالقرعة التي منع بسببها
 إلى الحج عليه ما ينبغي له من الهدية بدنه أو بقية أو شاة والقائمة في جواب إذا وفي قوله
 من دعا موصولة وقد تقدم وصف حج التمتع والفرق بينه وبين الحزب ثم إن حج التمتع
 يكون ابتداء لكن يحرم إذا لا بالقرعة ثم بعد فضا مناسكها يحرم الحج وذلك مما لا يخارج
 في مسير وعنه وقد يكون بالعدول وحج الأفراد فان من دخل مكة محرما لا أفراد
 فالأصل أن يعدل بأجره إلى غير التمتع وبغيره التمتع وهذا منعه جمع هذه العنا
 ثم إن جماعة من أصحابنا عزوا هذا العدول حتى في فرض العين ومنه من منعه في فرض
 العين ومنه من في التذنب والفرع من المعين وحمل النص الوارد على ذلك جماعة من اللبثين
 وهو **أول فائدة** هذه هي التي ينبغي أن يقال سقنا كما شاع على عهد رسول الله صلى
 الله عليه وآله وأما الحرم ما وأصاب علمها وأما من دخل قارنا فلا يجوز له العدول
 ذوي معترف عار عن الصادق عليه السلام وقد تقدم صدر الزواجر في ساق الحلل إلى أن
 قال فلما وقف رسول الله صلى الله عليه وآله بالزينة بعد فراغه من السجدة قبل
 الناس بحجة فهداه وأتى عليه ذلك هذا جبريل وأوحى بين الخلفة بالمر في أن
 أمره لم يوجه كما أن جبريل واستقبلت مني استدرجت لصفت مثل أمرك وكبر
 ست الهدى ولا ينبغي أن يكون يحل حتى يبلغ الهدى يحل فقال له وصل من القوم
 من الخلفاء أخرج حجاجا ورر وسنا فطروا لك لن يور من لها أمدا في رواية أخرى
 الحمل وخوافع الساروا شاة غيرة لك طعام المية سرقه لك بخرم فقال لهما
 يا رسول الله علمنا ديننا فكما نأخذنا اليوم فقل الذي أمراهم فاعلموا هذا أولا
 لتقبل فقال رسول الله صلى الله عليه وآله بل هو للأنبياء يوم القيامة في شاة

رجح

الكتاب

صانعه

وقال دخلت العترة في الحج هكذا في يوم القيمة وكان ذلك في حجة الوداع وما
 صلى الله عليه وآله في ذلك ولتبرأ احذان ينتج حكما ثبت في زمانه فدعوى الشيخ طه
 وقدم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم رسول الله صلى الله عليه وآله وهو نكبة فدخل على فاطمة عليها السلام
 وهم قد احلت فوجدت بخاطيته ووجدت على ثيابها مضبوقة فقال لها ما هذا يا
 فاطمة قالت انما هذا رسول الله صلى الله عليه وآله فخرج علي عليه السلام الى رسول الله صلى
 الله عليه وآله مستغفرا عن ثيابها فاطمة عليها السلام فقال يا رسول الله اني قد رايت فاطمة
 وعليها ثياب مضبوقة فقال انما امرت الناس بذلك واث يا علي اهلكت قال قلت
 يا رسول الله اقلنا لا كما قال رسول الله فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله ان
 امرتك مثل واث شريك في هذا في **نوع الاول** لاختلاف في وجوب الهدية في التمتع
 ولكن هل هو منك في نفسه او جيران قال اصحابنا بالاول لظاهر التبريل وقال
 الشافعي هو جيران لفظ احرامه لو وقع في غير المواقيت وليس في شيء لانا منع كون ذلك
 بل هو مثله مكره كان غيره من ثباته خوارجا عنها وتفرج على ذلك عند السطفي لا يجوز
 الاكل منه كغيره من الكفارات وغذا وعند أبي حنيفة يجوز الاكل منه **الثاني** يجب التمتع
 على التمتع بقدر احرامه وليستقر في ذمته لتعليق وجوبه على التمتع لقوله تعالى فمن تمتع
 قال ابو حنيفة وقال الشافعي لا يجب حتى تعقب بعرفة وقال مالك لا يجب حتى يرجع
 العقبه وكلاهما عدول عن الظاهر **الثالث** لا يجوز اخراج الهدي قبل احلال الحج
 وكذا بعد احلالها قبل الاحرام الحج عندنا وعند أبي حنيفة وقال الشافعي في احرام
 يجوز وما بعد احرام الحج فحرم الشافعي يجوز اخراجه وقال اصحابنا بمحمد يوم النحر
 ابو حنيفة به اذا عدم الهدي وجدتموه خلفه عندئذ لا يبرأ له ولا يجوز طواف الحج
 فان اعتذر بغير الهدي في القابل واذا علم التبريلها صام وهذا اصحابنا شيفل

الى الصوم بعدهم وجدنا ان الصلوة الهدي وان وجد التبريل والاول اقوي وعليه دللت
 الرواية في الصورة الحج هو ان يصوم يوما قبل التزوية ويومها ويوم عرفة مستأجرا وروى
 جيرانها في اول ذي الحجة مع تلبس بالتمتع وقال ابو حنيفة اذا اهل بالتمتع جاز للصوم
 اليوم النحر وقال الشافعي لا يجوز قبل احرام الحج قال الشيخ رحمه الله لاختلاف في الكفارة
 ان الصوم المذكور مع الاختيار وان لا احرام بالحج ينبغي ان يكون يوم التزوية يخرج
 ذلك جواز الصوم قبل الاحرام بالحج **فروع الاول** لو وجد الهدي قبل ان يصوم بعين
 التمتع ولم يخرج الصوم دلالتا على احوال منها وما اعتارها لا الوجوب والاداء او
 افلظ الحالتين **الثاني** لو وجد بعد المشرع في الصوم لم يجب عليه الرجوع الى الهدي
 لكنه افضل وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة بذلك وجدة في السبعة وان كان
 في الثلاثة اهدي في فمها يمينها ان كان قد اهل بالصوم والاف الهدي **الثالث** اذا
 لم يسم السابغ والتمتع التاسع بل ابتدأ بالثالث من صام الثالث بعد ايام التزوية لا يجوز
 صومها في ايام التزوية وقال الشافعي في الجدي وحوز صومها في العترة **الرابع**
 ان لم يصنع في الذي تقدم صامها بنية ذي الحجة اذ كان اهل المحرم ولم يصنع بعين
 الهدي وقال ابو حنيفة اذا جاز النحر ولم يصنع بعين الهدي في ذمته وقال الشافعي
 في الجدي يصوم بها بعد ايام التزوية ياتي في ذي الحجة فضاء **الخامس** يجب فيها التتابع ولذا
 قري شاذا مشاعرات فلما فطر بغير غدر في اثناءها استأنف الا في كون الثالث العترة
 ويصح صوم هذه ولو صدق عليه سم السفر **السادس** السبعة يصومها بعد الرجوع الى
 اصد ولو اقام مكة انظر قد روي صحيحه ومضي شهر وقال ابو حنيفة يصومها
 اذا فرغ من افعال الحج والشافعي الغل ان لنا ظاهرا لا يبرأ بان الرجوع لاهلهم منه الا
 ذلك **السابع** لا يجب التتابع في السبعة على اصح القولين عندنا ويجوز صومها متنا

لثلاثة اذا التقى الشرح **فأما** هنا سوال **الاول** لم قال عشرة فان ذلك معلوم
 من احد الامر من بعد نزل الى الاخر **الثاني** لم قال كما قد اوردنا في المصنفين
 جواب الاول لما كان الواو قد تحيى بمعنى او كما في قوله مني وثلاث ورباع امكن تصور
 هنا فاذيل الوهم بذلك وجواب الثاني انها كالمدة بدلية الهدى اجزاء ونقلا **الاول**
 ذلك لم لم يكن اقله حكيم قال الشافعي لما اشار الى الهدى والعيلم والحق لا
 بل هو اشارة الى التمتع فان اللام في ذلك الى العبد وذكر التمتع ابعده الهدى وانها
 فانه اجمع فارد من قوله ثم اختلف في قوله حاضري المسجد الحرام فقال الشافعي من كان في
 مسافة القصر وقال ابو حنيفة هو اهل المقام فادونه لاصحابه فان احدهما كان على
 اثني عشر ميلا فادور لم يظفر به بليل وثانيتها ثمانية واربعون ميلا وهو الحق
 نعوذ من رارة عن الباقر عليه السلام قلتم قول الله تعالى ذلك لمن اراد ان يهدي حاضري
 المسجد الحرام قال يعني اهل مكة ليس عليهم متعة كل من كان اهل دون ثمانية واربعين
 ميلا ذات عروة وعثمان كابيد ورخلفه فكم يفرض هذه الآفة وكل من كان
 اهلا واداء ذلك فعليه المتعة اذا عرف هذا فعدنا ان التمتع فرض على من لم يكن اقله
 حاضري المسجد الحرام لا يجوز الحج في فرض الاسلام بغيره اللهم الا الضرورة كحاجة البدن
 كضيق الوقت او تحصن المرأة وامثاله وكذا عذرنا ان القرآن والاقراف فرض على من هو
 حاضري المسجد الحرام وليس له العذر والى التمتع الا الضرورة ومع العذر لا يجزى
 خلافا للشافعي فانه لو جبه بقاء عيالي قاله من عودا الصبر في ذلك الى الهدى وقطر
 سقفه وانفق الفقهاء الاربعة على انه ليس في الثلاثة في فرض عين فاضلوا في ايها
 احتل فقال مالك واحدا التمتع احتل وهو احد قولين في قوله الاخر الافراد
 ولذلك جعل الهدى جزاء لا تسكا وقال ابو حنيفة القرآن فضل والموعود

انما هو

ان التمتع افضل لما ورد عن النبي صلى الله عليه وآله لو استقبلت من امرى ما اسدي
 لما سقتا الهدى تاسفا منه صلى الله عليه وآله الكحل فوات العرة التمتع بها ولا تاسف على
 فوات غير الاصل ولا يمتثل على تكبير العرة والحج فيكون احتل من نيك واه
 ولما روي عن الباقر عليه السلام لو حججت النقا والفا التمتع **الثانية الحج اشبه بمتعة الا**
فيه فوات بها لا وبها لقد روي انه زمان الحج اتمهم كقولهم البرد شهر معلوما اي فوات
 للناس يريد زمان الحج لم يستقر في الشرح وهو رد على الجاهلية في قوله بالنبي كما هو
 سؤال وذو العقدة وذو الحج عند المحققين من اصحابنا وبه قال مالك وقيل
 بتمتع من ذي الحج والحق قال الشافعي وقبل عشرة وبع قال ابو حنيفة والاول اصح
 لاننا لا نهم جمع والحج لا يصدق على اقل من ثلاثة واطلاق الاسم على الكل حقيقته
 البعض بحجوا والاصل عدمه هذا مع ان التحقيق هنا ان يقال ان اردت ان الحج ما يصح
 اعتكافا كما هو المشهور لان بعض المناسك يقع منه كالذبح والطواف كما تقدم وان اردت
 ليعتد الحج بعبادة فهو ما التاسع او العاشر وحديثه يكون اطلاقا الشهر على وجهين
 ونقول ان العقل الواقع في طرفه لا يجب مسافة كما يقول ربي فلا تاتي الشهر القلا
 وان لم يكن ذلك لانه بعض ساعة **الثانية** فمن فرض من الحج فلا رقت اي لم يفتة بها
 النية والنيات الاربع للتمتع والمفرد والقارن فخير كما تقدم ونحو هذا لانه على ان
 الحج لا يفتقد الا في هذه الامور وبه قال الشافعي اذ لو افتقد في غيرها لكانت كونه
 لازم كون المبدأ امر فرضية وهو باطل وخالف ابو حنيفة فيجزئ عتد في غيرها لكنه
 مكروه عنه وعمره التمتع لما كانت داخله في الحج بالفضل المتقدم في جزئ منه فكان
 حكمهما في عدم انعقاد احدهما في غير الشهر المذكور **الثالثة** فلا رقت ولا فوات
 الاخره قبل الوقت الفرضي الكلام والصنوق والزوج عن احكام التي اظهره الشرح

والجهد والامارة والميقات ثلاث منيات في الحج لما تقدم من اقامته بالحج مقام النبي
 ابرزها في صورة النبي لتتم في ضابطها من المن وحضها بالحج وان كانت واجبة
 في كل حال لانه في الحج اسمع كل من في الضكوة والتطريب بعبادة القرآن هذا وقد
 احتجنا ان الوقت الجماع والصنوق والكذب والجدل الحلف يقول لا والله وبلى والله
 وقيل الوقت المواعظ للجماع باللسان والعربا لاعتدال وقت الجماع ومقدارته والصنوق
 التبريد لا تقاب والسياب لقول صلى الله عليه واله سباب المؤمن فسوق وان الجدل هو اللز
 باعصاب على وجه الجماع والماحلة قال الشيخ ورد في يومه واربكس هو الذي
 بالرفع حملها على النبي اي فلا يكون وقت ولا فسوق ولا ثالث كما في قوله صلى
 الاخبار ما شكا الجدل لكانه قال شك واجدل في الحج وذلك ان وقتها كما شكا
 ساءه العرب فثقت المسع الحرام وساءه العرب يقولون بقره وكانوا يقولون الحج سه
 ويخرجونه سنة فذو الوقت واحد والوقت للعرض فاجزاه انه قد ارفع الخطا
 في الحج واستدل على ان النبي صلى الله عليه واله وقت والصنوق دون الجدل لقول صلى الله عليه وآله
 من حج فلم يرفث ولم يفسق خرج كعبه يوم ولدته امه وان لم يذكر الجدل وفيه نظر لان
 حمل على الاخبار عن عدم الخلاف لوم الكذب لانه كمن خلاف قوله صلى الله عليه وآله
 وعمر بن الخطاب الحج فان في الماهية تسليمن في جميع جزئياتها والاولى ان يقال انما نصيبك
 لانا لاهتمه بقبي الجدل الاسد من الاولين لان الوقت عبارة عن ضياء الشمس والصنوق
 بخالته امره والجدل استعمل على ما فان الجدل تشبهى مشهوه ولا يماثل للفرج
 انه تشبه على امر زاهد وهو الاقدام على الدنيا المؤذي في العداوة واما الحديث
 المذكور فلا ينافي ما ذكرناه ولاه مركب من المتقين **الرابعة** وما فعلوا من غير صلوات
 خرجت على فضل النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الشر وانما لم يقبل وما فعلوا من غير كون شاملا

لشانه ليرد الاخبار على بل الحضر على فضل النبي صلى الله عليه وآله وسلم من غير ان العاقل ليد
 لذلك على علمه لا بالشر لا بما منسا وان في صحة المعلومه وشودوا اي من الصالح
 وقيل ان وقتا من الذين كانوا يترودون في الحج ويقولون نحن متوكلون ونحن نخرج
 سباهه افلا يطعنكم فيكونون كل على الثاني فتركت ويؤيد الاول بان جنبا الزاد القوي
 والثاني سبيل التزول **الثالثة** فاذا انقسمت **عنا** **الاج** هذا احكام **الاول** انه لا يجوز
 في طيل الزود وتعالى الحج اما بالحقارة او الصنعة او المكارة او غيرها اذ لا فاع في ذلك
 عقلا ولا شرعا وكان ناس من العرب يتباثون ان يجرؤا لهم الحج فاذا دخل المعشر
 كفوا عن البيع والشرا ولم يمتدحوا سوق ولبيون من يخرج بها الحارة الدار حينئذ يقولون
 هؤلاء الدار وليسوا بالحاج فخرج الله عنهم ذلك التام وروى جابر عن الصادق عليه السلام
 انهم ساءوا مغفرة من رجب **الثاني** فاذا انقسمت من عرفات لا فاع في ذلك
 من افاضلها وهو صبيته وكثرة واصلا انقسمت انقسمت ترك ذكر المنع ودلالة على وجوب
 بعد ذلك من عرفات الحج لانه سبحانه امره بالافاضة منه يقول انفسوا وهو سبيل التزول
 بهدو لا خلاف في وجوب لقول صلى الله عليه وآله في الحج عرفة وهو كسبيل التزول
 ووقته من الزوال يوم التاسع الى الغروب هذا الحصار واما المصطر فالي **الثاني**
الاول لو افاض قبل الغروب عاملا ولم يعبد صحيحا وعليه يدق وقال ابو
 واحد صحيحا وعليه دم ولشافي قولنا ان احدهما كونهما والاخر لا في وقال مالك
 اذا لم يعبد بطل حج الا ان يرجع قبل الفجر **الثانية** عرفات اسم للعقبة سميت بالجمع
 وقسمت وحدها من الاراك التي ذكها لهما في الثوبة التي حرمه وسميت عرفات لان
 ابراهيم عليه السلام وقفاه بعد وصفها له وقبل ان ادم عليه السلام وحيي احبهما فافضل
 وقيل ان جبريل عليه السلام كان يري ابراهيم المناسك فيقول عرف عرف وقيل ان

ادبر صميم على البراري دبح ولدك لبيد النافل فما أصبح عرفانه يروي يومه اجمع اي
 تفكر لهوام من العار لا في يوم التوبة قد رايت ليلة الثالثة ذلك فلما أصبح
 من الله وقيل ان آدم عليه السلام اعترف بذنوبه وقيل سميت بذلك لعلوها وادشها
 ومنه عرف الذنوب لا ارتفاعه **الثالث** فاذكروا الله عند المسح الحرام وفيه دلالة على
 وجوب الكون بربك يقول اصحابنا خلافا للفقهاء وذلك ان الذنوب المأمورية عنده
 ستلزم الكون فيه فيكون واجبا وهو كون كبره ولو اخل بها فهو باطل حجب لا با حكا
 في غيري الاخر ووفته قبل طلوع شجر العار الى طلوع شمس الحمار والمضطر للزوال
 الى الماز من سبل الحياض الى وادي مخضر ومحي شعرا منعقد من الشعارة وهو العيادة
 لانه معلم للعبادة وحرما لمحمته ويقال من رزقه من رزقنا اي ذنا لان الناس قد نوا
 من بعض ويقال جميع لاجتماع ادم عليه السلام مع حواء والجميع من الصلوات والذكوات
 المستبح والتعبد وما شاكلها **الرابع** فاذكروه كما هيديكم اي اذكروه ذكر احسانا كما هي
 هذا حبسه الى المناسك وغيرها وما مضى بها او كما في ران كنتم من قبله اي قبل الفداء
 او قبل عهد صلوات الله عليه والكنز الطاهر من الجاهل من الايمان والطاعة والشي
 المحقق من القبيلة واللام هي الفارقة بينهما وبين النافية **الرابع** فاذكروا ما
افاض الله **الاول** فاذكروا ما افاض الله في المراتب الافاضة على قدر **الاول** فذل
 عن الباقر عليه السلام وابن عباس وجما عتاني المراد افاضة عنات وان الامر لغيره فقلنا
 ويقال لهم الجبر لانهم كانوا لا يفعلون بغير فوات مع سلب العبد بل ان دفعه كما هم يرون
 ترضا على الناس فلما تشاورهم في الموقف ويقولون نحن اهل حرم الله فلا نخرج
 منه فلم يهرم الله لموافقة سائر العرب وقيل الناس هو ابراهيم عليه السلام اي افوض امره
 افاض هو وسماه بالناس كما سماه امة وكان قال الذي قال لهم الناس والمراد بغيره

سورة
النبوة

معهود او اما اذا ابرهتهم ولذير فعلى هذا القول في الآية امرا لكونه في حرفة
 اصبح من **الاول** **الثاني** عن الصادق عليه السلام انه افاضه المسح واشاره الحياض
 وهو الذي يعقود في نفسي لانه ذكر افاضة عنات او لا فوجب كون هذه غير
 كثر القادة يتعارفوا بالموضوع وايضا يكون على حقيقتها من المهدد والبرية يكون
 افوضا معطوفا على اذكروا والمهدد من ذلك الوقت الى اخره والمراد بالناس على هذا
 قبلهم الخ كما حكى او فوفهم بالمراد لانه وقيل هو ابراهيم وقيل ادم عليه السلام
 الالحج من السنن القديمة ولذلك قرئ شاذ من حيث فاض الناس بكسر النون في قوله
 من قوله فنبى ولم يجد له **الثاني** على القول الاول ما معنى الترتيب هنا قيل
 في الكلام تعديله وتاديره وفيه صنف وقيل معناه تفاوت ما بين الافاضة عن
 اخذها صواب والاخرى خطأ والتحقيق هنا ان التراخي كما يكون في الرتبة كلا
 سوف تعلمون ان كلا سوف تعلمون وان مراتب العلم متفاوتة بحسب حال العقول
 العبد عن العوام في ذلك فقول هنا ان مطلق الافاضة المأمورية او لا يقتصر
 عن الافاضة المقتضية المأمورية **ثانيا** واستغفروا الله اي اطلبوا منه المغفرة
 ثمها على ان الايمان بافعال الحج سبب معدلا مستحقا لتعذر ان افاضة الرحمة
الثالثة فاذ اصبتم سائلكم الايمان هذه الآية تجوز كرها هنا لفتق الكتاب
 وحسنه ذكرها بعد الطواف والسعي وغيرها لقرئ سائلكم وهو جمع مضاف فينبغي
 لكل المناياك اي هي اعمال الحج وروينا مراعاة الاول والي وهذا فوايد
 لما شدت غنا بالله تعالى بعينه بفعل الاصل له واللفظ في ذلك يقع شدة
 ومنه القيد اخري في كان منه فعله بحكمة وما كان منهم اقضت الحكمة حكم عليه
 وان شأهم الى القيام به فخل لك كره الامر بالذكور في هذه الايات خمس مرات ومحل

الذكر الاثر منها الشرف والامكانه المستفاد من لعباد الله العظيمة لكثير من الخلق وكل ذلك اعلاما لتلك العناية بعباده والا فالحجاب القديس عظم لمن يعود اليه من ذلك نفع او ينفي عنه ضرر **الثانية** المذكور يادبه المسالك في تارة والقلبي اخرى لكل المقصود بالذات هو الثاني اما الاول فخرجان للثاني ومنه للقلب عليه كونه في الانبياء ليؤكدا في هذا السواخل البدنية والمواقع الطبيعية وهذا هو السر في تكرار الاذكار والاشتمال والتهذبات وغيرها **الثالثة** لا يجهل ان ذكره يقطع شيطانا بقطع الناسك ليعتق الا بغير تقاضا بها بل هو دأبه مستمر لا ينبغي المكث ان يعقل عنه ود لا تلمع يوم الحيا باطل كما تقرر في الأصول وانما سبيل تعليق ما كاشا لعرب تقاده عند قصده منها من الوثوق بمنى وذكره محامدا لا ياء ومفاجزهم فامرهم بالعدول عن ذلك الذي لا يفيد اليه فبعد **الرابعة** انما حصل الآباء مشهورة والغالبية التيسر ان المشيئة اقوى في الوجه مع ان ذكره متوالي ينبغي ان يكون اقوى جبر على الواقع فان اكثر الناس لا يدركوا الاجبات البسيطة ولا يعقل عن ذكر الآباء اكثر وجوه الحسن جعله مشبهات به وانما وقد يقولوا واشد ذكر القوافل النفوس في ما يوجب القبول فان منهم من لا يخلو عن المذكور طرفه عن ومنهم من لا يخطئ به لذكره بالانبياء غيره ومنهما مراتب كثيرة فلذلك مرد في حظائهم فضع من قوم يذكر كذا آياتهم كالعوام ومنهم اشد من ذلك كالحواص **الخامسة** ثم انما يتقاسم الذكر في اليقين احدهما من طلبه نذكره اخر ارض نبوية من المال والجاه والخدم والمشم وغيرها من الخلو واليس في الاخرة من خلاقي من نصب وحسن ومغفول انما محذوف وانما حذوف لكونه فضلا ولا خلافا لرادات الناس فكان ذكر كل المراتب طول وذكر البعض من غير محض وذكرها ليعمل مستغنى عنه فلم يبق الا الحديث فهو مثل قوله تعالى

يعطي ويمنع وثانها من خلقه اخر ارض نبوية فان خطر امره نبوي فلا طيبه ولا بد منه الا ليكون عونا على اخر ارضي لا لدائه وقوله اولئك هم نصيب تجمل عوده الى القتم الثاني لتزير وتجمل عوده الى القتم معا فان قوله ما كتبوا سائل المحسنين معا والنفذ معا ومعناه من هتد بذكره شيئا قال ذلك الذي من حسنه ومنه والي ذلك اشهر في الحديث عن الباقر عليه السلام انما يقف احد على تلك الجبال بوقولا فاجرا لا استجاب الله فاما البر فيستجاب له من اخرته ودنياه واما الفاجر فيستجاب له في دنياه وقوله والله سريع الحساب في محازاة لاعتما عينه لا يحتاج اليه فكريه به فاذا ليعتق المكلف ثوابا وعقابا ولا يستحق فاذا لم يحتج كان سريع الحساب **السادسة** **التي مشهورة للناس** **والسابعة** لم يت من الآخرة الغالبية كالشرية والصعق ومثابة من ثابا فاذا وهو مغفول ان لعبنا وهو مصدر وكذا اثنا والمراد ذا ان من سئل رجل عدل قد تقدم ذكر كفيته الامن فيه وقوامه وابن علمه والتخوفا على صيغة الامر الماضي عطف على جعلنا وباقى القراء على صيغة الامر ومقام ابراهيم عا غالها هو محل العبرة التي فيها التقدمة وهو المراد هنا لانه الحرما وعرفه والمشر ومنه وفيه كونه وهذا الحكم **الاول** استنباط كوار الحج لقوله مثابة اي من حجا ومعلوم الرجوع ليعتق العود الي ما كان عليه ولذلك ورد استنباط شية العود وورد في الحديث من رجع من مكة وهو نبوي الحج من قابل زيد في عمره ومن خرج من مكة وهو لا يوت العود اليها فقد قرب اجله **الثاني** وجوب الصلوة في مقام ابراهيم عليه السلام بائعاده مصلي الدال على الوجوب هو كفا الطواف ذلا صلو واحية عند حجرها بل خلاف وهو من غير الصادق عليه السلام وبه قال الحسن وثقاته والسكن وعلي وجوب ركعتين للطواف اجماع اصحابنا وبه قال مالك وابو حنيفة وقال احمد

فما شئ ذلك اني قول ان **الله** في الآية اشارة الى اربعة الطواف بالنبي وقد تقدم
 دليل وجوبه في قوله وليطوفوا اوانه من الحجرات المفتحة الى البان من النبي صلى
 عليه وآله لا اربعة عليهم الطواف عندنا وكن يطول الشك في تركها على الاكثروا بذكر
 يجب عليه العود للآتيان به فان تعد واستثاب فيه ويحتمل بعد السعي طواف المشاعر
 لو تركه عند السعي لم يطول حجه بل يجب عليه العود للآتيان به ولو تركه جاز ان استلب وقوع
 المقذرة **الرواية** قوله ومحمدنا الى ابراهيم واسماعيل ايام تكافا بالنظير وفيه
 دلالة على وجوب تحميم الجاسات عن النبي والمسيح ونيل طهره من الاضمار وعبادة
 الاوثان **الخامس** ظاهر الآية وجوب النظير لاجل الظاهر فيمن والعاكفين فيكون
 وجوبا لغيره لا لذاته مع ظاهر الفتوى انه يجب تحميم الجاسات عن الماشا جدها ثانيا
 لقوله صلى الله عليه وآله حنبوا مساجدكم الخباصة ويمكن ان يجاب بجعل اللام في
 قوله والموت وابو الخراب **السادس** اذا وجب ذلك الخباصة لاجل الظاهر
 فوجوبا زائلا عنه اولى فلا يجوز الطواف مع سفارته من الجاسات العينية ولا
 الحكمة وكذا الكلام في المعتكف والمصل فلو اخل المكلف بشي من ذلك لم يطل طوافه
 واعتكفه وصلوته لما تقدم ان النهي في العبادة يستلزم البطلان **السابع**
الصفا والمروة من شعاب اية الآية الصفا في أصل الله الحج المصلح لأمته والمروة من شعاب
 مثل الحصى والحصى ونقل الجوهري عن الأصمعي ان المروة حجارة من بركة يفتح
 النار الواحدة مروة ثم صارها طينين ليجلبي في مكة مشهورين والشعاب قال الجوهري
 انما الحج وكلما كان هذا لظاهرة الله وواحد ما عند الاصمعي شعيرة وعند بعضهم شعيرة
 والحج المصالح الأثر واصله الحج ونحوه وهو المصلح من المقصد واصله يطوف بقوله فادغم
 المنة في الطرفة وقري يطوف من طاف وانما قال طبع الحج لان المسلمين كانوا

في هذا السلام يقول ان فيه جيا حال البيت ما حكمي ان اساقا فاوله زينا في الكعبة فسخرو
 ووضعوا على الصفا والمروة للاعتبار فلما طال الزمان نفهم ان الطواف كان عظيما
 للصالحين فلما حكم الاسلام وكسرت الاضمار تخرج المسكون من السعي بغيره فرفع الله
 ذلك التحريم وحصل الطوع والتبرع من طاع بطوع طوعا اذا تبرع وقرا حجة و
 بطوع بالآية وتبدل الطراد وسكون العين والباقون بالناء وفتح العين على ان يمل
 منس على اقول مضارع مجزوع وبإضافة الشرط اذا عرفت هذا فتمنا احكام **الاول**
 السعي عندنا واجب ولكن من تركه عند ابطال حجه وبذلك قال الشافعي لان السعي
 صلى الله عليه وآله قال استمعوا فان الله كتب عليكم السعي ولتصروا هل البيت عليكم
 وقال ابو حنيفة واجب غير مركب وقال جماعة من المفسرين والفقهاء عوسه لظاهر
 الآية فان رفع الحاج لا يستلزم الوجوب لانه عوسه والعام لا يستلزم الخاص
 قلنا علم الاستلزام من بانه صلى الله عليه وآله وآله وآله ان اهل بيته عليهم السلام
 السعي سبعة اسواط من الصفا الى المروة وسوط بالعكر وقال قوم من الصفا الى الصفا
 سوط كما ان الطواف بالنبي من الحجر الى الحجر سوط وهذا باطل لعدم النص عليه في
 صلى الله عليه وآله **الثاني** يجب التبداء بالصفا وان كان الواو لا يفيد زينا
 لقوله صلى الله عليه وآله ابداء وانما بدأ بالله به ولانه هكذا فعل صلى الله عليه وآله
 في حياته فيكون واجبا **الثالث** قبل قوله ومن تطوع خيرا اي زاد في السعي كما
 بعد آتيانه بالواجب وليس ينبغي لانه لم يرد استحباب السعي ابتداء بل اذا سوطا
 سحوا استحب لذلك السبعة وغيره وجنب ان يكون المراد به الصعود على الصفا والاطالة
 الوقوف عليه فقد ورد انه تسبب الوقوف عليه قد روي في بعض النسخ **الاربع**
 انه يورث الصفا وقال بعضهم انه على اطلاقه خبر القريبات **الخامس** فان الله تعالى ذكره

اي مجاز على الشكر بانها قد من الثواب عليهم بقدر ما يحيا ايضا من الجوارح **الثانية**
جعلنا ما اكرم شعرا المبدن جمع بدنه وهي من الامراض التي سببت بذلك لعظم قدرتها
 من باب ما اكرم الله على شدة العيش والاصل بدل جسمين جمع بدن كثر وقمر ومنها
 للبعير اي بعض شعرا براه الله تعالى الحمار والحمار يعلل محذوف اي جعلنا ما اكرم
 وجعلنا ما من شعرا براه الله كثر فيها جبري كثر فيها اي مال من ظاهرها وباطنها والبعير
 على ذلك كما يحكي والمنا ذكر ذلك لانه في المعنى فكيف يكون محروما من شعرا براه الله
 ان يحرمها مع انها كثر النعم والخير وشدة محبة الانسان للمال من ادلة الدلائل على قوة الله
 وشدة عظمه افراده وقد تقدم معنى ذكر اسم الله وصفاته في مقامات في صنف واحد
 اشياء على الحال وفي صول في اي خواصه وقري ايضا صراف ووجبت جملتها
 اي سقطت اقطارها على الارض وسكت في ردت ومثله وجبا الحكة بطا اذا سقطت
مخافه بذكر الاور الاور لا كل منها يخرجها عن كونها كرامة قال الكهانة بحال الصلوة
 بجملتها حتى يجلودها وسنورها وضيئها يكون هذا ما احتيايا او هدي فزان وهذا
 تمنع فالكل من الفحمة تدرب وكذا من هديا لقران ثاقا واختلف في هدي النعم
 وقيل بالوجوب وقيل بالتدب ويحتاج فرقان بالوجوب بظاهر قوله فكلوا منها
 فانه حقيقة في الوجوب على الراي الاقوي ويقول الصادق عليه السلام اذا احتياق
 تحت فكلوا اطعموا قال تعالى فكلوا منها واطعموا القانع والمعتر وهذا هو المحض
الثانية كانت الام قبل غرنا بمنعوا من اكلها لانيكم فرفع الله تعالى المحرمات كلها
 في هذه الملة **الثالثة** قال الجوهري القانع الراضي بما معه وبما يعطى من غير سوا
 من فتح شاعر لوقائع وقيل من فتح نفع العين ومنها ما هو غافق او غافق اذا
 خضع وسال فالمعنى على الاول المعنى للمسال بل السائل وعلى الثاني المعنى من

سورة

تامة

سؤال في الروايات ما يدل على القولين ان قلت قد تقدم واطعموا بالبدن
 القبيح وهذا القانع والمعتر فما وجهها قلت لا منافاة لجواز اجتماع الوصفين
 في واحد بان يكون ذا صفة وقدره ونبالا ولا لبيان **الثانية** طاهر الروايات والقبيل
 على منتهى الهدى ثلاثا قبل وحيثما قبل بدنا وهو لا يهرق دمه في ذلك ولا يهرق
 نكته ولا ياكل نكته ولو كان المأكول اقل من ذلك جاز **الثالث** يجب كون الخبز
 تاما غير مزركب والمزركب ان لا يكون على كلبته شحم ونبه على ذلك قوله كثر فيها
 خبز والمزركب لا خبز فيه **الرابعة** ان يقال من الله لحومة ما ولا دما وما اي لئلا يال
 الله لحومة هذا البدن في رافقه دما وما ليشفع بها الفقراء فقط بدنا لرضاء الله
 منكم باستئصال اواعر والانهما عن نواصبه واخراج تلك البدن من اوطانها ليشهنة
 فيه من تحاشا نفس فان الطبيعة شجيرة ونحو الغنم من الغنم في الدار فينبذ الرضائل
 قبل ان ياجاهلها كانوا اذا اخذوا البدن لله لطخوا التبت بدما وما فاداموا
 ان ضعلوا ذلك فها هم الله يدين الانية **الخامسة** كذلك **شراها لكم** لما وصفا
 باها بدن عظام لحم فيها منافع وانها قاذرة اخبر بانها كاحلها بتلك الاوصاف
 شراها لكم وذلك نعمة عظيمة يستحق بها الشكر وكثر ذلك النعم لانه ذكر اولاه
 لتعظيمها معللا بالشكر وليس كبقية الشكر حتى الكثير من الشكر اي شكره
 بالتكثير على ما ذكره الجوهري هو سبب تقوي القلوب وقد تقدم ان عظم النعم
 الامر من لوازم امتثال امره **السادس** لقد صدق الله **رسول الروايات** بالحق **الاول**
 فيل ان الله اري نبيه في المدة بالمنام قبل ان يخرج من بين الجاهل بدنه
 المسلم قد دخلوا المسجد الحرام فاجل صاحب ذلك وقهره وحبوا انهم دخلوا
 مكتوب عليهم ذلك فلما سدوا قالوا لئلا تكونوا محلفا ولا نصرنا ولا دخلنا

المسجد حتى قال عمرك ما سلك منذ أسلمت الا يومين فأتت وكان دخولهم في العا
 القابل وقوله الروايات بترع الخاطا في الروايات والحق ما أحسن الروايات
 اي ملتبسة بالحق او يكون التقدير صدقا ملتبسا بالحق ويراد بالحق الحكمة
 بغير الحق المبطل ولا من دخل في جواربهم مخدوف ودخول الاستغناء في كل
 نقاشا ما عظمها للعبادة او انه من الدخول فافهم من مات قبله اي لا يدخل في كل
 ان شاء الله او امن ان شاء الله قوله تعالى اي فعدم النقص من صلاح ما علموا
 فحصل من ذلك ان الدخول فحقا قريبا قيل هو فتح خبره وقيل صلح الحديث
 اذا عرفت هذا فنقول يجب على الحاجب به الغاشم الرمي في الذبح المتبع للحق
 او النقص فحصل باحدهما من كل ما احرم منه الا الطيب والثنا والصديق ان بعض
 اصحابنا قال ان الحلق يتعين على الضرورة والميل للنعمة وما غيرها فهو مخير
 الحلق والنقص والحلق افضل مستدلين على ذلك بروايتي في خبره ومعه في غير
 من الصادق عليه السلام وقال اكثر بالخير مطلقا لكن الحان في حق الضرورة وال
 الكفاية لا لا بالآلة فانه ليس المراد الجمع بينهما اتفاقا بل اما التخيير او التفصيل وانه
 لجسد ولا لغير الاحمال فغير الاول ونقول الصادق عليه السلام قال رسول الله صلى الله
 وآله اللهم غفر للمخلصين قبل والمقصودين يا رسول الله قال والمقصودين في
 الاستدلال بالآلة نظرا لانه لو اراد الخير لا يباين ويكون الواو للجمع فيكون المراد
 التفصيل اي يخلصون على تقدير المكيد والضرورة ومقصودين على تقدير غيرهما
 ومعنى الجمع حاصل بالنسبة الى الصنف وان لم يحصل بالنسبة الى كل شخص ولزوم
 انهما ليس بخدور بعد اليان ويمكن ان يجاب عنهما بان الواو فيه كما في قوله
 مشي وثلاث ورباع فيكون الخبر قوله الامام البر محمد ورا بعد اليان قلت

لبن في الآية بيان دلالة احاديث متواترة بل احاد معا في مثلها مقتضى بالا
فروع الاول النقص هنا غير متعين من الرأس وان كان ظاهرا لانه بل هو من
 البدن كما في قوله **الثاني** ان الحلق محقق الوجوه وحرام على التاثيرين علم الخبر
 وكذا يتعين على التخييل فلو حلقا انما ولم يحجرها **الثالث** يجب ان يحلق جميع الواو
 ولا يتخير بعينه اما النقص فيجزي مساه **الرابع** الاصلح والافرح الامر في
 بران التوجه على رءوسها وجوبا وكذا كل من لا شعاع على راسه **الخامس** يجب كونه
 بغيره فلو احل قبله وجب النقص والحلق والنقص بها فان غدره خلق فكله
 شعبه ليدفن بها استجابا **العاشرة** واذا ذكر الله في ايامه **معدودا** **الاسية** هذا
 الايام هي ايام الشريعة هي الحادي عشر ليهي يوم القربى الثاني عشر ويسمى يوم الصديق
 والثالث عشر ويسمى يوم الكفر وسبب ايام الشريعة لوجوه الاضاحي فيها وقبل الشريعة
 القربى طولا الليل وقال ابن الاثير ان الهدى لا يخرج حتى يسرق الشمس وقبل
 لتولم اسرق غير كما يغير وهذا الحكم **الاول** الذكر في هذه الايام وقد تقدم
 ان الذكر عتق خمس عشرة صلو لم كان يني وصفت عشر من كال بغيرها وصورة
 الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد الله اكبر على ما هدا
 والحمد لله على ما اولنا والله اكبر على ما رزقنا من لا قبله لا نعام **الثاني** وجوب الكو
 بني تلك الليالي وسبحا النهار وهو لا يزعم الا ما بالذكر فيها وعن قوله من
 تعجل في يومه لا اثم عليه فيستلزم بئس الا لم تعجل قبل ذلك **الثالث**
 الثالث ان وجوب الكون في الثلاثة تجري بينها وبين اليومين الاولين نجاسة
 لكل اليوم الثاني عشر ليحكم ان احدهما لا يجوز التقرب منه الا بعد الزوال الثاني
 انه متى غربت الشمس وهو يني تحت غلته الميت بها الليلة الثالثة لان التعجل

النهار فإذا مضى النهار ولم يتجمل فلو تجمل في الليلة الثالثة لزم كون تجملته
في اليومين فيكونا هما وهو المطلوب **الواجب** أن التجمل ليس مطلقاً بالنسبة إلى كل
حاج بل هو لمن اتفق واختلف فيه على قولين قيل معناه أن في الصيد والصيد
أحراره وقيل أن في سائر المحرقات أحراره والآراء هو المروي والقوي عليه
أن غير المتعجل تحت عتبه الكون في الليلة الثالثة ويكون يومه الثالث عشر
ولا يجوز قتله **السادس** أن تزيات ليلة الثالث عشر لا يتغير حتى تطلع الشمس
الجارية وكذا في الشهر الأول لا يتغير إلا بعد رمي الجمار وقتها بعد طلوع الشمس
أيضا وفيه قال الشافعي وقال أبو حنيفة من قبل طلوع الفجر قيل أن في الجاهلية
منهم من زان في التجمل ومنهم من زان بالآخر فجاء القرآن يرفع الأثر عنهما
قوله قيل أن في قوله تعالى وإذا تبلى أبوهن ربه بكلمات فامتن قيل هي
أعمال الحج من الوقوف والطواف والسعي وغيرها فامتن أي وفها بتمامها
وقيل المكاتب العقلية والشجر وقيل هي السنن العشر وقد تقدم في باب
ذكر أحكامها النوع الثالث في اعتبار أحكام الحج ونواحيه وفيه باب **الكو**
بابها الذين آمنوا بآيات الله في الصلاة **الآية** هنا هو الآية **الواجب** أنه حله
المؤمّن وإن كان المكلف عاقلاً لانه القاسم لذلك المشفقون به
يلزم أي تجتنبهم لئلا يمتنع من معاصيهم واللام للاستبعاد والتأكيد
لشيء من جنس الصيد ومنه البيان كما ابتلي قوم موسى بتجريم صيد السماء
يوم السبت ثم أنه كان يحرم ذلك اليوم حتى يدخل يومهم فإذا خرج السبت
لم يمتنع شيء وكما ابتلي قوم طالوت بالنهر **الثانية** أن ذلك الصيد المستحب
به ليس بعيداً عنهم ولما أصعب تناول ذلك مالا فمكة في الاحتياط

بكره إلى العيزر بالحسن والأخضر بلذيل المراد تجمل بل ما هو قريب منه مثله
أي بهم وراحهم وكان قد ذكر الصيد عدهم بالحدسية وهو محرمون بحيث دخل
في امتنعهم حتى كانوا يتكلمون في قضية يائدهم وقيل المراد بما مثله أي أنهم
الصغار وراحهم الكبار والصادق عليه السلام وابن عباس وقيل بل الأول صيد
الحمر لا النسب بهم والثاني صيد الحمر لغورهم **الثالثة** أن ذلك الاستيلاء ليس
عياً ليدل على الحكمة عن ذلك دل على الدليل بل لغاية مقصودة وهي بمنزلة
من يجامع الغياي في القبة من الخجاف وقيل لغية حالة انفراد المكلف عن الناس
أن ذلك استيعا له وقيل الاستيعا فائدة الاستيعا فائدة الاستيعا فائدة الاستيعا
الأكابر وأما الجزيات فلا يتعللها بما تتميز به الأبقار وجوها لأن التعلق
لشئ من المعلق بالمعلق والتمسك من المشبه أو يكون المراد لئلا يمتنع
العلم مقبلي التميز فاطلق العلماء وأرادوا **الواجب** ثم اعتدوا بعد ذلك بالكلية
وفائف فلهذا لم يرد في ذكر العذاب وإنما به تشديد حال الصيد
الثانية بالها الذين آمنوا **الثالثة** الذين آمنوا **الثالثة** الذين آمنوا **الثالثة** الذين آمنوا
وهو المراد هنا والحرم جمع حرام وهو مصدر اضلال به بالحرم مجازاً لأن الحرم
الحقيقة يوصف بالانقضاء وقرا أهل الكوفة فخره منون ورفع مثل قد بين قاتو
جزءه فيكون خبراً وعلية خبراً فيكون مبتدأ ومثل صفة على التقديرين والباء فون
بضم جزمه واضافة الي مثل وحكمه ذو وأعد لا ما صدق خبراً وحال من خبره
سبب وجب على الحال من الثاني به ذبا لوصفه هكذا ولما كان إضافة لفظه
كأنه صفة والباء فون كقائه بالشون وطعام عطفاً على وبدل وصيلاً مضموناً
التميز من العدل والقائه في حيث هو جواب للشرط نقد به فهو شبيه الله منه إذا قدر

هناك ان كان في اخر امر الحج ذبح بمجي وتصدق به **بالسبع** فلما اصابنا اذا قل
 شاة كان عليه بدنة فان عجز مائة البدنة وقص منها على البر واطعمت من مسكنا
 لكل مسكين نصف صاع فلو لم يقب بالسبع كفاه ولو زاد لم يلزمه الا بدو كان
 له فان عجز عن الطعام صام عن كل مسكين يوما ولو قتل حمارا وحشيا او شاة
 فعليه بقرة اهلية ومع العجز بقص منها على البدنة والحكمة لا تقدم والقتل طيبا فله
 شاة ومع العجز بقص منها على عشرة والحكم ايضا لا تقدم والعبرة بقبية هذا العجز
 بخير ال كان في حج وفي مكة ان كان في عرفة قالوا او انا جرح هذه الثلاثة مما قد
 جرحا فقبية الجرح مع العذر وقت الاخراج وما لم يقدر فيه جرحا فقبية العبد
 وقت ان لا يملك **المأثر** كل البدن في الاقسام الثلاثة على التغيير لظواهر الآية لمكان
 اذ وعلى الترتيب لا يتقبل في الاطعام الا مع العجز عن البدنة وشبهها ولا
 يتقبل في الصيام الا مع العجز عن الاطعام قال ابو حنيفة والمشافعي وبعض
 المفسرين لا ولو قال ابو عبيد بن رافع لو اتيته وجاعة بالثاني وكلا
 القولين رواه اصحابنا فقالا لم يقيدوا بترادف النجاسة والنجاسة والنجاسة
 والعلة به احوط لمصوتين البركة وعلى القول الاول قبل العجز للقتال وهو
 الاقوى وقيل الحكمين **المأثر** قد حكينا فاصحابنا ان تقوم انما هو النعم
 وبه قال عطاء وجماعة وقال قتادة يقوم الصيد المقتول حيا وحمل
 طعاما وكذا اختلف في الصيام فقال الشافعي يصوم عن كل بدنة ما وبه قال
 ابو حنيفة وجماعة قوله او عدل ذلك اي عدل الاطعام وقيل شاذ عدل
 بكسر العين ويستعمل الكسر في المساوي مقدارا والفضة في المساوي حكما وان لم
 يكن رجبته قوله ليدوى يعني بقوله فحراه اي عليه كذا ليدوى سريعا

هكذا لحرمة الاحرام والوبال المذكور والضرر في الغائبة ومنه قوله فاحذروا
 اخذوا وبلا والطعام الوكيل ما قيل في المعدن قوله عفا الله عما سلفا يعلق
 نزول الآية وقيل قبل من اجتهه النبي صلى الله عليه وآله كسواله وقيل قبل الاملا
 وهذا ظاهر من التعليل **المأثر** ومن عدا فبقر الله منه اي ومن عاد اليه فقتل
 العبد بعد هذا النهي فهو من يتقرب الله منه وهذا لك مانع من وجوب الكفارة
 عليهم لان الله تعالى من غفر له قالوا كثر اصحابنا وقال الحسن بن جبر وعلم انهم
 لا يلزمهم فيه قال بعض اصحابنا وهو الحق وتحققوا الكلام في هذا الباب ان
 نقول انما ذكر في علم من في احرام من لا كلام في لزوم الكفارة لتقصي الاخر المسمى
 وهو الظاهر وان لا يكون صحيح فيه الخلاف ثم التكرار اقسام **الاول** خطأ او
 سهو عقيب **الثاني** خطأ او سهو عقيب ثلثها وفيها الخلاف فقال المرعي وابو
 الصلاح وابن ادرس والشافعي في الخلاف والميسر يلزم الكفارة لعموم
 قوله منكم مستعدا وهو عام بحسب الاستصحاب وقوله ومن عاد غير صالح للمخصص
 لما قرأناه من قبل ان الكفارة عقوبة فلا تكون مشافهة للامتناع ولقول الصادق عليه
 في حجة ابن عمر عليه السلام كفاة وهي كلمة بحسب الزمان وقوله عفا الله عما سلفا
 معونة من عاد عليه الكفارة في كل اصاب وهي عامة بحسب الاحوال ان كانت ماضية
 وبحسب انحلال الضمان كانت موصولة او موصوفة قال الشافعي في التوبة
 وابن البراج لا يلزمها بعد كفاة لقوله ومن عاد فبقر الله منه قال المصنف في
 للشركة فكما لا انتقام في الاثم ولا جبر في التافه في الجواب قد بينا انه لا
 مشافهة بينهما وال الكفارة عقوبة لقوله تعالى ليدوى ولان التكرار في الخطا
 لا يرفعها فيكون في العدا في الجبر في التوبة بالادب في الا على قوله والله عز وجل

انكم اذا اطعتم على الحكم في جعل الكعبة قبة للناس في ما في الحج اليها وحكمه
 مناسك الحج وكيفية ما علمت ان الله يعلم ما في السما وما في الارض من الجواهر ولا
 ولا اغراض كلها وما لا يحصى من ذلك الحكم غير محصل الاشارة الى ذلك
 الحكم وان لم يقبل تصديقه في معلومة الجاهل انتم كون الامم كمال انما شرع لدفع
 وجلب المنافع او لكونها الطائفة في العظيمة او في غير ما من الشرع قوله والله
 بكل شيء عليم بغيره بغيره ومما لعله بعد لطلاق وهو من احسن الاستقالات
 في الكلام **الخامسة** باليه الذي **امروا** **لا تصلوا** **شمار الله** قبل تلت في رجل يقال له
 بن هذا البكر حتى اتي النبي صلى الله عليه وآله وخلف حبل خارج
 فقال له ما تدعوا قال في شهادته ان لا اله الا الله واقام واثبات الزكوة فقال
 حسن فاطرف في علي السلام في من اشار به وكان النبي صلى الله عليه وآله قد قال
 لا يحل به في حل على من يتكلم بالان شيطان فلما خرج قال صلى الله عليه وآله
 لقد دخل بوجه كافر وخرج بغير عار ومن يسبح من مروج المدينة شاقة
 وانطلق به وهو يجر فكيف الدليل لبوق احضر ليس من اهل البيت ولا عنهم ولا
 بخبر علي ظهره وضمر باقرا نياما وابن هند لم يتم بات لياسها عالم كالرم خلع
 الشاقب مسمع القدم ثم اقبل من عام قابل حاكما فذ قد هديا فارادوا
 الله صلى الله عليه وآله ان يعث المية فتركت ولا امتن وقيل انهم يتبع من هذه
 الصورة اعي المائدة من غير هذه وغر الحسن لس في المائدة منسوخ وقد تقدم
 ذكر الشهر الحرام والغلايل وقيل العتابة هنا ج معاملة الحلال والحرام
 والمراد باحلالها عدم العمل بقضاها وقيل المراد مناسك الحج وقيل المحرم
 معاملة واحلال الشهر الحرام هو اياها العتال فيه واحلال الهدي والغلايل

سورة

مرضا

مرضا فحاشا لمن وضع اهلها من ذلك الصداق بالقبض والتمسك وعطفا للالام
 وهي من جملة لانها اشرف اقسامه ولا امتياز في قاصدين الميت وهو امر من ان يكونوا
 مسلمين او كافرا قال الكفار كانوا يحجون في الجاهلية ثم انتفى ذلك باقتلوا المسلمين
 حيث وجدتموه وبقوله فلا تقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا قوله بغير
 الى اخره جملة توقفت صفة الامم اي يطلبون فضلا هو الرشح في التجارة ورضوا
 اي يرضون به تعالى بيبكم وصغر الله بما كانوا يظنون به في انفسهم من انهم على
 في الدين وان حجتهم تقربهم الى الله وقيل لم يتبع من هذه الاية شي لانه لا يجوز
 ان يبدأ المكون للقتال في الشهر الحرام الا اذا قالوا قالوا ابن حزم وهو
 عن الهافه عليه السلام وهو ايضا موافق لما ورد ان لما ايدى اخرا من ترك وقا
 لحوا حلها وحرموا حرامها وانها ان الخصم خير من المنع قوله واذا
 حطتم فاصطادوا امر اياهم بعد ان كان الصيد حراما في حال الاحرام قوله ولا
 يحرمكم اي لا يجزئكم على الجرم ومن في الجرم منكم فيم التارك حمله متقدما لان
 جرم منكم كمن يتعدى في مفعول واحد فاذا اراد بعد منه ادخل عليه المنة
 لئلا احرسته جملة على المحرقة ومراده لا يجزئكم بعض قومه لانهم صدقكم
 عن المسجد الحرام على انكم تعدون وتجاوزون حكم الله وبها في مقصد الاية
السادسة ذلك ومن يعظم نغما به الله فهو خير له عند ربه **الاية**
 الا حسن في ذلك ان يكون فصل خطاب كقوله هذا وان للطاعين لشر ما
 وقوله ومن يعظم حرمان الله ابتداء كلام وحرمان الله ما حرمة الله من ترك ما
 وفعل المحرم ومثله قوله ذلك ومن يعظم شعائر الله فانها من تقوى القلوب
 ويعظم المحرمات والشعائر هو اعتقاد الحكمة فيها وانها واقفة على الوجه الحق

سورة

للطائف ولذا لك نسبها الى القلوب ولعل من ذلك الاقفا دقة الحر من الوفر
 فيها وجعلها كالنبي المحمدي عنه كالمعنى الوكيل وهذا المعنى اشار النبي صلى الله
 عليه وآله في الحديث الاول لكل ملك حجي وان حمله تحاربه فمن رجع حول الحكم
 ارشاد ان يقع فيه وقيل حرمان الله حرم البيت الحرام والسبل الحرام والمسلمون
 والحرم ومنا فواريد **الاولى** قوله ولعل لك الاغنام اي خال احرامك ولعل
 حرم الصيد الاماني على حرام اي الاما حرم الله في المأكلة من الميتة والدم
 ذكرها مفصلة **الثانية** واحشبو الخمر من الاوثان لما كان الرجل يجره من الاوثان
 بمن المبينة وهو اشارة الى الشرك بالله وقيل قول الزور وهو الشرك بالله بانها عطف
 عليه لمغايرتها بالاعتبار فان لم يشرك فابى بالزور لانه تكذيب على الله وقيل وهو
 من ذلك وهو الكذب سطوعا واليهتان وقيل هو قول المجاهدين ليسك لا يشرك
 لك ليسك لا يشرك هو تلكه وامالك **الثالثة** وقيل قوله هو خير ليس هو خير بل هو
 اسم نكرة وشكره للمعظم وقيل بل هو افضل المفضل لانه حقه فيه وهو الخمر
 ان الذي كفره **وقيل** من قيل الله المجد الحرام الذي جعلنا للناس سواء العاكف الذي
 عطف الماضي على المضارع لان المراد من شأنه الصد وقيل كفر وانما الماضي وهو
 الآن بعيد عن اشارة الى صدره صلى الله عليه وآله علم الحديث والحادي
 عن الصد ومنه الحد لانه ما يدل عن صمت الغمر **وهنا** سائر **الاولى** وقيل المجد
 هو المسجد نفسه وبه قال الشافعي وبعض اصحابنا وقيل بل مكة كلها لقوله تعالى
 سبحان الذي يرفع عبده ليلا من المسجد الحرام وكان الاثر من مكة لانه صلى
 الله عليه وآله كان في بيت خديجه وقيل في الشعبا وبنام هاشم وبه قال ابو
 حنيفة وبعض اصحابنا وشهره على هذا جواز بيع بيوت مكة وجواز سكني الحاج

سورة
الحج

فهي

فيها وان لم يرض من أهلها فليأول لا يجوز لعدم شأول النص لها وعلى الثاني يجوز
 لقوله سواء العاكف فيه والبادوا لعاكف المعجم والبادوي الطاري وضعف الثاني
 بانه على تقدير صحة النقل فالنسبة مجاز والاصل في هذا الكلام الحقيقة ولذلك
 عن بعض الصحابة انه اشترى منها دارا وقال النبي صلى الله عليه وآله ما ترك لنا
 من دار **الثانية** ومن يرد فيه مفعول يرد محذوف وبالجماد ويطمئئنا له
 مقام اي من يرد فيه امر بالجماد وقيل الفصل الاحاد وهو المثل عن قانون الاد
 كما لبرا وقيل الصايج وغيرهما والظلم ما تجا وزبه قواعد الشرح والحال
 من هذا القول ان الاحاد فصل المكروهات والظلم فصل المحرمات وقيل هو قول
 لا والله ويلو الله وقيل هو الاحتكار وهو بطله على ان المراد بالسجدة وقيل هو
 وحولها غير الحرام **الثالثة** مكر ان ليعتاد من الآية ان من أحدث في الحرام ما
 حدث او تغير بغير زيادة على ذلك لقوله نذره من عذاب اليم **الثامنة** **واذ قال**
ابراهيم **رب اجعل هذا البلد آمنا وارزق اهله** **التم است** بلدا آمنا **الثانية**
 الحل باسم الحال فيه فان الامن في الحقيقة فهو اهل البلد فهو كقولهم فلان بالية
 قاره ونهاه صاية ويحتمل ان يكون تقدير ذا امر كقولهم لا ين ونامرائي
 ذولين وغيره **واذ قال** **اهله** من الترات دعاء لهم بالرفاهية وطمينة العيش لانه
 اسكنهم بواحد غير ذي ربح قوله امر اي بول من اهله بدل البعض من الكل وفيه
 نصيرج بانه خص دعائه بالمؤمنين فقال الله سبحانه في جوابه ومن كفر اذ اقر
 من كفر ابعاد وجه الاستدراج لانه خلقهم والشرك بزر فيكون من
 كفر في موضع الضم ويجوز ان يكون الشرط ولذلك دخل العاء على جنوه وعلى
 الاول القاء الاستيناف قوله واضطره مما اي بكلمة لراخي اشعار بان

سورة البقرة

وما تمتنع له من قليل لا يقوم فيه الحجة بل هو طويل واضطرار يقع بعده
وقال اضطرر لانه تعالى اذا علم عدم انقاع ما لايات ودلائل العقل والاطار
والزواج لهم في هذا الطبيعة حتى يحرموا من اسفل الثقلين ولا سيما في الجنة
يجب وجوده عند سببه التام وهو معنى الاضطرار والتب هو دواعي الطبيعة
وعدم تراخى الاطراف الالهية اذا تقرر هذا فتقول هنا قوله **الاول** قيل الم
بالامر هنا هو انه لا يضاد صيد ولا يقطع شجرة ولا يتخذ اخلاصا والى هذا اشار
الصادق عليه السلام من دخل الحرم مستخيرا به ففوات من من خط الله ومن دخله من الو
والطير كالامن ان يهاج او يودي حتى يخرج من الحرم وقال رسول الله صلى الله
والله يوم العرش ان الله حرمه يوم خلق السموات الارض فهو حرام الى ان تقوم
الساعة لمجل احد في الدنيا ولا لمجل احد في الآخرة ولم يجل في الساعة من الهمار
المراد الامن من الجذب والخط لانه اسكنهم يوما وغير ذي زرع **الثانية** في الآ
دلالة على جواز سوال الله تعالى الترفيق وتوسعه بل سوال الوهابية في المعيشة
وحسن الحال وطيبته الماكل لقوله من ثم اشراد لو كان القوت وهو ما سئل عنه
لما اخرج الى ذكر الثمرات ومن الصادق عليه السلام هو ثمرات العلوب اي جبهتهم **الثالثة**
ليتوبوا اليهم وعن الباقر عليه السلام ان المراد بالثمرات تحمل اليهم من الافاق وقد سماها
الله لحي لا يوجد في الشرق والغرب ثم لا يوجد فيها حتى حكى انه يوجد فيها
في يوم واحد فوا كدسعيته وخرنبيته وصيفته **الرابعة** الوصف لمكة بالامن
والبيت ايضا والدعاء لاهلها بكثرة الرزق وغير ذلك من التعميم امور با فضليتها
وافضلها في الجاورة فيها وحينئذ يدور سوال وهو انه لم يأت في الجاورة فيها مكره
فجواب بانه ذكر ذلك لانه اشباب **الاول** خوف عدم احرامها وسقوط محلها

من التلويب **الثاني** حذر مغامرة الدب فيها فانه عظيم من وجب لصاعف
العقاب **الثالث** ان المعصية على صحتها تورث الملامة ومغارتها هي في الشو
الهيما والحصول بها **الرابع** قيل ان مكة كانت امنا قبل دعوة ابراهيم عليه السلام
لدى آدم عليه السلام من الخوف والزلازل والظوفان وغيرها من انواع الهلكة
والما تكد ذلك بدماء عليه وقيل بل كانت قبل دعوة كعاد به البلاد على
ذلك يقول نبينا صلى الله عليه وآله ان ابراهيم حرم مكة وانما حرمها المدينة
السابعة في **ابواب** **الاول** في قوله تعالى **الاول** في قوله تعالى **الاول** في قوله تعالى
خير من ابدى الامر وليس في شيء لانه مجاز ولا اصل له والقواعد جمع قاعد
الساقيات ولذلك جميعا فان كل ساقي قاعد بالاضافة الي ما فوقها وتبنا بال
اليما تحته ومعنى يرفع اي يثب ويثبت في كل ساقي اذا فرغ منه تحف الميوت
ورفع البناء امر لا يرفع لثبوتها فاطلاق اللان من واد ملزوم وهو اضعف من قولنا
يضي على القواعد لم يقبل في قواعد البيت لان اليان بعد الامام اصح من اليان
ابتداء لان الالهة اصبحت لوجيا لما واليان يوجب لذة واللك بعد الامام اوجب
واسمعيلى مرفوع بالابتداء وخبره محذوف لقدرين واسمعيلى نيا وله والواو
لحال وحذف الخبر العلم به فان بناء البيت يحتاج الى من يناول به ونيا اي قاعد
ونيا ولذلك فراع الله تعالى السمع اي لدعاينا العليم بضاونا ونيا **الثانية** و
فوا **الاول** قال مجاهد ان اول من بناه ابراهيم عليه السلام وكذلك قال الحسن
اول من حج البيت ابراهيم عليه السلام والقولان ضعيفان والحق ان البيت كان
قبل ابراهيم فقدمه ويان الله انزل به بقية من يوافق البيت الحنيفة له بايان شرفا وعززا
وقال آدم قد اهدى لك ما تطاف به كما تطاف حول عرشى فوجاهد ادم عليه السلام

من الهند الي مكة فملكه بن حنبل بن آدم لقد حجنا هذا البيت فملكنا لقينا
وقبل حج آدم عليه السلام حجته علي جليله من الهند فلهذا ما في قوله عليه السلام في
عليه السلام هذا البيت الفاتية علي قدس به منها سبعة حجج وثلاثة غيره وكان بأبيه
من حجته الشام وكان حج علي في **الثانية** لما كان الطوفان وقع البيت الي الشام
الرابعة وهو البيت المعروف بقر الله ابراهيم عليه السلام فيه وعرفه جبريل عليه السلام مكانه
وقبل بعث الله سبحانه رسوله اظلمة ونودي ان ابن علي طليها لا ترد ولا تقص
وروي لذي بناء من حجة لجل طوسيا وطور دنيا ولبان والجوادي وآ
من حرفة جبريل عليه السلام بالحج الأسود من الشام وقبل غلخص ابو قيس في
عنه وكان يحيا فيه ايام الطوفان وكان ياقوته فيها ثم اسود ملبسته الخضر
في الجاهلية **الثالثة** في قوله زينا قبل مناد لا اله الا انما نبيا للعبادة لا اله الا
فان سؤالا القبل لا يصور الا فيها وقع عبادة واستدل بعجز حنوبه العامة بغير
الآية علي ان الاجزاء قد تنفك عن القبول فان المجري ما وقع علي الوجه اما مور
به شرعا وبه يخرج عن الشر والقول ان يترتب علي الملوأب وانما علمهم مالا
القبل مع انما لا ينفصلان الا فضلا صحيحا فكان ذلك السؤال المحسوس استحقاق
الثواب وهذا نظرياسد فان السوا قد يكون بالواقع كما في قوله زينا بذكر الحقوا
يكون علي وجه الانقطاع اليه تعالى **العاشر** زينا واحبنا مسلمين **الثانية**
هذا السؤال ايضا انقطاع البر سبجانه ومراة احبنا منقاد بولاوامر **الثانية**
وتشدد علي الاسلام في المستقبل والتحقيق ان هذا الكلام يتبع اما في حال الكفر
نفاه زينا اذنا با واخلاصا وبعد الحسوة منقاه ثبنا ومن هنا يحمل النبي
والبعض علي التقديرين فاحضا الدرته لانهم اخوا الشفعة والتبعية

كما قال
فما انفسكم واهليكم نام را قبل ارا اتمه محمد صلى الله عليه وآله وعن الصادق
عليه السلام را دني هاشم خالصه وارا مناسكا اي عرفنا مواضع عبادتنا في الحج
فاجاب الله دعاءه ما وعبت جبريل عليه السلام واراها المساك او لها الي يوم عرفة
فلما بلغ عرفات قال ابراهيم عرف قال نعم حي الوقت حرمة والموضع عرفات
ونب علينا من نزل ما الاولي منا فعله كترك المنذوبات والاستغفار اليها
لان عصمتها ما فعله من الاقدام علي مقصية **فائدة** قبل قوله تعالى واذا نزل
ورسوله الي الناس يوم الحج الاكبر يريد بالحج يوم عرفة لان موقف عرفة من
الحج ومنه قوله صلى الله عليه وآله الحج عرفة وروي ذلك عن علي عليه السلام وقال
الحج الاكبر ما فيه الوقوف والحج الاصغر الذي ليس فيه وقوف وهو الغزوة وقيل
يوم النحر عن علي عليه السلام وابن عباس وروي عن الصادق عليه السلام وقبل جمع ايام
الحج وعن الحسن هو يوم ما اتفق فيه ايام نة اعياد عبد المسلمين وعبد الله
وعبد المصاري **وروي** انه لم يتفق ذلك فيما عني ولم يتفق بعد ذلك الي يوم
الغنية **كتاب الجهاد** وهو لغة فقال من الجهد وهو المشقة البالية والجهاد
بكر الجهد مصدر جاهد يجاهد جهادا وبجاهدا وبفتح الجيم لارض الصلابة
والجهد بفتح الجيم ومنها الطاقة ومنه قوله تعالى والذين لا يجدون الا جهدا
قوي بها وشرعا ان اخذ من الاول فهو يلزم المشقة في النفس والمال والاول
اخذ من الثاني فهو يذل الطاقة من النفس والمال وعلي التقديرين فهو يذل
النفس والمال لاعلي كلمة الاسلام واقامة شعار الايمان فيدخل في الاول
قال الكاروفي الثاني جهاد البقاء وهو من اعظم اركان الاسلام قال
النبي صلى الله عليه وآله فوق كل بر حجة تقتل في سبيل الله الجحيم فليس في

هذا القول هي مستوحاة لقوله اقبلوا الشكر حيث وجدتموه وقبل ان
 اراد بالدين يقامون الذين هم من اهل القتال يخرج السبوح والصلوات
 وهو ولي لان الشكر على خلاف الاكل وقوله ان رسول الله صلى الله عليه
 كان كيف عن كيف عنه ممنوع بل كان ينظر الفرسه وحصول الشراء قوله لا
 تعدوا صفاء على الاول لا تبدلوا بقتال من لم تعانكوا وعلى الثاني لا تبدلوا
 من لا يجوز قتاله كالتوا والصلوات **الرابعة الشهر الحرام بالشمس والقمر**
 كان اهل مكة قد منعوا النبي صلى الله عليه وآله من الدخول عام الحديبية سنة
 ست في ذي القعدة وهناكوا الشهر الحرام فاجاب الله سبحانه للنبي صلى الله عليه
 واحضابه ان يدخلوا في سنة سبع في القعدة لعمر القضا ويكون ذلك مقابلا
 لمعهم في العام الاول ثم قال والحرمات قصاص اي يجوز القصاص في كل
 حتى في هتك حرمة الشهر ثم علم الحكم فقال قد اعتدي عليكم فاعتدوا عليه
 فان دفع الشركين ولتمية المجازي مستقديا مجازية النبي بمقابلته واتقوا
 الله في اخذكم فمراعتي عليكم بحيث لا تجاوز مثل قتلهم وفي الآية
 احكام الاول باحدا لقائه الشهر الحرام من لا يري له حرمة اعم من ان يكون
 كان يري الحرمة ولا لانه اذا جاز قتل من لا يري حرمة قتل غيره او لم ي
الاولى انه يجوز مقاتلة المحارب المعتدي بمثل فعله لقوله والعربا خصاص
الثاني انه اذا هم المسلمون من عدو يخشى من قبله في سنة الاسلام يجوز قتاله ويك
 ذلك واجبا لان الجهاد من خاصته انه اذا كان جارا نراكال وجبا وسواك الا ان
 حاضرا **الا** ان كان لا تشار من قود ودهمهم عدو يخشى من قبله على نفسه
 قال ذلك العتد ويكون قصدة الدفاع عن نفسه لقوله تعالى فاعتدوا عليهم

الخامس انه يجوز ايضا بمقتضى المشرع الآية ان الغاصب والظالم اذ لم يرد المظلم
 ان يؤخذ من ماله بقدر ما غصب سوا كان بحكم الحاكم **والسادس** ان المجازي
 اذا اتفق في مجازاة العتدي لا في قتاله معه **الخامسة** وما لم **لاقتالون في حيا الله**
 كان قود من المسلمين بكم قد عجزوا عن المجتهد الكفار في اقتالهم عن قودهم
 نوعه وهو بالمدرك استعاضا فادعا اولئك المستضعفون انهم ان يحاربهم
 ويقتلهم عليهم فانزل الله هذه الآية حصا للمؤمنين وحضاهم على الجهاد وحلقت
 اخوانهم من اندي الكفار ولا يستفهم هنا شوب بالاضيق قوله والمستضعفين
 منصوب عطف على محل في سبيل الله وقيل المضاف مخذوف في في صفه المستضعفين
 او اعداد المستضعفين والقرية هي مكة فلما فتح رسول الله صلى الله عليه وآله مكة كان هم
 وليا فاستعمل عليهم عاب بن اسيد وكان لهم نصير في الآية دلالة على وجوب الجهاد
 ذوالشرك وعند العاخر في ذلك وجوب السبي على المؤمنين في حليمة من يدي
 الكفار وفيها ايضا اجابة الدعاء خصوصا من قود في حال الضرورة والعجز
 ايضا دلالة على وجوب المداقة عن المؤمن العاجز عن دفع من يظلمه لانه من الجهاد
الثانية **بأمرها** **الذي** **أمرنا** **أخذ واحدكم فاقترعوا** **بأمرها** الخطاب للمسلمين من المؤمنين
 والمؤمنين المخلصين بليل قوله فيما بعد وان سلكتم ليطيبن اي يسيطرو
 حذرهم اني خذوا طريقا الاضياط واسلكوه واحصلوا الحذر سلكه في دفع ضرر
 الاعداء عنكم والحذر والحذر يعني واحد كالاثر والافترقوا اي هربوا
 الى العتد وبنات اخي جازة وهي المساربات انتم واجتمعوا اي اجتمعوا واحدا
 وقيل الحذر والسلاح من الباقي عليهم قال الطبري وهو واضح لانه ارفق بقا
 كلام العرب ويكون من باب المحذات المضاف الى الات حذرهم وفيه نظر لانه

سورة النساء

انقر وليه

لأنه تعالى في خبر هذه الآية عطف السلاح على الخبز كما تقدم والعطف يقتضي
المغايرة وقوله لا يفرق بين حذف المضاعف مخرج عن القول المفعول لا يفرق الخبز
بأنه السلاح ولوقوله أنه سمي السلاح خذراً لأن به يحصل الخبز كما كان أصلاً
وعلى هذا يكون قوله خذراً مستعمل في موضوعه أي ما ولو أدى في الآية حيث
الاستعداد للجهاد والنجاب للفوز بالآخرة والجهاد بالسلاح **السابع في بيان أن**
الله الذي يشي بالخبرة الدنيا بالآخرة كما امر المسلمين كما في الجهاد في سبيل الله
هنا بالآخرة في الحقيقة إنما يتوجه إلى السعداء المخلصين وهم الذين يبيعون الحيات
الدنيا بالحياة الآخرة أي يستبدلون تلك بذهبا وفضة وأثارة كما برهني المباح
بأنهم يبيعون سلعهم ويشترون سلعهم بغير البيع والمعي الاستدراك الأول أظهر في
الاستعمال وهو المراد هنا أنه تعالى حيث على الجهاد حثاً عظيماً بأن الجهاد
له من العزائم جد في الجنتين أما الآخرة فيه فلا تزيته حثاً فإنها تابعة للعصاة وفيه
سواء غلب أو غلب وأما الدنيوية فإنها حاصلة مع الظفر قطعاً ومع عذبة تحلهم
من الآخرة والمدينة ويحصل على المذبح والتأ ومثل هذه الآية قوله تعالى إن الله
استخر من المؤمنين أنفسهم وأموالهم في سبيل الله الآية وسبب نزولها أنه لما
الانصار رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله العقبية وهم سبعون رجلاً قال صلى الله
عليه وآله استخر لربك ولتقربك ما شئت فقال استخر لربي أن يعبدوه ولا يشركوا
به شيئاً واستخر لنفسه أن يمشي معي مما تمنعون منه انكم قالوا فإذا فعلنا ذلك فما
لنا قال الحجة قال ربح البيع لا تقبله ولا تستقبله فترك وفيها الضياء
حث على الجهاد وعظم فادبته ومعناه أن الله استخر من المؤمنين أنفسهم الجهاد
الإمامة بالحجة النبوية والتمس في الجنة والمراد بالاستدراك الثاني أن النفس الجهادية

بالجبهة فاستعار له الاستعداد والاستعداد في التشبيه يقول زيد كالأحد
بأنه قلت زيداً الأسد للشيء حقيقة لأن الله هو المالك للشمس والبلغة إلا
أن اللباس احتصاصاً بالسلعة كاختصاص المستعير بالعين المغارة وكما لا يصح أن يبيع
المستعير العين على ما لكها فكذلك هنا لما كانت السلعة غير خاضعة لاختصاص الجهاد
ثبوتها بالبيع وهو هنا تأكيداً لوجوه ذلك قال وقد عطفه وهو مصدق
لمعنى الجهاد وهو أن يجهده وحققه قوله ومن في بيته من استغنى عما في
الأيثار وأما التفسير أي ليس أحد أكثر في قوله ولا أحسن منه الله وكيف لا يخلف
الوعد في البيع والفتح محال عليه بجهده فاستشبهه أي خذوا حظكم من العظيمة وهو
في هذه المبالغة يحصل كيف لا وقد عطفتم الشيء الحقير القاني ولحقه في الخطير الباق
فذلك هو العزائم العظيمة رويان رجلان قال لربي العابدون عليهم السلام قد ارت
الحج على الجهاد والله يقول إن الله استخر من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن
الحجة قال عليه السلام فادبها بعد ما التايمون العابدون والحمدون ذاربت
هنا لا فإلجها وعندهم فصل من الحج إشارة منه عليه السلام أن الجهاد المأمورية
الجهاد مع الأمام عليه السلام المعصوم أي جهاد كان بينهما للملك بل عن جهده وأنه غير
لرسوله الاعراض على الرجل العظيم العالم بشروط العبادات وأمره الطاعات
الثامنة ما كان لأهل المدينة من حوله من الأعراب أن يحلفوا من رسول الله
المراد بأهل المدينة من يسمونها من المهاجرين والأنصار والأعراب جميعاً من كل
جمع جمع وهم الذين يسكنون البوادي يقال جعل على ذا كذا من العرب والقبائل
إذا سكن في البادية والظلمة العظم والنصب النصب والخضعة الجوع والموت
في قوله لا يطاؤون ولا يطؤون أو مكان الوطء والمراد الوطء بالقدم والوطء

وقبل الايقاع والامانة كقوله عليه السلام وطئها الله ونظر له مجاز وما قلناه حقيقة
ولا ضرورة للقلعة ولا قرينة للنيل صندره معناه كلما اليوم وغيرهم من قولوا
نفل والنفقة الصغرى العقلية فان القليل صغير ايضا فان الصغير بقا لا يسير
الحجر والقليل بالنسبة الى النفل والوزن وبينهما لا فرق لذلك السجل احدهما
الاخر وهذا الكلام في الكثرة والكثرة الوادي في الامثل كل من خرج من حيال
يكون محجبا للسيل وهو اتم فاعل من ودي اذ سال وهو صفة للماء فيه المكان
نسبة المحل باسم الحال وقد يستعمل الوادي في مطلق المكان ويمكن ان يكون هو الماء
هنا اذ اذقت هذا في الآية تحجروا الخلف عن الجهاد وعدم الخروج مع رسول الله
صلى الله عليه وآله لقوله وما كان ابي ما كان لهم في حكم الله وشريعته كذلك ما كان لهم
ان يجهلوا في حفظ انفسهم من متاع السفر وما اقوم من الهمة عن نفس رسول الله
صلى الله عليه وآله اي اسئل انفسهم اغرض نفسه ثم ان ذلك التحريم لا يرد بان كلمة تحجروا
اما الكلية فلا صريح بها في الآية وهي اها هنا الكفار واذا لا لهم ولا يطبقوا الرضيم فها
المسكين يطاولون ارض المسلمين ويحصل الفساد العظيم واما الجزية فان المجاهدين
يكتب لهم ثواب الجهاد غير النية وان لم يحصل قتال ونفاق يحصل لهم عيش
او قبيحا وخرج وعظم ذلك فان ذلك كله اخان وان الله لا يصنع لغير المحسنين
وهنا قول **الاول** سبب قول الاتيين انه لما تخلف جماعة عن النبي صلى الله عليه وآله
في غزاة تبوك فغير اذن منه فصره على تخلفهم ووعدهم بايات كثيرة كقول فرج
التخلفون بمقتضى خلاف رسول الله ومجملها اعتذر بعضهم باسمه بكن فيكم
القرعة فان ولا حريك فاي فاذن كانت تحصل بالخروج فتركت ولذلك استند
ابو حنيفة بما على ان المدة الذي يلحق العسكر بعد فراغ الحرب هي من العيشة

لجود صدقوه ومنه ما يحكي اننا خلافا لما في الآية **الثانية** استدل بعضهم بالآية
او الجهاد واجب على الاعيان وفيه نظر لجواز ان كان في مبدأ الاسلام حنة
في المسلمين قبله فلما كثروا وسع عنهم ولذلك قال بعدها وما كان المؤمنون لشيء
الآية قال فائدة هذا الحكم تخص بالنبي صلى الله عليه وآله لا يجوز الخلف عنه
في غزاة من الغزوات الا لغدره وما غيره من الامور يجوز الخلف عنه وقال الاكابر
وان الميار لسان هذا الحكم عام الاول الآية واخرها وهو موافق لمذهبنا
قيام الامام مقام الرسول صلى الله عليه وآله في كل الاحكام نعم ان الجهاد من خصوص
الكفاليات اذ اقام ببعضه كفاية سقطت الباقية **الرابعة** في الآية دلالة على ان
كل تعب وظما وبجوع وانفاق يحصل حج او زيادة احل المصومين او طلبة العلم او
الطاعات كانت فان ذلك يكتسب له صاحبه وان لم يحصل غايته وتقدرت من غير حجة
السادسة لا ينبغي القاعد **في المؤمنين غير ابي الحضر والمجاهدين في سبيل الله**
بالمسلمين في غير المحركات الثلاث اما الرفع فصفة للقاعدون وبديل واما
النصب فعلى الاستاذ قال الرجحان حال من لقاعدون اي لا يستوي القاعدون
حال خاوم من الضرر واما الجرح فهو صفة للمؤمنين او بديل عنه ودرجته نصب على
المصدر او على التبيين وكلا منصوب على المفعولية فتر على كونه امر واجرا
مستويا ما على المصدر او على التبيين واعلم ان القاعد عن الجهاد من المؤمنين في
احدهما لا يفر به لانه تعدد للاذن في ذلك والقيام من فيه كفاية وانما
من ضرر ينجده من الخروج ولولا له نجح فتبى المساواة بينه وبين المجاهدين في
الآية صريحا واما القسم الثاني فتبى المساواة بينه وبين المجاهدين ايضا لانه
لان الشبهة مشتركة بينهما وبذلك المجاهد لا يفعل فلا مساواة ايضا لما كان قسم

المارة مجازاً اردف بالبيان وهو قوله وقصل الجهاد تبين على القاعد من
 قضت الضرورة ان من قتل العذر ليس كمن قتل لا العذر واجب كون القتل على
 الأول لا عني من قتل العذر اقل والله اشارة بقوله رتبة وعلى الثاني وهو من
 لا العذر والله اشارة بقوله اجر انما ذرجات منه ومغفرة ورجاء اي الذي
 ورجاء اي فضلا عما يستحق من ثوابه تعالى وقيل المجاهدون الذين
 من مجاهد الكفار والآخر من مجاهد نفسه وعليه قوله صلى الله عليه وآله رجباً
 من الجهاد الاصل في الجهاد الاكبر وقيل بل الدرجة ازرقاش شاه عند الله واليه
 منازلة الجنة وقيل الدرجة ما حصل في الدنيا من الشاة الحسن والغير
 في الآخرة وقوله وكلاهما الحسن اي المشيئة الحسنة وهي الحب والشوق عوضاً
 المضاف اي كل واحد من المذكورين وفي الآية قوله **الاول** بالفتح بان الجهاد
 ليس فرض عين ولا مال كما القاعد لا ضرورة معذرة وهو باطل **الثاني** سقوطه
 عن الضرر كالجهاد والعرج والاقفاد وكبر السن والعقر لان جميع ذلك لشبهة الضرر
الثاني يروي زيد بن ثابت انه لم يكن في الآية غير اولى الضرر فجاهد انما لم يكن
 وهو اعم وهو يكي فقال يا رسول الله كيف من لا يستطيع الجهاد نفسه الوجه
 "ثانياً فرساعته فقال افرأيت اولى الضرر فالجها والذى نفسي بيده لكافي
 النظر في الجها عند من دفع في الكف وفيه دلالة على تأخر البيان عن وقت الخطر
الثاني **العاشرة** **على الصغار ولا على الموحدين لا على الذين لا يجدون ما يفتقرون** **حجرات**
 هذه الآية صريحة في عدم وجوب الجهاد على هؤلاء المذكورين والضعفاء الذين
 الهزأ والزنا والضعف ورسوله هو الايمان لا الخيفة بها وفي الآية دلالة
 على قبح الحج على العاجز مطلقاً اي نفسه وبما له فلا يجب عليه الاشتباه لوقوع

عليها بما لا يقال بعض اصحابنا يجب على العاجز بنفسه القادر بما لا يثبت
 عنه غيره لقوله تعالى ذكره وان يجاهدوا بايمانهم وانفسهم في سبيل الله
 على عدم اقامتهم لقوا لهم مع القدرة عليها وليس لك مع الجهاد بالنفس والاركان
 انقائه على نفسه فيكون لامعة وهو المطلوب وفيه قوة وفي الآية دلالة على عدم
 تجويزه على العبد بقوله لا يجادلون ما يفتقرون والعبد لا يملك شيئاً عندنا
 فلم يحصل الشرط في هذه الآية **الثانية** **التي فيها** **الاول** **يسئلونك عن**
الجهاد في الدين وجهه ايات نال الجهاد على انه صيد بدل للاشتغال في الشهر الحرام
 وصعد من سبيل الله اي منع خطا علة الله وكفر به ايمانه والمجد ليس معطوف
 به بل جرد عطفاً على سبيل الله اي صعد من المجد واخراج مرفوع عطفاً على صعد
 مرفوعاً بالاكتمال واكبر جنة من الجهاد لان الفعل المفضل يشوي في المرفوع
 والمثنى والجمع والفتنة هو ان تكون من الاخراج او الشراك قبل سبيل الله
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله بعث سرية اميرها عبد الله بن جحش الاسدي
 وكان بن عبد بن قيس بن جحش بن جحادي الاخر من مدون غير القرش على
 حجارة من الطائف وكان في الغزاة عبد الله الحضرمي وثلاثة معه فالتقوا بهم
 يوم من رجب وهم يظنون من جحادي الاخر فقتلوا عبد الله واستأسروا ابن
 فراسكاه واستاقوا الغيرة فالتقت سنح لجد الشهر الحرام منها ما فرقة الحجة
 فرم رسول الله صلى الله عليه وآله بالكونه القتال في الشهر تسبعا وتبكتنا في شهر
 الثاني السلون واصل السيرة تالما وقع منهم وقالوا لا تبج حتى شربوا
 وعن ابن عباس لما تولت اخذ رسول الله الغنيمه ونقل الطير انه صلى الله عليه وآله
 عقل في الجهاد اي ادي دينه وفي الآية احكام **الاول** **بحر** القتال في الشهر الحرام

بقوله قل قال فيه كثير من ذنب كثير لكن عند احتسابنا ليس على إطلاق بل الخلة بالنية
 التي من يجر حرمته الشهادة لم يردوا ما من لا يرى حرمته ويرى ويد الفجر والقتال
 ولذلك قال تعالى قال بالشكر والتكبر في الآيات لا تهم وقال لا تكثر كما
 حرما مطلقا فتنزع وقيل عطاب الخيرة ياق لم ينسج **الثاني** انه لما اقتضى السرور
 على رسول الله صلى الله عليه وآله لم يقبل السرور امر الله بمقاتلتهم باعطاء ما فعلت الشر
 على غير قصد وذلك هو صدمهم عن سبيل الله وكفرهم به واخراج رسول الله وآله
 من المسجد الحرام وصدمهم عام الحديبية وان ذلك اعظم صدم الله من قبل ذلك
الثالث ان مثل السرير لما عظم عليهم فعلن وانما امنه من قوم اتهم ان خلصوا من الآفة
 فليس لهم من الآفة فأتوا الله تعالى ان الذي آمنوا والذي صاحروا واحدا في
 في سبيل الله اولئك يرجون رحمة الله **الرابع** اخبر سبحانه اصرار أهل الكفر على عدا
 المسلمين وانهم لا يزالون على ذلك حتى يجرؤهم عن دينهم وحتى هذا التقليل وقوله
 ان استطاعوا استعبادنا لنتطعنهم كقولك لعدوك ان ظفري في فلا يبقى عينا
 واشتد بكم ظفري **الخامس** ذكر الازداد استنطاد حكمه فقال ومن يرتدد على
 نقرة الردة محبط للعمل او منع الموت عليها قال ابو حنيفة بالاول والشافعي بالثاني
 وبه قال اصحابنا وهو الحق سواء كان ارتداده عن فطرة او افاقا او موافاة عند
 بالآية بان مشروطه باستحقاق الثواب **السادس** واقلوه **حيث تفتقروا وخروجهم**
حيث اخبركم الآية يقال لفتن الرجل اذا وجبة وانتم كنتم حادق على ذلك ولا
 الخندق للشيء علما وعلا وهذه الآية باسحة لكل اية فيها امر بالمعروف والنهي عن المنكر
 عن القتال كقوله ودع اداهم وقوله لكم دينكم وفيه وامثاله لان حيث للمكان
 اي اي مكانا دركمهم من حال وحرور وكان القتال في الحرم محرم فانه تفتقروا

الآية وامثالها فصد رها ما نزع الحزمها وقوله واخرجهم من حيث اخرجهم كاي
 مكانا فانه اخرجوا رسول الله وجميعا من المسلمين من الحرم وكذلك صدقهم من
 الدخول عام الحديبية فاجتاح في اخرجهم لان البادية اظلم وقد فعل رسول
 الله صلى الله عليه وآله اعلم الفتح كذلك والفتنة الى المحنة والبلية باخراجهم من وطنهم
 اشده عليهم ثم قتلهم لدوام التلمذ لك فبذل الشرك في شركهم في الحرم اشد من قتلهم
 لهم من اخرجهم من الحرم قوله ولا تذاكلوهم عند المسجد الحرام فيل سببه وطا
 الى المسلمين لما وقع صلح الحديبية خافوا انهم ان رجوا في العام المقبل ان لا يفي
 المشركون بعهدهم فيضطرون الى قتالهم في شهر الحرم في الشهر الحرام وامر الله تعالى
 ان لا يفيوا فان جازا المشية حسنة **فائدة** في حكم هذه الآية في قوله تعالى فان
 الشهر الحرم فاقبلوا المشركين حيث وجدتمهم فيه زيادة تضرير للنجس صلى الله
 وآله عليهم بقوله وخذوه واخذوه واقتلوا كل من وجد من المشركين **الثاني** يا ايها الله
استوفوا ثلثوا الذين يلوونكم من الكفار والآية يلوونكم اي يفرقون منكم اي قاتلوا الكفار
 كلهم الا قرب فالأقرب لا يقتلهم مع تباين مكنتهم دفعة واحدة من المحاديات فلا
 بد من الترتيب والاختصاص البداية بالأقرب لم يكن الا بعد استحضار من لا يقتل
 ولذلك قال النبي صلى الله عليه وآله في فطيرة والنظيرة او لا وقع مكنتهم حوب
 هو ان من له حارب اهل فارس لم يقاتلهم وقيل انهم عن قتال الدليم فقال عليكم
 بالروم والغلة الشدة وخلاف الدين واحب الي ان الله مع المتقين لا مع الكافرين
 ومن المحال ان يمرضني ويكون مع ضده ويحوز ان يبيد المتقين اي للفشل والدين
 والفرار لا امر باسناد **الثاني** يا ايها الذين آمنوا اذا لقيتم الذين كفروا **وايها**
تلاقوا لهم الآية فبذل الدار بان خض الحين الدهر الذي في كثرته كانت

ومثل الزحف لدونيت براسينرا اذا ذبح على معقده وهو مقصد منصوب على العا
 نحو جاز زيد ركضا وهو ما حال من المفعول وهو ظاهر لا يتأوفا ولا من العا
 او منها معا والتحرى المثل المجرى وطرف ومنه التحرف في طلب الموزة وهو المثل
 حجة بين فيها الرزق قوله لقال اي لا يكون للقرار بل الحصة الموضع وقبل هو
 بعد الف والحق المثل الاخير والفتية قبل الجماعة من النماء المنقطعة عن غيرها وكر
 هو ريس الصكومي لا اصحابه برحون لثمة في جوابهم وانصاهما على الحما
 اي ومن يولد برعقدا يعقبت من الله الا في هذين الحالتين ويجعل محضهما
 على الاستتار وفيها احكام **الاول** ان يجبر الفارس على الكفار بعد الاخذ لم لا يجر
 كالتحرى والتحيز **الثاني** ان الخطاب عام في كل الكفار وكل المسلمين وقبل محض
 بقدر لانها تركت في تلك الوعد وقد عزم ان ان حصص المسلمين بخصيص **الثالث**
 ان وجوب لثبات وجهته الفارس مطلقا بل مقيد بعدم زيادة العدو على
 اذ مع زيادة يجوز لما ياتي **الرابع** انه اذا لم يزد على الضعف وتصفيت العطب
 الثبات ويجبر الفارس لا الحق الاول لعدم اذا القيمة فاشتروا وقبل بالثاني
 لقوله ولا تلتوا بايديكم الى المهلكة وفيه ضعف لان التعريف في الحرب من لوازم **الخامس**
 التحرف القتال لا استعداد له بان يصلح لامتداده وطول ما يمكن ان يمتد او ما كثر
 لمجوعة او يكون الشمس في مقابلة ويتأذى بها او غير ذلك ويشترط في القيمة
 صلاحيتها للاستخدام بدونه او معه قرية كانت او بعيدة المهم الا ان يجر
 العبد حيث يعذر بالار **السادس** الفراء هنا مع الشرايط كثيرة للوقوع على النار
 والتوبة منه العود الى كثره واظهار الندم والغرم على القتال **السابع** في معنى لاية
 قوله يا ايها الذين آمنوا اذا القيمة فاشتروا الاية في العود والتقييد بعدم

الزينة على الضعف وقوله فاذا ذكرنا الله اي ذكرنا اعظم الله لشخصه اي
 الفتية بعد الثبات في الحوايد **الخامسة** ايها النبي جاز المؤمنين على الفتية
بكم منكم عشر من ما يرون من المؤمنين اي التحريم والخصم يعني واحد وهو التو
 والفت على النبي مذكور الامة الاولى امر الله لم يسله ان يرغب المؤمنين في الفتية
 وعدم التصرف على ذلك وان كثر العدو حتى تقاوم العشرة مائة ولقط خرو
 الامر وكان ذلك تكليفه في مبدأ الاسلام ثم نسخ ذلك عنهم بعد ذلك بالاية
 الثانية وهي قوله لان حقت الله عنكم وهو ما ليس بالسنة الا الضعف وسببه ان
 رسول الله صلى الله عليه وآله بعث جنودا عليه في بلادهم راكبيا فلقى ابا جهل
 فقتله راكب فقتل ذلك عليهم وصحوا منه فحقت الله عنهم لمقاومة الواحد
 وهذا قوله **السادس** لما كان مطلوب الكفار في القتال ضد مطلوب الله كانوا
 متساوين له ومن قال الله عليه له ولما كان المؤمنون مطلوبين مطلوب الله كان
 ناصحين ومن نصر الله لم يخذل ولذلك علم بالاستقلال ان لها في مضر وعاد
 ولما قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تقموا اي لا يقموا انهم مغالبون الله
 ومغالبه مغلوب ورجحوا حروا وهو ان من لا يفر في الاخرة فالحيوة عند لا يكون
 الا هذه الدنيا فموتهم فيها فحين ومن اعتقد الاخرة وان سعاده فيها لم
 يبال بعبده الحيوة فخص الغزاة ويقال لجماعات **الثانية** المراد بالضعف الضعف
 السبك في الية البصيرة في الذنوب كالنظر حيا ما ولا فلا تبادر الى الذنوب
 فيكون حقيقة فيه ولما تاتى فلا منة الضعيف بذلك على ذلك وامانا ثانيا
 فلا ان الضعف المبني في سباب للضعف والسبب بخلاف الضعف في البصيرة
الثالث الفقيه في الحكم ان المسلمين لما كان فيهم قلة كلفهم لمقاومة عشرة يمانية وان

علم فيهم ضعفه لما كثروا زال المانع تخفف عنهم ثقله وقرى بفتح الصاد
 قالتم وقرى ابو جعفر ضعفه جها **الرابعة** انما كور العدد في المانع والمنسو
 لان الحال قد تفاوت في المقاومة فيها لا يقام العشرة المائة ويقاوم المائة
 الالف وكذلك قد لا يقاوم المائة المائتين ويقاوم الالف الالفين فالتكرار لا
 وقع الغلبة للوه منهن مع قلة كم وكثرة وعناية اخرى ذكرت في غيرها الثانية
 للدلالة على ان طلب المؤمنين محقق وان اذا دالكفار تمك السبب الضعفا
 مضاعفة **الخامسة** ان مدلول الآية وجوب ثبات الحج لمثليه وانه لا يجوز لو كان
 العدد معتبرا في هذا هل يجوز انهم ما يهبط عن ما يهبط ضعيف وواحد في
 لا الا في لا يجوز لان العدد معتبر مع تفاوت الاوصاف فعلى هذا يجوز
 ضعيف من المسلمين عن ما يهبط مع ظن العجز وفيه نظر **السادسة** لو زاد الكفار الضعف
 وظن السلافة استجاب الثبات ولو ظن العجز وحيد لم يقله ولا تلحقوا اليه
 التهلكة **السابعة** اذا انة داثان بواحد هل يجب الثبات احتمالا لان ضروفا لم يرد
 على الضعف من جواز اخصاص الحكم في الآية بالحاجة اذا لم يرد الا جصاصه لاثار
 في المقاومة وهو الاقرب **السادسة** **والثانية** **جاء هذا الكفار والمنافقين واغلظ**
عليهم الآية **الثانية** ان عيسى جاهد الكفار بالنيف وجها المناهين بالسكان يريد
 باقامة الحج عليهم والوعظ لهم واشاره الحياي وقال الحسن فتادة حجارة
 المناهين باقامة الحدود عليهم وفيه نظر فان الحدود تقام ايضا على الفاني من
 المسلمين مع ان ذلك لا يبيح حياكا واغلظ عليهم اسمهم الكفار الغليظ ولاه
 تخايهم ولا تروهم ومن ان مسعودان لم ينقطع يد فلبانة فان لم ينقطع
 فليكن كفرا ووجهه فان لم ينقطع فبقوله بالعقير والبري منه وفيه

اصل

اصل الميت عليهم السلام جاهد الكفار والمنافقين قالوا لانه عليهم السلام لم يجهد منافقا
 بل ائنه فان وجه هذا المقل فهم علم بما قالوا والافا لقراءة المشهور المتقولة
 تواتر معها الدليل وظاهرا المحجة فلا تزل المناهين لم يكن مضوقا لذاته ليكون
 وسبيله التي لم يلوهم فقبل ما يرد عليها من الحجج والموعظة واقافة الادلة
 على وقع الشهادة عنهم وذلك هو الجهاد لما موربه وفي الآية قوله **الاول**
 الامر بجهاد الكفار وهم فشان من له كتابا وشبهه فهو لا يقابلون حتى يسلموا
 او يملن موالبين بعد الدمة وان لم يحصل منهم احدا لغير من قتلوا وسبوا
 ايضا حكمهم **الثانية** الامر بجهاد المنافقين باقامة الحجج فيدخل فيها جهاد كل
 متدبر ومعتد خلاف الحق قال النبي صلى الله عليه وآله اذا ظهرت الندي في
 النبي فليظهر العالم عليه فلو لم يقبل قبله لعنه الله **الثالثة** الامر بالمعقطة شامل
 للقتل وجب المعقطة على الكفار واهاشم وكذا على المنافقين وارباب الدين
 ومعتدي خلاف الحق **اللقية** تمنع من ذلك او لحوف ضرر **السا بقا قوله**
الذي لا يؤمنون **الاول** **الآخر** **الاسية** هذه الآية اشارة الى قتال
 الكتاب وقد وصفهم بصفات اربع كل واحد منها فوجب قتالهم **الاول** انهم
 لا يؤمنون بالله في نفس الامر لانهم لم يعتقدوا الله على صفه يستحيل ان يؤمن
 بها كقولهم عزير انا الله والمسيح انا الله ولذلك وصفهم بالاسية **الثانية** انهم
 لا يؤمنون باليوم الآخر كما يجب كقولهم لن تستمنا النار الا اياتا متعدي وده
الثالثة انهم لا يحرمون ما حرم الله كشر الخمر ومكاح المحرمات وابتاع المحرم
الرابعة انهم لا يؤمنون دين الحق والدين ما الاسلام او الطاعة اي ان كانوا
 يدعون دينا او يفعلون طاعة في غير طاعة الحق كمن يقول دنا بغيرهم

الواو وكما ما يوثق به فسد والوثاق كناية عن الامانة ما سألنا ان يثبوت مشا في
 يعيدون قدام واوراد الحرب لا يها واثقالها التي لا يقوم الا بها كلساح والكوا
 اي ينفذ الحرب والامانة مجازي اي يضع اهل الحرب في ثامها وسفاه حتى
 يضع اهل الحرب في ثامهم ومعالجهم ظاهر بحيث لم يتوالى الامانة في ما لم ذلك في
 الامانة فيكون فصل خطاب ومفعول اي اضلوا ذلك قالت الشافعية اذا امر
 الذكور الحرب المكلف بخلاف الامانة في القتل والموت والفداء والاسترقاق وقال الحنفية
 في غير القتل والاسترقاق في قتل الامة منسوخا ومخصوصا بالهتة بدم
 وظاهر الامة في ثامها لثامها وفي الحقيقة الامة منع القتل بعد الاتخا
 والامر لم يقيد الموت والفداء بكونه بعد الامر ولم يذكر معها القتل وعلي التقادير
 فالاسترقاق على السنة هذا وقيل ان الامر كان مجزعا بقوله ما كان لبي ان يكون
 له امر في المنع هذه الامة وقال الحسن البصري ان الامام مخير بين المنع والقلا
 والاسترقاق وليس له القتل بعد الامر وكنه جعل في الامة تقدما ولاحقا
 فقد برهضت لوقا في تصع الحرب وازادها في اذا اختتمت قدام
 الوثاق فاما ما بعد واما قدام وقيل حكم الامة منسوخة بانه السيف وليس له
 الاصل عدم المنع والتضام خير منه **الثانية** المنقول عن اهل البيت عليهم السلام ان
 اذا حذر الحرب قائمية فقتل ما ضرب عقه او قطع يديه ورجليه وميز
 حتى ينفذ ويموت وان لم ينفذ في الحرب بغير الامانة من الموت والفداء والامر
 ولا يجوز القتل ولو حصل منه لاسلام في الحال التي منع القتل خاصة فعل هذا
 يكون قول الحسن واثقاله هبنا ونقوي القول بالتقديم واللاحق والآخر
 في ذلك الثالثة احتلف لقائلون بان الامة لا تقتل في غير ما ولا تخبر في قوله

حتى

حتى تصع الحرب وازادها في تصع الحرب وازادها في تصع الحرب وازادها في تصع الحرب
 للنس والغناء وقيل المجمع يعني ان هذا الاحكام جارية في حق من لا يكون حرب مع
 المشركين بوزال سؤكهم وقيل حتى لا يبي احد من المشركين وقيل حتى لا يبي من غير
 الاسلام وقيل حتى يزل عيسى عليه السلام احبهم شجاعة انه لو شيا اسما صل الكفا
 باهلا اكرم من غيره وسط فعلكم ولكن مكره لسلوا المؤمنين بالكاف من بان بجاهد
 فيستحقوا المواب الجليل والكاف من المؤمنين بان فياجلهم على اليد فيقتلوا
 الي العذاب الويل **الثالثة** راجعوا الذين قاتلوا في سبل الله وقوي المصير
 وحضر قتلوا فقتلوا عا لعمري ليس يصنع ما وعدهم الي التوارا ويقتلهم
 بالهتة في شامهم في الدنيا ويدخلهم الجنة فيقتل لغاقتهم بعد الاجال عرفها
 لهم في الدنيا فاستأفوا الهيا وعلموا الهيا وبنيت بالهتة في كل واحد سيرة وعقبة
 السيرة كانت كان ساكنة منذ خلقوا وطبعا من العرب ونحو طيب الرأية **الثالثة**
التي ان يكون له امر في المنع هذه الامة ختمت بايات فاك ان هذا الحذر وكان ناضه واما
 ان يكون على نقد مضد اي لا يجوز كوز الامر في عندني وقرا ابو جعفر اسان
 في الباقر اسري والاحتال هو كثر القتل وقيل القلعة على الملبدان والتذليل
 لاهلها وعرض الدنيا متاعا عابثا به لعمريه وعدم بقاءه وهذا قوله **الثالثة**
 روي ان النبي صلى الله عليه وآله اخذ سبعين اسيرا يوم بدر وفيهم العباس
 عمه وعقيل ابن عمه اي طالب فاستشارا بابكرهم فقال قوتك واهلك سيقهم
 لعل الله يتوب عليهم وخذ منهم فدية نقوي بها اصحابك فقال عمر كذبوك
 واخرجوك فغضبهم واضرب عناقهم فانهم اذنت الكفر لاناخذ منهم الفداء
 مكر عليها من عقيل وخمرة من العباس ومكس من فلان لنب له فمهم فقال النبي

عليه وآله ان الله يلهي قلوب رجال حتى تكون الخبيث من الدين وتفتي قلوب رجل حتى
يكولوا شدة من الحجاز فملك يا ابا بكر مثل ابراهيم عليه السلام اذ قال من يتبعني فاني
ومن عصاني فانك عقور حريم ومثلك يا عمر مثل نوح اذ قال رب لا تدع علي الا
من الكافرين ديارا قال صلى الله عليه وآله لا تجعله ان يشتم فكمه فان شتم
فاذمه ولتتهدد منكم بعد بهم قالوا اي ما اخذنا القدر فاستمجدوا بعد
يا حديد قال صلى الله عليه وآله وقيل علي ابراهيم انه لما قتل الصنوبر الحزبي
وعقبه بن ابي عبيد خاتما لاصحابه ان قتل الانباري قالوا يا رسول الله قلنا
سبعين وهم قومك واسمك الصلصلم تحديا رسول الله منهم لم يقدروا ان يعبدوا
ذوهم واخذوا القدر وهم قتل كان قتل كل واحد عنده ناقة وقال ابن مسعود
ما رواه ابي قتية والواقية ابوعون ذرهما وروي عن الصادق عليه السلام ان القدر اربعون
اوقية والواقية اربعون مثقالا الا العباس فانه كان مائة اوقية وكان اخذ
منه حنبل ابراهيم عن اوقية ذهبيا فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله ذلك عتيبة
فقد انفسك ابني اخيك لوقلا وعقيد لا فقال محمد بن ميمون عن ابي بكر بن ابي
عابث قال اني لذهب الذي قد فعله في ام الفضل حين خرجك من مكة وقلت
ما اذ ريتا يصيبني في وجهي هذا فان حدث في حديث فتوكل ولعن الله ولعن
الله والعقل فقال العباس وما يدريك به قال اجزي به روي قال العباس يا
ان لا اله الا الله والملك عبيد ورسوله والله لم يطلع عليه حلالا الله وقد حسنت
اليها في سواد الليل قالوا قلما اخذوا القدر تلتس اكية وروي ان النبي صلى
الله عليه وآله كان كروا اخذ القدر لما راي سعد بن معاذ كراهته في وجهه
هذا اول حرب لقيها قبل المشركين لردن ان تحسن فيهم القتل حتى لا يطعم احد منهم

وفخلافك وقتالك فقال كرهت ما كرهت ولكوايت ماصنع القوم واشد
بما خسر من مخالفتنا كما خسر جندل وغيره بهذه القصة على جوارا الاخي ما دعي اليه
صلى الله عليه وآله وان اخذ القدر لكونه لوي والاما انك الله والحو اجاراه كما
مخبر ابن الغنم والقدر وكان القتل اولي والفتاب علي تركه وايضا قد يغفل الله
كارتها للمعاد فالتاب كان لغير **الثانية** قال ابن عباس وقادة انكار القدر
كان من عذر لعنة المسلمين فلما كثروا اذ لم يبق فيه قتل فلما ساء بعد واما
فداه وسب ذلك ان الله تعالى اذ رهايا لكما روا القدر الوعظ فلو بهم لغير
دينه وصورة رسول ولا ياتي ذلك الا بغير القتل فلما كثروا المسلمون المقتلون
لسبب كبيرهم فاذا في القصة في المفاداة **الثالثة** قوله لولا كتاب من الله سبق
قال مجاهد معناه لولا ان الله تعالى لا يعذب علي ذنب لا يعذب الله من الله سبق
له سبق منه نبي لم يعذبك وقال المجاهد لولا ما سبق في حكمه لا يعذب علي القدر
لعبك وقال بن جبير لولا ما سبق لولا القدر فيما بعد لعذبكم قلت في حكم
مستبين لغيره من احواله لولا ما سبق في حكمه الله تعالى ان محمد صلى الله عليه وآله
لا يعذبون في الدنيا علي ذنب كما كاشا لهم الماضيه لعذبها وقاينها لولا ما سبق
انكم لا تلو اخذون **ط** خطا في الاخي ما دعي اليه بيان خطاهم انهم قالوا لا خطا
في قتلهم لاجل انهم وقيما اخذ القدر لكونه لوي المسلمين لانهم كانوا اقرام
ولا مكيوب لهم ولا زاد ولا سوا من مصلحة المسلمين جزية والاخوان في الاكر
مصلحة كلية فاذا عارضت فالكلمة اولي كما اذا وقعت اكله في عضو فانه يقطع
لئلا يهدى اليه الدرك والخطاب من اخذ القدر لا صلى الله عليه وآله عليه وآله
عن الخطا ولما افلح من كراهته لاصد القدر وقال المجاهد ان النبي صلى الله عليه وآله

تصافي هذا الضية الجاهل والمغيب والظاهر في ترك القتل والامتنان وهو
باطل لما ثبت من عصية مطلقا هكذا وقد فعلنا كما فعلنا هذا القدر حتى قال النبي
احل الله العصاة بآدم من اخذ القدر وانما رغب فيه غير **الراية** فكلوا مما غنمتم خلا
اشارة الى ما اخذ المقيم وقال صلى الله عليه واله فضلت على الانبياء نبي بعثت الى الكفرة
ولحل لي للعتق وبصيرت بالرب وحلت لي الارض محبدا وطهورا حصصا لشقا
والعتقة ما اخذ من الكفار فهو اهل القدر العتقة وتبعهم والمراد بها ما اخذ الله
وقبل لان القدر ما اخذ عوضا عن النفس وهو غير العتقة وقاد بين الخلف في
وجوب الخمس وعدمه واصل الخلاف من حل العقد ولا فرق بينه وبين المباح في
الغنية الا ان المباح ليس سبوقا بالخطر على ان الخلا للمالك لان من حل العقد ولما
كان الصيام تحريم على الامم السالفة قال حلالا او المباح ما خذ من الكفار القدر
وسبقها فكونه مباحا معناه موسع فيه والطيط كان موافقا للطبع وشرع مثالا
للتبجح ولولاها لا ودم حرم في الاستغاثات الباقية وتخصيص الاكل كونه عظاما
الخامسة ثم انما تعالى بشرا الا سري عقيب اخذ القدر منهم بانه اذا صلح فيهم ظهر
الاسلام في قلوبهم ان يؤتمم خبرهما اخذ منهم من القدر ويغني العباد ان قال
ابداي الله خبرا مما اخذ مني ملكا كان خبري عيدا وان فانه لم يضر بعين القفا
واعطاني من رزقي ما احب الي بما حجب امواله وانا اسطر العتقة وانذره ان
يؤذي الضيعة الرسول لا يورثه عن الاسلام قد خافوا الله من قبل المالك ومعاقبة
المشركين واكل منهم بالقدر من علمهم كذا لاشا اذا ارتدوا لم يكن منهم ثأثو كما ملك منهم
اولا كما يقع لدريد بن الصم ورضاه من اسلامه ارتد وخرج على النبي صلى الله عليه
مع المشركين **العاشر** فاما تنقذهم الحرب فيهم من خلفهم ولعلهم يذكرون فاما انما فيهم

الضيق عايد الي الذين نقضوا عهدكم وبنو قنظية عاهدكم رسول الله صلى الله عليه
والله علي ان لا يقيموا وليا فاما ما فوا مشركي سكر يوم الخندق فلما عرفهم نفقهم
قالوا السبنا واطعنا فافهم الله بكافاتهم وان شر طية وما نريد لتاكيد الشرايط
النون للتاكيد في الفعل ايضا ومعناه ان صادفهم يا محمد في الحرب فشر بهم اي بطل
نهم بكم لا يسر فيهم من ناصي العهود خوفا ان يكرهه قال اكثر المتصنفين لعلمهم بذكر
ايها فاضلت ذلك كان عطف لغيره فيقولون ان عاقبة القدر وخيبة واما ما خافوا
حمله فطية كما تقدم اي اخطت من قوة خيانه اي قصص عهد فائدا الي محمد
اي ان الله بهم عندهم واقصه على ذلك لا تخارهم قوله علي سواي عدول فانهم اذا
نقضوا العهد فثبتت اليهم بغيرهم لتأويلهم لكتهم لما ياكلوا واستحقوا الدم صلى الله
تكون الآية الاولى في حال تركهم نقض العهد بقوله قبلها الذين عاهدت منهم
منقضون عهدهم في كل مرة وهم لا يتوبون وهذه لتوطئة ما ران النقص لان النقص
قاطع للمشركين لكونه هنا سؤال وهو ان هل يكافونهم رسول الله صلى الله عليه
مع عدم تكرار النقص منهم فيجيب ان معنى الآية الثانية ظهورا ما ران النقص وظن ذلك
واصله ان نقضوا العهد بالفعل وقتلوا رجلا فخر اخره صاحب رسول الله صلى
عليه واله وفرق بين نظر النقص وبقية او يكون المراد ان النقص غير القتل ولم يكره
مقتضي بقية نداء العهد بالقتل كاهل مكة ارفع التكرار كقوله في يجوز المحاربة
فمكون ما حصر بمنفصل قوله ان الله لا يحب الخائنين علم المحبة اعم من القصد
ان لا يحب ولا يصح كما ان ما ران النقص عرف نقضه بالفعل وعنه **الحادية عشر**
ايها الذين امنوا اذا ضربتم في سبيل الله الآية روي في سبب زولها ان رجلا
يقال له من ان اهل فذكر اسم ولم يسم من قومه غيرهم فمعه من سيرة لرسول الله

الله عليه وآله وأمرهم بالسبسي فمروا بغيره منكم على السبسي فلما رأوا الخيل
 الجاهل عنده إلى عافول من الخيل فلما صعدوا فلما ألقوا الحقوا وكبروا وكبروا وقال لا
 إلا الله محمد رسول الله السلام عليكم فقلنا أبو عزة أسامة بن زيد واستاق عترة
 فاحبروا رسول الله بذلك فوجد وجدًا شديدًا ولة قتلهم أرادوا معه
 فترك وقيل كان منبر السيرة المقداد وفرحهم ويزعم السلام بغير ألف والباقي
 السلام بالألف ومعناها واحد قوله لست مؤمنًا أي لست مصدقًا بالسلام
 عن صدا غافلها خوفًا كذلك من قبل أي كنتم كذا فلما أظفروا لئلا يفلح
 منكم وقيل كنتم مستحقين لالسلام خوفًا على أنفسكم كذلك مرد أس قسوا
 بالثلاث المنقطعة ثلاثًا والباقي من الثناء المنقطعة فوقها فليطير وهذا قول **الشيخ**
 أن كلمة الإسلام تختص بالدين والمال إلى أي حال حصلت **الثانية** أن أسامة بن زيد لم يزل
 يترك الفعلة عن الإيمان لمخاطبته به وأنه لم يقتله لاطعًا في قتاله لا خير لاه ولاه
 أنكارًا لإيمانه **الثالثة** روي عن عثمان أنه لما ترك خلف أسامة أنه لا يقتل رجلًا
 يقول لا إلا الله ولا محمد إلا الله وهذا اعتدوا على علي عليه السلام لما خلف عنه وهو عنده غير مقبول
 لأنه قام الدليل على وجوب طاعته في محاربة من جاز به من البغاة خصوصًا وقد
 سمع النبي صلى الله عليه وآله يقول جربك يا علي حربي وسلك سبيلي وكل كرم علي لم
 ستر حطبه والعند عند كرم الناس مقبول **الرابعة** في الآية إشارة إلى النبوة
 في الأمور والنهي عن المحبة عند من سوء عاقبتها **الثانية عشر** وأدعية **الشيخ**
الحارث بن الحكم هذه الإشارة إلى قصته بدير ومضمونها أن جبريل عليه السلام
 أخبر النبي صلى الله عليه وآله أنه من الغرث أقبلت من الشام وهي جسيمة تدبر
 موقرة من أصفة الشام وفيها أربعون رأسًا وألفين ألفًا يسفان وعمر ورأسها

كس
 أعادها للتأ
 وقرأ الكساي
 فثبتوا

وعمر بن الخطاب رضي الله عنه من ذلك وأمرهم بالخروج منها وقال لعلى الله أن
 ينقلكموها خفف بعضهم وقيل يقضون بطيها أن رسول الله صلى الله عليه وآله يلقى حريًا حريًا
 بينه وبين الأعرابي فخرج أبو سفيان بالخروج رسول الله صلى الله عليه وآله فاستأجره
 فقال لرحمته بعثوه ذنابهم وبعثه إلى مكة بخير فبشأ بذلك وكانت عاتكة بنت عبد
 المطلب قد ماتت قبل ذلك في الشام من أجل ما عمل في قيس فاحضر جرحا فدهد
 فماتت فزار من قريشها أسامة بن زيد فأنشبت فخروا لغيره ليعلم ويلق ذلك
 أبجمل فمال هذه شية ثانية في بني عبد المطلب وكان اليوم الثالث من الرويا
 حتى جاءتهم جميع ما عالمون بال غالب الطيبة الطيبة العبر العبران محمدا والصباة
 خرجوا بغير ضول لغيرهم فخرج أبو جهم فنادى النخا لغيرهم وأموالكم أن أصابها
 محمد لثقلوا فخرجوا باخهم وهم المقبر وفي المنزل الثاني بر لا تعد في العير ولا في
 المقبر واخرجوا معهم القيان يعزبون بالدقوق فاحبروا أن ليس لغيرهم
 ونجت وقيل لا يحمل نرجع إلى مكة فقال لأولاه لا يكون ذلك حتى يخرج الخور
 ونشر بالحور فقام مع العريال محمد له أصيب عينا فقصي بهم اليد وهو كاشا العر
 تجتمع فيه لسوقهم يوما في السنة فترك حبريل عليه السلام فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله
 وأكده بالقصة وقال الله وعن أخيه الطائيين أما العير والمقبر فاستأجر
 صلى الله عليه وآله وألصقها بهما أجا المير فمالوا العير فغير وجبر رسول الله صلى الله عليه وآله
 وه أن العير قد غث وهذا أبو جهم قد قتل فقالوا عليك بالغير فاشتد
 غضبه صلى الله عليه وآله فقام أبو بكر وعمر فكلما يكلم مضمونا فافترس وضلا
 ما آتت من كفت ولا ذلك من عذرت فقال لهما أخبنا فكلما قال المير
 فماله أنا شهيد أنا حبري حروا لله لو أمرنا أن نحوض البحر لخصنا معك لا نقو

لَكَ كَمَا قَالَ نَبِيُّ الْأَنْبَاءِ الْمَوْجُودُ أَهْبَأْتُ وَرَبَّكَ فَقَالُوا إِنَّا هَاهُنَا قَائِدُونَ
بَلْ نَقُولُ لِمَنْ لَمْ يَرْيَ مِنْكَ إِلَّا نَامُ عَنْكُمْ فَتَقْلُدُونَ فِيهِمْ وَرَسُولُ اللَّهِ جَبْرًا وَاسْتَبْشِرُوا
اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ اسْتَبْرُوا عَنِّي يَرِيدُ بِذَلِكَ الْأَنْصَارُ لَأَنَّهُمْ أَكْثَرُ النَّاسِ
يَوْمَئِذٍ وَلَئِنْ كَانُوا لَا يَعْلَمُونَ بِالْعَقِيبَةِ وَقَالُوا إِنَّا بَوَالِغُ حُبِّكَ وَنَحْنُ بِذَلِكَ
فَرَاتٌ فِي ذِمَّتِنَا مِمَّا مَنَعْنَا مِنْكُمْ وَأَبَانًا وَلَسْنَا نَدْرِي أَنَّكَ كَانَتْ لَكَ عَلَيْهِ
نَحْوُ الْإِنْفِاقِ لَمْ يَنْصَارَ نَحْنُ إِلَّا لِحُبِّكَ وَدَعَا بِنَدْبِهِ فَقُلْتُ سَعْدُ بْنُ مَحْزُومٍ
وَقَالَ كَأَنكَ أَرَدْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ فَقَالَ إِنَّا آمَنَّا بِكَ وَصَدَّقْنَاكَ وَشَهِدْنَا
إِنْ مَا حَبَّتْ بِهِ هُوَ الْحَقُّ وَأَعْطَيْنَاكَ عَلَى ذَلِكَ عَمْرُودًا وَمَوَاقِفًا إِنَّا لَصَبْرٌ عِنْدَ
الْحَرْبِ صَدَقَ عِنْدَ الْقِتَالِ وَاللَّهُ لَوَاسِعٌ أَنَّا نَخُوضُ هَذَا الْبَحْرَ لِحُبِّهِ مَعَكُمْ لَعَلَّ
اللَّهُ بِرَبِّكَ مَا تَقَرَّبَ مِنْكَ فَنَبَا عَلَى بَرَكَةِ اللَّهِ فَفَرَّجَ بِذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَأَعْلَى بَرَكَةِ اللَّهِ أَزَالَ اللَّهُ قَدْرَ عَدُوِّهِ لِحُبِّهِ الطَّائِفِينَ وَنَحْنُ بِحُبِّهِ
وَكُنَّا فِي النَّظَرِ إِلَى مَصْرِعِ أَبِي حَبِيلٍ وَعَقِبَتُهُ بَنُ بَرِيعَةَ وَفُلَانٌ وَفُلَانَةٌ أُمُّ أَبِي حَبِيلٍ
الْبُرَيْدِيُّ وَاقْبَلَتْ وَتَشَى وَبَعَثَ عِنْدَهَا لِيَسْتَقِيمَ الْمَاءُ فَأَخَذَهُمْ أَصْحَابُ رَسُولِ
الْفَتْوَى قَالُوا مَنْ أَنْتُمْ قَالُوا عِيْدُ قُرَيْشٍ قَالُوا قَالُوا فَأَبَى الْعَيْرُ قَالُوا لَا نَعْلَمُ بِالْعَيْرِ قَالُوا
نَضْرِبُوهُمْ وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ هَبْلًا فَاسْتَقْبَلَ مِنْ صَلَوتِهِ وَقَالَ
إِنْ سَدَّ قَوْمٌ صُرُوتَهُمْ وَإِنْ كَذَبُوا كَرْتَهُمْ فَانْقُضَ بِهِمْ فَقَالَ مِنْ أَيْمٍ قَالُوا يَا
مُحَمَّدُ نَحْنُ عِيْدُ قُرَيْشٍ قَالُوا كَرْتَهُمْ قَالُوا لَا نَعْلَمُ لَنَا بَرَكَةً مِنْ قَوْمٍ قَالُوا كَرْتَهُمْ
فِي كُلِّ يَوْمٍ مِنْ حُزُورِ قَالُوا لَوَاسِعَةُ أَبِي حَبِيلٍ قَالُوا رَسُولُ اللَّهِ الْعَوْمُ لِنَهَائِهِ
إِلَى الْفَرَجِ جَلَّ فَامْرَأَتُهُمْ لَمْ يَخْبُوا وَابْتَغَى ذَلِكَ قُرَيْشًا فَفَرَّجُوا وَنَدَمُوا عَلَى مَسَرِّهِمْ
وَلَقِيَ عَقِبَتُهُ بَنُ بَرِيعَةَ أَبَا الْحَجَرِ بْنِ هِشَامٍ فَقَالَ مَا تَرَى هَذَا الْبَيْعَ وَاللَّهُ مَا ابْصُرَ

مَوْضِعٌ قَدْ مَرَّ خَرَجْنَا لِمَنْعَ غَيْرِنَا أَفَلَيْتَ نَحْنُ بَنِي أَوْ عَدُوْنَا وَاللَّهُ مَا أَفْلَحَ قَوْمٌ
لَعَنُوا فَقَالَ لَهُ أَبُو الْحَجَرِ يَا نَكَبُ سَبَدٍ مِنْ سَادَاتِ قُرَيْشٍ فَتَرَى النَّاسَ وَحُجْرَةَ الْعَيْرِ
الَّتِي أَصَابَهَا عَمْرُودٌ وَأَصْحَابُهُ عَمِلُوا وَدَمَ أَبُو الْحَجَرِ فِي فَاذِهِ حَلِيفُكَ فَقَالَ لَهُ عَلَى ذَاكَ
عَلَا أَعْدَاؤُنَا خِلَافًا لِأَبِي الْحُظَيْلَةِ عَيْنِي ابْجُشِلْ صُرَا لِيهِ وَاعْلَمْ أَنَّ حِلَّتَ الْعَيْرِ
رَدَمَ أَبُو الْحَجَرِ وَهُوَ حَلِيفِي وَكَلَى عَقْلَهُ فَقَالَ فَصَدَّتْ خِيَابُ وَالْمُبَاشَّةُ لَمْ تَكُنْ
فَقَالَ أَنْ عَقِبَتُهُ مَقْبُوبٌ لِمُحَمَّدٍ فَاتَمَّ مِنْ بَنِي عَدُوِّهِ وَابْنُهُ مَعَهُ فَبَرِيدَانِ
يَحْمِلُ بَيْنَ النَّاسِ لَا وَاللَّاتِ وَالْعُزَّى حَتَّى يَفْقَهُ عَلَيْهِمْ شَيْئًا وَبِأَخَذَهُمْ أَنَا وَبِ
فَتَدَخَّلَهُمْ هَكَذَا مَعَ الْعَرَبِ بِذَلِكَ وَكَانَ بُوْحَدُوثُهُ مِنْ عَمَلِهِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَكَانَ أَبُو سَفْيَانَ لَمَّا جَازَا بِالْعَيْرِ عَشِيًّا لِي قُرَيْشٍ فَدَخَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ
فَارْتَجَبُوا وَدَعَا أَسْجَدًا وَالْعَرَبُ وَالْعُقُوبُ بِالْإِسْرَاحِ مَا انْزَعَجَ قَانِ لَمْ يَرْجِعُوا قُرَيْشًا
الْقِيَاةُ فَلَقِيَهُمُ الرَّسُولُ بِالْحَجَّةِ فَأَرَادَ عَتَبَةُ أَنْ يَرْجِعَ فَأَبَى أَبُو حَبِيلٍ وَبَنُو الْحَجَرِ
وَرَدَّ الْقِيَاةُ مِنَ الْحَجَّةِ قَالُوا وَفَرَّجَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَمَّا
طَلَعَهُمْ كُنْزُ قُرَيْشٍ وَاسْتَعَانُوا وَنَفَرُوا فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ تَغَالِيًا لِيَسْتَعِينُوا رُبُّكَ فَأَجَابَ
لَكُمْ أَنِّي مَدَكُمُ بِالْفَرْسِ الْمَلَاوِكَةِ مَرَّةً فَنَبَى قَالُوا ابْنُ عَتَبَةَ رُبُّكَ لَمَّا أَصْطَفَى الْقَوْمَ
قَالَ أَبُو حَبِيلٍ اللَّهُمَّ وَلَا تَأْتِ الْبَصْرَ فَانْقَضَ وَقَبِلَ ابْنُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَمَّا
نَظَرَ الْكُفْرَ مِنَ الْمُسْرِكِينَ وَقَدْ عَدَدَ الْمُسْلِمِينَ اسْتِقْبَالَ الْقَبِيلَةِ وَقَالَ اللَّهُمَّ الْحَمْدُ
لِي وَأَوْعَدَ شَيْئًا لِلْإِسْلَامِ أَنْ تَقْلِكَ هَذِهِ الْعَصَابَةُ لَا تَعْبُدُنِي إِلَّا نَحْنُ فَمَا زَالَ يَهْتِفُ
مَاذَا يَجِيئُ حَتَّى سَقَطَ رَدَاهُ قَالَتْ وَلَمَّا اسْتَبْرَأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ
وَحَبْنَا لِلَّيْلِ لَقِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ أَصْحَابَهُ الْغُفَاسَ وَكَانُوا قَدْ تَرَلَوْا فِي مَوْضِعٍ كَثِيرٍ مِنَ الرَّمْلِ
لَا يَتَّبِعُ فِيهِ قَدْرَ قَاتِلِ اللَّهِ الظُّمْرَ إِذَا جِئْتَ اسْتَدَّ وَثَبَتْ أَقْدَامُهُمْ وَكَانَ الظُّمْرُ

عاقبت مثل الغزالي والهي الله في قلوبهم عن كما قال سبحانه متلفين قاتل
الذين كفروا والرب فبارسوا الله صلى الله عليه وآله اصحابه وكان معهم قرصا
لا غير احدهم الزبير بن العوام والآخر ليلى دود وسبعون جلا سباعيون عابا
وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وعلي بن ابي طالب ومحمد بن ابي عبد الله
سباعيون على حمل المريد وكان مع قرصا من سباعية فسر وقيل ما يتان فلما نظروا
الى قلة المسلمين قال ابو جهم ما هم الا اكلة زاس لو يعسا لهم عبيدا لا خدوا
اخذا باليد فقال لهم عقبه اري لهم كونا او مدد اقبعتوا عمرو بن وهب
فجاء بفرسه حول المسلمين فرجع فقال ما لهم كرو لكن نواضه شرب فدخلت
الموت النافع ما تروهم خربا لا تملكون وتلقون تلك الاقاعي من المثل
الاسود من ولا اراهم يولون حتى يقتلون لعدوهم فارتدوا وادرك فقال ابو
جهم كذبت وحيث فارتد الله وان جمل السلف اخرج لها فبعت لهم رسول
صلى الله عليه وآله يا معشر قريش اني اكون انا ابا بكر محمد في العرب واجموا
فقال عتبة ما ردها قوم قط فافلحوا في ركبك جلا اجموا فظن ان رسول الله
صلى الله عليه وآله وهو محمول بين العكرين ومن غير الغنالك فقال عليم ان
بكر عند اخذ خبر فعتد صاحب الحمل الاحمر وان يطعموه برشدوا وخطب عتبة
فقال الطبعوني اليوم واعصوني غدا لدمر ان محمدا لال ودمته وهو ابرعكم
فخلوه والعرب فان بك صادا فافتم على عنيابه وان بك كاذبا كنكم ذوبا
العريامه فقال له ابو جهم حيث واشفع صخر فقال يا مصفرا اسفه في
يحبز سعي قريش انا الهم واجين وانما المفسد لقومه ولبيذره وقد هم
واخوه شبيهه وانبه الوليد وقاتل يا محمد اخرج الينا الكفا فمرفق قريش

ثلاثة قرون الانصار فاشبهوا لهم فقال ان رجعا انما نريد الاكفاء فنظر رسول
الله صلى الله عليه وآله الى عبيدة ابن الحارث وكان له يومئذ سبعون سنة فلما
له قريش عبيدة ونظرا في حمة وقال قريش يا عمر بن الخطاب اني ابري طالب وهو
اصغر القوم وقال قريش يا عمر فاطموا بحقكم الذي جعل الله لكم فلقد جاء
قريش بجنيلا دينا ومخرها قريش ان نظفي نورا لله ويا يابها لا انهم نورا
نم قال يا حمة عبيدة عليك نبيته ويا حمة عليك نبيته ويا علي عليك ولد
نورا حية انما هو الي القوم فقالوا الكفاء كرام تحمل عبيدة على عتبة فصرخ
راسه ضربة فلقت هامته وضرب عتبة عبيدة على كاهه فاطمها وحلها
فشا فشا اجتمعا وحل نبيته على حمة فشا ربا بالسيف حتى اشكاه وحل امير
المؤمنين عليه السلام على الوليد فصرخ على جمل عاتقه فخرج السيف من ابطه
قال عليه السلام لقد اخذ الوليد بيمنه يمينه فصرخ بها فله من فطنت ان السيف قد
على الارض ثم اعتنق حمة وشبهه فقال المسلمون يا علي ما تزي اكله فذبحه
فحمل عليه عليه السلام فقال يا عمر طاطا راحك وكان حمة اطول من شبيهه فاذ
حمة راسه في صدره فصرخ على عتبة فطرح صفة فرجا الى عتبة وبه رشفها
عليه وحل عبيدة حمة وعلى حمة اتيه الى رسول الله صلى الله عليه وآله الكفاء
فقال الس شبيد قالات اول شبيد على اهل بيته وقال ابو جهم اني ابري
ولا ينظروا كما ينظرون اربعة عليك يا اهل بيته فاجزروهم جزرا وكنتم
نعم نرشدوا اخذوا حتى بذلهم مكة فمعه من صلاهم وجاء المصنف في
سراقة من مالك بن حشم فقال لهم انا جازلكم فاذ صغارا سمك فذموا الله
دابة المشرك وكانت الرابية مع بني عبد الدار فظن الله رسول الله صلى الله عليه وآله

فقال لا تصحابه تحضوا انصاركم وضوا على الواحد ورفع يده فقال يا رب ان
 يهلك هذه العصاة لم يعبدهم اصابه الغي فمري عنه وهو ليس بالمعروف عن
 وجهه فقال هذا خير من ان يعلل في الفتن المسألة بركة مرفوعة
 وروى عن سهل بن حنيف قال لقد انبأ يوم بدر وان احدا من النبي
 الى المشرك فيقطع راسه من حبيده قبل ان يصل اليه السيف وقتل ذلك اليوم
 المشركين اثنان وسبعون من اصحابه قتل على منهن ستة وثلاثين والملائكة قوا
 المسلمين ستة وثلاثين ولما ظفروهم رسول الله صلى الله عليه وآله وفرغ من الحرب
 قال لا تصحابه يا رسول الله عليك بالغفر فانه ليسد ويقاذا يد فقال انصار
 وهو في الغد لا يصلح لك فقال على السلام فله ذلك فقال ان الله وعدكم انصار
 وقد اعطاكم وعدك وهذه القصيدة وقعت في النبي وصانها عبد **الاول**
 ان لم اجد باخذ في الطلح بين الغمر والبقرة وفات السوكة في البقرة فخر فوات السوكة
 البقرة والسوكة القوة **الثانية** انا جبرهم لخال لا نوعهم اخذوا الطائفتين وكان
 الي ان الواقعة هو الطغيات السوكة لانها فاق وتوزون ازغير ذات السوكة
 يكون لكم وقال ويريد الله ان يحل الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين وقطع دابر
 صواب الطغيات السوكة فاذا اراد الله امرا وجب وقوعه خصوصا اذا كان من
 افعال نفسه وكما رآه العبد لا ارضا ومن هذا الغي قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله في نظر المصارع القوم وقال القياس لا يصلح لك الطغيا لغيره
الثالثة معنى قوله ونحو الحق اي بينه ويظهر بكلماته اية المنة وافعاله
 للعادة للعادة كما قال الملائكة وكذا وقف الوعد في قلوب الكفار وضرب الملائكة
 اعناقهم وقطع ايديهم وقطع دابر الكافرين اي استقيهم ودابر الانسان

عزفيه ودابر الطائر كالاصبع يعزب بها وهذه الآية لم يرد فيها شيء من فعل الجبار
 لكن في ذكرها وذكر ما قبله من القصة سابقة لم تقدم في ولما فيها من المعجزة للرسول صلى الله
الاول عشرة وان **جبروا الله** فاجتهدوا وكل على الله **الآية** جبر اذا مال والاعلم
 المسألة اي المصالح قال ابن عباس هي مسنوخة بقوله قلوا الذين لا يؤمنون بما
 ولا بالوعد الاخر وقال الحسن وقادة ومجاهد مسنوخة بقوله اقلوا الذين لا يؤمنون
 حيث وجدتمهم والحق انها هي مسنوخة لتعلق الصلح بآي الامار بحسب المصالح
 المتحددة وبذلك علم عدم نيتها ان اقلوا المشركين قلت في شبهة شنعاء وبعبارة
 رسول الله صلى الله عليه وآله الي مكة ثم مصالح أهل بخرا على الفجحة الفجوة
 صفروا الف في جرب وانما ان الصلح وتقال الهدنة جازية بشرط لان النبي
 الله عليه وآله والصالح أهل مكة عام الحديبية وكان الامتنان الذي في ذلك في انما
 يجوز مع رعاية المصلحة للمسلمين وقد تجب مع الحاجة اليها اما العلم ان رجاء
 اسلام جماعة مع الصبر والحصول ما يحصل به الامتطاعة فان لم يكن حاكما ولا
 ضرورا ولا مصلحة فلا يجوز ومع حصول احد هاتين الزمان ان يعاشره
 فمستحوا في الاضرار بغيره وفي طرفه لكن لا يجوز الزيادة على سنة وقيل
 بينهما خلاف فريه اعتبارا الاصل ولا بد من تعيين المدة فلو شرط مدة محبوبة
 لم يصح ويجب الوفاء بالهدنة الصلح ولا يجوز النقض الا مع انقضاء المدة
 او ظهور رجاسة من الكفار ولو امتنع عن الجهاد جاز بند الهدنة اليهم ويندم
 ولا يجوز مع الهمة وكذا يجب الوفاء بالشروط المحصنة ولو كانت فاسدة
 فلا يجوز الاغيا لا لا بعد الاثارة **الواحدة** عظماء ايها الذين آمنوا اذا جاءكم
المفسلات مهاجرات فاستنصروهن **الله** **الاسباب** ان الله عز وجل

وان كان من غيرهم فاستنصروهن
 وان كان من غيرهم فاستنصروهن
 وان كان من غيرهم فاستنصروهن

والله اعلم
 والله اعلم
 والله اعلم

وقد صلح المحدثية فنحن ان كل من جاء منهم اليه هو الله صلى الله عليه وآله وبركاته
ومن انما هم من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله لم يود فقدمت سبعة من اصحاب
الاسلمية مسلمة بعد ختم الكتاب وقدم زوجها مسافر فيل يسن في الواهب وكان
كافرا فقال يا محمد ارد علي امر ابي فانك شريك لنا ان ارد علينا اننا كسروا
طينة الكتاب لم تحفظ فزلت الآية وقد تضمنت احكاما **الاول** قد تقدم وجوب الوفا
بما تضمنه عقد الصلح والشروط الصالحة لا الفاسدة واصلح المحدثية وان
ردوا انما انهم لكه مطلق قابل للتقييد بعدم الاستمات على المفسدة فلذلك
لقول الله صلى الله عليه وآله يردوا الرجاء من له عشير بمغفرة من الغشقة عن
مغفرتها من الزوج بالكا فوجئيد لا تود فزنتها من زوجها فان المرأة تأخذ
من دين زوجها **الثاني** اذا قد سأل المرأة مسلمة بمقتضى الآية يختبر قال انما عيا
هو ان اختلفت بما اخرجت من قبض ذوق ولا رغبة في الرضا ولا التماس زينا ولا
عشا الرجاء منا وانما خرجت حبا لله ولرسوله وبالجملة اذا تحققت اسلامها لم تزكو
الله اعلم بما يتر اياهم مكلفون بما يظهر لهم من حالها وحقيقته بما فهموا مع قوله
الثالث قوله فان علمت من مؤمنات اراد الظن المتأخر للعلم الا العلم حقيقة فانه
يمكن وعبر عن الظن بالعلم انما نأنا كمو في وجوب العمل فلا تزكو من الي الكفا
لا من حاله ولا من حاله بل من فيه نصرت بوقوع من الكفا من غير طلاق
يجرد اسلامها لكن ذلك ان كان قبل الدخول وقع الغشقة في الحال وان كان
بعده توقفا استقراده على انفسا اعدة فلما سلم الزوج في العدة فهو اثنى بها
هذا في غير الكتابين اما ما ان كان الاسلام من الزوج فهو على كاحوان كان

واما من ليس له عشيرة بمغفرتها
فلم يرد
تمت

من الزوجية فمقتضى التكرار للتاكيد والاول للفرقة والثاني للصلح والاسباب
الرابع الا قدمت مسلمة ولما زوج فجا في طلبها فمغفرتها وجب على الامان او
تأهيدان يدفع اليها مسلمة اليها من مهرها من دون ما التفتة عليها من مال ولا
ولو كان المهر محررا فمغفرتها وجب على دفع اليها شيئا لم يدفع اليها شيئا
الامان او تأهيد ذلك المهر من بيت المال لا من بيت الزوجية ولو قدمت عليها شيئا في الامان
ولا تأهيد لم يدفع اليها الزوج شي وان مغفرتها زوجية وهذا كله في زمان الهد
لما لو قدمت لامع الهد فلا يدفع اليها شي لانه حربي يفر على **الخامس** ولا
جناح على كل من لم يزوج ابي لا جناح في نكاح المؤمنات المهاجرات لو وقع في
نكاحهن واستل لاه حنيفة بذلك على انما اذا خرج اليها احد الزوجين
مسلم او يدينه ديني الاخر حربي وقعت الفرقة ولا يركب العدة على المهاجرات ويصح
نكاحها الا ان يكون حاملا وليس يشي لجواز امتراط العدة كما في حق الحامل
قوله اذا اتيت من الحيض فادركت فذكر ذلك اعلام ان ما احدثه
الا زواج من اليهود لا يكفي عن مهر اخر لنكاح مستأنف **السادس** ولا نكحوا
الكوافر اي لا نكحوا نكاح الكافرات والعصاة ما تيسر به من عقدا وانكح
النكاح وسمي النكاح عصاة لانه لغة المنع والمراد بالنكاح تكونه من غير
زوجها وفيه دلالة على انه لا يجوز نكاح الكافرة مطلقا حربية او ذمية داخلا
ومستقطقا وميتا في حقيقة قال مجاهد هو امر بطلاق من نفقه من الكفار
التي هي المرأة تلحق به في الحرب فتزكو وقال ابن عباس من كانت المرأة تمسك
فلا تعتد بها من تهايه لان اخلاف الدارين قطع عصمتها وكل ذلك شخص
لعن اللعنة من غير السبل وكذا قول من قال ان المراد بالكوافر الوثنية ليس

والا فمغفرتها وان فضيلة
ولرجاء اية الواحدة لم يزوج
البيوت هذا

وقد صلح الحديثية تضمنان كل من طاعتهم اليه هو الله صلى الله عليه وآله وعلية
ومن انما هم من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله لم يرد فقد استسجعت به المحرم
الاسلمية مسلمة بعد خمر الكتاب وقدم زوجها مناد في صبي في الواهب وكما
كافرا فقال يا محمد اردد علي امراتي فانك شرطت لنا ان ترد علي امراتي انك اساء
طينة الكتاب لم تحفظ فترك الامة وقد شتمت احكامنا **الاول** قد تقدم وجوب النكاح
بما صبه عقد الصلح من الشروط الصحيحة لا الفاسدة واصلح الحديثية وان
ردوا انما انهم لكه مطلق قابل للتقييد بعدم الاستمالة على المفسدة فلذلك
رسول الله صلى الله عليه وآله لم يرد في الرجال من له عشرين بمئة من الغنم عن
منه خوفا من الغنم وكذا لم يرد المرأة مطلقا فان كان لها عشرين لانهم لا
يسبقها من الزوج بالكافر وحيد لا يورثها من زوجها فان لم تأخذ
من دين زوجها **الثاني** اذ قد استلزامه مسلمة يتحقق الاية اي يختبر في امرها
هو ان يخطبها بما اخرج من نكاح زوجها ولا رغبة في امره ولا التماس دينا ولا
عنا الرجال سوا ما اخرجت حبا لله ورسوله وبالجملة اذا تحققت اسلامها لم يرد قوله
الله اعلم ما يما يتراعى مكلفون بما يظهر لهم من حالها وحقيقة ما فيها معلومة
الثالث قوله فان علمت من مؤمنات اراد الظن المتأخر للعلم لا العلم حقيقة فانه
مكن وغير من الظن بالعلم انما نأه كموثوق وجوب العمل فلا ترجع من الي الكفا
لا من حاله لا من حاله بل من فيه نصريح بوقوع فتنه النكاح من غير طلاق
يخرج اسلامها لكن ذلك ان كان قبل الدخول وقع الفتن في الحال وان كان
بعد فوقف استقراره على انقضاء العدة فلو اسلم الزوج في اعدت فهو اخو بها
هذا في غير الكتابين اما ما ان كان الاسلام من الزوج فهو على كاحه وان كان

واما من ليس له عشرين
فلم يرد
تبعه

فان

من الزوج فتنه في الكفر للتاكيد والاقول للفرقة والثاني لظهور النكاح
الرابع الا قد تمت مسلمة ولها زوج فجاب في طلبها فتنه في رجوعه على الامام او
تأبى بان يدفع اليها مسلمة اليها من مهر خاصه دون ما النقة عليها فمكول
ولو كان المهر محرما لغيره او خيرا وله يفي قد دفع اليها شيئا لم يدفع اليه شيئا
الامام او نأى به ذلك المهر من حيث المال لا من حيث المهر ولو قدمت عليها شيئا في الاما
ولا نأى به لم يدفع اليها الزوج شي وان منعه زوجته وهذا كله في زمان هذه
لما لو قدمت لامع العدة فلا يدفع اليه شي لانه حر في دفعه على ما **الخامس** ولا
يجاز على كل من شك في ابي الاجناس في كاح المؤمنين امهات اجرات لو وقع الفتن
في كاحهن واستلزمه لا بوحقيقة بذلك على انما اخرج اليها الحد الزوجين
مسلمة او بدنة وفي الاخر حرة وقعت الفرقة ولا يبري العدة على المهاجرة ويصح
نكاحها الا ان يكون كاملا وليس لشيء لجواز اشتراط العدة كما في حق الحائض
قوله اذا استبهر من اجز من في مهور من وفاء به ذكر ذلك اعلام ان ما اخذ
الا زواج من المهور لا يفي عن مهر اخر لنكاح مستأقفا **السادس** ولا مستكوا
الكوافر اي لا نكحوا نكاح الكافرات والعصبة ما سميت به من عقدا وملك
النكاح وحمل النكاح عصه لانها لغة المنع والمراد بالنكاح نكاح مؤمن من
زوجها ومنه دلاله على انه لا يجوز نكاح الكافرة مطلقا خرسية او ذمية او يكره
ومنقطعا وسيا في حقيقة قال مجاهد هو امر بطلاق من يفي من الكفار
التي هي المرأة تلحق به الحرب فتد وتقالا من جاس من كانت المرأة مسك
فلا تعتد بها من يسلمه لان اخلافا الدارين قطع عصبتها وكل ذلك شخص
لعوم اللغز من غير دليل وكذا قول من ان المراد بالكوافر الوثنيان ليس

والا ذمة الحرم وان قضيت
ولرجاء اليه الا اخره لم يرد
الشيء هذا

القول يا اهل النصارى لما عرفنا ان العيون تعمى للفظ وان السبيل لا يخص **السابع**
 وانا لو انما اتفقتم ولينا لو انما اتفقوا اي اذا لم تحت امرارة منكم يا اهل البيت
 مرتد فاسالوا ما اتفقتم من المهر اذا منعوها وهم ايضا فليقبلوا ذلك اي ما ذكر
 في الآية يحكم الله في شرع بينكم لانه عليه بحكمه الامور يحكم لان الله **الاول**
 فانكم تبي من ان واحكم الي الكفار لما ابراد المهر الي الزوج الكافر فقبل ذلك المهر
 وامر الكفار باقائه من المهر الا حجتهم مرتد فلم يقبلوا تركه وان فانكم ايتم
 واقبلت منكم شي اي اخذ من ان واحكم الي الكفار فقبلت قبل معناه فزوجتم
 فاصبتم من الكفار عتي وهي العتية فاعطوا الزوج الذي فاته امره الي الكفار
 من مرسا العتية ما انفق من مهرها وقبل معناه من العتية وهي السوية بينه واد
 كلامه لينا الاخرين يامر متعاقبون عليه اي فان جهات عتيتكم من اد المهر
 فانوا من فاته امرته الي الكفار مثل مهرها من مهرها من المهر ولا توتوه زوجها
 الكافرون لـ الرجاء فاعقبتم فاصبتمهم في العتال بعقوبة حجتهم
 فانوا الذين ذهب زوجته من العتية المهر فان وقري فاعقبتم وعضقتهم
 تبديدا لقاف وعضقتهم تخفيفا لقاف وعضقتهم وكسها والجميع معناه واحد
 فكانت العتية لكم اي اقبلت حجتهم وكان جميع من لم يتا الكفار استا لاكم
 فاعطوا رسول الله صلى الله عليه وآله ازاوجهم من مهر من العتية **والثاني**
واما النبي اذا جاءك المؤمنات يا ايها النبي صلى الله عليه وآله **يا ايها النبي**
 ترك يوم فصحكم كما فرغ النبي صلى الله عليه وآله من مبايعة الرجاء المنة
 بما بعته قبل كانت مبايعة بين يمين يمين في قدح من ماء فخرج ابي بكر فقبل
 كان نصيا لهن وعلى يده ثوب وشريط عليهن الشروط المذكورة في الآية **الاول**

ذلكم

اولاد

اشارة الى واد الثبات واللفظ في الآية اعم لهنان وقيل الحاق الولد بزوجها بل
 يكون منه وكذا المرأة لم تقط العدة فقوله لزوجها هذا ولدي منك وقيل هو
 تحمله من الزنا لان بطنها الذي تحمله من بطنها وفرجها الذي ينفذ من جملتها
 والمخروف هو كل ما عدا بطنها وقيل عني به النهر عن النوح ومزجوا الشارب و
 الشرب من الحبيب ونحو الوجوه والدعاء بالويل واللفظ اعم من ذلك قوله وانتم
 لهن الله اي فيما افسده في حال الكفر وفيه دلالة على ان الكافر يعاقب على ترك العدة
 وانا لا سلام ليقط الا فرقة **اروي** انه صلى الله عليه وآله بايع من علي الصفا وكا
 عمر اشعل منه وعند بن عتبة مشقة مشقة مع الشاخر فان بعرفا رسول
 صلى الله عليه وآله فقال ابايكن علي ان لا تشركن بالله شيئا فقالت هذا انما لنا
 عليها ما رايك احدة علي الرجاء وذلك انه بايع الحجاب بسد علي الاسلام
 فخط فقال النبي صلى الله عليه وآله لا تشركن فقالت هذان ابايكن رجلين
 والي اصب من اله عتات فلا اذري اجل لي ام لا فقال ابو عتيان ما اصب
 فبايعني وفيما غرهنوك خلال فخطك رسول الله صلى الله عليه وآله وعرفها فقال
 لها اناك لهند بنت عتبة فقالت نعم فاعفها سكتا في الله عفا الله عنك فها
 ولا تشركن فقالت هذان ابايكن فبسم علي الخط لما جري بينه وبينها في الخط
 فقال ولا تشركن اولادك فقالت هند بنيتا همدارا وقتلهن يوم كاد افاتم
 ومما علم وكان انها حنظلة بن ابي سفيان قتله علي ابن ابي طالب عليه السلام
 به فخطك عمر حتى تسليق وتبسم النبي صلى الله عليه وآله فانه لما قال ولا ياب
 سفيان قالت هند والله ان الميمان فيتم ومما عرفت الا ابو شد ومكارم الخطا
 ولما لـ ولا يعصيتك معروف قالت هندما جلينا بجلنا هذا وفي

اشارة

افئنا ان نصيبك في شيء **لنا في انواع اخر الجهاد** وفيه آيات **الاولى والاطل**
 من المؤمنين **لقتلوا فاسلموا** **الآية** استدل هذه الآية المتعاصرين على قتال البغاة
 وهو خطأ فان الباغى هو من خرج على الامام العادل بناء على بطل نظرية **وكان**
 كافرا لقوله صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام حربك يا علي حربي وسلمك سلمي فكيف يكون
 الباغى المذكور مؤمنا حتى يكون داخل في الآية ولا يلزم من ذلك لفظ البغي في
 الآية ان يكون بذلك البغاة المهودون عند اصل الفقه كما قال الشافعي ما عرفت
 احكام البغاة الا فضل على علي السلام يريد ضد في حرب المصن والاثام والحوار
 من انه لم يتبع مدبر اصل المصن والحوار ولم يخرج على حركتهم لانهم ليس لهم
 شبه ويتبع مدبر اصل الثام واحترام على حركتهم ولذلك لم يحتسبوا الواوذي
 حجة على قتال البغاة بل جعلها في قسم من يكون من المسلمين او المؤمنين فيقع بينهم
 او عدي بعض على بعض فيكون البعض معني العدي فيقتال المتعدي حتى يرجع
 عن عدته الى طاعة الله واستتال او امره **لنا** الواوذي ذكر الطبري انها تزل
 في طاعة بني فرائض او وقع بينهما حرب وقتال ثم استدل الواوذي على قتال
 البغي بقوله تعالى **اقفوا حقا** وثقا لا وجه هذا باقوا الكرا والفتنة **فكسر**
 الحاء اقرا واشبا وشيوخا واغنياء وفقرا ومثله وركبانا وظاهرا **الآية** يقتضي
 قتال البغاة حتى تكون حجة على المطلوب بل طاهرها فيقتل الكسيدا **الامر** بالجهاد
 والبناء الله في ذلك كذا ذكره الطبري وعين فيكون المراد بذلك الجهاد الكفار
 المعهون ان كان لا بد ان يستدل على قتال البغاة لهو وجوب طاعة الله
 الامر في قوله يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر
 منكم او بقوله يا ايها النبي جاهد الكفار والمنافقين واعلم ان الله على كل شيء
 قدير

قال في خبرنا ما لا يوافقنا
 ان النبي صلى الله عليه وآله
 قال في خبرنا ما لا يوافقنا
 ان النبي صلى الله عليه وآله
 قال في خبرنا ما لا يوافقنا
 ان النبي صلى الله عليه وآله

الاسلام والباغي كذلك لظاهره الاسلام وخروجه عنه بغيه على امام فهو
 حنبوا ما سخر لطاق ولذلك قال النبي صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام لا يحكم الا
 مؤمن ولا يعصاك الا متخشع رواه النسائي في صحيحه وزواه نحن ايضا في
 اخبارنا ومن تجاربه لا يحبه قطعا فيكون منافقا وهو المطلوب ولا يلزم من
 جهاده صلى الله عليه وآله للمنافقين عدم ذلك بعده ولذلك قال علي عليه السلام
 يوم الجمل قاله ما قول اهل هذه الآية الا اليوم يريد قوله تعالى وان تكفروا
 انما اثم من بعد جهادهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا الدنيا لكم لانها **لثانية واحدة**
لهم ما استطعتم من قوة ومن باب القتل لاعداد والاستعداد بمعنى واحد قوله **وقفوا**
 اي ما هو سبيلها وسبب الانتصار على عدوكم من العدو والعدو والاكثارية حجة
 في الامر بالرباط وهو حفظ الغرض هجوم العدو وارهابه ولذلك قال في قوله
 وكان جواب سوال مقدم تقديس لم يغفلهم ما استطعوا والعدو غايته شاقا
 بان اعداد القوة لاجل الترهيب لا القتال حتى يشترط حضوره ويحتل ان يكون
 خال من اعداها اي مهيئ به من الترهيب هو الاخاف والتهيب به بوجه
 ما استطعتم وعدا الله تعالى اصل كذا لانها في حال حرب قهرش وفيها شبه
 لما عرفت ان حضور السبب لا يقتضي حضور الحكم بل هو عام في كل عدو الله
 واخر من ومنه قيل هو بنو قريظة وقال السدي اهل فارس وقال الطبري
 المنافقون وهو اجمود لقوله لا تعملوا عملهم معلومة ليس متبدا ان يكون
 الى البغاة لان الصبر في من ومنه عاريدا الى عدو الله وقال الطبري انهم
 المعنى الى كسفة منهم وقد ورد ان سهل الخليل فيهم **فوامر** **الاولى**
 قبل المراد بالقوة الرمي رواه عقبه بن عامر عن النبي صلى الله عليه وآله

عكرته هم الحصون وفنربن سبزوخر الحصى بالخيل وقيل له رجل اوصي بثلث ماله
للحصون فقال لم تسمع قول الشاعر ان الحصون الخيل لاسد القري وفذكرنا
اطلاق الحصون على الخيل مجاز ولا يصرف اللفظ اليه الا لقرينة ظاهرة هنا
التي من اعظم عدد القتال قال النبي صلى الله عليه وآله ارتبطوا بالخيل فان
ظهرها لكم فركبوا وجاؤها لكم كثر وعطفها على قوة من باب عطف اعظم اجزاء الشيء
عليه كفايته وتخلو ورمضان **الثاني** قيل في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا امروا
وصابروا وارتبطوا من الوباط المذكور لانه المتبادر الى الفهم وتجهل ان يكون
قوله امروا على الطاعات وصابروا وانفسكم على مخالفة الهوى وارتبطوا
ذلك وصابروا الاعادة وارتبطوا بدانكم وحبوكم في الشهور وتجهل للرابطة
تدبر الطاعات وقال النبي صلى الله عليه وآله من ارتبط بالصلوات اشعارا اصبحت بعد
الصلوة وعنه عليه السلام من ارتبط يومئذ وسيلة في سبيل الله كان كعدل صيام شهر
رمضان وقيامه لا يفتقر ولا يشغل عن صلوة **الحاجة الواجبة** المراقبة بخايرة
مع ظهور الامم بالخلاف وصلحهم بحال اقية منع الشيخ منها متعل على ترا
والاجود جوازها لغو الامر ولا يثبت جهاد حتى يكون مشروطة بالامام
هي اصاد لحفظ الشرع وهو واجب على المسلمين على الكفاية والزواية لاستقلالها
على الكفاية بصيغ غرض متوافقة الدليل **الخامسة** من ارتبط بنفسه فباعه الله
لما دفع في ذلك اجر جزيل ولذلك اردت ان لا يبرأ من الرابطة بقوله واستحقوا في
الله يوم الحكم واثم لا يظلمون ان لا تقصود شيئا **الثالثة** يا ايها الذين
اتمسكوا بربكم منكم من نية منسوب اليه في الله يوم يحجزهم **الامان** قال الرازي
والمعاصرة بها تركت في اهل البصير وقد لا ذلك على الباقر عليه السلام وبن عباس

وعار وقام به المؤمنين عليه السلام قال يوم الحبل والله ما قوتل اهل هذه حتى اليوم وما
هذه الاية وعرض جديته وعنده فيه نظر بل هي اعز ذلك وانما هي خطاب لكافة
المؤمنين حياة الرسول عليه السلام منتهى ان منهم من يريد بعد وفاته
بالقيام والتماهي على وصيته صلى الله عليه وآله وانما وهم التعلية وذلك هو ما يقو
جميعهم واحكامنا ان داعي الشكر لله والادعاء هو قطع الاسلام لما يوجب الكفر فيكون
ذلك ضد الاهل البصيرة وغيرهم وقول عليه السلام والله ما قوتل اهل هذه الاية
اليوم خصوصاً فان شكرنا مامته من المتقدمين لم يقع بينه وبينهم قتال بل
اول قتال وقع لرسول الله عليه وآله بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وآله وهو حرم
ولذلك قال ما قال وقد عرفت انهما امكحل الكلام على عمومته فوادى فيه
على ان لا ينداد بانكار النصر والقيام على من المؤمنين عليه السلام ذكره وصافى في مثل
يحيهم ويحضره فهو كقول النبي صلى الله عليه وآله يا ايها الذين آمنوا لا تهاجروا
حيا لله ورسوله ويحله لله ورسوله كوا غير فرار وقوله انه على المؤمنين اخ
من سدة تواضعهم وانما جانيهم يكونون كالذليل وقوله اغرة على الكافرين
من سدة تم في ذات الله ودينه يكونون على الكافرين كالقاهر والعالم على خبيد
وكذا قوله يحاهدون في سبيل الله ولا يحاقون لونه لا يبرق هذه الصفات
صنوس على رسول الله عليه وآله وهو المارد ولذلك ردقها بقوله انما وليكم
و رسوله والذين آمنوا الآية لانه في ذلك كله الامكان وقوله ذلك وقيل
الله في تلك الاوصاف صفة ويحضرها الله تعالى يحضرها من بناء من عباده من علمه
الاتفاق الهبة واستعد للمخ المانية لا استخالة البعث على تعالى **والثاني**
الذين آمنوا اتقوا الله واتقوا اليه وسليته وجاهدوا في سبيل الله **الذين آمنوا**

مغاصيه وابتغوا اليه الوسيلة بفعل طاعته ولما كان هذا انقسام الماتمان
 بغير القوة العنيفة والشهوانية والمخارية مع النفس الامارة واللواتم اذ
 بالامر الجهاد معها في سبيل الله اني جاهد الخالص في طريقتي وطلب مرضته لا غير
 ذلك من الاغراض اذ لو لا ذلك الجهاد لم يحصل التقوى والوسيلة فلم يحصل العز
 برضوان الله واستحقاق دخول جناته كما قال سبحانه ام حسبكم ان ندخلكم الجنة
 ولما علم الله الذين جاهدوا منكم وعمل الصابرين والاستبصار على سبيل الله
الخامسة ادع اليه سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة اعلم انه لا يجوز المخاربة
 والمقاتلة للكفار والبقاء الا بعد الدخا الى محاسن الاسلام واقامة الحجج عليهم
 كما قال سبحانه لولا اذ لك النبي رسولنا فمبع اياتك من قبل ان ندخل ونخرج
 وكان الائمة اشارة الى وجوب عاقبة الكفار الى الذل والافتقار محاربتهم فقبل الله
 بالحكمة الكتاب والموعظة الحسنة وصنفان الجدول دليل العقل والحق
 ان النبي صلى الله عليه وآله يدعوا الناس على قدر استعدادهم كما قال صلى الله
 عليه وآله امرنا معاشر الانبياء ان نكلم الناس على قدر عقولهم فثلاثة اقسام الامة
 لا تخطوا الخطا تاما ان يكون له قدرته على ادراك المطلوبين بها اولي والسنة
 اما ان يكون له قوة الجدال والمغالبة او لا فتارة النبي صلى الله عليه وآله والذين
 قام مقامه في هداية الخلق مع الفرق الاولى اقامة البرهان واقناع الصديقين
 في ادعائهم وغاية مع الفرق الثانية الاوام لما التزموا به وغاية مع الفرق
 الثالثة انقاع المقدمات لا قناعة في ادعائهم لبقاد والحق للخصم
 عن مرتبة البرهان والجدل بالحكمة اشارة الى البرهان والموعظة الحسنة اشارة
 الى الخطابة وجدلها بالحق احسن العلم الجدول وانما قدم الخطابة على الجد

لان المستغنيين بركلائهم اغلب الناس لان لو اولا تفيد الترفيف ومنع الموعظة بحسنة
 اي يظهر لها حسنها والحكمة التي هي احسن في الموقر والخلق الحسن والكلام الطيفان
 ذلك اقرب الى القبول والاشهاد لاعلى وجه استغناء والعلظة قولنا ان ربك
 اعلم اي ليس عليك ان توقع فيهم الهداية ولا ان يودهم عن الظلاله وانما عليك البلا
 والله اعلم **الخامسة من كفر بالله من قبله مطهر بالامان**
 من مبتدأ وفعلم غيب خبر والامن كونه مستثنى من قوله فاعلم غيب خبره لو كان
 من خارج بالكفر صدق في المعنى بيان الكفر الذي كفره الله بهم الذين طعن في قلوبهم
 لا يذكروا قبل ان رجعة من امم مكة فثبوا وارتدوا عن الاسلام طوعا
 وبعتهم اكرهوا وهم عاروا وبواه يأسروهم وصهيب وبلال وجابر ايامهم
 فميت بين يديهم ووجي في قبورها بحجة وقيل لها انك امنت طلبا للرجاء فقلت
 وقيل يا رسول الله اعطاهم عاريلان ما اداد وامنه ونجاة احبتر رسول الله
 صلى الله عليه وآله والكذب وقيل فموت كفرا فقال النبي صلى الله عليه وآله كلا
 عاريلان ايمان من قبل في قلوبهم واخطوا الايمان طمعه ووجه عاريلان رسول الله
 وهو منكم فقال صلى الله عليه وآله ما وراك قال شوا رسول الله ما تركت شيئا
 منك وذكوت اليهم فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله يبعث عينيه ويقول له
 اعداوا لك فاعلم قلت ثم اعلم ان هذا فؤاد **الاولى** دلت الامة الكريمة
 حجاز النسخة في الجملة وكذا قوله تعالى لا تجد المؤمنون الكافرين اولا من
 ذوال المؤمنين ومن بعد ذلك فليس من الله في شيء لان تقواهم تقاة
 وقرى يقية ولا فسادا فله الضرر لانه الفرض ورفع الضرر ان لم يكن واجبا
 فلا اقل من جوارزه ولان رسول الله صلى الله عليه وآله كما انه يوم الحدمية

واعظام امورها ومحارب عليها في الباطن وهو قبيح من النقية ولان الحاد
 نقل من باب الاكراه عن الحسن بن علي النقية الى يوم النقية يعني انها باقية وجازية
 يوم النقية ولان لا ريبه هذا ايا حقيقته يشون بان طلاق المكن لا يقع وقالوا
 من اكره على ترك المحرم والزنا فلا اثر عليه لاحد وقال حبة بن محمد بن علي النقية
 وبني ودر ابي واحتجنا بالمخالفات هنا اتفاق لان كل واحد منهما اطلاق امر في
 اظهار خلافه دفعا للضرورة والمناق حرام ولا يها لو حارب لجاز على الامتناع
 كلمة الكفرية واللازم كالمزور في البطان واجب على الاول لا فرق بينهما
 فان لمناق اطلاق الكفر واعتقاده وهو حرام والنقية اطلاق الايمان واعتقاده
 وهو واجب فلا يكره احدهما هو الاخر وعن الثاني بانه خارج جبال اجماع ولا
 لوجاز لزم عدم الدين بالكلية لانه لو جاز لكان اول الاوقات به ابتداء
 الدعوة لكثرة العدو والمنكر حقيقه وذلك باطل **الثانية** فتم احكامها بالنقية
 ثلاثة اقسام **الاول** حرام وهو في الدعاء فانه لا نقية فيها فكل ما يتلوه بالحق
 كم من لا يجوز قتله لا يجوز النقية فيه لانها انما وجبت حصا لله فلا يكون سبها
 في البصحة **الثاني** مباح وهو في اظهار كلمة الكفر فانه يباح الامر ان يستدل
 للنقية عاروا بويه فان النبي صلى الله عليه وآله صوب الفضلين معا كما نقل في
 وهو ما عدل هذين الضمين فان لادلة المذكورة يقتضي ذلك لان اجماع العامة
 عليه لك هذا مع تحقق الصور بنزولها المألو لا يتحقق ضمرا فيكون قتلها مباحا
 او مستحبا **الثالث** اخلفا بها افضل فعلها ارام فعل اويه افضل لان في ترك
 النقية اعراضا للدين والشهادة ولما روي ان سبيلة احد علي بن فقال لعل
 ما تقول في محمد قال رسول الله قال فانقول في قال انما هم فاعاد عليه

لانا

ولا لافا عا دجوابه الاول فشكله فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله والنقا
 انما الاول فقد اخبر حصة الله واما الثاني فصد صريح بالحق فنهينا له وقيل بل
 حرام افضل لان النقية دين الله ومن ترك النقية فكأنما هو قتل نفسه ومن
 قتل نفسه فقد قتل نفسه مقتومة ويؤيده ولا تلحقوا بابلهم الى الم ملكة والرواية
 واحد لا يتحقق صحة ولا تعارض ما ذكرناه **الواقع** التبري من الايمان عليهم حرام يباح
 النقية فيه ولو تركها وصبر كان افضل ولذلك قال علي بن ابي طالب كلام له انما
 السب شينوني فانه في تركه ولكم نخاة واما البراء فلا شبر وامني فاني ولدت على
 العطرة وفي رواية اخرى واما البراءة فذروا الاعناق وذلك ليل الاضحية صا
 اذا كان من يفتدي به وفعل يعقوب بن السكيت رحمة الله عليه مع المتوكل حبة بن فضل
 ولدي علي بن الحسن بن علي بن ابي طالب في فضل الفاسق عليهم السلام في قوله
 البراءة بل موتك الدنيا للرسول صلى الله عليه وآله هما سيدا شباب هذا الجنة **الثانية**
لقد ركنوا ان ينهاه عن النقية فلهذا نت على حكمه **الاول** انهم اذا سلموا تعذر ما
 فلهذا نتهم من حقوق الله من المعاصي وترك الواجبات وهو دليل على انهم كانوا
 بذلك حال كفرهم **الثاني** انهم اذا ارتدوا بعد اسلامهم اخذوا بالاعتقاد النقي
 كما هو اذ رآه في الامم وفيه دليل على جواز قتل المرتد لكن ذلك بعد استنابة مثلا
 ايام واما اخصنا الاول بحقوق الله لقيام الدليل على عدم سقوط حق الادب
 فهو علم خص بمنفصل كما **باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر**
 والامر بالمعروف والنهي عن المنكر هو المعروف والفعل المستعمل عليه راجحة والمنكر
 الفعل النقي والاشك في وجوبها ثم انما اخلف في وجوبها عقلا فقال
 الشيخ به وهو حق لكونها لطيف وكل لطف واجب مع السب والالزام وفوق

ولا يهيه بجور فان تحقق ضرره او خيف ذلك فلا يجوز اصابه من هذا ورد
 الختمهم عليهم السلام من علو خطا او مستغنا فلا يامر ولا ينهاي بحكم الاصل كما لا يهيه
 فالامر من القول والفعل ويدل على التوقيت قوله تعالى فاصطحبنا بها ثم
 قال فاعلموا اني شفيح حقني الي امر الله فقدم الاصلاح على المعاملة **الثالثة** المعجزة
 لاختصاصه بصفه راجحة لئلا يوافق النذير فنتقم الاثر في انفسهم فيكون نارة
 واجبة مونة مندوبا ومحبة في النهي انفسا مباحة بالخير والكره فيكون حقا
 ومندوبا **الرابعة** المعروفة المتكررة كونان معلومين بالضرورة في زمان كل احد
 يكونان معلومان بالاشهاد لا يفتقران الى فحص وجوبهما من طلبة ذلك بالاسل لا يحسنه النظر
 لحيثا عليه يكون وجوبهما مشروطا فلا يحسن حصول شرط **الخامسة** لا يمتنع في الامور التي
 يكون مكلفا فان قيل المكلف اذا علم اضراءه لغيره منع من ذلك وكذلك الصبي في بيع
 له لا ينعقد عا و يوجب الطاعات لغيره عليها **السادسة** غرضها ما او تترك ونحوها
 عنه وجوب الامر والهي لا يمتنع من كذا احد لو اجب من الواجب الاخر وعرف المنكر
 من الخير وان لم يتعلم ولقوله تعالى ما كتب عليكم ما كتب **الثالثة** انما كثر
 تدل على ذلك كقوله الذين ان مكاهم في الارض قاموا الصلوة واتوا الزكاة
 وامنوا بالعرفون عواقر المنكر وغير ذلك فانه تعالى جعل الواجب مستقلا بالشرع
 والصنف لقوله تعالى وانذر عشيرتلك الاقربين وقوله فاقسموا بالله ان لا تقولوا
 التامر والحجارة وغير ذلك فان كذا كذا **الدالة** على الواجب من السنة والاولوية
كتاب
 الكتاب ضروري للانسان من حيث اتفاقه في بقائه فخصه بالانذار والمبدء المسكن
 التي لم يخرج العادة بحملها لا ابتدائية فيجب السعي في تحصيلها على القادر على طهره

يؤدي

يؤدي الى نسخ القواعد العقلية وهناك التفرقات الشرعية ولما من الله بقادر
 قد اقتضت العناية الالهية وجوب ذلك على غيره من القادرين الاول في الاول وفي
 الثاني في تعديل ذلك في الطريقة للقاء ركنية اضلها ما كان الاضطراب في البيع والشراء
 والتمساع قد اوجبه الله سبحانه الي داود عليه السلام انك نعم العبد لولا انك تاكل
 بيت المال فيكي داود عليه السلام فاوجبه الله اليه اني قد ائت لك الحد يد وكان على
 من ترك ذلك دروغا ويشتبه وتقاتل ايمانها وتصدق بالباقي ثم الجفت فتاها
الاول في الحبس عن الاكساب يقول مطلق وفيه المنة **الاول** والارض ورد
 والفتيا فيها راسي واتبعنا فيما من كل شيء مؤزوز وحيلنا لكم فيها ما شئتم
 معصون الاله الاخبار يكون الارض محل المعاش والادراق والامثال على عباده
 بالبحر ذلك لهم وفيها فوائد **الاول** الارض مضمونة بمعاملة تفرقة الظاهر وما
 هو سبطها وجعلها مسكنا ومستقرا ومنبعها للحيوان وان كانت كوة عند بعضهم
 فذلك غير ثباتي لسبطها لانها العظمى مما انبأ في بسطها كرمها **الثانية** القناني
 رواسي اي جبال الاراسية اي ثابتة وعلى راسها الجنة بانها كوة حاصلة في الماء
 وانما الطالع منها ريعها المسكون فلو كانت حقيقة لم تثبت على وضع واحد لا يغير
 او ضلعها لسبب في ثقلها الحيال عليها لغيرها عن كونها حقيقة وثبتت ولا
 اضطرب ولا الحبال اذا تثبتت ثبات الارض ثباتها ولذلك سميت الحبال او ثباتا
 على حجة الاستعانة فان الود بوجوب ثبات ما هو طير واهله انه لا يمتنع في ذلك
 انها كانت فعل الفاعل المختار فانه تعالى يفعل بالسبب **الثالثة** المباد بالود
 المعتدلة او ثباتها الوفاق والنبات كل فرع منها معتدلة باعتدال شخصها
 بحيث لو شغل لطل والوزن حيازة معتدلة لاخره لا يمتنع ثباتها وان لم

من بعض

يوجد بل باصا كذا في ذلك النوع وما يليق به واما الخلف انواع النبات فحيثما
اجزاء بها وكيفياتها وقال الحسن وابن زيد المراد بالاشياء التي تزرع كالذهب
المعادن والبرص **الواحدة** انه جعل لنا في ما سائر اي اسباب معاد ليس انواع
الزروع والغرس فيضربون فيها بالمرزعة والمساواة والاحارة على الاعمال في ذلك
والبيع للثياب وشراؤه والاكساب به فكل واحد وجوه هذا الساء فليس من المعالين لا
انما لان الثياب اسلبة وانما يتم البقاء اذا كانت له يد بعد الف لتكسر كصافي واما
ونحارب ومن غيرها على سعة شيا بغيرها **الثانية** قوله ومن لستم يوزون الوا
مغوم نحو مالك وزيد لا امتاع العطف على الضمير المحرور في كل من ينجي الامتداد على
الحار والامداد به الحيوانات التي ليس الانسان سببا لوزنها كالوحوش والطيور والجمادات
البر والبحر لان المراد لغيرها والمالك الذي الخدم بمعنى انكم تحبون انكم تزرعونهم
بل الله يزرعهم لان هبوا لا من حيلة الخاطبين بقولنا صلبنا لكم وكول الرزق
في الحقيقة هو الله لا تمنع من اطلاقه على من هو سببه فانما كثر افعاله بالاسباب
استاد الفعل الى السبب القريب والتبعيد ولذلك سما نفسه سبحانه بغير الازمنة
الثالثة خبر سبحانه انه ما من شيء من الاشياء المكنة من جميع الانواع الا وهو
قادر على إيجاد مخزائمه كلها بغير مقتدراته ومصلح هذه الخرابين في كل حين
وكلمة كرمه بالوقت فاذا جاء الوقت فيكون وانما خرج من مع ان افرادها
كان يفيد العموم لان مقتدرته غير مشاهدية فلو افرد لا ممر شيا بهما **الثالثة**
انه وان كان كل شيء عندنا خرابية وهو كوبري ونحن محتاجون اليه لكل افعاله
على حسب المصالح وعدم المقاسد فلذلك اختلفنا الناس في سبط الرزق في
لجواز كون الرزق وسبطه مصلحة الشخص دون اخر كما ورد في الحديث القدوس

ان زعيدي من لاصلي الا الصا ولو اشفق لا فقه ذلك ان زعيدي من لاصلي
الا الفقه ولو اشفق لا فقه ذلك **الثانية** ولقد مكنا كرم الارض وحصلنا لكم فيها
مساوية قلب لا طئرون مكنا كرم اي جعلنا كرم وقلنا لا منصوب على التمييز وهي كرمها
في الامتنان وحصل اشياء اخرى كلها في الارض وهو ظاهر لمن تدبره **الثالثة** ما اربا
الناس كلوا مما في الارض حلالا حليسا ولا تتبعوا خطوات الشيطان انه لكم عدو مبين فهو
كلوا محدوقا في كلوا حليسا ومنه في ما التبعيض وحلا لا طئسا صفان للمفعول المحدود
وميل خال ان منه واما يدب الطياني بالنسبة الى الطبع والا كان تزاوا واشهر
ولا تتبعوا خطوات الشيطان اي لا تتبعوا فيه في تناول المحرمات وفي الدلالة على
ما علمنا باخذه قبل وفيه دلالة على باخذه كلما به الانسان من الشوق الى التبعيض ولم
يجعل معه شيئا ولم يعلم كرامة المال وفيه نظر لا ما فيها انها تدل على باخذه على ابا حنيفة
لاننا لم نعلم ابا حنيفة فلو جعل ذلك على ابا حنيفة ما كان مصدرة على المطلوب
فتبين له علم بالبيان من النجس صلى الله عليه وآله والامة عليهم السلام ابا حنيفة ذلك لتساكن
هو الدليل لا الاية مع اننا نقول الاول في علم حوا زما ذكر من النسخة لاصلا حنيفة
ما لم يسم الا عطف نفس منه وما ورد من اخبارها الاحاد الموهومة لا يعارض ذلك
وسبب وترك الانبياء في مواضعها على انفسهم شيئا من الباطن اللذينة زهدا فترك
الرابعة كلوا من طيب ما رزقناكم ولا تطعوا قلوبكم على عيني الانبياء والصلوات
وفي دلالة على ابا حنيفة تلك طيب الرزق وان لا يملك على الطيب اما تجا والحدود
الحدود الشرعية في حجات المالك ما في جالات المالك بعد حصول المال له
من منع الفقراء حقوقهم والتكبر عليهم واستغفار الفقر والخصم كما قال تعالى ان
الانسان لطيف بالملك بعد حصول المال له من منع الفقراء حقوقهم والتكبر

الكثير

ولم يكن في العدل والزام الزاماً بحيث يضر بالخالفه فيباح الا في قتل غيره ما يقع
 اذ لا يقه في الدنيا ولو كان ضرراً لم يجر أو لم يسل في الحكم قتلا كونه قبولها **الثانية**
ساعة في الكذب **أما لون للحث** روي عن النبي صلى الله عليه وآله ان الحق هو الرثوة
 في الرثوة في الحكم وغش على علم هو الرثوة في الحكم ومهل النبي وكب الحجام وكسب الخيل
 ومن الكيل ومن العز ومن التبه وحلوان الكافر والاستعمال في المعصية وغش الصا
 عليه السلام الحق انواع كثيرة فاما الرشا في الحكم فهو الكفر بالله وهذا في **الاول**
 حاصل لغير الحق انه كلما لا يحل كسبه واستفاد من الحق وهو الاستيصال في الحق
 واسمته اذا استاصلد وسلم الحكم لا يعقب عذاب الاستيصال وقيل انه لا يبركه فيه
 لانه ليس مرقوه الانسان **الثانية** لما كان الرشا في الحكم يحجب عنه قبائح فانه يجره
 لقصدا بطال الحق فيسلم ذلك الكذب على الله وعلى رسوله وأهل بيته هذه الزور
 واحداً للمال من مستحقة واعطاه وغير مستحقة وسماه ثباده النفاق والخبائث
 له وليس له وعدم المروة ومخالفة حسن الظن من احكام الله وغير ذلك ولذا كسر
 عليه السلام الحق بالرسوة **الثالثة** دافع الرسوة ان يوصل بها الى باطل فهو كخلافه في
 فعل الحرام وان يوصل بها الى حق لا يمكن تحصيله الا به فليس فاعلا للحرام وأما
 فهو فاصل حرام سواء حكم بحق الحرام او باطل للدافع او عليه الفاضل اذا لم يوجد
 في السبل من يقهر بوظيفة تعين عليه القضاء ويكون بالقضاء مؤد بالواجب فلا يجوز
 له اخذ الاجرة على ذلك وهل يجوز هذا الرزق من تير ما لا يقول ان كان ذاكما
 فلا ولا اجاز **الرابعة** ان لا يتعز عليه القضاء فلا يجوز الاجرة ايضا فان كان
 ذاكما فلا فضل له ان يترك الرزق من بيت المال وان لم يكن جاز له لانه ليس
الثالثة ولا يكرهوا فيها تكم على البقاء ان اردن محضنا **الامية** سيد يجد الآنية

على تخير اجرة الزانية وكذا ذلك سنة في الجاهلية ولذلك كان سبب تزويجها
 ان عبد الله بن أبي اسلم المتأقربين كان له جوار بكهن على الزنا ويضرب عليهم ضرباً
 فاشك منهم جتان الي رسول الله صلى الله عليه وآله فقلت الآية وهذا لو ارد
الاول اجلة الزانية حرمه سواء كانت حرة او امته مكوهة او غير مكوهة للامتناع على ذلك
الثانية الخفية شاملة للزانية وغيرها من غير ذلك والافلا غير مكوهة معاملة في هذه
 من نكاحها **الثالثة** يحرم الاكراه مع ارادة الشخص خرج من حرجه الغالب ولعدم تحقق
 الاكراه وبها الارادة والافلا لا كراه مطلقاً حرام سواء اردت الشخص او لم
 وسواء كان لطيفاً الدنيا او لا **الرابعة** قوله فان الله من مبدأ كراه من غفور رحيم
 اي ليس من مكرهات والا كراه ارفع للازمة كراه على الله والرفع عن
 الخطا والسيئات وما تكرر هو علمه ولذلك قرأ ابن عباس فان الله من غفور
 ولما المكرهون منهم انهم مغفرون عند الوعيد مع التوبة عند يجوز لا
 معها نصلاً من الله لمن يتأمر **الواقعة والخامسة** **باب ما القى الرسول انما التحريم والبيس**
والامتناع من الزنا **الحرم** فما كان اتيان استقلنا على محرمات وهي اجراء نيتك
 شأن التحريم وقد اكدا التحريم في الآتم تسعة امور **الاول** عند برها بما هو الموكف
 من التحريم الى الاضام في وجوب اجتنابها **الثاني** قسيتها راجعاً **الثالث** جعلها من علة
 والشيطان لا ياتي منه الا الشر **الرابع** انما امر باجتنابها الشامل لجميع اوصافها
الخامس ان يحصل الاحتياط وجب للفلاح واذا كان لا احتياط فلا حاكم كان
 الركوب حينه **السادس** انه ذكر ما يمنع منها وهو العداوة والمقتضا **السابع**
 انها ضد عن كراهه والصلوة **الثامن** ان ثمة عندنا يقول هل انتم منهم من
 وهو منها لعمري في الوعيد والبهتديد وهو ابلغ من انتموا عرفاً وسياً في في التحريم

في الحج من يد كلامه وأظهره فاحبوه بعبود الي الوحي والي عمل الشيطان وعمل الشيطان
 اعم من الوحي والحيض والحيض من الحج والمنسك والحيض من العام ليلزم النبي في الخاص
 خسر العداوة والمغضاة بالحج والمنسك لان الحج موجب الزوال العقل والمنسك موجب
 المال وزوال المال موجب العداوة والمغضاة بخلاف الاضمار والالام فانها
 توجبان مخطا الله والتار لا العداوة بين العابد وبين ذاعرت هذا فما احكام
الحج حرمه الله على الكلب والحمار والكلب والكلب فان الله اذا حرم شيئا حرم منه كماله
 اه عليه وقال ايضا لعن الله اليهود حرم عليهم الحوم فباعوها واكلوا اثمانها
 وكذا الاجن على عمل يتعين بها فحرم وعصا وسقي او غيره ذلك ينوي طبران
 رسول الله صلى الله عليه وآله لعن الله الحمر وشان بها وقاصها وساقها وباعها واكل
 ثمنها فقام النبي اغراي فقال يا رسول الله في كل رجل هذه تجاري فخصلي
 سبع الحمر قال فعمل يتبعني لما ان علمت به طاعة فاعلى صلى الله عليه وآله
 لو اتقته في حج او حجاج لم يعيد له عند الله جناح بعوضة ان الله لا يقبل الا
 قتل لا لا ينوي الخبيث والطيب **الثاني** المبسر هو القار يشاء واثوابه
 كالنزد والسطح قاله جل المفسرين وهو المروي فراهل النبي عليهم السلام قالوا
 لعبا الصيا بالجوز فر القار حج من الكلب وعلى الامة وبنها والجلوس في مجلس
 يكون فيه قال صلى الله عليه وآله لا اعبى لنزد من غير كرمه في علم الحمر كرمه
 وقال الصادق عليه السلام لا يطرح شرار والسلام على الداهية بمعصية
 ولا خلا في تحريم النزد وكذا الشرح الاما نقل عن بعض الشافعية زجوازه
 الا حرم الهابة عن الصلوة **الثالث** الاضمار هي الاضمار التي كانوا يسيرونها
 ويحرمونها الكلب بعلها وبيع الخبيث وشبهه لم يعمل عنهما قال الشيخ وكذا يحرم

على من عهد منه عليها وكذا بيع الغيب على من عجل الحج والمنسك ذكره ذلك
 الشرط فحرم **الرابع** الا لا مرجع له ليعتق الزاوي وضمانا له وحجده وهي فلاح لا ربي
 لها ولا فضل كما نوافل لكونها في اسفارهم واعمالهم مكتوب على بعض ما امر في
 وعلى بعضها ما لم يرد وبعضها عقل لربك عليها في فاذا ارادوا ان يراجوا لولا ان الله
 قال خرج الذي عليه الذي لم يرد في ربي من الرجل حاجته وان خرج الذي في
 لم يرد وان خرج الذي ليس عليه في اعادها هذا قول جماعة من المفسرين ونقل
 على غيرهم من الصادقين عليها السلام انها عشرة سبعة لها الصلوات الثلاثة
 الصلوات السبعة هي القدر والوقت والحل والنفس والمسل والمعلي
 والقدر لهم واليوم له زمان فالوقت له ثلاثة والحل له اربعة والنفس له خمسة
 والمسل له ستة والمعلي له سبعة والثلاثة الباقية هي السجدة والمنسك والوعد
 وكانوا يبدون الي الحج ورفيقه اجزاء فمحققون عليه في حقن السهام وبها
 المجرى ومن الحج وورع علي من يخرج له شيء من العقل وهو القار ونقل الزمخشري
 انهم كانوا يحملون الاجزاء عشرة وقيل ثمانية وعشرون ولا شيء للعقل ومن خرج
 له سهم من ذوا لا يضرب احد على له ذلك القدر وكانوا يدعون ذلك الي الحج
 ولا بد كل من شئ ثانيا ولغيره من ذلك ويدعون من لم يدخلهم فيه وبها
 البرية وقد جمع بعض الفضلاء اثمانا القدر في ايات وهي هذه هي قدوة وتوكل
 رجلين فان من سبل والوعد والمعلي من سنج ومنج هذه الثلاثة سهل وكل
 ماعداها نصيب مثلا ان يعداوا في اول اذا عرف هذا فاعلم انه تعالى في العمل
 بهذه الاضمار اما على الاضمار نوع من المتكبر من غير ان في الله فيه وا
 القرية الشريعة كما نقل صلى الله عليه وآله اذا اراد سفره فخرج من مكانه في

استجاب احد من فلبس من هذا القسم لكون الرسول صلى الله عليه وآله اخذ ذلك
 يا ذن من الله كالقعة كما سقى عن معلوم الله وكذا ما سدا وله الاحتجاب من الاشياء
 بالرقاع والحصى والسحر وما يستعمله العقبة في الامور المشككة من القرعة كما فعل
 اهل النبي عليهم السلام كل امر شك فيه القرعة فكل ذلك امر متعلق من الشارع فلا يخفى
 فيه وما على الناس في فلانة فانه في هذه **الخامس** كما يجوز استعمال هذه الامور في
 كذا يجوز اقتداء التماثيل بحجب تلافيها واخراجها عن صورها وكذا الخمر في غير وجه
 اقتداء والله لا لاجل الخليل ولو سلم الجح فاذ ذلك **سادس** **سابع**
حرج لا يحل الا عرج حرج وعلى الخمر حرج ولا يحل ان تسلم ان تاكل من ثمره
 استدلال العقبة بهذه الآية على جواز الضرب والاكل لا غير من موت الاقارب لا يجوز
 باعتبار رفع الخصال المستلزمة للاحتياط على عدم كراهة الملاك وعدم الامتناع
 الضرب سواء كان الملاك حاضرا او غائبا وبعضهم شرط في الاباحة كون الملاك
 امروضا بالنص في يومهم وظاهر الآية عدم التقييد بامرهم بالدخول في بعضهم
 وهو الحيائي جعلها مندوخة بقول صلى الله عليه وآله والى لا يحل مال امر مسلم الا
 عن طيب نفس منه والمنقول عن اهل الميت عليهم السلام استثناء هذه من اليوم بالشرط
 المذكور وكونه من باب تحصيل الشدائد الكتاب وما سأل تقريره اذا كان شرط
 الاباحة عدم كراهة المالك في فرق بين موت المذكور وبين موت غيره وجوابه
 الذي هو ان موت غيره بشرط العلم بعدم الكراهة في العلم بالرضا وما يوتى الا
 وفيه في عدم العلم بالكراهة وكفي بذلك فرقا وتبين الكلام في الآية فيما يلي
الاول ذكره في الاعداء الثلاثة ضاع عن الميسر ان جماعة خرجوا الى المعركة
 فسلموا موتهم لهؤلاء وكانوا يخرجون من الاكل تلك البيوت فترك وهذا الجواب

المذكور

ما بين

ما قبل في سبيلها وقيل بل كانوا ذوا القربى والصحيون والميتون فلهذا لم يكن
 عندهم ما يطعمونهم فخرجوا من ذلك فترك وقيل كانوا يتوفون سواكم خوف
 انظلامهم او كراهة ذلك طبعاً فترك **الثانية** انه لم يذكر الاولاد قبل ان ياكلوا
 بالعلم منهم لانه من مذكوراتها جازا لاكل من بيوت الاعداء في بيت الاقرب او في بيت
 لانهم المرادون من موتكم لان موتهم بيوت اباؤهم لان مال الولد مال الوالد
 لقوله صلى الله عليه وآله انك وبالك لا يمك وتقول صلى الله عليه وآله اطعموا اكل الم
 من كسبه ان ولد من كسبه ولذلك لم يثبت الربا بينهما لكونها لها واحد وكذا
 الميت في **الثالثة** قبل المراءى ملكه فخرج بيوت المالك ابنه في البيت
 لملك فله سببه وقيل المراد الوكيل في حيا البيوت والبناي يجوز ان ياكل منه
 لانه كالحق الخاص الذي فقته على شجره والمفاتيح قبل في الجاهل من كونه
 مغالب الغيب وقيل جمع مفاتيح **الرابعة** او صدقكم اي يوت صدقكم فخرجوا
 عن الصادق عليه السلام هو والله الرجل يدخل بيت صدقة فياكل طعامه فقهره
 عنه عليه السلام ان يدخل احدكم دين اليكم صلحه او كسبه فياخذ منه فقالوا
 لا قال فليست بصدقته والاهل ان اذا ناكلت الصدقة علم الرضا بالاكل
 منقول العلم مقام الاذن وعن ابن عباس ان الصدقة اقوى من البيوت فان
 النار لا يستعقون بالآيات والامهات بل الصدقة فنفقوا فانما من ثمة
 ولا صدقة من حجب **الخامسة** كانوا يخرجون ان ياكلوا وحدها كما كان
 العرب وربما كان تعدد الرجل شطرن ياكل معه من الصباح الى اروح فاذا ليس
 اكل للضرورة فترك ليس لكم حنا ان تاكلوا جميعا او اثنا وعن عكرمة وروى
 في قوم من الاضار كانوا اذا اكلوا غير صغير لا ياكلون الا معه فترك وصحة

لهم كيف تشاروا **الساد** فاذا دخلتم يؤتا قبل المتكثرة وقبل المساجد والعمارة
 عن الصادق عليه السلام هو تسليم الرجل على أهل البيت حتى يدخل في بيوتهم ولا يردون عليه وهو سالم
 عليا **فكسر** ومن لمسلم ليس يعقبهم على يقين والمراة اذا ادخلها داخل اذا سلم على صاحب
 المنزل فغيره عليه فيكون سلامه سببا للود لان فاعل السبب على المسب قول الحق
 عنده فانه الكرم والهداية واجابة وصفها بالبركة لانها من تحتها القلوب
 وتوجب البسط وحسن الخلق وتودون بالافضل من المداقي وعن النبي صلى الله
 عليه وآله اذا لقيت من امي احدا سلم عليه بطل غرك واذا دخلت فيك سلم عليك خربت
السابع انه تعالى من في هذا الآية مكارم الاخلاق ومن بهم من ذل به الرجل وعكم
 الانداف فقال كذلك بين الله لكم الامات **كتاب البيع** وفيها باب **البيع**
باب الذي امنوا لا ياكلوا اموالكم بباطل الا ان يجهنم تجارة عنكم
 الخطاب عام والمراد لا ياكلوا اموال بعضكم فخذ من المضاف للعلم ويحتمل عدم
 وتكون الاضافة للمقتلك بل المطلق الاخصاص كقوله خلقكم ما في الارض هذا وقد
 اشتملت هذه الآية الكريمة على ثلاثة احكام **الاول** انه من اكل اموال الناس
 اي بالسبيل الباطل فبغير كل ما يجهل لتأديع من الغش والسرقة والخيانة والمغشاة
 سواء اشتملت على الربا ولا يكون خداه السبيل هو مذكور في الكتب القديمة وبه
 في الباطل ايضا ما كرم بغيره كالتجارة والبر والزانية وغير ذلك بالجملة هذا من الجملة
 المنقذة الي بيان النبي صلى الله عليه وآله واصليه عليهم وسلم وضوا لا كل الامور
 المنافع او من باب اطلاق المذموم وهو تصرف فيهم سواء بالصدق **الثاني** ان
 ما كان بسبب التجارة لاننا الاصل في طرق البيع قوله صلى الله عليه وآله الرزق من غير حرام
 لستع منها في التجارة **وهذا** موضع **الثالث** شرط في التجارة كونها عن ربح اي مصادرة

عن تراخي

عن تراخي من المتعاقدين فيخرج ما لم يكن كذلك عن **الباح** **الثاني** قال مالك وابو
 المراد تراخي المتعاقدين حال العقد فاطلصل في البيع وازم فلا خيار قبل المتفرق
 عندهما وقال الشافعي المراد المتفرق عن تراخي فلها الخيار قبل المتفرق وهو
 منه بالاحكام بقوله صلى الله عليه وآله البيضا بالخيار ما لم يتفرقا **الثالث** عقد
 باطل لغيره لوجاز في بيع **الرابع** الرضا برأيه المعتبر شرعا فلا اعتبار برأي
 والمختار والسكران والسفيه والمفسر فلا يصح عقوده ولو اجاز واعيد زوال
 المانع والفرق بينهم وبين المكره اعتبار عقده كولا الا كراهه ما عالج الحكم
 لامانع السبب **الخامس** الرضا في سائر العقود للاجماع على عدم الفرق بين
 خيار المخلع وخيار البيع **الساد** لا يكتفي في التملك حصول الرضا فيه قصد
 كان البيع حليلا او حقيقا لانه اطر في لباحة حصول التجارة الصادرة عن
 التراخي والتجارة تستلزم العقد فلا يكون الرضا بغيره كافيا وقال ابو حنيفة
 يكفي في الصفقات الرضا وحده والاصح عند اصحابه الاكتفاء بطلب **الثاني**
 حصول الرضا بعقد القبول بعده كافي عند جماعة منا وهو المذهب وعند
 وعليه الفتوى وقال جماعة لا يكفي بعده لتيقن التصرف في مال الغير عقلا
 ولقوله صلى الله عليه وآله لا بيع ما ليس عندك وقوله لا بيع الا فيما تملك وبعض
 الاول صورة عرة الباري والنبي صلى الله عليه وآله لا يبيع على الباطل والمنهني
 المعاملات لا يفتني البطالان وفي الحقيقة برأيه بقي صفته من صفاتها اي لا
 لا بيع لادارة المباح بيع الوالي والوكيل لو حل على ظاهره فيكون المراد لا بيع الا
 في ما هو ملك او ملك لسبب الرضا او الاذن واشتراط التقدم ممنوع
 مشبه الي ليل **الثالث** لا تنسكوا وانفسكم فانه اذا قتل غيره قتل بفضا صا

هو القائل لنفسه او المضاف للمخدوف اي تصرف في نفسه مخدوف لعدم التثنية
وقبل الكلام على ظاهره لان الله كلف بني اسرائيل انهم يقتلوا انفسهم ليكون الفصل
لنوبة لهم غرض من غرض فرفع ذلك عن امته محمد صلى الله عليه وآله وسلم له ولذلك
ان الله كان بمرحمة ورحمة لا يمتثل ان يكون المراد لا تمسكوا انفسكم باركابكم في
في اكل المال الباطل وهو وجه حسن ليكون الكلام بضمه اخذ بحجة بعض النسخ
لا يكون الربوا لا يقومون الا كما يقوم الذي تحيط النظار من المسألة كان
في الجاهلية اذا حل لها على غيره وظالم به يقول له العزة في في الجاهلية
ازدياد في المال فيفعلان عدل فيقولان سواء علينا الزيادة في ولا البيع
او عند الحل للجل الناصر فله علمهم قوله لا يقومون اي من ثبوتهم الاقبا
كقيام المصروع زعمنا لم يزل المصروع يحيط الشيطان فيصير في الخطط
على غير النحو الطبيعي وعلى غير الشافى كخطا العشوائ من المشاي من الشيطان ولما
مستعمل لا يقومون اي لا يقومون من المس الذي بهم الا كما يقوم المصروع فيجب
ان يوضحه وقيامهم كقيام المصروع لانه تعالى اذ بان في بطونهم فاكلوه فقال
وهو عامر الذي بعهم فوز على يوم السبت والموعظ دليل التحريم قوله وامره الى
اي يجازيه على اعماله بحيث علم منه في صدق نبيه في الاثبات اذ عرف هذا فثبت
فوائد **الاولى** الربا لغة هو الزيادة وشعرها هو الزيادة على زيار المال من احد النوا
حينما يكال او يوزن ثقل بخبر الزيادة لا يعرف قبله مع الزيادة عليه هو الجور
خصوصا مع التمييز ولا يحسن الملك بما اقتضاه العقد من العوضين لما تقرر ان العقد
الفاصل على لا يثبت عليه اثم **الثانية** المراد بالجنس فيها هو الحقيقة النوعية
وتحقق ذلك يكون الا افراد لها اسم خاص والزيادة فيكون فيتم هو ظاهر

وحكمة وهو كبيع احد المتجانسين بمقابل وقد اولى بينه والمراد بالكيل والوزن
ما كان حاصله في عهد النبي صلى الله عليه وآله وكل ما عهد له حال في علمه وما لم
يرجع فيه الى العادة فلما اختلف قبل لكل له حكم نفسه وقيل في ذلك التحريم لخصا
وهو اذ في **الثالثة** الربا يثبت في النسيئة اجماعا لقوله صلى الله عليه وآله انما الر
النسيئة وقصر عليها عباس للحكمة المذكورة في السابق بجملة المقدمات والموقوف
والحكمة فيها الله واعلم ان اجماع حصل على وقوع الربا في نفسه سنة من النبي صلى
الله عليه وآله وعليها في الذهب والفضة والخطبة والشعر والتمر والمخ وخصف
القائمة بعد ذلك في العملة فيها عداها قال ابو حنيفة الجنسية والمقلد وقال
الثاني مع ذلك الطعم والهيئة وقال مالك القوت والادخار وعن احمد روا
احدهما كاي حنيفة والاخرى الكيل والمما كونه لا يكتفي بالوزن عند واما انما
فقد عرفت انهم **الرابعة** من المراد بقوله ذلك جازم قالوا انما البيع مثل الربا انهم
قاموا الربا على البيع ام لا قيل بالاول لانهم قالوا يجوز ان يشتري الانسان شيئا
ليا ويدهما لا خبر يد زهين يجوز ان يبيع درهما بدينارين فله علمهم بالنسبة
تحليل البيع وتحريم الربا ابطالا لقيامهم فانما لقيام المحالف للمضابط لثقل
منه هذا كان ينبغي ان يقال انما الربا مثل البيع لان الربا محل الخلاف والحيث
جاءت المعنى انه المبيع في اعتقادهم من اجل الربا انهم جعلوا اصلا لقيامه في
بالثاني لجواز ان يكون قوله واحل الله البيع من منه كلامهم على وجوب الربا
انه فرق بين المتساويين وذلك غير جائز وبسبب غلظهم في جعل الربا وحرم
الجوايب المتع من المساواة بان تحريم الربا معلل بعبارة غير حاصلة في البيع **الثانية** فلو
واحل الله البيع لا لا على ابا حنيفة اقامه من النقد والسلف والنسيئة وانما

من الفلاح والمواضع والتولية والمساومة وانواع المبيعات من الفار والحبوب
والصوف وغير ذلك ما ورد اليها من النبي **الثاني** قيل في قوله فلهما سلف لانه
عليه لا يحل عادة الربا مع الجهل بخبره بل يكفي مع ورود العلم بالجهل وهو الحق
لا غير بقية نظر الجاهل ان يكون المراد بسقوط الآية التوبة لا سقوط حكم الغير لا سيما
لسقطه الا اذا **والسادس** الربا من الكبر بل هو عد عليه بالنار في آخر الآية ولقول
الصادق عليه السلام درهم ربا اعظم من دابة من سبعين نرية ذلك محرم في سائر
وقال ايضا عليه السلام لعن رسول الله صلى الله عليه وآله في الربا خمسة احده
وشا هله وكانه **السابع** انه تعالى لم يكتف في النهي عن الربا والمنفعة به بمسئد
الناحية اجمالية لا جنسية ولا بركة وانه يذهب فيها بقوله الله الربا
وبري الصدقات فان الحق هو نقصان الشيء بذهب ثم قال والله لا يحل
كل كفا رايهم تعليل لثان الربا فان احده معتزلة الكافر والاثم كية الكفر وكذا
في حكمه مخلوذا العايد في النار الذي ومن احكام الكفار **الرابع** **الذي**
لا اكلوا الربا اضعا مضاعفة واتقوا الله اعلمكم تقبلون الآية غرضها تحريم
ان لو سيد بر المعصية كان يورث في الجاهلية وفيه بقايا على يقين فادخله
بن الوليد المطامية بها بعد ان سلم قتلته وقيل كان العباس وخالد بن يزيد
الجاهلية لسلفان في الربا فحله الاسلام ولها اموال عظيمة فانزل الله الآية
فقال النبي صلى الله عليه وآله ان كل من عرف في الجاهلية موضوعا واولدهم استعوم
وسبعة بن الحرف ربا اضاع العباس بن عبد المطلب وكردم في الجاهلية موضوعا واول
دم اضاعه دم ربيعة بن الحنف بن عبد المطلب هذا فوايد **الاولى** ذروا ما بينكم
اي تركوا وقوله ان كنتم مؤمنين مبالغة اخرى في تشديد الامر الربا اي ان كنتم

في قوله لا اكلوا الربا اضعا مضاعفة
المراد بالاضاع مضاعفة الربا
فان كل درهم ربا فلهما سلف
المراد بالاضاع مضاعفة الربا
فان كل درهم ربا فلهما سلف

استمتموا انزل على محمد صلى الله عليه وآله فالتزموا بالاحكام التي هي من جملة ما تحرم
الربا ولا يلزم من ذلك ان لا يكون الكافر **الثاني** كلفا بخبره الربا لان الكافر
لا يطالب حال كفره باحكام الانبياء **الثاني** قال لم يفعلوا فاذنوا
بحسب ما يعملوا بما من اذن بالتي اذا علم به وقيل اجرة وامر بكونه اذ ذنوا اي اعلموا انهم
وهو من الاذن وهو الاستماع وحريه هو حريته هو له وقيل حريه الله بالنار
الوشول بالقال فانما لم يقل يحرب الله لان المراد بنوع من الحرب عظيم كون الشو
للعصية وفي هذا الكلام مبالغة زائدة على تقديم **الثالث** فان يتم الى اخره
الرجوع في العاين ان لم يكن مفسرا على التحليل ويكون من ذنوا وعلم في نفس لا
تمنع اذا المريب يكون من ذنوا الجواز ان يفعله ويعتقد بخبره والحق انه يحبس دمه
ما لك امام العلم بخبره فبالاجماع تامل ولم ينظر في جعل صاحبه وعرف الربا اضاع
به وان عرفه وجعل الربا ضاحك عليه وان مرجعها لجلال وجل المالك والف
صدق بحسبه وامامه الجمل ضد تقدم الكلام فيه ولا ريب ان قوله تعالى فاجرة
موعظة من مبر فاتمي قلعا سلف وقوله يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما
بقي من الربا صريحا ان لانه لا يجب رد الربا السابق على قول الفهره ونحوه قد
بانه يجب رد الربا مع العلم والجمل فاجرة الجمع بين الكلابين فتقول وجرة الجمع لا
على الكافر رد ما اخذ محال كفره الان يكون عينه موجودة فاذا اسلم حرم عليه اخذ
بني له عند مسلميه واما المسلم فيجب عليه رد الربا مطلقا سواء علم بالشره او لم يعلم
على الاصح لان الموعظة كجاءت المبر وعدم علمه ليس عند المالك في العلم قوله لا
تظلمون اي ياخذ ما هو زائد على ما روى من الكفر ولا تظلمون بقص حكيم **الرابعة**
يا ايها الذين آمنوا لا اكلوا الربا من مضاعفة الآية فيها الصريح بالنهي عن اكل الربا

زيادة على تقدم وان الرجل اذ حل له الدين زاد فيه واخره الى اجل سوي ثم اذ حل
 زاد فيه ايضا وهكذا فكان سبعة في الشيء الطفيف الى الدين فيها ثم الله عز وجل
 معنى الضعف المضاعفة اي لا يزيد وابه اموالكم مضاعفا مضاعفة وخص
 بالاكل وان كان المراد به ساءه بالمضرة فان لم يمتدحها بالماضي السائل وبما في نفسه
 الآية ظاهرة تدني اجتهاد الامانة على ان ياتى الربا خصوصا حيث ثبت على غيرها لما
 عدهم عن ايمانهم عليهم السلام من امانة الرابن الى الدولة ولد الزوج وزوجته
 والسيد وعبد والمسلم والحربي **الخامسة** **ويل للطغفاني الذي اذا اكلوا على الناس**
واذا كالوهم او وزنهم يخسرون **الطغفاني** الخ في الكيل والوزن انما يحس به
 طغفيا في خبيرة وعلى هذا ما معنى من اي كمالوا من الناس وسئلوا لسبونهم
 او يكون التقدير كمالوا على الناس كل ذلك محتمل واذا كالوهم اي كمالوا الناس
 او وزنوا لهم فحذف الجار كقولهم ولقد خبتك كذا وكذا فلا ولقد خبتك
 عن ثبات الاوراي خبت لك او على حذف المضاعفة كمالوا مكيدهم او وزنهم
 وانما قيل واثر في الاول لان الكيل المكيه في الشقة بالمؤمن الاثران وقا
 قوله **اول** **روي** **ال** **رسول** **له** **صلى** **الله** **عليه** **واله** **آله** **وسلم** **كانوا** **من** **اجل** **الله**
 كمالوا فحذفوا عن ابن عباس رضي الله عنه والقديم وبما اجل يقال له
 ابو حنيفة ومعه صاعان يكيل باجدهما ويكيل بالآخر فترك الايات في حاله
 دلالة على الاوجوب لا بقاء بالكيل والوزن وحده التقص منها لان قيل
 للام وقيل وبل واذ فيهم **الثالثة** **حينان** **ايضا** **الكيل** **والوزن** **ولم** **يذكر**
 الى احكام الواجب حذر من التقص المحرم من ذلك قال صلى الله عليه واله باوان
 ون **والراجح** **الرابعة** في معنى الآية ايات كثيرة كقولهم وضوا الكيل ولا تكونوا من

الحرم

الحرم من قوله ولا تقصوا المكبال والميزان وغير ذلك الحج مشترك في تحريم تقص الكيل
 قالون **ووجوب اتيابه** **السابعة** **يا ايها الذين آمنوا اتقوا من طيات ما كتب اليكم**
 في الآية دلالة على احد هما على ارجحية الاتفاق من كتب الخلا والتميز عن الاتفاق
 من كتب الحرام وثانيهما على وجوب الثقة قبل الاتجار بل يعلم الحلال والحرام
 قوله علي بن ابي طالب في قوله تعالى **يا ايها الذين آمنوا اتقوا من طيات ما كتب اليكم**
الاول قيل ان قوله هذا العفو او ما يعرف واعرض عن الجاهلين يدل على امرين احدهما
 كونه الرجوع على المؤمن الا مع الضرورة وان ترك الرجوع من الاحسان فيكون من الغر
 وثانيهما كراهة معاملته الا من في السفلة الذين لا يبالون ما قبل لهم وقيل فيهم
 لان الامور لا تعرض عنهم يستلزم ترك معاملتهم بقاء انواع المعاملة وفيها نظر لان
 العام لا دلالة له على الخاص ثبت بل يدل على خارج فيكون ذلك كافيا مع ان الامور
 من الجاهلين تزداد به التجاوز والعفو في سببهم لاعداء معاملتهم ولذلك قيل
 لما نزلت قال رسول الله صلى الله عليه واله خير لي عليه السلام عن معاصيكم لا ادرى
 حتى انما ذلك ثم رجع فقال يا ايها الذين آمنوا ان فصل من قطعك فقطع عني
 وقصوا عن ذلك وقال الصادق عليه السلام امر الله نبيه بها بما كرم الاخلاق **الثامنة**
هذا **الحج** **السن** **وسمى** **الحج** **طحا** **لأنه** **يقال** **لنبي** **كراهة** **الدخول** **في** **سورة** **المؤمنين**
 الأكثر على ان داود عليه السلام خطب على خطبة او بدأ فتوب على ذلك والكلام فيها كما تقدم
 في الاول لكن الدلالة في هذا قوله فان كان الايمان على نص النبي صلى الله عليه واله
 والآية عليهم السلام **اولى** **الثانية** **قال** **الواحد** **بما** **قوله** **يا ايها الذين آمنوا** **واهل** **البيت**
 وصياها من جنة يدل على انه من الاختصار وفيه نظر لان قوله من مناهم الضم
 في الجاهل الى العترة قال في الله فلا دلالة حيث يدعى كذا قال في قوله يا ايها

السابع

قال القليل

نكر له ما يقضيه بغيره قاله الشيخ يعقوب ذلك اذا لم يكن الدائن مطلقا حيا
والا فالكراهة سندية وقوله الصدق في من الاستدانة ولو كان له في بعضه
حقا للكراهة وحكم ان اذ لم يبق الكراهة مع الوالي عدم وجوبه عليه مع ان عدم
الوجوب لا يقع الجواز **الثاني** ابا حنيفة يقول للمجل لان الدين حق مبتدئ
الدين هو امر من الوجوب وغيره قال ابن عباس انما نزلت في السلم خاصة وهو متبع مضمون
المجل معلوم والكثر على انها غير ذلك **الثالث** وجوب كوز الاجل مضبوطا بقوله
سمي كالبيع والشراء والشه لا ما يحيل الزيادة والتقصير كادراك الثمن وقدر
الحاج **الرابع** امر بكفاية الدين لا بزيادة المثل لغيره الدين والموت والحج
والامر صاعدا لكل للوجوب والامح لغيره الدين والارشاد الى المصلحة **الخامس** يجوز
كون الكايات اميا لقوله بالعدل وهو صفة كتابي موضوعا للعدل كي لا يزدق
وتعقب هذا وانما رخصي بالمعاملان ومعلوم انه كونه اشتراطا كونه فيها عالما بقدره في ذلك
المعاملة ليكمل المقصود منها **السادس** ولا باب كتابان كيك قبل النبي تحريمه فيكون الكتاب
واجبه لكن على الكفاية قاله الشيخ جماعة فوضع مع عدم غيره من له علمها او مع
صاحب الدين بترك الكتابة وقيل كانت واجبه عينا ففتح بقوله ولا يصار كتابا
الاجود انما مستحبة على الاعمال المعروفة بها لانها من باب وتفاوتوا على البراءة
على الكفاية ليم نظام النسخ **في بيان الاول** اذا وجد ميتا مال اعطى مرقته منه لانه من
المصلحة والاحراز له اخذ الاجرة من الامور الكتابية لاصالة عدم وجوب بدل المقتة
مجانا **الثاني** المداد من ميتا مال وكذا الورق المكتوب فيه لانه من المصلحة ايضا وان
له جديف اخذ الكتاب الاجرة حيا للمداد عليه ولا يجب القراض عليه بل هو على ما
الدين لانه لمصلحة ولا يجب على المدين قطع **السابع** كما علم الله فليكتب قبل مو

وقيل

مستوف ياب اي لا باب كتابان كيك كما علم الله فيكون فليكتب امر عبد النبي كما كتب
كقولك لعبدك لا تسفل فاقه ويحتمل ان يكون مستوفيا بالامر اي فليكتب كما علم الله
وحديثه حتم ومقتضى احدها كما علم الله بفضله فلا يشبه لاختلاف الله ولا يسقط
بكتابة الدين كما فضل الله عليه كقوله واخر كما احتراه الملك ولانها امر كتابان
كما علم الله من العفة في تلك المعاملة بحيث لا يكتسب شيئا يخالف مقضاها مما فيه
ويخبر على المتعاملين فعلى الاول الامر للندية وعلى الثاني للوجوب وعلى الثالث
الاول يكون النبي السابق مستفدا وعلى الثاني يكون مستفقا **الثامن** وللمل الذي عليه الحق
الاحلال والاملا يعني واحد وقد ورد بهما القرآن كقوله في حق علي عليه السلام واما
كون المل الذي عليه الحق لانه المستفد عليه ان هذا المل يجب عليه تعوي الله فيما مله
ولا يخبر من الحق الذي عليه شيئا والحق النقص واما امر وطاه ليجوز ان يكون معا
الحق انما مستفلا ولا خيرة له بالامور فلو لم يسئل المدين الورع في ما مله لزم
احراز الدائن وهو امر **التاسع** فان كان الذي عليه الحق مستفقا او صغيا او لا
يستطيع ان يمل هو الى آخره السقي لمبذره هو الذي يصير فامواله في غير الاغراض المحمودة
او يحيل في المعاملة والصغيا في العقل بان كان صغيا او كبيرا لا تسفل له والذلة
لا يستطيع الا ان لا يملها او ما لم يكن او يحيل او لم يملها او لم يملها وقيل الصغيا في نفسه
يرجع الى الحق اي في الحق اي صاحب لانه اعلم بدنيه والاولي بعد الصغيا الى الحق
ولانه انب بالمقام وهذا نوع يتبين احكاما مستخرجة من امة **الاول** شرعية الامة
على السقي والاصغر ويدخل المحلة بطريقه **الثاني** عدم صحة استقلالهم
بمقدور المعاملة اذ لا يصح استقلالهم بالعقد الا في **الثاني** جواز استئثاره
لن عليه ولا امر مع الحق في ذلك **الرابع** صلاحية ذمة الحق المحنون والسقي

الدين بها لكن لا مطلقا بل مع مباشرة الوحي بسبب الدين فلا بد ان شرع الحجاز اذا لم يكن
 له قال **الخامس** انه يجب على الوحي مراعاة المصلحة للوحي عليه وعدم تحججه لقوله بعد
 انما الامانة في المعاملة بطريق الوحي **السادس** الوحي المصني وان كان منه مستمرا عقيب
 البصا فوليها الاب والجدة كما تقدم وان كان طاريا فوليها الحاكم **السابع** يجوز التمسك
 عن الاخر والابكر والاجبي لاشترائهم في عدم امكن استقلا لهم باصل الحق
الثامن وجوب كون المرحوم حيا لا ميتا طاملا لاله بالعدل المتعارف ذلك بعد الله
التاسع صحة الشهادة على الاخر والاعجب مع الترجيح بينهما ويكون اصلا لا وعا
 لتقيا لهما لا لاشتهاء **العاشر** الوحي في الآخرة يراى به القدر المشترك بين كل من في
 مقام غير في حق على ذلك الغير فثبت الوكيل ايضا فحوزنا الشهادة على وكيل باستدلال
 لموكله يجوز للشاهد ان يشهد على الموكل مع ثبوت الوكالة حالة الشهادة
 وقد بين استخراج فروع اخر غير هذه وبذلك يظهر من قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 جماع الكلام **الحادي عشر** واستشهدوا شهودا من الدين للطلب اي طلبوا شهودا من الدين
 من الشاهد والشهيد ان الاول يعني الحدوث والثاني يعني الثبوت فانه اذا حمله
 الشهادة فهو شاهد باعتبار حدوث تحمله فاذ ثبت حدوث تحمله لم يناف ذلك
 فهو شهيد وطلب الشاهد عليه بعد تحمله بحجج انتمية الشيء بان كان عليه بطلان الشهادة
 قبل تحمله لها حجازا كما في الآية فان اطلب ما يكون قبل حصول المطلوب وهذا
 حكم باشرط الاثباتية في الشهادة بالذي قبل على عدم قبول الواحد ما مع الضمان
 البين من المدعي بتقبل عدنا وعند الشافعي لقضاء اليوم صلى الله عليه وآله وسلم
 عليه السلام بذلك **الثاني عشر** من رجالكم اي من المؤمنين ومنهم من ذلك حكام
الاول اشترائك المبلغ في الشاهد لقوله من رجالكم **الثاني** اشترط الايمان فلا
 يقدر

تقبل شهادة الصبي ويدخل المحبون بطريق الوحي لعدم تقبل الكافر الا في شغل
 باقي في الوصية ويجوز بوجاهة شهادة الكفار بعضهم على بعض على اختلاف الملل
الثالث عشر فان لم يكونا رجلين فرجل واحد وان فيه دلالة على جواز شهادة النساء
 منقعات لكن في الديون والمعاملات وكل ما يقصد منه المال وفي قوله فيما بعد
 فصل احدهما اشارة الى سوال فذلك قد يدرج لاجل امر انان مقام رجل واحد
 حصل ذلك بخلافه ان فصل احدهما اي تسمي فانه من ضعف عقولهن اسيل الى
 النسيان بخلاف الرجال فانه بعد عن النسيان لزيادة عقولهم وقرا حرة ان
 فصل على انها حرف الشر وجوابه قد ذكره والباقي يقتضيه الله انهما مضمينان
 على انفعولي والعلل محدوف قال الزمخشري ومن يدعي المقاسم قد ذكره
 فحصل احدهما الاخر ذكر المعنى انهما اذا اصبعا كالنا بتملة الذكور والنا بتملة
 نسيان بن عينة قبل والضمير في احدهما الا في رجوع الشهادة اي يصح احده
 الشهادة من قوله تعالى ضلوا عنا اي ضاعوا فذكر احدي المراهقين الاخرى فكون
 الصبي في الثانية للمراحم لئلا يلزم من الكرا من غير فادى وفيه عتق **الرابع عشر**
 من تضمنوا الشهادة اي من الرجال الموضيين والشاء الموضيات في الداب
 وفي ذلك اشارة الى اشراط العدالة فان الفاسق غير مفي وبطلان على بطلان
 اي حقيقته في قبول شهادة الكفار ويلزم من اشراط الرضا بهم ان يكونوا ائمة
 ما يحسن الظن به في صدقته شهادة فلا تقبل شهادة المتهم فانه يدفع ضررا
 ويجلب نفعاً ولم يقل من الموضيين من الشهداء اشارة الى الاكتفاء لظاهر
 العدالة وعدم اشراطها في الامر والاعتدال لاستشهادها اذا لاثبت احكام
 فتراد بها الشهادة حثيثا حصة المبلغ والعقل والايمان والعدالة وادعاء

الهمة واختلف في شهادة العبد نفسه القتها الاربعه وروى عن علي بن ابي طالب
 بن مهران ومهرج وعثمان السبيعي وغيرهم من الائمة واما ما فيها من اقربها القبول
 الا على سيرة خاصة فيقبل السيد وغيره وعلى غيب **الخامس** ولا ياب السهولة اذا
 نادى عوا قبل ذلك في العمل في الامة وقيل فيها معا والاول لا شبه لان الكلام
 في العمل لا في الامة ولحل عليها لزم استعماله في معنيها معا وهو ممنوع
 والتميز في الامة ليس له الا في العمل لكنه فرض على الكفاية فان لم يوجد نيلنا لشاهد
 صار فرضه على **السادس** ولا تاملوا اي تملوا ان يكتبوه الصبر للدين صغيرا اي
 كان الدين قريبا او بعيدا وقيل المارا الكاتب فان البديع لم يشرط في الكاتب وقيل
 الكتاب مختصا كان او مطبوعا وكل ذلك منصف والاول اولي في ذلك ولا يشترط
 استحباب كتابة الدين والامتهاد به في ذكر سجانه لرحمته ثلاثة اسباب **الاول** انه
 اقط عند الله ان يعد **الثاني** انه ايقول اللهم ابد ايا غوث لها لان المكون بعد
 ذلك من الخط **الثالث** انه ادق ان لا يتاوبوا الي اقرب في القتل والربا يشك في
 علم الكفاية من غير احد التميز بانه صادق وكاذب **السابع عشر** ان يكون نجما
 خلت هذه استقامت الاخرى الكاتب ان كاشا المعامل في تجارة خاضعة بيد من غيره
 عليه لاحد العوضه فليس عليه ان لا تكون تلك المعامل فانه لا يوقع فيها من استقامت
الثامن عشر واشهدوا اذا تابعتم اياكم المباحية بالدين والالف الكراواتا امرها
 عند المباحية ان تباد الي رعاية مصلحتهم لانه لولا لجاز ان يمد احد المتبايعين
 على البيع او يبيع تواعنه كية احد العوضه او شرط او ضار وغير ذلك فالامر هنا للامر
 وقا لست او دانه للوجوب وليس يبي لما قلنا في المصلح الذي هو **الداسع عشر** ولا
 يضار كاتب ولا يهد فيه قران احدهما بغير الاظهار والكبر والبناء للفاعل فزاية

انهم عرفوا قبل هذا معنى لا يجوز وقوع المضارة من الكاتب بان يبيع من الاجابة او
 بالزيادة والنقصان ما فيه ضرر على المبتدع عليه وثانها ما قلناه اننا قننا بالادعاء
 الفصح للمعتق فعلى هذا يكون المعنى لا يعقل الكاتب ولا الشهيد ضرر بان يكتفوا قطع
 مشتقة من غير يكتفون بها او لا يعطي الكاتب اجرة واقية او غير ذلك من انبها المضارة
المودون وان لم يفعلوا اي تلك المضارة على احد المقدين فانه فوق بكم اي خروج
 عن امر الله سبحانه **الحادي والعشرون** واقفوا الله ايا عتدوا التقوى في كل امر الله به في
 امور دينكم ودينكم **الثاني والثلاثون** ويعلمكم الله اي هذه الاحكام المذكورة فانه
 مصاحمكم فلا تروا بواقي شيء من ذلك لانه بكل شيء علم وفي ذلك دلالة على ان
 كلها بتعليم الله سبحانه لا بالقياس والاحتياط ذكر على ان ابراهيم عليه السلام في البقرة
 خصاله حكم وفي هذه الآية خاصة حسنة عشر حكما واش قد ظهر لك اكثر من ذلك
الثاني وان كاذب واعترضا فظة الي مبسرة كان هنا ثمانية لا يفتقر المجرى كقول الله
 يوضع القراي اذا كان الشاهد فادقوني فان السجدة هذه الشاهد اي وحده
 عشر والقاد حجابا الشرط والظنة بمعنى الانظار وهو الناحية والمراد بالمعنى
 من يعجز عن اداء ما عليه من الدين ولا يحجب عليه قوت يومه ودمت قوته وادراكه
 وحادمه للمعاد فان ذلك لا يحجب صرفه في الدين فاذا تحقق العجز عاذا ذكر
 الانظار وحرم المطالبة والحبس ومع القدرة تحل المطالبة والحبس يجوز قال
 صلى الله عليه وآله في الواجب على عقوبة وعرضه والى المطل والعقوبة الحبس والامر
 المطالبة بقوله وان تصدقوا اي تسقطوا عن المقر الدين فهو خير لكم وفيه فوائد
الاولى ان لا يرا صدقة فيستلزم تصدق القرية **الثانية** ان الاموال اخرج فيه
 كالحقيقة **الثالثة** عدم اشتراط القول فيه فيقع وان يعقل المديون فلا يشرط

حضوره ولا شافته **المرتب** منهم بعضهم من هذا ان المندوب افضل من الواجب
 لان الاظهار واجب الايمان بذهب وقد حصل خبره يكون افضل وهو غلط
 الا برأى جامع للظن والصدقة فالخبرية يا صبارها بما قولك ان كنتم تعلمون ان
 علم حقيقة الصدقة علم خيريتها فان العلم بالصدقة يسبق العلم بالصدقة
 وهو قوف عليه لان المراد ان كنتم تعلمون ان خبركم كما قاله النجاشي **الثاني**
الذي يرضى الله قرضا حسنا وفي معناها ثلث ايات اخرى **الاولى** ان ترضوا الله
 قرضا حسنا لرضا عبده **لكن الثانية** وارضوا الله قرضا حسنا لرضا عبده **لكن الثالثة** ان
 المصدق والمصدق واقضوا الله قرضا حسنا من ارباع ايات استدلال المعاصر
 على ارجحية القرض للمرض وان فيه اجرا عظيما والله هو المكا في عليه اذ الحقيقة
 موقوفة لاحتمال الحاجة علمه تعالى فيحمل على اقراض عبده وعندني في ذلك نظرا
 اطلاق القرض الذي هو اعطاء شيء ليعبد عوضه وقتا آخر استعاره للاعمال الصالحة
 فانها الاعمال الصالحة فعملها العبد ويحصل له العوض في الدنيا والاخرة وجب
 لانه في الايات على شرطه عية القرض وقوله ان الحقيقة لميت مرادة مسلم كقول
 علي اقراض المؤمن من غير عيبه لا ليل ولا ضرورة اليه مع امكان المعاز الذي ذكرناه
 ان قال حيث صدق لفظ القرض ومعناه بين الله وبين عباده دل ذلك على شرط
 قلنا نحن نريد ان ينبغي ان يعرض لذلك في دليله ولم يفعل هذا مع انه لا وجه
 للملازمة خصوصاً مع الفرق بين القرضين فان قرض العبد للمرضى يسبق ارضا
 والقرض من العبد للمرضى فيه الزيادة على المثل ولو استدلل عليه بغير ذلك العوض
 القرآنية كقوله وتعاونوا على البر والتقوى واحسنوا ان الله يحب المحسنين وقوله لا
 من امر بصديقاً ومعه من الصادق عليه السلام ان المعروف القرض كان ولي

والله اعلم **قواعب الدين انواع الاول** وهو لغز النبات كالذرار ومنفعة راحته
 واللغة الغالبة الكثرة لغز واما ارض غلة قليلة وشرا منفعة للدين ليس في شئ
 وفيه اية واحدة حيث **وان كنتم تعلمون خبركم كما قاله النجاشي** **الاولى** ان ترضوا الله
 قرضا حسنا لرضا عبده في الآية بالسفر وعدم وجوب ان الكاتب خرج مخرج الاعيان
 من طاعة احوال الكاتب ولان التقييد بالسفر لا يدل على شئ في الحضر لعدم شريطة السفر
 خارجي وقد جرد هو من النية على الله عليه والذات رضى رضى وهو حاضر عند
 والاجماع فانه لا خلاف في جواز اداء الدين بالسفر فدا طيل قوله مطلقا وقال المجاهد
 والصحاح بعدم جواز اداء الدين بالسفر فدا طيل قوله الاجماع **الثانية** الجمهور على انه
 بشرط العقر في الرض لانما كفاية كينى لايجاب والقبول بالاول قال اكثر
 استدلتين الاية وقبول الباقر عليه السلام واما محمد بن قيس لا رضى لا مقبوطا وقال
 المحققون منهم الثاني لاصالة عدم الاشتراط والعموم او ضا بالسفر والاية انما
 تدل على ان الخطاب وهو باطل ولا ينافي لودك على شرطه القرض لزم التكرار ولا
 فائدة فيه واما الملازمة انه ما رضى فست اذكر القرض فلو كان شرطا لما حلت
 بدون كالايقال رضى مقبوضا والمجاز وان امكن لكنه خلاف الاصل والرواية
 لان في شرطه ما محمد بن قيس وهو مشترك بين الضيق وخبره وفي كل نظر بيناه في
 الشق **الثانية** اكثر من شرط القرض لا بشرط طه وامر بل يكفي مساه ولو اعاره جاز
 الرض وقال ابو حنيفة استدامه بشرط **الراية** يجوز اخذ الرض على كل حال
 الا من سئل كان او غير وهو اجماع ولان ابراء الدين عامة **الثالثة** الرض مائة اية
 الا مع تعدد شرطه وقال ابو حنيفة انه مضمون باقل الامر من قيمته وقد دلل
 لنا اصالة البراءة من الضمان ولو ابرئتم من المسبب عن امر من عن النبي صلى

والله انه قال لا يعلق الرهن والرهن من صاحبه الذي رهنه له فبنيته وعليه غرضه
 لقوله من صاحبه اي من صاحبه ومعنى لا يعلق اي لا يملكه المدين وان شرطه ذكر
 عند المحلول **السادس** من في الاثر يعلق الرهن على الدين على حصة المال وعدم التوزيع
 لما في ذلك من الدخول في خبر التبدل واحمال المصلحة المتأخر في ذلك لانفعال الفعل
 ويؤديه قوله صلى الله عليه وآله ان الله يكره العيل والقال وكثرة السؤال واضع
 المال وقوله فمن اقرض او فارقان تقدم فالذي يستوفى رهن او يبيع احد من رهن
 بالعقب اذ لولاه لم يحصل كمال التوفيق لجواز انكار الرهن او النسيان او الزيادة او
 وفيها إشارة الى ان كون الرهن غنيا يمكن تبنيها فلا يصح رهن الدين لعدم
 متبني حاله وصح بمقتضاها لا يحصل الاستيفاء لو تقدم **السابع** على الرهن ان يبيع
 اي فان من بعض المداين بعض المدينين وحسن ظنه به ولم يأخذ منه ماله في ذلك
 افاقره ومعنى الدين امانة باعتبار علم الرهن عليه وائتمانا للمدين عليه كما قبل ولو
 بان المراد فان من بعض الراهنين بعض المدينين ولم يأخذ منه الرهن بغيره بل يحصل
 في قبضه فليؤد ذلك امانة كان حسنا وبالحيلة في الكلام ذلك لا يعلق وجوبه
 الامانة والتمس القوي في اداءها لعدم الحياطة وعدم التعدي والمقرب **الثاني**
 بحر كمال الشهادة ويجب اداؤها وهذا اعم العود بخصوصه بالتمثيل على من
 غير مستحق لعل الى ان هذا اعم حصوله فلا يجب اداء حبيد ثمنه تعالى لم يقصر
 على الهبة من كمالها المستلزم للامانة بل لا يملكه بقوله فانه اقرضه وفادية ذكره
 ان كمال الشهادة من افعال النفس لا مارة اليه في النفس الجبروتية والقبول لعلها
 فاسناد الاثر الى القلب من باب اسناد فعل الشيء الى محله كقولهم جرى المنياب الى
 المنزلة وقال الرخصي من باب اسناد الفعل الى الخارج التي فعلها هذا

في
 قوله
 فانه
 اقرضه

والله
 انما
 هو
 الذي
 لا
 يملكه
 الا
 الله

ما البعثة عنى وضل بي في تحججه وفيه نظره لو كان ذلك لقال ثم لسا لا
 الشهادة التي لها الشأن فكذلك كمالها وفي النظر لا يثبت لا يثبت لا يكون في كمالها
 والاحسن ان يقال انما ذكر العيل لانها بغير ان كمال الشهادة من افعال النفس
 فقط بل القلب اصله متعلق ومعدن السوء والشان من جان عنه **والسابع**
الاربعة حث تقدمه جواز ثبوت الدين على الصبي والسفيه وامثالهما جاز اخذ
 من اسرارهم وجاز للولي فصل ذلك المصلحة لانه من قاي بع الدين **المائة** عقد
 لادن من طرف الواهن والامتنع فامريته وجاز من طرف المرفق لانه اصله
المائة لا يصح الا ان يمان على ما لغزنا في الدمة كالامانات وكذا انصح الاجارة
 المتعلقة بالعين يبيع على العمل المطلق وعمل يبيع على الاعيان المضمومة الا في
الرابعة لا يثبت ملكية الراهن للرهن بل جواز تصرفه فيه فيجوز استيفاء للرهن
 ويدخل في ضمان الراهن بقضه من المعبر ان يقع العقد بعد على الاصح ولا
 المرفق وان قبضه **الخامسة** المهر ان كان وكيل المالك يبيع مع حلول دينه
 وكذا لو كان وصيه وان لم يكن احدهما فله ان اتم المالك ووارثه بالبيع اذ
 بملكه ذلك ان كان وكيله وصيه ومع تقدم الكل لبيان الحكم في البيع
الثاني **السادس** قبل ان لا يعلق ولكن يجاز به خلع بغير انا بغيره **السادس** سلمه
 بذلك زعيم الزعامة والكفالة والضان مترادفة وضاهاها **الاول** الضامن عند
 شغل المال من ذمة المدين ذمة وقيل من ذمة الخدم وهو قول الفقهاء الاربعة فكل
 هذا يكون المعقول لغيره في مطالبة ائتمانهما والحق الاول لما ورد من النبي
 صلى الله عليه وآله انه حضره حيازة فقال على صاحبكم ديني فالراهم درهمان فقال
 صلوا على صاحبكم فقال على علي عليه السلام صل على علي فقال رسول الله عليه وآله وانا

في
 قوله
 فانه
 اقرضه

لها ما من فضيل عليه النبي صلى الله عليه وآله فاقبل على علي بن ابي طالب خيرا كذا الله
 عز لا سلام خيرا فذلك كما فككت دعانا خيرا وهذا الحكم كان في صدر
 الاسلام انه يصل النبي صلى الله عليه وآله على من لم يخلف وفاء دينه ففتح بقوله
 النبي اوفي بالمؤمنين من انفسهم ذلك هذه الكلمة الرواية على ان الميت قد اقبل الحق
 فود منه **الثانية** مؤيد القمان هو كلما صح اخذ الرهن عليه فلا يصح ضمان الجار
 ولا العمل المتعلق بالغير **الثالثة** لا يشترط العلم بقدر المضمون كالة الضمان فانه
 حينئذ ما تقوم به الشبهة فباح ما هو عليه لا ما يتاخر ما ربحه او مقبلا الغير به
 كالف و ابو حنيفة وقال الشافعي ولحق لا يصح ضمان المتهو به قال النبي لا يصح
 لئلا يلزم الغرر والخوف الاول المعمور قوله صلى الله عليه وآله الزعيم غارم والغريم
 بما تقوم به لينة **الرابعة** الضمان عند شتر طرفة رضاء الضامن قطعاً ولا يشترط
 رضا المضمون عنه واما المضمون له فالاصح انه شرط رضاه والشافعي قولنا
 اثبات حمله في ذمة غيره من هو عليه فلا يلزم رضاه وقال الشيخ لا يشترط محجبا
 عنفية على غيره ويكره ان يحايي مكانه كان حاضرا فخرجوا اختصاص ذلك بالميت
 او رضا الرسول صلى الله عليه وآله فانه مقامه لانه ولي المؤمنين **الخامسة** حيا لا اعتبار
 برضا المضمون عنه فلو ادى الضامن وكان ضمانه بغيره من فلا يرجع عليه ولو كان الا
 بغيره **الساد** في صدقة الاولي كان **الاولى** مشروطة بالجمالة وهي تقع على كل
 محل مقصود وان كان محمولا **الثاني** شرعية ضمان مالها لانه وان لم يكن لازما لكنه
 ابل السيرة واستدل بعضهم بحجوا زمان مالها على لزومها اذ غير اللازم لا يصح ضمان
 ماله وفيه نظر اذ جوار الضمان مشروط تمام العمل حينئذ لا يصح ضمانه لانه
الثالث الصلح وفيه ايات منها **الاولى** وانقوا الله واصححو فان ينكر **الثانية** لا

وكانت الا ابا ذر الصفي
 والحاذن والفران يوجب الضامن
 بها اذ اقام

خير في كثير من نحوهم الا من صدقة او موقوف او اصلاح بين الناس **الثالثة** انما التوكيد
 لخرقة فاصح من اخذ ينكر **الرابعة** ان يرد اياها بوفاء الله بينهما **الخامسة** فان قامت
 فاصح بينهما بالعد **الساد** وان قريرة خافت من بعلها فشرأ او اعرضا فلا حرج
 عليهما ان يصليا بينهما صلحا والصلح خير اذ عرفت هذا ففي الآية قوله يد **ت** مشروطة
 الصلح ويؤكد قوله صلى الله عليه وآله الصلح حاكم بين المسلمين لا ما حرج خلا لاول
 حواكما **الثانية** في الايات ولا على ان شرع لقطع الشرايع فهو مقصود منه بالذات
 وان افاض انكر زاد على ذلك فحجب ما يقع بين القارة **الثالثة** انه يصح من الاقارب
 والامكان وعلى المعكوم والمجهول وعلى الدين والعين والمنفعة واطلة التاميرة و
 حق الدماء واصلاح ذات الدين واصلاح حال الزوجين فموضوعه اعم من موضوع
 باقي العقود فلذلك اشتهر في الاما امراته سيدا لاحكام **الرابعة** حيث ظهر كاشرة اعم
 موضوعا فاعلم ان عقد القامير يقبض ليس في عا على غيره وان افاد فاد بديته **الخامسة**
 بشرطه غير مراعاة الامور الشرعية المعتبرة في العقود وشياني تفصيل في شرحها
 كلها **الساد** في الصلح تقع عظيم اذ مع قطع التراجع يحصل تمام نظام النوع وفوائده
 المقاسة فلهذا وصفه سبحانه بان خير اى خير عظيم والتعجيل لاصلاح ذات الدين
 فيه اجر جزيلا قال صلى الله عليه وآله الصلح ذات الدين افضل من عامة الصلوة **الساد**
 وقال النافذة للسلام ان الشيطان يغري بين المؤمنين طمرا يرجع احدهما عن دينه فدا
 ضل ذلك استلحق على قتاه ومد يد له وقال فرقت ففهم الله امر الفعين وليبين لنا
 يا سائر المؤمنين فالفوا وتعاطفوا **الرابع** **الوكالة** وهو لست مشروطة بكل الشبهة
 الاراء فيمنه النية وشرعا الشبهة في المظرف واستدل الراوندي والمعاصرة على
 مشروعتها بثلاث ايات **الاولى** الا ان جعلوا ويعفوا الذي سيده عقد القوام

خير في

قال هو شامل للولي والوصي في موضع والعصيل **القول الثاني** فابعدوا
 احدكم بوقم هذه الى المدينة لاني اى اعطوكم نصيحتكم واقبضوا مقام
 انفسكم في الاشياء **القول الثاني** فلما حان قال لقننه ائتنا عداونا والعرب
 نسي الوكيل والحادم فناء والمراد في الآية هو يونس عليه السلام وليس
 خادما فتعين كونه وكيلا فدل على مشروعيته الوكالة وعند
 الاستدلال بهذه نظريتنا الاولى فلا يلزم المراد بالذي يتبعه عقد
 التكاح الوكالة الاجباري والزوج وسيما تحقيقه واما الثانية
 فانها حكمية حال غير مشروع ولا معصوم فلا يكون حجة واما الثالثة
 فلان المراد بالفتى العبد والخادم ولذلك قال صلى الله عليه وسلم لا يقبل
 احدكم فتاى وفتاى ولا يقبل عبيدى ولا امسى وبالجمل لا ليس في
 الآيات نصوصية على مشروعيته الوكالة في هذه الشريعة فلا يكون
 حجة اللهم الا ان الآية الثانية فانها حكمية فعل قوم صالحين في
 سباق مدحهم فلو لم تكن سائقا لما حسن ذكره وفي آية بعث الحكيم
 ايضا اشارة الى مشروعيته ولذلك قيل ان العبد وكيل واعلم ان سعة الوكالة
 هو كل ما تعلق بغير الشارع بالفاعلية من مباح شرعيته وهو تمام العقود والنقض
 والامتناعات الا الظهار والابالة واللعان والنذر والهدية واليمين ولا يصح
 فيها تعلق حكم الشارع بوقوعه من مباح شرعيته كالقسم بين الزوجات ومباح
 المعاصي واما العبادات فقد تقدم لنا فيها تفصيل واف وفي نسخة التوكيد
 باثبات اليد على المباحات خلافا في الجواز والوكالة احكام تخصها معا
 في كتب الفقه **كتاب حجية الشريعة** وفيه مقدمة وانجاست **الفقرة** فيما

انتهى

اية واحدة لتشم على احكام كلية وهي **ما بها الدين آتوا** **القول الثاني**
 قيل كل اية صدرت بما بها الدين الذي آمنوا فهي مكتبة وما بها الناس في
 مكتبة والاصح ان هذا على الاعلى يقال وما بعده واو فامنعوا واحد والمراد
 بالعقود ما يعقده الناس في معاملاتهم وقيل المراد العقود التي عقدها الله
 على عباده والاولى الحمل على الجميع لعدم اللفظ وعدم ثبوت الخصص **هذا هو القول الثاني**
 الوفاء بالعقد القاهر فوضاه فان كان لازما وجب الوفاء بلزومه وان كان
 جازما وجب الوفاء بجوازه وحينئذ يكون في العقد الجواز لا يعلم حاله من البيان
 النبوي والامامي **الثانية** العقد شرط اسم الانجاب والقبول وهو قد يكون لاد
 من طرفيه كالاجارة كالمرقة والمساواة والصلح والوقف والتكاح واليمين
 بعض صورها والكتابة بوجهها على الاقوي وعقد البق على قول والقانون وقد
 يكون جازما من غير طرفيه كالودعية والعارية والقرض والشركة والوكالة والوصية
 والقرض والجحالة والهبة في بعض صورها وقد يكون لازما من طرف وجازما
 انحركا كوهن وكفالة السيد وعقد الذمة والامان وقيل الهبة من ذوي الكو
 اومع القرية اومع التعويض والمصرف والاولى للزوم من الطرفين فلا يجزى
 الواهب القبول بفتح المذهب لانه ملك جديدين وقد يكون جازما من مبداه من
 بولس الى الزوم كالهبة عند القبض وقيل احد الثلاثة والوصية قبل الموت
 القبول بلزوم بعدهما وقد يكون لازما من مبداه من نصيب جازما كالمبيع
 طرقي عليه فتحه بخيار او فوات شرط معني او وصف كذلك او تفسخ ككفر
 مسيح قبل فقهه او ترك ذلك او غير ذلك **الثالثة** كل عقد لازم يحجب فيه امور
 الاول ان يكون بخياره ومبطل للفظين **الثانية** ان يوقعا بالعريه اختيارا **الثالثة**

عليها وقع فيه التجارة وفي اصطلاح الفقهاء يقال علي ما ذكرناه ثم اعلم ان عامل الضمان
 حري لا حصه له في البيع فان يترج بالهمل فلا تجوز له ان يبايع الاكلان لرجح مثله
 في تلك الضمان **الفصل الثاني** في ايات ثلاث **الاولى** ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات
 اهلها الثانية فان امن بعضكم نقضا فليؤدوا للذي امن به ثامنه **الثاني** ومن اهل الكتاب
 من ان تآمنه فليؤدوا اليك ومنهم من ان تآمنه فليؤدوا اليك الامان
 دمت عليه قاتلما وهذا هو **الاول** الامانة مستقمة من الامن المحل من جنس القهر
 بالمتأمن يجب عليه ان يكون كذلك فحرم عليه الخيانة والتفريط والتعريض باع
 اسباب حفظه من المؤذيات ويختلف ذلك بحسب اختلاف الامانة في كيفية حفظها
 عرفا **الثانية** الامانة نسبة الى يد غير المالك تنقضي عدم الضمان وهو قد تكون من المالك
 كالوديعة والغارية والرهن والوكالة وغيرها وقد تكون من الشرع وهي الامانة
 الشرعية فالآية الاولى شاملة للفتنين والاخيرتان مختصتان بالعلم **الاول** الامانة
 بحسب الامانة الشرعية المبادة الى اعلام المالك مع الملكة فان عكس واعل ضررا
 فالظاهر عدم الضمان فلما صور **الاولى** احاطة البيع الثوب باليد انه يجب الا علم
 واخذ وورده الى المالك **الثانية** لو انتزع الصديق من التهم او من المحل اخذه **والثالثة**
 انتزاع المصنوع من العاصب بطريق الحسبة **الرابعة** اخذ الودعة من صاحب
 محتون خوفا لافها **الخامسة** بخلاف الصديق من خارج ليد او بيا من شبكة في الحر
السادسة لو تلاعب الصديق بالجوذا والبقر وصار في يد احد هاجرا اخر ارضه
 وعلم به الوالي فانه يجب رده علي ولي الاخر ولو تلف في يد الصديق لم يملك الوالي منه
 في ماله ولا عين يعلم غير الوالي كانه اوضح لان الصديق عليه فلو اخذه لم يملك
 الرد علي المالك امكن الحاقه بالامانة ولو كان احد المستلاعين المتأمنين اخذه

الصديق من العاصي لما خذ من البايع تظهر فيه عدم الضمان لتسليطه على
 الملاحقة **الثانية** لو ظفر الغاص بغير جنس حقه فسل هو امانة شرعية حتى يباع الاقوي
 الضمان عند بعض الاصحاب معوجيد لكنه قد رجع ما الزاد من قدر حقه
 اقل يمكن التوصل الى حقه الاية فالاجود عدم الضمان كما كان له ما يظن ارجح الاجا
 برتادي مالم **الثالثة** لو مات المودوع ولم يعيد الوارث بالامانة وكذا لو اخرج الوكيل
 مالا لم يصل الى المالك فوصل الوكيل الى ملكه ولم يصل المالك بها وكذا لو بلغ
 الطفل ورسد لم يصل الى المالك وانما ذلك كثر ما الكذب الواسطة فيبني فيها
 تلك ويحتمل عدم لانها ملك المرسل والامر ايضا لها لا يقتضي الغرور في شئ
 بان يعرف بقتضيه والشرع وان لم يقتضه فلم يقتضه عليه ومنها هذا هل يجب
 رد الوفاق علي ورثة المرسل يحتمل ذلك لملكها فمقتضى الرد ورثته ويحتمل عدم
 للعادة هذا مع تقادعها والا فلا ضمان قطعا **الرابعة** تشترك الامانة في
 عدم الضمان بغير المتعدي والتفريط وفي وجوب الرد مضيقا الى المالك كونه
 او كونه مع الطلب وبغيره فان بوجوب الاداء فورا في الشرعية وعدم قبوله
 بوجها عموما بخلاف غير الشرعية في التحكيم قوله في الثانية فليؤدوا الذي امن
 امانته الا فمنا بغير الطلب من المالك ومن يحكمه وفي الايتين حيث علي وجوب
 اداء الامانة وقد ندد صريح وعطالي حذر ذلك لقوله في آخر الآية الاول
 انما عيصكم به والوعظ هو الصديق من غياي الله والتعريب في مؤايد وقوله
 في الثانية وليتو الله **الخامسة** المذموم باقدا لامانة في الآثم الثالثة هم
 الضاري والمذموم هو اليهود لان التصاري لا يستحلون اموال من خارجهم
 فهو الاعتقاد بخلاف اليهود فانهم يستحلون اموال من خارجهم بل يولد حكمه

منهم على سبيل الاميين سبل ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون بان الكذب
 وقول الاما دمت عليه فادى الى الامدة اقامتك على راسه بينا القابا المقاضي والمطالبة
السادس العارية في اذنية الاشفاق بالعين ترعان موضعها كل حين فيقع بهل
 بقاءها واستقامتها اما من العري لعمادها من العوض ومن عار اذا ذهب ورجع
 ومنه قول الشاعر اعتر واخبركم في ارضوها **احمر الخشب** بل لو كض المعانز و
 ذكر المعاصر بشر وعينها اتين **الاولى** ونقا ونوا على البر والتقوى **المقابلة** ويغفر
 الماعوز ومن لولا لاد ولي لا عر لتعاون على البر ومحبته في العارية كلنا
 من لادن فيها تبارها ومن لول التانية انه عطف على امور مذكورة وهي البر
 عن الصلوة والوهابها فيكون المنع من الماعوز وهو ما تبارها ويزيد عاده مذوقا
 ايضا فصيحة للعطف فيكون عدم المنع في معرض المنع وذلك هو المطلوب **وهنا**
قوله الاول العارية ليست مضمونة خلافا للثاني في محتمل قبوله صلى الله عليه
 لما استعاره من صفوان بن امية اذ قال خضبا يا رسول الله فقال بل عارة
 مضمونة وليت يحجر بل هو شرط الضمان وتحت قول بل ولا لكان تاكيدا
 والتاسيس خير منه **الثانية** العارية ضمنيا مؤرا لاول شرط الضمان الثاني
 المتعدي والمقرط **الثالث** الاستعارة من غاصب **الرابع** استعارة المحرم
 الخامس كون العين ذهبا او فضة **السادس** الاستعارة للرض الثالث في بيع
 بالعين في كلما جرت به العاقبة عرقا ولو عين المالك نوعا اقتصر عليه ولو عا
 المستعير ذلك ضمن ولو تلف بالاعتقال لامع الحاقلة لرض **السابع** سبق
والرعا وفي مستر وعينها مصلحة جلييلة وهي لا يتباخر لما رتبته الفاعل مع
 الكفا ولا عر كلمة الاسلام والا فهو في الاصل رعان وقار وفي الحديث

الملكية لشفر من الوهان وتلق صاحبها الا في الفضل والريش والخف والحاف
 ويدخل في الفضل والريح والشهم والسيف وفي الخشفا لابل والغبية وفي الحاف
 الفهر والبعل والحار وهذا **الاولى** واعدوا لها واستطعم من قوة ومن
 رباط الخيل ورد ان المار بالعودة **الراعي الثاني** انا ذهبنا سبق وتكونا يوسف
 متاعنا ولا حصل بقاءا مشر وعية وعدم المنع **الثالث** فاما وجعهم عليه فحبل كاد
 ايا جبرهم عليه من الوجع وهو سر السر **الراعي الثالث** وانتافها من الشئ وهو
 الزوج كان المنع كالذرة اضا روجا او من الشئ كذا وليس في الآية الكونية
 فابدل عليه صريحا بخصوص ما بل ما كان مشر وعينها لا ذرة الضيق والضيق
 الحاصلة من الشئ كذا ان سيدل علمها حينئذ بآيات تدل على مخرج ذلك قوله
 تعالى ما جعل علمك في الدين من حرج وقوله ولو شاء الله لاضمكم وقوله بر الله
 بكر الدين لا يريد بك العسر وموضوعها عندنا كل عقار مشترك بين اثنين فيمنع
 احدهما حصته فلا خلاف ان من المستعير مع ذلك القول والحكم شرط تدبر
 منها كلياتها وهي **الاول** كون الشركة في عقار ثابت لا ما قبل الميعاد **الثاني**
 الحصة بالبيع لا بغيره من العقود **الثالث** عدم زيادة الشركاء على اثنين **الرابع** بقاء الشئ
 للجزء المشاع فلو قسم ومنه فلا شفعة الامع بقاءها في الطرقي والنهر **الخامس** قدرة
 الشئ على العن **السادس** ان لا يكون كافر والمشرقي مسلم **السابع** كون العقار قابلا
 للقسمة فلا شفعة في العقار **السادس** المطالبة على الفور لقوله صلى الله عليه
 وآله الشفعة لمن ولاتها ولا تثبت عندا بالجار ولا في غير ما ذكرنا من الميعاد
 والامع زيادة الشركاء على اثنين ولا غير ذلك مما قيل لان هذا الاثر اعم على خلا
 الاصل فيقتصر فيه على محل الوفاق **الراعي الثاني** هو ما انان وحيوان او مال

أولاً أو غير ذلك ولم يرد في الكتاب في غيرنا فنوصيه عليها بل عموم وتناولوا
على البر والقوي وقوله فاستبقوا الخيرات ولا ريب أن أخذ اللعنة في موضع الحاجة
وأحسن فلو لا سر وعنه لادي إلى تلفه الثاني بحكمة الصانع الجواد الكريم الرؤوف
الرحيم وقد ورد حكاية اللعنة في القرآن العن بغير القرآن الماتية كقوله واللعنة
الفرعون وقوله بل لنعقة بغير السيرة وهاتان وإن لم يكن في ظاهرهما أمر بكن
في مصنفهما يشبه وإشارة إلى هذه المناسبة للشفعة على خلق الله وأعلم أن أخذ
واجب لظاهر قوله وتناولوا الكتاب الكناية لخصو المصنود بتمام من خصه هو أما
الحيوان والمال فلها أحكام وتفاصيل حلت من المسئلة الشرعية نذكر في غير هذا الكتاب
العاشر الغضب وهو الاستيلاء على الغير بغير حق وقد ورد في النبي أنه أياك
كثرة منها ما يدل على كونه كقوله ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وقوله إن
كثيراً من الخسار والارهاق لما كثر أموال الناس بالباطل ومنها ما يدل على
وبدل على جواز المقاصاة والاستيفاء لقوله من اعتدى على نفسه فاعتدوا عليه مثله
اعتدى على نفسه وقوله وحجاء شبهة مثلهما وقوله ولا تأكلوا أموالكم بالباطل
عليهم من سبيل وتفاصيل ذلك والحكام المذكورة المطولات من كتب الفقه
منها لكانت ذكرها فلو لم يكن **الاولى** الاعتدال قد يكون بالانتبهة وقد يكون بالأفلا
للغير والمستفعة مباشرة أو تشبيهاً من القواعد والخطب **الثانية** يجب على الغاصب
المتقدم رد ما حقه أو تلفه أو عوض ذلك مع التغذرفان لم يفعل انطلق
المالك على الاتزاع وسماه اعتداءً وسببه تجاوز التسمية التي بمقابلته **الثالثة**
مع وجود الغير للمالك لئلا يزاعها وإن لم يرض الغاصب ومع تلفها وبذل العلم به
واعتدلاً لا سلباً على الحد العوض الأبرضا الغاصب لأن له الخيار في حيوان القضاة

من أجل ما هو له سواء كان ماطل أو أكره ولا يثبت أو كانت على الأصح فلذلك أخذ حديد
من أي أمواله ما يقع كمالاً للمال في فاني لم يجد أخذ المخالف **الرابعة** المشقة الأكبر يمكن
حمل على السادي في الحقيقة وعلى السادي في الحكم وعلى السادي في المالبية وقد
يجوز أن لا يولي بما يشترك جزوه وكله في صدقة الأسم وهو المراد بالمشقة في
الشبهة **الخامسة** المغضوب ال كان مشقياً للمعنى الأول تغيب مع فقهه مثله ولا اعتبار
بما وردت الامعاء من الزيادة والتقصان غير حال الغضب قال بعد رفقة حتى الامور
فان لم يكن مثلاً بالمعنى المذكور وهو المعبر عنه بانس ذوات القيمة بغير تسمية العليا
من جنس الغضب لان جنس التلف **السادسة** المغضوب مناصبه مصونة على الغاصب
بالقوت لا الفوات والعبد كغيره من الأموال بغير فواته فواتاً وقوتها **السابعة**
مع عاقبة لا يذبح على المغضوب يرجع المالك على من شاء يبدل واحداً وعلى الجميع
واحد فان كان المرجع عليه مغروراً رجع على من غرره والا فلا **الثامنة** يجب رد المغضوب
وان تفر كالتاح في البناء واللوح في السفينة والادب في تلف مال الغاصب ما لا يورث
غير الغاصب وحيوان محرم لم يزرع اللوح وشبهه وكذا لو خطب بالمغضوب خرج
له حرمته وخيفت التلف المتزاع لم يزرع وتضمن الجميع القيمة ولو لم يكن في اللوح غير
إلى الساحل اترع فيه وأخذ الأجرة والخيار للمالك ولو طرأ على المغضوب نقص أثر
مع ارتشاه ولو خطب الغاصب مع من أو أجرد ولم يذكر النبي من شارك ولو
كان لا راد من وكذا لو خطب بغير حبه كالزيت بالسبب **التاسعة** ^{المغضوب} ^{وإذا بد}
ان كان بفعل الغاصب مضرة ان كانت متقوية عرفاً ولا فلا ولو عدل المغضوب
وغيره لم يجبر الأول وكانا معنوين مالاً كان الزائد تغيب والغاصب
كلنا الفعل ومنه النص **العاشر** المتبصر بالبيع الفاسد حكمه حكم المغضوب في

التي انقضت وكذا فؤاديه وروايد وبالجملة كل مضمون يعقب صحيح فهو مضمون
بالفاسد ولا فلا **الحادي عشر** الاقرار وهو اخبار عن حق لانه للخبر في الاخبار حسن
للخبر يخرج الشهادة فانها اخبار عن خبر لكنه لا يرفع الخبر الحق فله يكون مالا
وغيره يكون معقوبة وقد يكون لبا والمال قد يكون معلوما فيقع مدلول المقطع
فان قد صرحا فان صدق قلعه وقد يكون مجهولا فيرجع اليه خبر المقر لا محذور
ان عنها لزمته وان اظهر رجح اليه سواء كانت العقوبة عليه اذ قد اوجبت عليه
غيره والسبب يلزم مع الشارح وانفك الموانع حشا وشرا وفيه ايات **الاولى** فاعرف
بذمتهم والاعتراف افعالهم المعروفة وقباله الاقرار مع المعرفة اقره فلو لم يكن
لما ثبت الذم والبراءة عليهم بقوله فحقا لا صياح السعي ايعاد لهم
اسمه من احق هذا بعد **الثانية** وتمتدوا على انفسهم والشهادة الانشا
على نفسه اقره منه بما شهد به **الثالثة** اقره وراخذه على ذلك اصرى قالوا
اقرنا ودلائلنا على لزوم الحكم المقر ظاهر **تقرير** لو قال لي عليك كذا
فقال انا مقر لك به لزمه قطعا اما لو قال انا مقر له بذلك ام لا
قبل لا يلزمه لاحتمال اصرار غيره ما تقدم ومقر بالوجدانية والتبني
او بطلان دعواه فلا يكون صريحا في الجواب اذ هو اعتراف ولا دلالة للعلم
على الخاص وقيل يكون اقرار الوجوه عقيب الدعوى فيكون منصرفا
اليها للعرف وللآية فانهم لم يقولوا اقرنا بذلك ان قلت انما ترك ذكر
المتعلق بعلمه تعالى بقصد دم ولذلك ترك ذكره في السؤل بقوله
اقرتم ولم يقل بذلك قلت مراده تعالى ان اقرهم باقرارهم وكلامهم و
لذلك فمما شهدوا اي يشهد بعضهم على بعض فيكون المراد اقرارهم

لا يصدحهم لعلم بذلك ثم اعلم ان الصور المفردة هنا لفظا اربعة **الاول** انما مقر
به وهو صريح في الاقرار **الثاني** انما مقر لك ولم يقل به وفي هذا احتمال انه مقر له
بغيره فلا يكون صريحا في الجواب **الثالث** انما مقر به ولم يقل قال انما مقر به يكون
وظاهر كلام الشهيد لا يكون اقرارا لاحتمال اقراره به بغيره لانه **الرابع** انا
مقر لا غير منكم الصريح وفيه احتمال المتقدمان وظاهر الآية يدل على كون
القرار اقرارا وحده الصريح والذات على ارتباط لا يضر هنا لانه كثير اختلاف في العمل
به وجوب العرف وقرينة الخطاب ولانه لو لم يتم في هذه الصور كان اقرارا
فكلامنا قلناه **الرابعة** كونا اقرارا منقطع شهادته والله ولو على انفسكم وتقرير
تقدم **الخامسة** الملائكة تذكروا الواجب وكذا قوله التبريد قالوا انا لا نسير بها
من الايتين ومنهما على كون حرف لا يحجب بعلم اقرارا وان على الجواب بعد
وتقرير لما سبق ان تقينا حقنا وان الجواب اقرارا بالذات قالوا ان عيان
في الآية الثانية لو قالوا نعم لا نسير واى نعم لست بربنا وفيه نظر لان الحكم
ليس بولون نعم يعني بل ويدل عليه قول الشاعر
السبح الله بجمع ام عروءا واليا
تلك بنا عذابي فمروى هذا الزكاه وعملوها النها وكما علماني
والحق عند في الغيب وهو ان كلام ان صدقوا اهل اللغة لم يكن اقرارا وان صدق
عزاهل العرف كان اقرارا وهذا هو **الاولى** في الآية الاولى في اشارة الى كون
المقر ما يعرفه اقره من دخل في ذلك اشتراط بلوغ وعقله ورسد **الثانية**
في الآية الثانية والثالثة والرابعة اشارة الى وجوب الحكم على المقر بما اقر
مطلقا كما يحكم بالنية ولهذا ساء شهادته فيكون الاقرار احدا والى الحكم
الثالثة في الآية الرابعة اشارة الى وجوب الاقرار بالحق لا بالقر كقولهم كونا

قائمة بالقسط الى العدل والاكمل للوجوب **الرابعة** في الآية الثانية واخذت على
 ذلك اربعة ابي عهد يسمي العهد اخر الانبصار اي تبدوا الاحرار لمعتدلا كشي
 اولان لوقاه به شديدا **الاول** الوصية وهي مشتقة من وصا يعني اي وصل يقال
 اوصي بوجي افعلا وهي بوجي بوصية والامر الوصية والوصاة وكثر قاهي للملك
 او منقته بعد الوفاة وهي ذلك وصية لان الموصي يصيب نصه في بعد الموت عاجله
 وفيه ايات ثلاث **الاولى** كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للمالك
 والا فميراثكم من بعد ما سمعنا هذه الايات هذا قوله
الاولى كتب اي فرض وفاعل الوصية وانما ذكره لكون ثابت الوصية حقيقة او
 لوجود الفصل والان مضاهيا ان يوجي من هذا المصدر وجوز الموت ظهور
 استبايه واماراته والخير المال بدليل قوله تعالى وانه لحب الخير لشديد **الثانية**
 قيل الآية مسنوخة بآية الارث وتقول صلى الله عليه وآله ان الله اعطى كل ذي حق حقه
 الا الوصية لوارث قلنا الاصل عدم النسخ ولا شرط المنافاة ولا منافاة بين الوصية
 والارث اذ هو زيادة في الصلة ولو سلم النسخ فهو رافع للوجوب لا العارضة لان
 رفع الركب لا يستلزم رفع جميع اجزائه كما بين في الاصول واما الحديث فيمنع
 ولو سلم فلخاد لا ينسخ به الكتاب عند الاكبر ولو سلم جواز النسخ لكان هذا
 ان يحل على الخصيص بما زاد على الثلث والخصيص خبر من السنة لما قرئ في الوصية
 او صحتها على الامان الذي هو خير افعيا اي لا وصية واجبة لوارث وبالجملة
 الجمع مع فقد على شئ وصية فلا يكون مسنوخة فيكون الحديث على
 فقد وصيته مخصوصا وليس تخصيص الوارث بعلم الوصية لما في من خصمه
 لما زاد على الثلث فقد وفي اصحابنا عن الباقر عليه السلام هل يجوز الوصية لوارث

قال نعم وتلا هذه الآية واماروا به السكوني من الصادق عليه السلام على علم
 ان قال من لم يوص صدقته لذوي قبلته من لا يرث فقد حرم عليه نصيبه فضيلة
 لكون السكوني عاميا ومع تسليمه بالانقي الوصية للوارث الامر حرم من غير المحالة
الحجة الثالثة دلالة الآية على جواز الوصية للوارث طاهر لان الوالد يورث
 قطعاً وكذا قوله والا فميراثكم من بعد ما سمعنا هذه الايات كان مع الوالد يورث
 لهما عاوا لاخته عند الخصم وغيرها لان الجمع المعروف بالام للعوم كما قرئ في قوله
فأمرهم الاقارب الذين يورثون لكن معهم ان يورثهم مثل الاخ مع الاب ومع
 الولد ليجعل الوصية وبها لا يمنع النسخا وعامة الصحابة وقال قوم يحرم الوصية
 لمؤكده وهو ضعيف **الرابعة** اختلف في المال المتروك الذي يتعلق الامر به
 فقال الزهري يقع عليه اسم المال قليل لا كانا وكثيرا وقال الحنفية من المال
 جنسية درهم وقال ابن عباس فان ما يدر درهم وروى عن علي عليه السلام انه دخل على
 مؤيّل في مرضه ولم يسمع به درهم او ستمائة درهم فقال لا اوصي فقال لا انا
 قال تعالى ان ترك خيرا وليس لك كره قال قال الراوندي وهذا ناخذ
الخامسة قوله المعروف قيل المراد بالمعروف مفعلي هذا لا تضع الوصية بالمعروف
 وهو باطل عند ما فانه لو اوصي بشئ او بجزء او بنصيب صح لعموم الآية الثانية
 ورجح في غير النصوص الى الوارث وقيل المراد بالعدل وهو الذي لا يفتقر وجوب
الاول ان يوجي بما لا يزيد على الثلث **الثاني** ان يوجي للفقير ولا مدح ولا
 لعن للثاني على الفقير **الثالث** ان لا يورث بورثته لو كانا فقرا ولو اوصي بها
 دون الثلث **الرابع** ان يقتل في الوصية ولو كان الوارث غنيا قال الرابع
 اتصل من الثلث والخمس اصل من الوصية والسدس من الخصم لا ورد عن سعد بن

وقال قاتل موصيكم رسول الله صلى الله عليه وآله في ثقلك يا رسول الله
 اوصي بمالي كله قال لا فليكن نصف قال لا قلت ماليك قال الثلث والثلث
 انك ان تدع ورثتك اغنيته فخير من ان تدعهم عالة فيكفون الناس ايديهم فويل
 حقاً مصلدي ارجو ذلك **خمس السبعة** فمن بدل بعد ما سمعه الى اخر الوصية
 فان كانت جاءه بين لكرحيل العمل بما عهد الموصي من غير تغيير ولا تبديل ولا
 قال فمن بدل اي عهد ذلك الانبياء ونبي وشاهد ووارث وصاكم وغيرهم
 بعد ما سمع فانما اثم ذلك التبديل على المبدل فالضحية بدل له راجع الى مصدر
 وصي وهو الانبياء ان الله سبحانه عليه وعند المبدل والمغير اي الجمع ويعلم التبديل
 والتغيير ولا يفتقر شي **السادس** فمن خاف ان يوقع او علم ان يوقع اخاف ان يزل
 السماء من موضع اخر فوالله اني اكون في موضع من وصي بالتبديل والباقيون
 موثرون بالتخفيف من اوصي بوصي والتبديل في خوف يرجع الى من والتبديل الى المبدل
 او تغيره او انما بان وصي بالباطل اي بما لا يجوز الوصية به كالحق في هذا
 الخلف هو الوصية بزيادة على الثلث او بمباينة اصل الوارث فاصح بينهم ان
 بين الوارث والموصي له فلا اثم عليه وفي كلامه ثبته على ان مطلق التبديل
 والتغيير مهي عنده بل التبديل باطل عن الحق اما من الباطل الى الحق فاجازة
 كان الاوصياء فيقول الوصية بعد قول قوله فمن بدل بعد ما سمعه لايه ولو
 كانت الوصية بما كانت ولو بالمال كله فتخرج بقوله فمن خاف الى اخره فيقول المبدل
 فمن خاف من موضع حاله وصية الذي يبدل الوصية فيه خفا او انما فلا يصح عليه
 ان يبدل عن ذلك وبرد عليه بالنهي الصحيح وينبغي ان الموصي والوارث والموصي
 له يجب لا يقع بينهم خلاف يودي الى الاثم ويكون الخوف على ظاهره ولا يكون

مرتبة

مرتبة ولا مستقراً وهو وجه من حيث مطلق خبر ان الاول عليه لا كثر
 قال الباقر الصادق عليه السلام وكفى بقول ما حجة له قوله فان الله عقور رحم
 وعدل من بدل الباطل بالحق مقابل الوعيد من بدل الحق بالباطل **الثانية** من
 وصية بوصي بها اود من ذلك قوله من بعد وصية يوصون بها او دين وقوله من
 بعد وصية يوصي بها او دين **الثالثة** هذه الآيات ونظامها على تاحية الميراث
 عن الوصية والوصي وفيها من ان قال تقرير لقدم الوصية على الدين مع انهما
 يحتمل على موقفة التمييز من اصل التركة ثم الدين من الاصل ايضا في الوصية
 من الثلث وايضا الدين بحسب ادوة سواء اوصي به الميت او لا الوصية لا يجب الا
 اذا وصي بها والجواب ان اوصيها يعني لا تقتدر به من بعد وصية الا ان يكون
 هناك دين فان قلت ان لا يكون بمعنى الا او الى لا اذا دخلت على اصل مضاف
 ومضاف اليه كذلك قلنا العقل مضاف مقدر وهو يحصل او يكون او يوجد وانما قد
 ذلك لئلا يلزم حمل القرآن على الركعة فان قلت اذا كانت عبداً المعقوب
 ان يكون جوارياً لاحد الامور العتائيه وليس لها نصيب منها قلت هي جواريات
 اذ تقدر بوصيةكم الله اعطوا اولادكم وهذا الحسن من قول من قال لا وهذا للبيان
 ليدل على ان الوصية والدين وجبان مستحقان للتقديم على بقية التركة محضين
 ومشرقيين وانما اقدم الوصية لانها مشبهة بالميراث شاقة على الورثة
 مندوب اليها لان ما قلنا مطابق للقاعدة الشرعية مفسر بالدليل القوي
فواصل الاولي دللت هذه الآية على مشروعية الوصية مطلقاً وانما مقدمه على
 الميراث **الثانية** ظاهرة الآية تقتضي وجوب العمل بالوصية مطلقاً والامحاج
 والاحاديث فيها ذلك بالثلث فما دون وان الزيادة يروى عن علي الجاهل

تجيز
 من قوله

الثانية استدلالنا فيه ومفعولنا بالآية على ان الموصي لم يترك الوصية بالموت لانه حصل الارث بعد ما قلنا لم يترك الموصي له بقية غير ما ترك له الميت زال ملكه وان الملك لم يستحق كونه بلا ملك لانه منتهى بينه وبين المالك واستحقاق كونه للميت فان الموت عليه ذوالا لانه لا يملك عنه ويستحق ايضا للوارث والالتفات في الموصي له الملك عنهم وهو باطل اجماعا فليكن هذا يكون القبول كاشفا وقال جماعة ان القبول سبب في الملك لان الملك حادث لا بد له من سبب ليس هو الموت وحده والا يكفي من غير قبول ولا الاحتياج وحينئذ انما ولاهما معا لانها كفتيا لما صح الودعدها قبل القبول كما لا يصح بعد القبول ليعتق الودعدها ولا يتبع القبول وليس الفارق الا خصوص الملك في الثاني دون الاول فليكن هذا يكون الملك قبل القبول للوارث لكنه غير مستقر كما ذكرنا في المبيع في من الخيار فان وقع الفسخ عاد الملك الى التابع كذا هنا اذا قبل الموصي لعاد الملك والامتنع ملك الوارث ولان الملك قبل القبول وبعد الموت لا بد له من مالك ليس هو الميت لعدم صلاحه ولا الموصي لعدم قبوله فيكون للوارث وهو المطلوب ويحجب عن الآية ان المراد بقوله وصية كاملة وهي المشقة على الاحتياج والقبول وهذا القول يقوي في بقية ومفرد ملك التام قبل القبول فعلى الثاني يكون للوارث وعلى الاول يكون للموصي له **الثالثة** اخلاقي لا نقضي عدم المتراطفين الموصي له كما لو اوصى لاحد من ذواته بغير الوارث او اوصى بغيره من ذواته لانه يستحق الوارث ايضا ثم لخصنا لانه لا يملك الوارث **الثالث** لم نجعل على كل جسر جزءا وقوله لها سبعة ابواب لكل باب منهم جزء مقسوم واوصى بجزء من ماله قال الثاني ليس منه مقدرا والامر فيه الى الورثة

واجب اصحابنا على خلافه لكن اختلفوا فقال الشيخ وجب ائنه العشر شيئا لا بواحد من سنان على الصادق عليه السلام محصيا قال ان امرأة اوصت لي وقال بثلثي تقضي به ديني وجزء منه لفلانة فسالته بن ابي ليلى لها عشر المثلث قال ما اذ روي عن الخبر فسالته الصادق عليه السلام بعد ذلك وجزءه الخبر فقال لا انما في ليلى لها عشر المثلث ان الله امر بيمين عليه السلام وقال لم يجعل على كل جسر منهن جزءا وكذا الخيال يومئذ عشرة فالجزء هو العشر ومثله رواية بان شبيب عن ابي القاسم عليه السلام قال المقيدين سلا ران السبع استدلالا بواحد في نصير قال سالنا بالخص على السلام عن اوصى بجزء من ماله فقال واحد من سبعة ان الله تعالى يقول لها سبعة ابواب لكل باب منهم جزء مقسوم ومثله رواية اسمعيل بن همام عن الرضا عليه السلام قال لا تقبل على الاول لان الاصل بقا الملك على الوارث خبره في العشرة اقل ما قبل ولولاه لجل على اقل ما ملك كما لو اوصى بثلثي ونسبه وكذا قال الشيخ واوصى بينهم كان ثلثا لانه اقل السهام المفروضة وبشيء كان سدا حرا على ابيه لخص فانه يقيم ستافانم وهو ضعيف وقال الثاني هنا كمال في الخبر **باب الذي اوصى بها ذواته بينكم اذا حضر** **سلك الموت حتى الوصية** الايات ثلاث هنا فوائد **الاولى** روي في غنما الداري وعليه يروي خرجا الى الشام للمختارة وكذا جنيدي بضرانين وروى في مولي عن ابن عباس وكما مسلم فلما قدموا الشام وخرجوا فذوق ما معه في صحبة وطهرها في مناعة لم يخرجها به واوصى اليها ان يدفن ما منعها الى اهلها وعاتقشاه واخذ امته انا من فضة وزنه ثلثماية مثقال منقوشا بالذهب حقيته فاصابا هذه الصحبة وطالبوها بالانعام من افوا الى الرسول

صلى الله عليه وآله فتركت الآية فحلها رسول الله صلى الله عليه وآله بعد صلوة العصر
عند المنبر دخل بيها ثم وجد الأقباط فيهما فأتاها سوهم في ذلك فقال قد
استرنا منكم ولكن لم يكن لنا عليه شبهة فكرهنا أن نعير فيصومها إلى رسول الله صلى
الله عليه وآله فتركت فان عثر على أنها استخفا اثنا فقام عوان العاص والمطلوب
أي وداعا السهميا فحلها فاحذرا الآثار **الثانية** في نفس الآيتين وحل تكسها
قوله شهادة بينكم مبتدئين محدوف أي عليكم شهادة بينكم واثان فاعل فعل
محدوف أي مبتدئين اثان وقافية الإيهام والتعريف بالحكم في النفس منكم ولما
قال شهادة بينكم مبتدئين اثان لأن شرط الاختيار بالمقدور ان يجها ذات
واحدة فاذا حضر طرف لسقوط الجار والمجرور أي على حكم شهادة بينكم إذا
احدكم اسباب الموت وحسن الوصية بدل وقوله منكم أي من المسلمين وعلم أي عن
المسلمين وقيل منكم أي من أقباطكم وغيركم أي من الأجانب وقد وقع الجار والمجرور
مضافا للاثان فحسبوا أي تقفونما وهو موصوفه لآخران والشرط مع جوابه
المحدوف المدلول عليه بقوله وآخران من غيركم أي من غير الأقباط فإدراكه على
أن يشهد منكم اثان فان عذر كما في السفر فآخران من غيركم والاولى ان يحسبوا
لاستقوا بما قبلها لفظا ولا حصل لها من الإغراب والمراد بالصلوة صلوة العصر
لأن وقت اجتماع الناس أو انها وقت تضاد طلبة الليل وملاكم الدنيا فاللام فيها
للمعنى وقيل أي صلوة كانت فاللام للجنس وهو أولى قوله ولا تستر في المعنى
عليه وإذا رتبتم أي أرتابا لوارث وهو أغراض قادريه احتصاص القسم بحال
الروية والمعنى لا تستبدلوا القسم بغيره من الدنيا أي لا تحلفوا بالله كذباً لا
طبع ولو كان المقسم له ذاق في جوابه محدوف أي لا تستبدلوا ولا كنتم شهادة الله

أي الله الذي أمرنا بأقامتها فاننا إذا أحياداً كننا هاضم الأئمة وكاف السعي بغير
شهادة وبيندياه الله المد على حذف حرف القسم وتعريف حروف الاستفهام عند فاعله
أي اطاع على أنها ماضية بحسب اثنا شاهد أنا خزان من الذين حق عليهم وهم الورث
وقرأ حص على البناء للفاعل وهو الأوليان أي لاختصاص بالشهادة لقرايتهم وهو
خبر مبتدأ محذوف أي انما الأوليان وخبر آخر أن أو يدرك منها أو من الضمير في ثانياً
وقرأ حرة وأبو بكر قرعاً ص الأولين على أنه صفة ابنه للذين أو بدليله لقوله لشهاد
الحق من شهادتهما أي بيننا اصدقه من بينهم بالحباشتهما وكذلك في بينهما وأطلق
الشهادة على البين بجان لو قوماً وقومها كما في الدعاء قوله ذلك أي الحكم الذي
أو تخلفا شاهد قوله على وجهها أي على نحو ما حلوا من غير حيازة ولا تحجب
فيها قوله أو بخلافها ان ترد أي ترد البين على المدعي بعد ما يتم مقنعهم من غير
الضمان واليمين الكاذبة ولما نصح الضمير لا تحكم به الشهود كلهم **الثالثة** في هذه الآية
الاولى ان الذي يحضر اسباب الموت ينبغي ان يشهد عدلين على وصيته ما من
شبهه أو من أصل دينه وهو الاسلام فان عذر ذلك عليه بان كان في سفر
من الأجانب أو من أهل الذمة **الثاني** انما حصل الضمير في منكم على المسلمين في
غيركم على غيرهم من الحكم بآق غير منسوخ امر لاق احتساباً بالاول ويجوز وانما
أهل الذمة مع عذر المسلمين في الوصية وقال جماعة من الفقهاء بالثاني وان
الآية منسوخة والأصح الأول لاهالة عدم النسخ وتكون الآية مخصوصة لأهل البيت
الآيماء والعدا لذي الشاهد بما عدا الوصية نعم بشرط عدا الهم في دينهم بغير
على مناق المسلمين **الثالث** انما حصل الضمير في منكم على الأقارب دل على قبولها
الضمير على نفسه مطلقاً وفيه رد على من منع ذلك من المخالفين وسيأتي تأمل ذلك

في كتاب الفتا والشهادات **هـ** الواجب انه على قول اصحابنا لقبول شهادة المدعي
في الوصية مع عدم عدول المسلمين من الشبهة السعوية في ظاهر الآية ام لا الأصح
العدم وبالشروط وانهم مطرحت **الخامس** رد على قول اصحابنا لقبول شهادة اهل الذمة
في الوصية على ظاهر الآية وعدم نسخها سوال وهو ان الآية دلت على ان اذا وقع
ارتباب محلها شاهدان والاخراج منعقد على عدم تخلف الشاهد فلا يكون
الحكم بشهادتهما باقيا فيكون مسوخا والجواب على تقدير كون الآية خفية على المدعي
وربقاء حكمها بان يكون الخلف محصا بهذه الصورة كما جاز قبول شهادة
الذي جاز تخليفه ولهذا افقوا اهل الذمة بجواز الخلف بعد العصر ويقولون لا يعلم ان
تخليفها لمكان شهادة ما حتى يلزم تخلف الشاهد الذي هو خلاف الاجماع
بل اذا خلفا على تقدير عوي خيانتها ولم يكن لها مينة صيد في قولها فوجه
اليمين علمها وهذا استد في الجواب **السادس** رد اليمين على الورثة قبل سبب ظهور
خيانتهم وضمان خيانتهم والوجه انه انما ورد اليمين لان الوصيتين ادعى الشراء
من الميت فانكر الورثة الشراء فوجه اليمين على العلم بالشراء **السابع** جواز شهادة
اهل الذمة في الوصية عند ايمانها محض بالمال فلا تنفع في الولاية اجماعا
الثاني في جعل جز الوصية بدلا من احدى نصيبته على الخس والخس على الوصية
وجوب الامتداد بها لان السبدل هو المقصود بالشبهة **الثاني** في الولاية دلالة
على جواز التعليل في اليمين بالوقت لقوله بعد الصلوة وفي الغيبة ان رسول الله
صلي الله عليه واله خلفهما عند المنبر وفيه دلالة على التعليل بالمكان **الثالث**
قد يفهم من الغيبة انه يجوز الدعوى بظاهر الظن او لقربة كالكتابة وكذا نحو
التخلف ايضا للظن مع عدم المسكن في الورثة ادعوا على الوصيين بمجرد الكتاب

الذي وجدوه في سماع الميت وفيه نظر الجواز استناد دعوتهم الى علم غير الكتاب
او الاخبار غير محفوظة بالقرآن المفيد للعلم **الحادي عشر** ان الآية تقتضي جواز
الدعوى بعد الاحلاف ومخلاف الفتوى ومنايق لقوله عليه السلام وحلف فلبيد
ومن حلفه فلبيد ومن لم يرض فليس من الله في شيء وبما ان احباب عنه بان الله
انما توجهت بغير اقرار المدعي عليها بالانكار فان كان للميت ومع اعتراف الحالف
بجواز المطالبة ثم لما جازت المطالبة لمكان اقرارها بما يملكه الميت التي خلفها فيها
اولا وبرادة دمتها ادعى الشراء فانكر الورثة فحلفوا على نفي العلم وروي ان
تمبا الداري لما اتهم كان يقول صدق الله ورسوله انا الحنذا انكار فاقول يا الله
نقالي واستغفر **الثاني عشر** ثم يعضد على ظاهر الآية جواز الاستدلال بما على
رد اليمين من المنكر على المدعي خلافا لابي حنيفة فانه لم يجوز فيه نظرا لان
الرضا بجواز الحقيقة ما قلناه من عوي الشراء وانكار الورثة فوجه العلم باليمين
لمكان انكارهم وحلفهم على عدم العلم واعلان الوصية كما يكون بمال كذا يكون
بالولاية والولاية اما اخرج حلف الميت كذا واداء امانة او بالنظر في حال
اولاده الاضاغر وحفظ اموالهم والسعي في ثمنها وهو الخب على الميتا فليس
هذا الفصل بذلك والاراد باليمين الصغير الذي لا ابله وهو الانفراد وشبهه
البينية والاستباق بقضي صدقة على الصغير والكبير لكن المرفق حصصه بالصغير
التي فيها ايات **الاولى** **الثاني** **الثالث** **الرابع** **الخامس** **السادس** **السابع** **الثامن** **الثاني**
الانكشاف اخبارا يابضه فزاد كتم وحفي حرفا تدا لال ما عده حمله من
وهو اذا لم يغوا الجرا حيلة اخرى شرطية وهي فان اسم فالتكاد الاولي جوابا لغير
الاول والثاني والثاني في دارة فاو تدارا منصوص على الحال اي منصوص على

والأول أنها مصدر لأنهم متفقون للأكمل لا أنهم متفقون للأكمل قال الشيخ
لأن الشيء لا يعمل بنفسه وإن كبر واستغوبه ليدار أي لا ينادى ووالأكمل ما
يعني أن تاء كلوها خوفًا أن يكبروا فيها خذوها منك وليست بغير معنى بل
يعني بقر وقال الشيخ في المبلغ فرغف لأنه يطلب السبق في زيادة العفة وفيه
لأن السبق يطلب بها الفاعل أصل الفعل لا زيادة نحو استكتبنا فخره هذا
لصكاه **الأول** ذلك الأمر بانبايهم على وجوب الحجج عليهم في الضرورات والأشياء
قائمة الاستبالات الذي يربط عليه وجوب دفع الأموال إلى الغير **الثاني** الآية ظاهرة
في الاستبالات في البلوغ وقائمة عدم الاختيار إلى اختياره بل إلى الولاية
رشد وقال بعض الجمهور أنه بعد البلوغ وهو باطل في الأموال المحررة على البائع
وهو باطل لغيره **الثالث** اختلف في معنى تبليهم فقال أبو حنيفة هو أن يدفع
الشيء ما تصرف فيه وقال الأصحابنا والشافعي ومالك هو تنبيهه في ضبط
أمواله وحسن تصرفه بأن يجعل إليه مقدمات البيع كذا العقد ولو دفع منه كذا باطلا
ويزرع على قول أبي حنيفة أن يكون العقد صحيحا **الرابع** أنه أشارة إلى غاية
يقول إذا بلغوا النكاح وهو حال البلوغ أي وإن يصلح له أن يتكهن بالتحليل أو الخلع
خمس عشرة سنة عندنا شافعية لقوله صلى الله عليه وآله إذا نكح الرجل ولو
خمس عشرة سنة كتب ما رزقته وأقرب عليه الحدود وعند أبي حنيفة ثمان عشرة
سنة هذا في الذكر والحائض وأما الكهنة عندنا سبع سنين وقال الشافعي كذا
وقال أبو حنيفة سبع عشرة سنة وقال أصحابنا كذا ذكره وقال مالك لما حكى عن
البلوغ أن عليه الصوت ويشتد العزوف وهو لا نكح قال وأما الشافعي
فتعلق بالبلوغ وقال داود الحكم بالبلوغ بالنسب ورواه عن النبي صلى الله

وأكد زوجه غير الجهاد عام بدروث ثلاث عشرة سنة ثم رده في أحد ولأربع عشرة
سنة وعرض عليه في الحديق ولم يخرس عشرة سنة بدل على قولنا وهل يحصل البلوغ
بالإناث قال أصحابنا نعم مطلقا وقال أبو حنيفة لا مطلقا وقال الشافعي مودلا
في حكم المشرقة وأما المسلمين فيه قولان وقضية سعد بن معاذ أنه إن كفي عن
مؤثرهم من أمت فهو من المقاتلة ومن لم يثبت فهو من الذراري فبلغ ذلك النبي
الله عليه وآله فقال لقد حكمت بحكم الله من فوق سبع أرفعة تصدق ما قلناه
وهو علم **الخمس** أنه لا بد مع البلوغ من الرشد وهو عندنا عقل في المعاش فإن
يخرج في المعاملات والتصرفات اللازمة بغيره وهل ينهض صلاح الدين أيضا
الشافعي نعم فخرج حنيفة على الفاسق وقال أبو حنيفة لا يحجر عليه وبه قال أصحابنا
الهم لا أن يكون فقهه باتلافه فالجواب قال الشيخ بمقاله الشافعي ومننا
القولن خلوك كإمام المصنفين قبله العدل وقال ابن عباس الرشد أن يكون ذوقا
وعقل وعلم وله نيل العدل وقال قتادة العقل والدين وهو غير ذلك على العدل
أي إذا يكفى في صلاح الدين حسن الاعتقاد واجبة الشيء **الاول** إن
الرشد والفهم صفات متباينتان والفاسق موصوف بالثبوت فلا يكون موصوفا بالثبوت
الثاني إن الفاسق سفينة فلا يجوز إقطاعه ما لم يلائم **الثالث** أن الشيخ متحقق
فلا يزول إلا بدليل لا دليل ويمكن أن يجلب على الأول ما يمنع من أن وضعه
يمنع وصفه بالرشد لأنها وإن تصادها فهو ما لم يهادا متعلقا لأنها مطلقا
في أمور المعاش وأما الرشد والمراد بالرشد في الآخرة في أمور المعاش فجاز أن
يكون الفاسق غايبا في أمور معاشه رشيديا في أمور معاشه نعم يلزم للمنافاة لو كان
مشافهين ولكنهما ليسا كذلك وغرض الشافعي أن الفاسق سفينة في معاشه لا معاشه

وعن الثالث ان الدليل على زوال الحجر الآدمي مع ما ذكرناه من جواب الشبهة **الاشارة**
 على دفع المال على الرشد فاذا الرشد بقي على الحجر فذا وعند الناس في
 واحكام باب حقيقته ولو طعن في الشك على ما في المتن لا فساد شرطه ولا كونه
 فلا يعطى شيئا للآدمي وقال ابو حنيفة يزداد على زمان بلوغ سبع سنين ثم يعطى ماله
 رشتا ولا يحتج بقوله صلى الله عليه وآله في ماله وهو بالصوم والصلوة وهو انما سبع
 فان هذه المدة هي مدة تغير احواله فيها وهذا عليه لانه لا ينفق في ان يكون للمنفق
 في ربيع عشرة سنة او في احدى عشرة **السابع** يجب دفع المال عند تحقق البلوغ
 والرشد على الفور ولا يجوز التأخير لحصول سبب الدفع وهو البلوغ والرشد فلا
 بالقام الدال على اليقين **الثامن** قوله ولا تاكلوها اشراقية اي ما الى جواب الا
 بوجه وهو قوله ومن كان فقيرا فاكل ما لم يعرف قيل هو ان ياكل فذلك كفايته وما
 بدله منه وقيل على قدر عدل وقيل اقل الامر به وهو جود لقوله تعالى ولا
 تقربوا مال اليتيم الا اليه احسن ولا ريب ان هذا احسن وفي الحديث ان رجلا
 قال للنبي صلى الله عليه وآله ان في حجرتي بيتا ما اكل من ماله قال بالمعروف وغير
 متماثل الاول والاخر مالك لانه قال فاضربه قال ما كنت ضاربا منه وغيره
 ان النبي صلى الله عليه وآله افاد شرب من لبن ابله قال ان كنت تنقي صائما ولو طعمها
 ونهاجر بها او شربها فاشرب غير مضرب ولا تاكل من في الحلب وروي محمد بن
 عن احمد ما عليه السلام قال ما لتغرس رجل يديه ما شئت لا ينال من يمينه في حجره
 امها بامر ما شئت قال ان كان يملكها حياضها او ينفق على نفسها او يرد ناسها
 فليس من الما ينال من حجره ولا يملكها ولا مضربا لولد **التاسع** يعني ذوا الملازمة
 ظاهر لانه يفتي بعدم جواز اخذه شيئا من مال اليتيم على قوله فليس ينفق

معين كفلناه وهل يجب على الفقير اخذ ما رغبنا رد ما اخذه حال ضمن قال نعم
 الفقير يغزو الاولي عند الوجوب ويجوز ان يرد من ذلك على الدنيا وعلى اخذه زاء
 غير مستحبة فيجب رد حقيقته واما ما اخذه بحق صد ملكه والاصل البراءة من
 وجوب الرد **العاشر** اذا دفع الولي في اليتيم المال فليشهد عليه بقبضه وهو على اليد
 او الارشاد الى المصلحة فان لم يفعل احد بها دفع اليتيم عن الولي باكل مال اليتيم
 وثانيهما سقوط الثمن لو انكر القبض او سقوط المهر لو ادعى الولي التلف بغيره
 وظاهر الآية يقتضي عدم تصديق الولي في قوله الا باليمين وبه قال الشافعي ومالك
 والحنفي فيه التفصيل كفلناه وهو قوله في التلف بغيره شرط وفي المتقنة
 الطفل بما جرت العادة به اما تسليم المال فلا يصح قوله فيه الا باليمين وهذا الوجه
 بالاشهاد فخرج من قوله لا يملكه وكفي بالله محاسنا فاننا لا نشهد في الظاهر وامارة
 الذمة في ائتمان فاهم متوليه يوم القيمة **الثانية ولا تبدلوا الحجج بالطب لا**
تاكلوا امر اليتيم امواكم **كان جواب كذا** المأمور بتسليم اموالهم اليهم اما بالقبول
 لما تقدم في الآية الاول وتماهم ما هنا يتايي لتسليمه اليه باسمه كان عليه
 حرمه بالصغر حاله ان يدفع اليهم اموالهم اول زمان بلوغهم ولذلك لم يرد
 صغارا او غير البالغين فيكون الحكم مقيدا ببلوغهم وانما الرشد منهم قوله
 ولا تبدلوا اي لا تبدلوا شيئا لا يتجملوا بجني لا يتجملوا ولحقها مال الحر
 والطيب وقيل المراد بالطيب هنا ما اعد في الحنية لمن عرف عروا لا لتمام وقيل المراد
 بالحنث الردي وبالطيب الحبيد قال السدي كانوا يحتفلون الشهادة المهرولة
 مكان الشهادة قبل هذا تبدلوا لا استبدلوا اللهم الا ان يكون مكارهه مع الاخذ
 فياخذ من مال الصدوق عتقا ويعطيه مال اليتيم منته قوله ولا تاكلوا اموا

الى اموالكم اي ضامن في اموالكم وقيل هنا يجمع والمهني عنه ضاهو للشيخ
 وجه الاجرة بالمعروف كما تقدم وعبر بالاكل لانه اعظم وجوه الاستغناء والتصرف
 حيث جبر مدلول بحمل قوله انه كان حوبا كغيره اي ذنبا كبيرا روي ان الامة
 نزلت في رجل كان حنذا مال كثيرا لا يخرج له يتيم فلما بلغ اليتم طلب المال لشفقة منه
 فراضا الي رسول الله صلى الله عليه وآله فاشترها فلما سمعها النعم قال طعنا الله وطعنا
 الرسول ونفوز بالله من الحبوب الكبر ودفع اليه ماله فقال صلى الله عليه وآله
 ومن يوق شح نفسه يفتح الله له بابا من الجنة ولما اخذ النبي ماله
 في قبيل الله فقال النبي صلى الله عليه وآله وبقي الورق فقبل كعبا رسول الله
 الامير للعلم وبقي الورق على والده قال يعقوب الفضلاء هذا الجبر بحمل على ان
 والده لم يخرج ربه في تحصيل المال من الشهوات ولم يخرج الحقوق المالية وعند
 في هذا الحمل نظر في مقتضاه ان في المال حقوقا يجب اصيلها الي رايها مكان
 على النبي صلى الله عليه وآله والامر بتسليمها الي مستحقها ولا بدع الغلام بتغير
 اذ لا يجوز له صلى الله عليه وآله ان يقر على الباطل والاولي ان يقال الورق قد
 به المقل كما ورد التغير عن مثل ذلك بالعب كما جاء في حديث اخر لهذا العبد
 على ظهره وحينئذ يكفي في الفصل منه الميت واسفه على فوات ثوابه وصرفه في وجوه
 الغريب وعدم انقاصه في اخوته واذا ادا شاهد ما حصل لوارثه فيا كبح
 تحصيله لانه لذلك واما السؤال المشهور هنا هوان اكل مال اليتيم حرام مطلقا
 مستفردا ومنه ما لم يحضر النبي باكله منضا فاجابها في تحريمه عنه بهم كانوا
 اغنياء فاكل مال اليتيم منهم افصح وايضا كانوا يفعلون ذلك في غفلة بغيا
 عليهم ولتبعها وقبل لا وجلسوا لان قوله ولا تبدلوا الخبيث الطيب يعني

مال اليتيم وقوله لا تبدلوا الخبيث الطيب يعني
 ولا تارة كلوها ما غنمتم الي اموالكم قد استوفوا النبي القليل معا **الشاهد والخبر**
لوتر كوا من خلقهم في بيضا فاحلوا قيل المراد بالاية الاولى الذي يحسبون
 عند الميراث ويقولون ان اولادك لا يعنون عنك من الله شيئا قد مر ما في سبل
 الله فيفعل الميراث يقولون فيسقي اولاده ضارعين كما على الناس فامرهم بكون ان
 يخافوا الله في هذا القول ويقدر ان اولادهم المخلوقون ويقولون لهم
 ما اشاروا به ويقوي هذا القول قوله فليستوا الله ولم يقولوا قولا سديدا اي
 موافقا اي لا يشر وازداد على الثلث بل اقل وقصة سعد بن ابى وقاص المند
 ند على هذا المعنى فيكون الامر مناسبا على الذنب وقيل هو لا وصيا بان يحسب
 الله بالقيام في امر النياح ولقد روى الكوا فامر الموتي ان سئلوا باناسهم في
 حرم في ولايت النياح لذلك فانه تعالى اكد التمي عز شاوله مال النياح في زيادة
 على شاوله لغيره لمكان ضعفه وعجزه وخفته فقال ما نياح كلون في بطون
 نارا اي سبيل للنار والتوفيق فيه للموحيه اي نوعا من النار لا اي نارا كانت
 ومع ذلك غايته نذير فوله وسجلون سعيه اعادة ليعلم ان اكل مال اليتيم
 سبيل لدخول النار لانه سبيل ما قصر صغير بل هو كبر من الكبرياء وسبيل الي
 عليه الذي ما يدخلها نارا اكل مال اليتيم فقال كبره وقلبه واحدا خاكا
 من شئته ان لا يورده اليه وعنه ايضا عليه السلام قال ان في مال اليتيم عقوبتين
 اما احدهما فتعقوبت الدنيا قوله والخبر الذي لوتر كوا الآية واما ثابتهما
 فتعقوبتا الآخرة ان الذين ياكلون اموال النياح طمعا لاية وعزاضا حق عليهم
 قال في كتاب علي عليه السلام انا اكل مال اليتيم سيد ركة وبال ذلك في عقبه وخبر

وقال ذلك في الآخر وذكر في البنية والسبع هذا الجاهل بين اخيهما ولا يتوفا
 الشهاد اموالكم الامة قال الضحاك المراء بالسمعة الشافاهن فراسفة السمة تاذ
 السفة خينة العقل ومن يولض العقول كجاء في الحديث ومن ركن ازا واجا انا
 ازاخاوات وغير ذلك وفيه نظراته عروك غرا الظاهر وخروج عن الحقيقة و
 العموم ومثل هو بغير كل ذي مال ان ليس له مال على السمة الذي لا يقوم من جهة
 المال وحصر رعايته بل يفيدونه بضر فاتهم الفاسدة لقوله اموالكم التي جعل الله
 فيما ما اي تقومون بها فيما ما لكم لو صنعتوها باحطرا السمة الصفة وان
 وقوتها يعني فيما ما في التواد قواما وقواما ما فيها ويرى كمالها هو لا
 الامر لما ملك به وقال الفقهاء ومحققوا المفسرين الخطاب لا وليا امرا
 سبى كوا اموال النبي اليها وغيرهم وشدهم ومحققوا علمهم ويؤيدوا وادزفهم
 فيها والكسوم وقولوا انما اخاف الاموال اليهم لانها خرجت ما يقسم بها الناس
 كما قال تعالى ولا تفتلوا انفسكم وهذا اولى واقرب لانه ملائم لآيات المبتدئة
 والمتأخرة وايضا حمل اللفظ على حقيقة العرفية فان السمة في عرف الفقهاء هو
 الذي يضر فاموال النبي غير الاغراض الصالحة وخلق من سبى الحج عليه ولما اضاف الله
 الي الاولياء لانهم يضر فهم وتحت ولايتهم فلاضافة لظواهر الاحصاء وقوله
 وقولوا لهم لا تمرونا هو الوعد بالنسبة اليهم عند ردهم وصحة على ملكهم
 الصواب في نضر فاتهم **مضافا اليه** لانما ذكر الحج على السمة منهم دايما مع ان ذلك
 معلوم من قوله فانما نسفتمهم رسل الله لانه على ان السفة على براسه في الحج
 كل الصبي والبالغ وسواء كان تابعا للصبا او طاربا بعد البلوغ والرسالة
 خلافا لابي حنيفة فانه لا يحج على البالغ العاقل للسفة والتبد بوجها لافها

ويصرفه عنده جاء يؤا زلم في الحق مصلحة **الثانية** تغلب الحكم على الوصف شعر
 بالعلمية عند الاكثر فصل الجود ظهور السفة بيع الحجر ولا يدين الحجر حكم الحاكم
 قيل لمصلا العلم وقيل بالثاني لانها مسئلة لجهتها صفة تنفر الى نظر وضبط فهو
 على الحاكم وكذا الخلاف في انه هل يروى الحجر بوزنه او لا بد من الحكم والحج او
 في المستكين مع التحقيق **الثالثة** الحجر على السفة تختص بالصرف المالي على العلم في
 صرفه في غير المال كما شيفا الغضاض والطلاق وغيرها بخلاف الصبي والبالغ غير
 رشيد فانه ممنوع من الصرف مطلقا **الرابعة** تصرف السفة في المال مع نظر اليه
 اذ اذنت فيه مع موافقة الصلحة جازم بوضا بخلاف الصبي والمجنون فان تصرفهما
 باطل ولو اذنت اليه او وافق الصلحة **الخامسة** قوله وارزقوه من صلبها اليه
 اني لا يلا ياكلها الاثاق وان الرزق ان الله تعالى ان الله جعل من رزقهم رزقهم
 معنى الاول يمكن ان يخرج بالامة على وجوب النكاح بالاولى عليه لظاهر الامر وكذا
 ناكلها النفقة ومحمل عدم الوجوب للاصل ولانه اكناب ولا يجب والحق ان يجب
 اشفاقا فلما نفقة فاما الزيادة على ذلك فندب وانما يضرب الله مثلا عبدا
 مملوكا لا يقد ر علي شي اي عبدا مملوكا للنا لا يقد ر علي شي اي ينجي من الضم
 في الجملة صفه للملوك شخصي يخرج المكاتب والمأذون في الضرر فانما يقدرا
 على الصرف في المال محتج بها على كل من **الاول** الحجر على المملوك في صرفاته في
 عدم صحته شي منها لا باذن سيده لكن هذا القول مخصوص بصفة تصرفه في طلاق
 زوجته وينعقد اقراره بالماله ويتبع به بعد عقده وكذا قيل قول المأذون
 فيما هو من ضروريات المعاشة اما لواق المملوك نقصا من واحد فبذلك لا يقد
 في الحال خلافا لابي حنيفة اللهم لان بواقه السيد فينفذ **الثاني** انه لا يملك

فيما كان كسوم
 في رزقهم
 في رزقهم

شيتاوا ملكه مولا اولاده قال الشافعي في الحديد واحد واكثر اهل العلم
 وقال في القديريك فاملكه مولا فقال مالك وان لم ملكه مولا ووجوب
 قلنا ما نلبس المراد من الآية في العدة على الفعل لانه معلوم البطلان ضرورة
 المراد انه لا ملك وهو المطلوب وايضا في العدة عموما لان النهي في النبي حرام
 خرج من ذلك ما اخرجنا الدليل فيقي الباطل على النبي ان ذلك انما كان عا
 لكنه متعلق بعبد منكر وهو لا يدل على العزم ولا لزوم عدم تلك العبد كلهم قلت
 نقلت الحكم على المستبدل على كون المشتق منه علة في الحكم كقولك اكرم العلماء
 فانه يدل على ان علة اكرامهم عليهم فغير انهما وجد المشوثة وصورة التراجع كذلك
 فغير انهما وجد الملك وايضا يوجب ما قلناه قوله تعالى ضربكم مثلا من انفق ضخم
 من اكرام ملككم اياكم من شققا فيما اذنا كما فاشم فيه سواد شبه حاله مع عبد
 في فبقا المشاكة في الملك بالسادات المتاركة في الملك بحال السادات مع ما اليكم
 ومعلوم ان عبادته لا يتاكدون الله في الملك فكذلك المالك اجمع من قال ملك
 بقوله تعالى وانكوا الايامي منكم والصالحين من عبادكم وامايكم الآية وجها للذلا
 انه لو لم يصح ملككم لم يصح عتقكم وهو لكن صح فصح وبما روي ان سلمان كان عبدا فلق
 النبي صلى الله عليه واله في فقال له صدقة فزده فانه ثانيا وقال هند صدقة
 فقبله فلو كان ما ملك ما قبله فانه اجاب التبع عن الاول بجواز ان يذللها ان يعتم
 بالتقوى عن الثاني بما يمنع من كون سلمان هو كوا حقيقة بل كان يحكمها عليه فزعم
 الملك الشعي وان سلم جاز ان يكون الهدية باذن سيده وعلم النبي صلى الله عليه واله
 ذلك فقبلها وبيد الجواب الاول لانه ان توجه فاما توجه على تقدير ترجيح
 العبد والامانة بالاحرار لانه بما يودي اليه عندهم ليسا ولا هرا لانه وجوب

بما

بما لها ولا فاضا لو كان العتق عينا كان الرزق فقيرا وجنيدا كان فقل العبد
 فكون حجة لنا وكذا ان كان محلها المختل لكان جازا استعمالها في المنقح مثل قولنا ان
 ليك صادقا نصيبكم بغض الذي يعبدكم **الثاني عشر** في اعطايها الحق كالموت والكني
 والصدقة والهبة وغير ذلك والنسب في الكتاب ايات تخصه بذلك بل ايات تد
 بعينها وظواهرها على الخص على فعل الخيرات فدخل في ذلك ما ذكرناه وقد
 ذكر الراوندي والمعاشر من ذلك ايات **الاولى** قوله انما الوا البر حتى شفقتنا
 بحولنا **الثانية** وما تقدموا اليكم من خير فخذوه عند الله هو خير واعظم اجرا
 ليس الي ان تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب في قوله وفي اوقات وقد رضي
 الحب في ذلك فلا حجة لاعادته وتمام الحب في الامور الاربعه مسوقة في كماله
الثالثة في النذر والعهد واليمين وفيه اثبات **الاول** النذر وفيه ايات **الاولى**
 وما انقمتم من تقصير ان نذر من نذر فان الله يعقبه وما لفظ المين من اضرار ما
 سوسولة وهي مبتدأة لفظها سخي الشطر دخل القاء في جنهه ومعناه وما انقمتم
 تقصير في الطاعات او في المعاصي فان الله يعلم ذلك ويجازي على عمله من الثواب
 او العقاب بقدر عمله فانه لا يهون تشر من خفيات الامور وكذلك حكم ما ذكره في نذر
 من طاعة ومعصية والعتق في عتقه غايته الى العتق ما لذلك ذكره وما لفظ المين
 من اضرار ما لغيره ليس يعقوب الصدقات او يعقوب في المعاصي ولا يوفون بالسير
 ايضا يوفون العتق ومعناه قوله **الاولى** في ذكر العلم بعد الانفاق والنذر والاراد
 بالعلم بسبب الخالفة ولا لانه على وجوب اوفاء بالنذر وذكر ذلك هو المطلوب **الثاني**
 النذر فيكون النذر مطلقا كقوله على ان افضل كذا وقد يكون مشروطا بحسب
 امر واجل ومتدبرا وسباح او تر جاز عن محرم او مكر وفيقول ان كان كذا

هو المتعلق وجبا لو قايه وان كان غير مجازات المحالف لقوله صلى الله عليه وآله حلف
 على بين يدي يمينه اخبرتها فليأت الذي هو خير ولا كفارة هذا خلافا للفقهاء
انك النقص هو مخالفة ما وقع اليمين والعهدة على فعل أو ترك الفعل واليمين واجب
 باليمين والعهدة على فاق التعهد وترك الواجب **الوجه** قوله بعد تركها اي بعد
 توثيقها بذكر الله وقيد ذلك على ان لنا ذروا الحالف اذا لم يذكر الله لم يلزم الحلف
 عليه والمعااهد واجب ويجوز مخالفة الله على كراهية اما لو حلفا وعاهد على فعل محرم
 فوجب مخالفة الله **المائة** اليمين وفيه ايات **الاولى** **لا تحلفوا الله** **ولا تحلفوا الله** **ولا تحلفوا الله** **ولا تحلفوا الله**
 فدل من العرض والعلة للقدار الخطوة الي مقدار ما يعرض في اي شيء سواء كان
 حاجزا بين الشئين كما يقال فلان عرضة دونيا او لم يكن بل يكون معشا للشيء كما يقال
 فلان عرضة للناس اي تضاع للوقوع فيه فعلى هذا لا يحل ان يكون اليمين من المعنى الاول
 اي لا تحلفوا الله حاجزا لايمانكم اي حاجزا للمخالفة عليهم وهي المحلوف عليه بينا ان
 باليمين كقول النبي صلى الله عليه وآله لعبد الرحمن بن عوف اذا حلف على يمين فراقها
 حيزا منها فأت الذي هو خير ويكونان نواضا على انه حلف ببيان لايمانكم اي كذا
 المحلوف عليها التي هي البر والتقوى والاصلاح كذا قيل وفيه نظر لان حمل اليمين
 على المحلوف عليه ان يحكم كان مجازا ولا يصار اليه لانه قد روي في الحقيقة وليس متعدي
 لمجازا ان يكون محلي اليمين للحال الثاني لا تحلفوا الله معناه لايمانكم اي كذا في الحلف
 به جاز في المحققات وفي غيرهما الضم والضم للملك ذم المحلف بقوله ولا تظلم كل
 خلق معكم ويكون ان تنبروا له للذي اي بها كراهة ذلك اراة بكم وتقوى
 واصلاحكم بين الناس فان الحلفا بحجة على الله والمجزي لا يكون بازا واجتمعا
 ولا موثوقا في اصلاح ذات البين وسفاد من التاويل الاول انتمي نفس

اليمين

اليمين ترك يراف تقوى واصلاح فانها باطل لا يجب العمل بغيرها ويجوز مخالفتها
 الثاني اليمين كثرة الايمان الايمان وان كانت صادقة وقد ورد ذلك في احاديث كثير
 هذا الذي ضرب به الآية وهو تحقيق ما قاله المفسرون وله من احوال الآية اعراضا عنها
 لعدم تحقيقها **انك لا تأخذكم الله باللغو في ايمانكم** **ولكن تأخذكم الله بالحلف** **فانما**
 تكبر ان يكون هذا جواب سؤال القدرين اذ ينهي الله عن جعل الايمان عوضا للايمان
 هلك الناس ان كان حلفه لا يفتا جاب بقوله لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم والقول
 موافقا للآفة لا في الحقيقة والحلف في المراء في الايمان فالطاهر من عيوب الغضبان
 قال الحسن بن علي الصان ويحيى بن خلف على شيء يغلبه الله على حلف عليه ولم يكن فيه
 ابو حنيفة وقال ابن عباس جعل الرجل لا يؤخذ الا بالله ولا والله ولا والله ما يؤخذ
 به كما روي عن النبي صلى الله عليه وآله لو قيل له انك حلف قال لا والله قال الشافعي وانما
 وهو المروي عن الباقر عليه السلام قال ما لك في الحلف على الماضي وهو العفو
 والمراء بعد المواخذة هو عدم الكفارة معا وقال الزمخشري في
 عدم احدهما وفيه نظر لانه لو ثبت احدهما لم يثبت المواخذة لكنه ليس بقوله ولكن
 يؤخذكم بما كسبت قلوبكم الفرق بين كسب القلوب وكسب القلوب ان القلوب لا يخفى
 الكلفة بخلاف اللسان فانه ضوئي وقد يخفى عليها ويصدق منه ما لم يرد من انفسه فلا
 ملية بالحكم المؤخذة بالمراد ان النفس في فعله وفي هذا الكلام اشارة الى ان
 الصدقة اليمين والنية فلا يقع بين الغضبان غشيا يرفع عنه القصد وكذا الثاني
 والغافل قوله والله غفور رحيم نعم لكم ما لم تكتبه قلوبكم وحالكم
 بعد المواخذة **المائة** لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم **ولكن يؤخذكم الله بالحلف**
الايمان هنا فوايد **الاولى** فقد تقدم معنى اللغو يزيد هنا فتقول الحانها

الي اللسان من غير قصد وسبل الحسن فقال الفرزدق وكان حلياً ادعني احببه يا ابا
 فقال العراء ولست بما خوذ بلعق بقوله اذا لم تعدا قدات الغراء وهو الذي ارادناه
 وذلك ان حكم الايمان حكم الامان وكما لا الامان باللسان ليس بالامان في الحقيقة بل
 فليبه كذلك الامان باللسان ليس بالامان بحاله ولا انما **الثاني** فراجعت والكافي
 عقد في التحقيق فراجعت ابن عاصم قد مر وهو من دواعي فعل كما قال الله والذين
 بالتشديد ومعنى الجمع وقسم ايمانكم بالعقد والنية ومع الطبري من قراءة السند قد
 لا يكون الامع اكرار اليمين والحال ان المواخذة تحصل بالمواظفة لغير الواحدة
 واجب بوجوه **الاول** ان التعبدان عقدها فليبه ولسانه ولو عقد احدهما لم يكن
الثاني قال ابو علي الفارسي لكثر الفعل ولما كان محاضراً للكثر بقوله لا يؤخذ
 اعدا قضا كن اليمين والعقد كقولهم وغلقت الابواب قال او يكون مثل ضعف
 فانه لا يرد جاك لكثر ان ما عفا لا يرد فعل من اثنين **الثالث** قال الحسن بن علي
 المغربي في التكملة فامية وهو انه اذا كرر اليمين على المخلوق الواحدة حث لم يكن نية
 كفارة واحدة على خلاف من القتها بقوله ولكن يؤخذكم باعقده الامان فيبحد
 نيك ما عتده الامان ويكون التعبد وحتم كفارة تداء كفارة حتم **الرابع** اذا
 حتم الحالف على اختياراً وجبت عليه الكفارة المذكورة في الآية وهي جامعة بين الخير
 في النكته **الاول** والترتيب بعد العجز بحسب الصيام وهذا احكام **الاول** الاطعام
 بصدقة اما بالسكينة اليه اياها حصاره وجعل الطعام بين ايديهم لياكلوا **الثاني**
 الحلف في فندما يعطى المسكين فقال ابو حنيفة نصف صاع من بر وصاع من غيره او
 تعدو ويعتبه وقال الشافعي كل مسكين صدقة وهو قول اصحابنا **الثالث** المراجعة
 اما في النوع او القدر او الظاهر **الاول** **الرابع** لا يجزي طعام المسكين عشرة ايام بعد

صدق العشرة على الواحد واختصاص اكثر من بهل فاه بده وكذا في الظاهر خلافاً
 لا بوجبه فتمها **الحسن** المسكين هو الذي يجوز دفع الزكاة الواجبة اليه وقد
 تحققت مناه فلا يجوز اطعام اهل الذمة خلافاً لا في حقيقته **السادس** كسوة الفقير
 قيل ثوبان والحق انه يكفي الواحد ولو غسيلاً ولا يكفي الفل ولا الفلوس ومن
 قال الشافعي ومالك اعطى رجل كفي الواحد وان اعطى امرأة لا يجزي الا ما يجزي
 فيه الصلوة وهو ثوبان قبيض ومقتضى وقال ابو يوسف لا يجزي المرويل وقري
 سعيد في المسبوك كاسوته من غير او مثل ان يطعن اهلكم انما كانا وقبلاً
الرجل في الرقبة الا بان وحكمه لا يطعن على المقيد في كفارة الفل وقال
 ابو حنيفة حتى الكافر وهو باطل لا يحنث لانه يرب مثله كما تقدم **الثاني** في
 ثوب الصيام السابع وفيه قال ابو حنيفة وبذلك قرأ ابو سعيد ثلثة ايام متاهات ولا
 اخوط ويحبل البراء معه يتيماً وقال مالك هو مخير ان شاء تابع وان شاء فرق
 والشافعي القولان واخياراً متحاباً واجامعاً على **الاول** **الرابعة** قوله ذلك كفارة
 ايمانكم اذا حلفتم اي اذا حلفتم وحتم وهذا احكام **الاول** ان الكفارة مخصوصة
 بالحنث في المستقبل ولا يجزى العزم صادقا كانا وكاذبا عامدا كانا ان سبها
 قال مالك وابو حنيفة واصحابه واحد وقال قوم ان كان كاذباً عامداً لم يرسه
 الكفارة قولاً واحداً وان كان نسياناً قولان وهو مذهب الشافعي وعلينا اختياراً
 اهل البيت عليهم وحينئذ يكون ظاهر الآية مخصوصاً بما قلنا **الثاني** لا يجوز
 تقديم الكفارة على الحنث اذا لا يتقدم المسب على السب وفيه قال ابو حنيفة وقال
 الشافعي يجوز التقديم لما لا لا بالصيام لانه بدل عنه **الثالث** انما تجب الكفارة
 المحالفة عند اختياراً اجاعاً ولا تجب بالخالفة نسياناً عندنا وللشافعي قولان

واعلم ان العتق يحصل بامور **الاول** مباشرة من جهة غير عوض وهو العتق بعتق
 مطلق وله عبارة **الثاني** بالخلات كقوله اشحر لوجهه **والثالث** على خلاف
 كقوله انت صديق او معن لوجه الله ولا بد فيه من اللفظ والنية والعقد القرينة كقوله
 عيادة عظيمة قال النبي صلى الله عليه وآله من اعنق نسمة مؤمنة عتق الله العزير
 اكله فمؤمنته عتق من النار **الثاني** مباشرة مطلق على الموت بغير عوض وهو
 المسيحي اصطلاح الفقهاء تدبر اذ ليس في الكتاب ما فيه دلالة على انه مؤمن
 من السنة الشريفة **الثالث** مباشرة بغير عوض وهو المسيحي كناية وسياق يجهلها
الرابع ملك رجل احد العود بن واحد المحرمات عليه نسبا لا خلافا ورضا على ظله
 والحق فيه العتق وملك المرأة احد العود ثم خاتمة واستدل بعضهم على هذا الحكم
 من الكتاب بقوله تعالى ان دعوا للرجل لدا وكما ينبغي للرجل ان يتخذ ولدا ان
 كل من في السموات الا في الرحم صيدا ووجا الاستدلال لا يحصل من النبوة والرسالة
 منافاة لانه في النبوة والرسالة العبودية فلا يجتمعان ولا كانا المبتدئين المستفيضة
 نظر لان المناهضة بينهما من خواصها وذلك لان الارض نوع الابن فلو كان له
 لكان من نوعه ولا شك ان الحقيقة لولاحته شافي منه الاحتياج اليه في لزم
 العبودية فالشافي من النبوة والعبودية بل شافي في لزمها وذلك من مقتضى الاقوال
 سبحانه فلا يكون الاستدلال تاما في المطلوب واما الحرامات فاستدل بقوله تعالى
 والذي هم لهم جميع حافظون **الرابع** انواهم وما ملكك ايما صفة فانه يملك
 ووجه الاستدلال انما انفسها باحد وطى ملك اليهم فلو ملك لا يبيع وطى
 والادام كالمزور وفيه ايضا نظر لانه لا يمنع ان كل ملوكه يبيع وطوها فانه لو
 احد لا يبيع حر من نفسه وكذا لو لا باح ملوكه او آمن بها او انها حر وطو

مع

مع كونها مملوكة وكذا لو ملك وطوة امه او ابه ولو استدلى على ذلك بالنسبة
 الشريفة كاذب **الخامس** مباشرة عتق نفسه من المملوك ببيع عتق الماني
 وتكتم القيمة مع لياره بما فاضلا عن ثمنه وموجب ثمنه لقوله تعالى من اعنق
 مملوكا له من عبده وله مال فومر عليه وكذا لو اعنق بعض عبده سري عليه بطريق
 الاقرب لان رجلا اعنق بعض غلامه فقال علي عليه السلام هو حر ليس له شريك **السادس**
 لو بطل عبده عتق عليه **السابع** اذا علم العتق وانعد او جرم عتق عليه **الثامن**
 اذا استلم العبد وخرج اليه اذ استلم عتق على سيده **التاسع** اذا استولاه بملك
 ذلك موجبا لعتقه بعد مائة على ولده ما من بضيئه وقال العلامة لا يحرر
 بينها ولا الصوف في قيمتها بوجوبه وعتق عليه عتقا مشروطا بعد وفاءه
 سند صاحبنا لاضالة بقاء الملك على حاله لانه يجوز عتقها فلو لم يملكها
 لم يبيع نفعه على يدها لا يجوز فقلها ما دام ولدها حيا لانها موضع **الاول**
 من رقبته مع الاما **الثاني** ان يعلو ولاها قبل علوقها **الثالث** ان يكون
 موهبة ولحق الاستدلال **الرابع** ان ينجي جنابة سبعة رقبته **الخامس** ان
 فبذبيحتها الكافر **السادس** ان يموت ورثها ولا ارث مواها **السابع** ان ينجي
 للولي من رقبته **الثاني** موت سيدها مع استعراق الدين بتركه **الثالث** بغيرها
 على من شئت على **السادس** بغيرها بغير العتق على الاقرب **الثانية** والذم **الثالثة**
الكتاب ملك **الكتاب** فلو ان جويب لم يعبث الغزي كان له عبد يبيح صحا له
 ان يكتات فلو فرت قوله تعالى ميتون اي يهلكون والكتاب ينجي المملوك
 وهي شعبة من الكتب وهو الجمع كانه قد جمع عليه في الآية نجوا وفي الآية **الاول**
 الامر بها وفيه بيان لمشرعها وهي مستحبة مع الامانة والكتب فانها

مكتوبة

العبد ناكدا لا يحتجنا ولو لم يكن العبد اسبا ولا كسوبا فهي مباحة وقال احمد بن حنبل
مكرهة حنبل بن الحسن **الثاني** الاية للثب لا ماله عن التوجسوا
سأل الكتابه بقبيله ان يازيدوا لنفسه قال مالك وابو حنيفة والثاني
وقال بعض اهل الظاهر ان سألها بقبيله او كزوجها جانيه وليس شيء للزوج
قوله صلى الله عليه وآله الناس سبطون على اموالهم **الثالث** الكتابه معاملة
لست سبطا للعبد من قبيله لانتفا لوازم البيع المتقدمة والمتأخرة ولا عتقا بقبيله
اذ العتق غير قابل للتعلق بحالة الحياة **الرابع** عبادة الكتابه ان يقول السيد كما
على ان تؤدى الي كذا في وقت كذا فاذا ادب فك حرق قبل العبدان ان احضر
العقد على ذلك فهو مطلقه وان قال فان عجزت فانت رقيقه مشروطه وحكم
الاولى انه يخرج من يد السيد ويحكم الثانية انه رقيقه على يدي غيره
لازمة وبه قال مالك وابو حنيفة لكن مالك لاحقر العبد على الكتابه ابو حنيفة
وقيل المشروطه كما يفرض من الطرفين وقيل بل اجازة من طرف العبد خاصة
الثاني والاصح الاول يجوز او هو بالعمود **الخامس** فذبت في العبادة لم يفر
فاذا ادب فاحرق وقال ابو حنيفة ذلك ليس بشرطية ولا لفظا وقال احمد
لا بد في ذلك من نية وبه قال الثاني وما اللفظ فقال بعض اصحابنا والثاني
بشرط ان ياتيا فلو علم ما واحداه لم يفتق ولا شك ان ذلك احوط **السادس** في
قوله انما والذين يبيعون انفسهم الى الشرط بلوغ البعد وعقد اذ الصبي والمجنون
لا يصد لهما مقيمه وكذا بشرط اجواز تصرفه وهل بشرط في المال لا لا يجل قبل
لا يضر حاله وفيه نظر لجهالة وقت الحسم وعدم ملك العبد حاله المعقود ما يدر
لمولاه ويجوز حصول الزكوة والهدية بقبيل الوصي بالجهالة وقيل نعم وبالله

قال مالك وابو حنيفة وبعض اصحابنا وبالثاني قال الثاني واكثر الاصحاب
وهو اولي نعم بقبيل الثاني بغيره والاجل وليس شيء بقبيل في احد المصالح والعرض
السادس الضمير وهو بمعنىين **الاول** ما يرجع الى الامور الدينية كقوله وما فعلوا
من خير بعلم الله وامثاله **الثاني** ما يرجع الى الامور الدنيوية كقوله وانه لم يجز
لشد يد وقوله ان ترك خبرا واخلف في المردضا فقال الثاني بقبيلهما معا
على حال المشترك على كلامه معنييه وبه قال الثاني وماك وقال ابو حنيفة
احقر الامانة وقال الحسن البصري والثوري هو الثاني اعني الكتابه شرط وشيء
عليه صحة كتابة العبد الكافر على الاولين لا يصح وعلى الثاني يصح والاولى قوله
اذا كافر لا يجزئ ولا ينفذ تسليم الكافر على المسلمين ولا يعطى من الزكوة ولا
لا يعطى منها شيئا ولا يورث المؤلف قبله واعطاء من لغرض التقوى على الجهاد
سبع المراهب العلم هذا العلم المتأخر للعلم **الثامن** قال المفسرون في قوله واكثرهم
قال الله ان المراهب صغوا عنهم شأنهم من قبيل الربع وقيل ليس بقدر وقال
القمي كرام السيدان وحيث علم الزكوة وجب عليه اعانة مكانه لقوله من مال الله
من الزكوة كما نفذ من قوله ومنه الوقاب فان لم يحجب عليه له اعانته وقيل
وهذا قال بعض اصحابنا وقال بعضهم يجب الايام مطلقا وبه قال الثاني
وقيل يجب مطلقا وبه قال ابو حنيفة وبعض متأخري اصحاب قبيل قوله
له وهو وجوب اتيان من مكنيا مطلقا عاجزا او كون الموتي يجب عليه الزكوة
وان كان غير سبيد وبه قال بعض المفسرين وبما ان هذه الاموال من اهلينا
الاول اصل الامر للوجوب والاضطراب قيل الاول لا حقيقة فيه كما قلنا في
الاسود وبه قال اكثر وقيل بالثاني لاصالة البراة ولا اصل الكتابه ليس

يواجب فلا يجب انما الثاني هل المراد بالمال الله هو الزكاة لانه المتبادر الى الفهم
 او المال مطلقا لان الله تعالى هو المال للجميع لا شيا ونحو المشغوق خاصة قبل
 بالاول ونيل الثاني اذ لو لم يكن هذا فقوله من قال بوجوب الزكاة مطلقا
 قال ان المراد هنا للوجوب وان المال ليس هو الزكاة ومن قال بالاختصاص مطلقا
 فان الامر للتدب والمال ليس هو الزكاة وقال ان المال ليس هو الزكاة والامر للزكاة
 فذلك ظاهر ونحو قال ان المال هو الزكاة وان الامر للتدب جعل شخص من كان
 اولى لانها اعانة له على فك رقبته والحوماذ كونه اول لان الامر حقيقة في الزكاة
 فيكون مشروطا بوجوب حصول مال وهو الزكاة لان شرط الواجب احب وامر
 لم يجب الزكاة بوجوب احب لانها لا متعاون ويدخل فيه قوله تعالى وتعاونوا
 فك رقبته فيدخل تحت قوله فك رقبته واطعام في يوم ذي سعة **فروع الاول**
 لا يقدر ما يعطيه السيد فله وكثرة الاطلاق **الثاني** لا يتبين زمانه فيجب
 اذا بقي على العبد ما لا **ثالث** لو اخل بالانها حتى اعتونا الاداء هل يجب القضاة
 الحق نعم لانه واجب اخل في دفعه فيجب قضاءه ولو اعتنق لغير الاداء **الراجح**
 يجب على المكاتب العتول اذا كان من غير مال الكتابة او مشكوك لو كان من غير جنس
 فلهذا الحق ان ذلك **الرابع** لو دفع الى مكاتبه المشروط شيئا من الزكاة الواجب
 الوضعية فمخرج فده رقاقا وجب على السيد رد المال وصرفه في المستحقين ولو
 من زكاة غيره وده على مالك لصرفه في مستحقه ولو كان من المدة وفي السيد قلته
 وكذا ان كان من غير **خامس** اعراب هنا قوله الذي اما كتحليل ان يكون صفة
 لضافا عني بال وان يكون صفة لضافا ليعتلى الاول يكون المقعوث الثاني
 لانا كره ضمرا محذورا اي انما كره ويجوز حذف ضمير الجملة الصلة اذا كان مفعولا

وهذا

وهذا الوجه اظهر في الغريب وعلى الثاني يكون مفعولا لكن غائبا اي انما كره
كتاب النكاح وفيه مقدمة واجبات **المقدمة** قال المعاصر النكاح لغته الانثى
 وهو كونه اذ لم يدرك ذلك احد من اهل اللذة بل لا لغيره الا ان النكاح لا النكاح
 ان النكاح لغته هو الوط ويقال على العقد فيقبل مشترك بينهما وقبل حقيقة في
 الوط مجازا في العقد وهو في ذلك المجاز خبر من لا مشترك عند اكثر من عقد
 لعقبي ملك للزوجي ابتداء وهو من المحار لثمة السيد ثم السبب فيه فصل كثر قال صلى
 عليه وآله نكحوا ثم سلوا الباهي بكم الام بوجوب القبة وقال صلى الله عليه وآله شرار
 من نكح الغراب وغير ذلك من الاحاديث وهل هو افضل في النكاح للعبادة ام العكس
 لا قابل بالساواة الحق الاول لقول الصادق عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله ما استفاد آية نية عبدا لاسلام افضل من زوجة مسلمة ثم انظر المعاصرين
 عبادة ولا تتأمل على بقاء النوع مع العبادة بخلاف باقي المذاهب **والثاني**
 فتشوع انواعا **الاول** في شرعيتها وقسمه وخبرك وفيه **الاول** **والثاني**
والثالث لا يباح مثل النكاح لانه كونه من المملوكات حجة في بطلانها
 وبما في الامم التي لان روح لها كبر اكاشا وثيبا وكذلك الرجل قال الشاعر
 فان سكي النكاح وان تناسلي وان كشاف في مشكرا انما هو وقال جميل احب اليا
 اذ نبينه ابر واحب لما ان غيت العوانيا والخطاب لا وليا والسادة بان
 لا يزوجوا فمرا لا زوجة من الجوار والاموال لا محلا والعبدة واما الجمع المذكورة
 الصالحين فليس فان المراد الذكور والامات وبقيد الصلاح لانه يحجب عنهم
 وبقي لا هم حينئذ ينفق عليهم ناداهم وقبل المراد بالصلاح القيام بحقوق
 النكاح وبقي الكل فمرا فان الاولين لا يوجبن الفصلين الثالث خلافا لظاهر

واما انكم

والاول ان ترعى في اصلاح لاهله فاعلموا ذلك رغبوا في الاصلاح ومن لم يمتد
 اليه باسم ما يولد المية فان الفاسد انما يوح اشغى الخلال عن العمل وان يكونوا
 فقراء فسيبهم مملو في قوة الجبرية اي قد يكون اذا كانوا فقراء بعينهم الله لا يملكها
 فقراء بعينهم الله فلا يرد ما يقال فلان كان ضياء اقرعوا النكاح ويؤديه قوله
 الذي لا يحل ونكاحا اذا فقهنا احكام **الاول** قيل الامر هنا للوجوه
 ولذلك قال داود بوجوب نكاح القادر على كل حق ومن لم يقدر فليترك امه
 وكذلك المرأة يجب عليها ان تخرج عنده وتقبل على الكفاية وهما ضعيفان لاضالة
 البرائة والاجتماع العقول على خلافه ولانه لو كان واجبا لما جبرته ومن ملك
 في قوله طرحة او ما ملكت ايمانكم والادرم باطل فكذلك الملزوم وبيان الملازمة
 بانه لا يخير بين الواجب والمباح ولا شك في اباحة ملك البهائم والنبش واجبة
 داود ولا يقوم مقام النكاح الواجب عنده نعم النكاح قد يجبر اذا خشي الويل
 في الزنا كما في **الثاني** النكاح مستحب لما توافقت اجماعا ومن لم يتفق قال اكثر الفقهاء
 باستحبابه ايضا لعموم الآية وقوله صلى الله عليه واله الشاكرات كنوا وقال الشيخ تركها
 مستحب لقوله تعالى سدا وصورا سد على الترك فيكون راجحا فيه لاجتماع
 احتصاصه ليرجح غير اوقاف بعض فقهاء نيا كما اجتمع القدر على النكاح و
 لما مضى للرجل والمرأة وكلما اقتدا معا كره وان اقرقا فان كان قادرا غير تاق
 او تاق غير قادرا لا يكره ولا يوجب وفي نظر عموم الامر في الاية بالحدث ومباحة
 صلى الله عليه واله من احب فطر في فلبس بيبي ومن شئى النكاح **الثالث** استحباب
 النكاح والامتناع شامل للرجل والمرأة الغنية والعقير التاتع وغيره وقبل بل
 المراد ان كانوا فقراء الى النكاح والظاهر منه **الرابع** في الاية لانه على ان

القدرة على المهر والمقنة لسو ليرط في النكاح وهو ظاهر ولذلك لا يجوزها
 الفسخ مع عجزه نعم القدرة المذكورة شرط في وجوب الاجابة للكفر **الخامس** في
 الزاني العبد والامه لا يبيدان بالنكاح والامه امر المولي بالنكاح وان كان
 ولاية الاخيار **السادس** فيه اشعار بان الفقر ليس ما خاف الرغبة في النكاح خفي
 العيلة فان خاف من فقسه لا تنقص ولا تعبر من ذلك عقبه بقوله والله تعالى
 علمه تعالى لا الاغنا بعد قدرة عليه وعلمه بما يصلح عياده **الثانية** وليست بعد
الذي لا يحل دون نكاحا حتى يتيهم اي ان كان الفقر خاف زيادة
 الفقر بالنكاح فلم يمتد في دفع الشهوة وطلب العفة بالرياسة لتكثير من ثمة كما
 صلى الله عليه واله والادامع من الشبان من استطاع منك الباه فليزوج ومن لم يستطع
 فعليه بالصوم فانه يحل له لا يحل دون نكاحا اي اسبابه والمراد بالنكاح
 ما يقع به اذا المراد بالوجدان التمكن منه فعلى الاول نكاحا مستحب على المعقوبة
 وعلى الثاني يزوج الحافظة اي من نكاح حتى يتيهم الله من فقسه فان الامور
 مرتجلة ما وقاهما ولا يرد لزوم الشاكر من الكلامين فان امر في الاية
 بالتزوج مع القدرة في الثانية امر بالعبر عنه مع الفقر لا ما نقول ان الاول
 وردت للنهي فخرج المؤمن لاجل فقره وترك زوج المرأة لاجل فقرها
 والثانية وردت لامر الفقير بالصبر على ترك النكاح حذر ان يمتنع حتى
 الزواج ولا تفتقر حنينة على ما نقول انهما مملتان فلا يتفانان
الثالثة وان حقه **الانفسوا في البناي فافقهوا طاب لكم** قطع لفظ طوبى
 اذا جاز واقسط اذا عدل فهو مقسط ومنه ان الله يحب المقسطين فكان في
 في لفظ لا لانه تحركت كنيته اي ازلت شكايته والمراد ما حل مما طاب لكم قبل

ما طاب لكم قبل ما وافق طبا عكز الخلال منهن وقيل المراد ما حل ولا شك ان الطيب
 حقيقة ما وافق الطبيعة ومجانسة الخلال فعلى الاول يلزم الاضمار وعلى الثاني
 الجواز فصل مما سواه قبل الاضمار ان لا يتحقق في الاصول وانما قال ما وافق
 من لان لفظة ما موصوفة لمعنى مجازي من من فيصدق على ذوق العقل وغيرهم
 والاعداد المذكورة معدولة من اثنين اثنين وثلاث ثلاث واربعة اربع فان
 خصم لا يتعد لواحد الاعداد المذكورة فانكروا واحدة او ما ملكت ايمانكم ولم يجز
 من لما تقدم ذلك اي التحية الواحدة او ما ملكت ايمانكم اقربان لا يموتوا ولا
 شفقوا تعالى على الجلال عباله اذا امانهم واتقوا عليهم والمعنى ان اقتضاهم
 الواحدة او ما ملكت ايمانهم مظنة اقله انفاذكم سبب تكميلكم بقيل ان لا
 يتجوزوا من قولهم علم الحكم في حكمه اذا جازوه وهو ما هو في قوله الميراث اذا
 مال فان الجواز ما يلزم الحق اذ قد وهذا فيما يثبتها احكام **الاول**
 متل في سبب نزولها **اقول الثاني** انه كانوا يخرجون من ذواتهم في البيات والبيات
 من الزنا فصل لهم ان يخرجهم من ذنب فينبغي ان يخرجوا من ذنبهم ولا يخرجوا
الفصل الثالث انما تزل ان في كل مال التباي جوا يخرجوا من ذنبهم ولا يخرجوا
 من كثير التنا ولا من اضعاف حقون فقبل لهم ذلك متلبلا للشاهد المستلزم
 لهولة العدل منهن **الرابع** ان الرجل كان يحد بيمينه ذات جبال وما لم يترجمها
 منها بما جمع عنده منهن عدة ولا يقد ر على القيام بحدوث فترت اي اجتمعت
 ان لا تقطوا في البيات فترجوا غير من والكل محتمل **الثاني** الامر هنا كالامر في
 الامر المتقدم والحد في كانه **الثالث** اذا ضربا الطيب باواف الطبيعة
 معنوا الابر محصور بالحد كما يصح **الرابع** قال في تحري ما انما لي بصيغة العدة

دون الاصل لان الخطاب للجميع بوجوب الذكر بلفظ لا اذن لكل واحدكم وبذلك
 لما توافر العدد الذي اطلوا له كما تقول للجامعة اقسموا هذا المال ذره من درهمين
 وثلاثة ثلاثة واربعة اربعة ولو افرقت كما تقول اثنين وثلاثة واربعة فممنه
 ثمانية وثلاثة واربعة لان الواو للجمع ولم يحد التوزيع اي وحذ ذلك عن ذلك
 من صاحبه الاولين تقول لوقال كذلك فممنه اذا احتل العدة والمعدودة
 المامون به الجوز بالموا ان الطلاق لم يحل لم يكتل ذلك العدة وانه لا جناح عليه
السادس ان العدة والمدة في طلاق الواو عالت على حالها او لا للجمع بين التسع
 صور يكون الواو للجمع ومنه ان من حصل الواو محالة وجوز للجمع بين التسع وكان ذلك
 خطا وحصل فان للجمع في الحكم لا يستلزم الجمع في الزمان بل يقول رأت زيداً البكر
 وغداً امرؤ وقال بلفظ الواو فانه لا يجوز لمن بعد رجل عدد منها ان يتقبل
 الى عدد آخر وليس كذلك لان من ردت ثكنة فلان يبيد ما لم يجاوز الانزع ومن
 نفس ثكنة فله ان يرد شقص بالخرج لكون الواو للجمع بخلافه وافهم ذلك فيجوز
 للرجل التباي لاعداد المذكورة فيما يشه متعاقبة **السابع** الحصة الاربع وعدم
 الزيد في الثلث الدارم اجماع ولقول الصادق عليه السلام لا يحل الماء الرجل ان يجز
 فيما اكثر من اربعة اركان من الجواز وما اسلم عثمان وعنده عشرة سنة قال له النبي
 صلى الله عليه واله امسك اربعا واربعة واربعة اي باثنين وثلث من القائمة
 من الزيد يجوز التسع مكان الواو كقولنا بل يلزم من حوز ثمانية عشر ان قوله
 شتر شترين وكذا البواقي كما نقل عنهم ولكنهم ينكرون **السابع** هذا العدد مباح
 للرجل في الجواز ما العدة فلا يجوز له اكثر من ثلث حزين غبطة او اربع امار غدا
 وقال قوم انه كالحرة قال مالك وداود وابو ثور قال الشافعي وابو حنيفة

فاحتماله واستمر مباح لثقتان لا غير جنة كاتنا او امتين لنا قوله تعالى ضرب لكم مثلا
 من انفسكم هل لكم ما ملككم اممكم من شركاء بهما رزقناكم فانه فيه سواء ثانيا واذا
 من السيد رعبه وذلك على عموم الاماخر بدليل **الاس** الجمع اصحابها على جواز تنكح
 المتعة وانه لا يصر لها في هذه الامور والعبد وسبب في الحبس جوازها **التاس** اخذ المثل
 على ان ملك المهر لا ينحصر في عدد ومعمول لفظ الآية بوجهه قال ماس الفاضل العموم
 وكذا الحديث المتقدم من الصادق عليه السقيفة بالحرار ولا يرد عليه منع جواز ذلك
 في المتعة لاجلها في الا زواج والما كاش منها حد الا زواج لا يجوز في ما بعد
 المضاب فلا يجوز في المتعة لان قول انه محمول على الدائم لا يثبت **السادس** انما
 على الواحدة غير مشروط بخوف عدم العدل بل يجوز مطلقا وانما سوفي في الحرة الواحد
 وبين الاما وان يكون لانهن اخف مؤنة ولا عدل مع جواز العدل منهن فلذلك اطلق
 اباحتها ولم يقيد ما عده وفيه دلا على عدم وجوب القيمة لملك المهر **الذي**
والذي **لغيرهم** **فقلون** **الاعلى** **ازواجهم** **او ملككم** **لما هم** **فانهم** **منهم** **والذي**
 اي يضبطونها ويمنعونها من المباشرة والدام بقوله **فانهم** **منهم** **والذي**
 لا يوفي بها في مثل اخر عنه مفعولة لا يقال ضربوا بذكره لانه ضرب وكذا عرو
 ولولا يضارب لتقدم المفعول على الفعل وكذا اسم الفاعل في العمل فرعا على الفعل
 فقد ضعف بالوجهين معا قوله **الاعلى** **ازواجهم** **او ملككم** **لما هم** **فانهم** **منهم** **والذي**
 والماهم وعده سبيل كما قال حطت على رديعته والحفاظ استعلاء على المحفوظ عليه
 لانه متفضل به عليه وذكره الرخص **التي** **موضع** **الحال** **اي** **لادب** **على** **ازواجهم**
 او انهم حافظون في كافة احوالهم الا في حالة تزويجهم ولست بهم ولا يملكون
 الاعلى **ازواجهم** **منهم** **والذي** **اي** **من** **طلب** **تكم** **غير** **الصغير** **هم** **محبوا** **وزو**

واولئك هم العادون

حدودهم فامينة الفصل الحصري لا عادي كاملا في العدوان سواءهم ولا يلزم
 من نفي كمال العدوان سواءهم ولا يلزم من نفي كمال العدوان نفي العدول سواءهم
 اذا نكر هذا فاما قوله **الاولى** العبارة صريحة في الرجال المشركين والصبر ويكون حكم
 الرجال مستقلا في مثل خارج كما ان حكم اهل عسنا مستقلا من بيان الرسول في
 السيرة والذكر والاشراج لغير خطاب المعلوم وبكيفية وحديث لا يلزم جواز تنكح العبد
 لملكته وقيل المراد الصنفان معا وعلى المذكر بوجه حديث جواز تنكح العبد لملكته
 بحكم الاستبراء فحتاج الى منفعة بدليل وكان لا ولا في لانه استعمال حقيقي
التي **انا** **التي** **صريح** **في** **الحضار** **سببا** **لا** **ما** **في** **القبيل** **المذكور** **من** **وهذا**
 وملك المهر على سبيل الاصل الحقيقي اي ما ازواج اؤملك بهن بحيث
 يمتنعان ولا يرتفعان واذا ذلك بقوله من يتنكح واد ذلك فاولئك هم العادون
الثاني لما حكم اصحابنا باباحة المتعة وتحليل المتعة للغير وجب دخولها في التمسك
 المذكورة والاكثار باطلين فالمتعة داخل في الا زواج ويجوز التحليل كالعقد
 المنقطع فنفق حديث الماهر ونقد برصه والحق خلافه وهو داخل في ذلك
 لان الملك يشمل الحبس والمنفعة والتحليل يملك منفعة ولذلك قال ما ملككم
 لا يشرط في مدلولها العقد ولو قال ملك العبد لقال من ملك ابائهم ويؤبد رؤسهم
 اصحاب المسطرة وحديث نقول ملك المتعة انهم ان يكون ناعا لملك الاصل او
 ان قلت يزوج عتقك اباحتها بالاجارة وغير ذلك من العقود المملكة للنام قلت
 خرج ذلك بالاشجاع **الواقعة** **ظهر** **ما** **ذكرناه** **ان** **المنع** **لا** **يتبع** **فولو** **ملك** **بعض**
 انه لم يحل له العقد على اقلها ولا لزوم التبعية فيسبغ بعضها بالملك وبعضها
 بالعقد وهو باطل اجماعا واختلف اصحاب في تحليل الشريك له حصته هل ينحصر

فمن الدخول قلت لم يتعرض في الآية للاستقرار بل الوجوب لا بما على انا نقول الاستمتاع
 اعم من الدخول على العام لا دلالة له على الخاص ويكون حينئذ تعدى الآية
 قال الذي استمتع به منهن فانه من محقق اجور من لان الاجور في الكل حقيقة وفي
 بعض مجاز فكان يحسب الاستقرار ولو بتسليمه او نظره ليقوله وهو باطل **الثاني** في
 ان عياش وابن جرير والحاوي وغيرهم في الآية كقوله فما استمتعتم به منهن فليكن من اجل مسكن
 لاجور من يرضيه وذلك صريح في ارادة المتعة المذكورة وقد روي التعليل عن جرير
 ثابت قال اعطاني ابن عباس من صحتما وقال هذا على قراءة التي قرأت منها استمتعتم
 بهن من اجل مسكن قلت فان اثبتته فهو لا فقد انكره غيره على انه لو ثبت لكان
 قرأنا القرآن لا نثبت بالاحاد قلت الجواب الاول ان المبيت بقدم على الثاني واد
 قد يخفى على انسان ما ظهر لغيره ولا ريب في صيانة المسلم الظاهر العدا له من الكذب
 وفي الثاني ان اذا لم يثبت قرأنا فما المانع ان يثبت بدكم ونحن نقنع بخبر الواحد
 في الصورة خصوصا مع تاركه باجماع اهل البيت ورواياتهم والخم يحجب به
 من رواية المفسرين بل سبهم من منج بالاحكام الثانية هذا تقرير الاية ويدل
 ايضا على باخر هذا العقد قوله **الاول** اجماع اهل البيت عليهم السلام ورواياتهم
 بمسئورة المذكورة في كتب احاديثهم ولا خوف الاطلا لذلك ذكرت منه ما واصلح
 حجة كما تقر في الأصول وقال صلى الله عليه وآله تركت فيكم الثقلين كتاب الله ورسوله
 اصل بيتي ما تركت فيهم ان يصلوا **الثاني** قل الخاصة والعامة عن ابن عباس انه كان يفتي
 بها ويحيل من اطهر مع الزنى في ذلك مسهورة وقول ابن عباس في ذلك محرم كما
 قال عليه السلام كفيف على عطاء ودعوى الختم رجوعه عن ذلك منه **الثالث** في
 الرواية عن غير الخطباء انه قال متفقان كما بنا على عهد رسول الله انا محرم ما واصلح

عليها متعة الحج ومتعة الشا وحج على خبر العدل في الاذان هذه متعة منها انما
 على عهد رسول الله معلوم ان عمر ليس له تحليل ولا تحريم **الرابع** انه لا زنا ولا خللا
 انها كانت مشروعة والحكم يقول انما انحلت فلما المشرعية ودابة والنسخ واد
 ولا تطرح الدورية بالرواية **الخامس** انها متعة خالصة من حجاب القبح ولا عمل بها
 ضربة عاجلا ولا اجلاد وكلما كان هذا شأنه فهو مباح فالمتعة مباحة ما اكبر
 فاجماعه داما الصغرى فلا تشكك على تقديره ولو كان فيها شيء من المفساد لكان اما
 عقليا وهو مشقافقا داما شرعيا وليس والا لكان احد متعكات المحرم وكذا
 لم يفسد واحتمل اوجوب **الاول** بقوله تعالى في الزنا لا تنكحوا ذلك فاعلموا ان ذلك
 من العادون والمنكح بالمتى زوجة لم يثبت لها النفقة والارث والقسم ولو نكح
 لم يملك طلاق غير ذلك فاحكام الزوجات والارز باطل باثبات الامامية فكذلك
 المزوم **الثاني** الروايات منها ما رواه عبد الله والحسن ابنا محمد عن ابن عباس عهما
 عن علي عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله انه نهى عن متعة النساء ثم خسر
 وعن الحسن الانسية ومنها ما رواه الربيع بن سبيبة عن ابيه قال يكونا الفرية في محرم
 الزواج فقال استمتعوا بهذه النساء فانهن لا ان يحل بيتا ومنهن احد اقرب
 امرأة فكذلك عند طائفة المسلمين ثم عدت على رسول الله صلى الله عليه وآله وهو قائم
 بين الركن والباب وهو يقول اني قد اذنت لكم في الاستمتاع الا اذا نكحتم فخرج
 الى يوم القيامة فمن كان عنده منهن شيئا فليحل بيتها ومنه ما روي عن عمر بن الخطاب
 انه قال اذن لنا رسول الله صلى الله عليه وآله بالمسقة ثلاثا ثم حرهما والله لا اكره
 ان رجلا تمتع وهو محمول لاجنه بالحجارة الا ان ياتيها ربعة لم يهدون ان
 الله احلها بعد اذ حرما **الثالث** الاجماع فان ثوب الصحابة والتابعين

الامتنان على اختلاف اقصاء على منه والحياب عن الاول المتبع من كونها ليست رتبة
 اما عندنا في الاجتماع واما عند الجمهور في الرواية المذكورة من سيرة انما قالوا وحيث
 قوله لم كانت زوجة لثبوت لها النفقة الى اخره قلنا منع المداينة لصدقة الزوجة
 مع لزوم هذه الاحكام فان النفقة تسقط مع المشورة والمهر يسقط مع الزوق
 والقتل والكفر والاحسان لا يثبت قبل الدخول بالزوجة والقسم لا يجزئ بما
 يسقط في النكاح واللعان لا يقع بين الحر والامة عندك منته قدما ثقت هذه الامور
 مع صدق الزوجة فخصت تلك النكاحات بوجوه الدلالة فكذلكها وفي الثاني ما
 الرواية عن علي عليه السلام في ابطالها بالاجماع لانها حكم بالضرورة من مذهبه ومنهجه ولادة
 خلافتها فقال ان يروى عن النبي صلى الله عليه وآله انما يجالسه علي بن ابي طالب
 ان الاول في حجة الوداع وحيث علي عليه السلام يوم خيبر وحجة الوداع مشاهير
 فلو كان النبي الذي نسب الي علي عليه السلام على التحريم لكانت منتهى ما بين ولا ياتل ذلك
 وايضا خبره من رفع النبي بقضيه خبره على قسطنطين الاحتجاج به واما خبره من قلنا
 في سنده اولها باختلاف لفاظها الدال على اضطراب روايته ثانيا ولما مرشدنا
 اصل النبي عليهم السلام عن النبي صلى الله عليه وآله والكرام الاختلافات في خبر واحد فيما نرى
 البلوي يابعا واما قول عمر فلا تخجل فيه فانه رجوع الى قول ابي صحابي وهو مع
 بقول زعيان بن واثق بن سعد وغيرهما وعلى ما لا يمنع من تحقق الاجماع مع ثلث
 الشيعة باجماعهم وفيهم فضلا ما قبل النبي وما دأبهم عليه السلام **السادسة** وفيه
منكطولا ان ينكح المحصنات المومنان في شرطيه ويستطع بحر ومهر لقطا
 محلا ولم يحسن كقرب لم والقريب في باللفظ من العبد ومنه في مستحكم التبعين
 وتركيبه من كفاية استقلال الزيادة لكن مع استعمالها لقادر بقصد في القول بضم

الطاهر والصفه طويل وفيه من القادر بقصد في الطول بقصها والصفه طويل ومروءة طر
 بكن له زيادة مال لنكاح الحر برب فليكن الامانة بقصد علي بن ابي طالب اخف وانه من الحر
 والقصبات الملوكات تقول للمهر لامة فناء والعهد في والمراد بالمحصنات هما العتقا
 اي احصن لغيرهن لغيرهن التام وكذا المراد بقوله محصنات غير مسافحات والاحصان
 الامتنان اخذت اصدقا وشكوهن سل والفرق بينهما وبين مسافحات ففرق
 القلم والخاص فان المسافحات يكن مرادهن او مسافحات اخذت يكون مراد قوله
 فاذا احصن اي شربن حصنات بالادراج ومنه لا ينكح المحصنات والاولى
 بالحرية لانه ثبت عندك نكاحهن نكاح الامانة فلا بد ان يكون المراد منهن كالثقة
 وسهين محصنات لاصحابهن من احوال الامانة من الامتثال والامتنان وفيه نظر
 لانه عدول عن ظاهر اللفظ وجعل الموضوع دقا اي المحصنات الحراري اقلها
 اقر وهذا فيها احكام **الاول** ظاهر الايمان بانكح الامانة بالعقد مشروط
 بعدم الطول وخشية العتق واجبة في الثاني على تحريم نكاحهن بدون الشرطين
 وخالفنا بوجبه وجعل ذلك على الاصل لانه يكون محرما بدنهما وجوز نكاح
 للغير والاول قال بعض اصحابنا محصنات بالشرطية المذكورة ويقول الباقر عليه السلام وقد
 شيل من الرجل يزوج المملوكة قال اذا اضطرت اليها فلا بأس والحكي الثاني لعدم قوله
 وانكحوا الايامي منكم والصالحين من عبادكم واما بكم وقوله ولا تامة مؤمنة خير من كذا
 الجواب عن الآية بالمنع من النكاح على التحريم في ذلك على جواز نكاحهن عند عدم الا
 وليس لها بغير لحد الجواز لا يدل على الخطأ وليس بحجة عندنا وعلى تقدير جحبه
 ليس لانها على التحريم او في نكاحها على الكراهية ونكاح الكراهية قوله وال نكاحها
 خير لكم وكذا الجواب عن الرواية **الثانية** على القول بالتحريم في نكاح الواحدة قطعا

فقطاً ويجوز الثانية لاشتمالها على الطرفين وعلى القول بالكوافية بفتح **الثانية الثاني**
 بقيل قول الزوج في عدم الطول وحسن العك ولو كان في يده ما لزم على ان ليس له
 اذ عليه ان يقدره ولا يملك غير قبل **الثاني** لو تجدد عدم الزوجين بعد النكاح لزم
 الاباحة ولو كان لسان العقد خاصة **الرابع** قال بعض المحررين ان الزوجين راجع اليك
 والعقد بينهما وقيل بغيرهم راجع اليك العقد بينهما بالذات لكن لا يصح **المسألة** لو تزوج
 ذمته على القول بالحد قبل تجديده والحق المطلقان لان العقد سنته المباح على التو
 فلا يصح في احد ما دون الاخر في كالا لزم الترتيب بل ارجح **السادس** اختلاف في بغير
 القول بفصل الزيادة في المال وقيل لانه احد معين بل الانسان اشرف نفسه وقيل
 له ولغيره لان عرف العرف ذلك جاز له نكاح الامة وقال محققنا اصحابنا هو من
 المرأة ونفقتهما ووجوبها وامكان وطبها قبل افعال هذه الاقوال يكون قوله ان نكح
 اما مفعول فعل محذوف هو صفة طولا اي يبلغ بزان نكح او يكون محذوف الام ح
 مقدرة قبل ان لا يما محذوف كغير اقبلها تقديره ومن لم يقطع منكم طولا ان نكح
 ابو حنيفة الطول القوة والفصل وقيل قوله ان نكح اي بطا وجب له الاض طولا
 بدل لكل لان النكاح قوة وفصل يكون معنى لا يفي على قوله ولم يملك وطا المحذوف
 فاشبهنا فليكن امة فاذا كان الشخص غنيا ولا يكون في فاشبهنا جاز له ان نكح امة
الثالث قبل الاظهار في تحريم نكاح غير المومنات من الكنيات وغيرهن
 والامة لكرار الوصف فيها وقيل اهل النكاح وقال اهل العراق لا فصل كا
 المومنات وترك نكاح الكنيات والحق الاول وسيا في تحقيقة **الرابع** قوله
 والله اعلم بما نكح فيه اشارة الى الكفاءة بظاهر الايمان ولا يشترط اذ يدعي
 وانه لا تفاوت مع حصول الايمان بين الفخير والفقير والحر والرق ولذلك فقيده

مضيق من بعض اهل الشيخ منك ومن ان قالكم من نسل آدم عليه السلام لا فريه لاحدكم على ربيعة
المسألة قوله فانك لو من ياذن اهلها فيه ولا على عدم استقلال الامة بالعقد فليها
 بل لا بد من ان السيد لانها مملوكة عنها ومنافها للسيد ومن حيلة منعها البضع فلا
 يجوز النكاح فيها الابادة وبوضاه بعد العقد على خلاف في صحة عقد العضوي
 وليس فيه ولا على قوله ان حقيقته يجوز ما شرط في العقد حتى ينجح له به واعلم ان
 فرق بين العبد والامة في ذلك وكذا لا فرق في كون السيد رجلا او امرأة ولا بين كون
 النكاح داء يا او سقطا **المسألة** قوله وانك لو من اجور من اي هو ومن وسيلها اجرا
 لان الاجر يقال في مقابل المنفعة والبضع منفعة وقوله بالمعزوي اي لم يملكه
 فليس من غير مطلق ولا موقوف وسؤال وعوان المهر ملك السيد قبل الاقرار فانه
 مؤالين اجور من حوا بغير ان لا دارا الهن اذ اولى السادة لانه وما في يد هين مك
 النكاحات اوان المضاف محذوف اي فاقوا مواليهن وبها نظر الاول فلان كونهن
 ملكا لم يملك لكن التسليم الهن تسليم للموالي منوع واما الثاني فلان المضاف لاختار
 مع الاستباه والاستباه موجود هنا والاول في الجواب انه كان من عوله يد ينفذ
 مهورا لازواج فيكون الاذن في النكاح مستقلا للاذن في قبض المهر **المسألة** في ذكر
 الاخصان يعني العفة ونحو السفاح ولا على المنع من نكاح الزانية اما محرما على
 قوله من تحريمه واذا اشد على الاقوي وسيا في تحقيقه وقوله محصنا غير مسافحا
 حال سنن اي فانك لو من حال اخصائهن وعدم سفاحهن **المسألة** فاذا اخصنا فلان
 بفاحشة فاذا تزوجت من اثنين لزمنا فليهن نصف حد المحاربه والعذاب هو
 الحد بدليل قوله وليشهد عداها طائفة وبقدر ذلك والمراد بالحيلة خاصة لا الزم
 للاجماع ولانه اهلاك ولا يفسد اموال الموالين ولا يجوز اضرارهم بدينهم

ولان الرحم لا ينفص كما ينصف الحملان قيل في القامدة في قوله فاذا مضى قال
 لان الحمل واحد عليهن مطلقا اذا زفت وان لم ينفص قلت ذهبتم الي عدم وجوب
 الحمل علي الامع الاخصان هذه البنية والاكثر علي خلافه لانه لا دلالة علي عدم
 الحمل الا بدليل الخطاب وليس بحجة علي انه ليس بغير من عدم دلالة الامر علي وجوب
 الحمل عليهن عدم الوجوب لانه يدرج في الزانية والزاني فالحمل واكثر واحد
 منها ما يجلية فيكون هذه متحدة تلك بالاحرار والحار واعلم ان الاجتماع
 علي انه لا فرق بين العبد والامة في تنصيص **الحمل التاسع** قوله ان جنين العنفة لك
 اشارة الي تكاح الامة فظهر به انه مشروط بشرطين واختلف في تفسير العنفة قبل الوجوه
 فبالا لانه في الاصل انكار العظم فاستعمل كل شقة وضرب واخرها عظم من الوجوه
 في الامة فاحسن القبايح وقيل **الحمل العاشر** قوله وان تصدوا الي من تكاح الامة
 خبر كذا وانما كان خبر البلاحي الولد رقبا كما هو من ذهب للشافعي وليس بشيء لان
 الولد يتبع اشراف الطرفين والخبرة اشراف بقوله صلى الله عليه وآله لا يبرق ولد
 وقيل لا يلد يتبع سادتها واهلها وللبلاغي في السيدتين ما وجبوا الاولانه
 خبر لا يبرق الولد بان له ولد ذلك قال صلى الله عليه وآله الحرة بر اصلها
 والامام هلاكم قوله والله عفو لما سلف من خلاف هذه الاحكام رجم في خمسة
 في تكاح الامة **النوع الثاني في تكاح الحر** وفي آيات **الاول** لا تنكحوا ما نكح آباؤكم
 النساء الا ما قد سلف ان كان فاحشة ومقتارنا سبيلا قال الطبري مراده
 لا تنكحوا نكاح آباءكم من النكحة الفاسدة ويكون ما صدقته والاولي خلافه
 ذلك بل مراده ولا تنكحوا منكوحات آبائكم وتكون ما موصولة وضرب المعنى
 مصدوف بتحقيق الامة اليها من الفهم والاشياء هنا قبل منقطع تفد به لكل

ما سلف فانه لا يؤخذ فيه وليس بمقتضى وقيل منقول والاشياء من المصنف قد مر
 امسكتم ان نكحوا ما سلف فانكحوا فلا يحل لكم فيه وذلك غير ممكن والعرض للمباعدة
 في التحريم وسد الطريق اليها باحصاء كاتعلق بالحال الثانيه حي بمقتضى القار والاحود
 انما تشاء منحدوقا لا تنكحوا ما نكح آباؤكم وفاته فيخرج امر وعاقب علي الاما قد سلف
 فانكم معذورون فيه ويخرج من حد زنا به علي التهي لوصفه ثلثة اوصاف **الاول**
 كونه فاحشة مباحة في حجة فانه منافي لما يجب من تعظيم الآباء بالتحريم علي كل شئ
 والى يكان له بان له من كل خطا لا في ملة سالفه **الثاني** كونه مقتا من حيث مقت الله
 او معقوتا فان ذوا المروات منهم كما يفتنون فاعلم على ذلك اي يقتضونه وليسوا بالاول
 الحاصل منه بالمقتضى **الثالث** كونه ساء سبيلا اي يفسد طريقا فعلى هذا الضرب واجب
 تكاح المجاملة المشبهة بالاجود ما قلناه وهنا احكام **الاول** ان جعلنا النكاح
 حقيقة في العفة كما هو المشهور فيكون النهي صريحا في المعقود عليها سواء دخل
 او لا ولا يدخل من وطئ لا يعقد ولا بدليل خارجي وان جعلناه حقيقة في الوطئ
 دخل كل موطنه يعقد وعزم وكذا ان قلنا انه مشتمل والعمل عند احوط وان كان
الاول الاقوي لما تقدم في الأصول من وجوب حمل اللفظ على الحقيقة الشرعية **الثاني**
 الاجود ودخل الموطوعة بالبهنة لما تقر عند الاكثر فان حكم البهنة كالصحة
 في أغلب الاحكام فمنا كذلك **الثالث** قيل لا يدخل المربي بما في الية اما لان النكاح
 حقيقة في العفة وهذه ليست معقودا عليها اولان اننا احرمة له وهذا اشكرك
 كامل بعد مضي اربعة اشهر وعشر يقتضي عدتها بالاستبراء لاظهار مرضي عن غير
 لوضع حملها فلا تكون مختصة بالبهنة الي ولدان والحق التحريم الامع سبق عقد
 الاب فانه لا يحرم **الرابع** يحرم منكوحة الجدة وان علا لقوله آباءه وذكره الحبيب

وكذا يحرم موطوءة الحد لأم ومعه عطفها المحنيد كل من قال يحرم للمعهود عليها
عليه في العاقد قال يحرم موطوءة بالملك فهي إجماع من سائر الفقهاء وكذا عندنا
من عقد عليها مبنية أو وطئها بالخليل **الفنية حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم**
وعما كنتم وأكنتم المضاف هنا بعد رأي بكاح أمهاتكم تحذف لفترته استحالة تحريم
الذوات لكونها غير مقدرة فلا بد من تقديرها بمرأته من وهو الكاح
فقد في حرمت عليكم المنية والدم ولحم التحريم أي أكلته لأن المراد من اللحم الأكل فكذلك أكلها
وذهب قوم وهم بعض الأصوليين إلى أن الآية محمولة على سبب سبق الفهم في المثل
كما قلنا والجليل لأبي في أنه لا يفي من معناه وقد ذكر سبحانه في هذه الآية
محرمات مقسمات فاما ثلاثة الأول ما يحرم بالنسب وهو سبعة **الأول** الأم وإن علمت
أي أمه وأم أبيه وأم جده وأم أمه وأمهاتها سواء كان النسب صحيحا أو فاسدا **الثاني**
البيت وإن تركل أي شبهه وبشبهه وبشبهه سواء كان الولادة من كاح صحيح
أو قبله أو ذنا ولا خلاف في الأولين ووافق أبو حنيفة أصحابنا في محرمات
الزنا الصدة والولد لغة فنيعة التحريم وقال الشافعي لا يحرم شبه المخلوقة فزنا
لعدم لحوق شبهة شرعا **الثالث** الأخ لأب كاشا ولأم ولها **الرابع** العمه وهي
الأب وكذا أخت أبيها الحد لأب كاشا ولأم وليس المراد بعلمها كونها عمه
العمه لأن عمه العمه لا يحرم فإن أحث زيد لامه لا يبرع عنها لا يحرم على أي ذنبه
الخامس الخالة وهي أخت الأم وكذا إذا علمت أي أخت الحد لأب كاشا ولأم وكذا
ليس المراد بعلمها كونها خالة الخالة لأنها قد تحرم **السادس** بشا الأخ وإن تركل
بشابه وبشبهه وهكذا **السابع** بشا الأخ وإن تركل أي بنتها وبشابهها
إن علمت ولدا ولو لم يولد حقيقة لصدق النبي أو قبل ليس له ولي كذا وكذا

وإذا كان كذلك لا يمتد إلى النسب إذا تلفظ بخل حقيقة دون مجازة فقلت الإجماع
على اعتبار المجازة على أن يقول المراد مطلق القول لا غير أن يكون بالذات
أو بالواسطة وكذا الحب في جانبها على أن يرد ذلك نصف الجمع لتغير
البنية **الثاني** ما يحرم بالرضاع وهو ثلثان **الفصل** **الأم** **ب** الأخ لأخت للنسب عليها ولما
تحريم النبت والنسب ما لا يفي على الإجماع لأن الأخ لأخت وأخت من فالتفاوت في
العمه والخالة فالنسب كما يحرم وأما الحدة فأن تدخل في إطلاق النسب وهذا فلو
الأول قال النبي صلى الله عليه وآله يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فليعلم
كلما تقدم ذكره من المحرمات لبنا يحرم منه الرضاع فهو نسب ما في **الفنية** الرضاع
كما يحرم سابقا كذا يحرم لاحقا فلوزوج رضيع بامارة قرآن تضع فأمها حرمت عليه
زوجته وأختها الكاح وكذا في سائر الرضاع **الثاني** قال الشافعي قالوا التحريم
الرضاع كتحريم النسب الذي مسئلت عن حديثها أنه لا يجوز للرجل أن يزوج أخت
أبيه والنسب والمعدة ولما يحرمها وهذا المعنى غير موجود في الرضاع وكذا استنبط
أخرا واحدا هو أم الحفنة وثانيتها حدة الولد فانها محرمتان من النسب دون الرضاع
أما أم الحفنة فانها بنتك أو زوجة ابنك ولو أرمقت أجنبية ولد ولدك كالحريم
وأما حدة الولد فانها أمك أو أم زوجه أو أم ولدك ولو أرمقت أجنبية ولدك ككاش
أما حدة ولدك ولدك ولم يحرم عليك وفي امتثال هذه الصور لأن النسب إنما دخل
أن جهة الصحة في الرضاع والجهات التي في هذه الصور ليست جهات الحرمة في النسب
فإن جهة أختيه لأن مثل المرتبة من جهات الحرمة بل المقترن فيها إما كونها ربيعية
وأما كونها بشا تكون لها جهتان وإي جهة من هاتين الجهتين أو وجدت في
الرضاع كاش محرمه ويوضح أن أخت الأم إذا كاش بشا يكون لها جهتان جهة

اختبه الاخر حبه البينة لك ولائك في ثلثيها والنسب على الحق في
 حبه البينة لاخر حبه الاختبه للابن وكذا اذا كانت بنته كان لها حبه ثلثيها
 للابن وكونها ربيبة وحبه الحق من ثلثيها لا كونها ربيبة على ان حبه الحق بسبب
 المصاهرة ولا بحسب النسب فلا يصح الانتساب من حبه حقه النسب **الواحدة** الرضا
 لشرائه وطبعها بغيرها بطلان او الالة وهي لا يبيح المغنا رفقدا الاكثر من ثلثيها
 عشرة رصقة او ما انت الليم وشدة العظم او رضاع يوم وليلة لاهالة الحمل وما ذكر
 يجمع على تحريم الكناح ولطفا في ايات الاحكام اهل البيت عليهم السلام واكثر الناس
 واحد بخبر لا اقل ومن الصحابة من قال ثلثا واكثر مالك وابو حنيفة باربعة
 الواحدة واما بحسب الزمان فهو ان يكون في الحولن لقوله صلى الله عليه وآله
 لارضاع بعد رضاعه فلو وقع بعضه في الحولن وبعضه خارجا عنها لم يضره
 وبه الشافعي وهو احد قولين مالك والاخر حقه وعشرون شهرا وقال ابو
 حنيفة ثلثون شهرا وقال زفر الله احوال واما بحسب كيفية الصفة ونوع النعم
 ندم المرأة الحية المذكورة ولشرب منه لبنا خالصا حتى يروي ويتركه بالخصا
 فلو وجوه او سقط او حرق لم يضره وقال الفقهاء يشترط في الرضاع مساهلة
 مذكرة كتب العقد **ثالث ما يجب للمصاهرة** والمطاهرة ان يطأ الرجل امرأته
 عقدا عليها فيمهر عليه بنكاح امرأته اخرى او يحرم بنكاح غيرها فاما ما يدل على
 امر الزوجة وان حلت تحرم على الزوج غيرها مودة او يدل على تحريم الام العالية
 صيغة الجمع في امهات وهذه تحريم العقد على ثلثيها **الثانية** ثبت الزوج
 وان تولت اي بنتها وبنت بنتها وبنت بنتها وهكذا اشار الله بالرباب في جمع
 ان في اهل ان الرجل يري ابنته زوجته في حجره **الثالثة** طليل الابن جامع عليه

امان الحل من الحرمة لا يحل له وطوعا او اجورا لانه يحل معه في الرشد او الطل
 من العقد لا يحل ازاها عند الجماع فقبل على الثاني فاعل وعلى الثالث فهو
 وقد يكون الولد للصلب اخرا من ولد النسب ولذلك قيل ترك ذوا على النكاح
 لما خرج رسول الله صلى الله عليه وآله بنين بنت حنظل وحنظل بن بنته ابناها
 ايضا شاملة لولد الولد لانه ولد لكونه واسطة **الرابعة** النجس من لا تحرس فيه
 النكاح والتحريم من ليس تحريم عين فلو فارق احد منهما بغيره او طلاق او تبرأ
 حلت الاخرى ولذلك قيد التحريم بالجماع ومنها فواء **الخامسة** المملوك الموطوء
 تحريمها وان حلت لهما ايضا من ثلثيها فحرم امها وكذا بنتها وان مفك **السادس**
 الدخول المثار لانه كناية عن الجماع لانه يدخل معها السر او الحبل وعند أبي
 حنيفة ان السر وغيره ملحق بالجماع وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ما فاستنوها
 امية فقال لا يحل لك وطئها وعن عطاء ان الرجل اذا نظر الى فرج امرأة فلا يحل
 امها ولا بنتها وحنظلة ذكرناه او لا وبه قال بن عباس وعلماء اهل البيت عليهم السلام
 الاما ما ذكره ابن الحنفية ومن تابعه لاصالة الحل النكاح عن موجب التحريم لغير الجماع
 ولقوله فان لم تكونوا دخلتم بها فلا جناح عليكم **والسابع** النكاح من غير
الثانية من الزوجة تحريم سواء كانت في حجره او لا فيه سواء ولد لها بعد عار
 او قبل كما حدثنا القبيد للاغلبية كما قلناه وقال داود الطاهري ان التحريم
 محقق من ولدها بعد مفارقتها والجماع خلافة **الرابعة** قوله واللاتي دخلتم
 بهن يحتمل ان يكون يانا لامهات نسائكم في الجملة الاولى وان يكون يانا
 للثانية وان يكون يانا لهما معا ولذلك اختلف الصحابة فيه فقال بن عبد
 العزيز وابن عمر بن الزبير بالاول حتى انهم قدروا وامهات نسائكم اللاتي دخلتم

والجواب عن الآيتين من أمة الآية فلاهما مخصوصة فلا يكون حجة قطعية وإنما
الثانية فلان المراد بما طاب ما حل وغير الروايات ان الجوراء غير الزمان واللبس وغيره
مع انوني في قوله ان الحرام لا يقيد بالحال الاشارة الى ما قلناه **الاسماء** لو طاب الملك
حكم العقد سواء في نشر الحرة بالمضاهرة وكذا الوطأ بالعقد المسقط عند **الملك**
لو زنا بعتة وحالته حرمته عليه بنها عند ما ختمها بمبدأ ولو تزوج امرأته
عليه بنها ختمها وبنها ختمها مع عدم رضاها اجتمعا ومع عدم ادبها قال الضحاك
يجل عليه اخذ بها خلافا للباقي القضاة ولو جرح من الدم وبنها في عقد عند العقد
وجاز نكاح النكاح خلصت فيما بعد ولو جرح من النكاح بن العقد فسد وجاز له
استيفاء على احدتهما وهما هنا فدية حسنة جلية عقل من الشيع على كثير
ان الاجتماع مطلوب لله سبحانه وتعالى ولذلك نذب الى الاجتماع في العبادات
لحصولهم مع عبادة الله الكمال المكملة وهو خروجنا بالقوة الى الفعل وكما
بقاء الأشخاص ملزوما لذلك الاجتماع وحيث كان ثبات النوع بقاء الأشخاص كان
نوع الانسان لا يحصل بقاء الأشخاص خاصة وذلك لا يحصل الا بالثبات لا يحصل
الا بالمحبة بين الزوجين ولذلك حصل الله المحبة بينهما في الآيات والمحبة لا تحصل
الا بالانس والاجتماع وكان الاثر والاجتماع مطلوبين له ولما كان التبع حيا
للزوجة والمحبة له بكم الاجتماع مطلوبين له فذلك لا يشرع نكاح الاقارب
لحصول المودة والاجتماع بينهم بدون النكاح واما الاجابات فمخفاهم اجتماع
النبي نذب الى اجتماع السبب لنكاحهم ولو نذب الى انسان في ذلك لكان مما
لا فائدة فيه فمخفاهم مع حرمات الاجابات ذلك فقوتنا لاجتماع المطلوبين من
الناس ولذلك اذا صغف الاجتماع النسي كمناسا لم والحال وبنات العز والحالة

وهو

الصف

الضعف بالاذنية في نكاحين ولما كان الرضاع مؤجبا لانفعال المزاج عن
الرضعة لذلك قال علي عليه السلام الرضاع غير الطباع كان فيه اجتماع
مشابه لاجتماع النكاح وكان حكمه حكمه في تحريم النكاح ولما كانت الطباع شغيرة
الشاركة في التحريم وبجها الاختصاص بها كانت المشاركة من وقتها لغير النكاح
للمحبة فلذلك حرم الجمع بين الأخوين لثبات التبايع التبايع بينهما وقضى العيس على
الرجل **الثالثة والمحضات ثلث الاما ملكها بما نكح كتاب الله عليه السلام**
المحضات مرفوعة عطفًا على قوله ما نكح اي زوجت المحضات اي الزوجات ما ذم
نكاح اذا ضمن فمرفوعة على غيره حرام ولذلك ما حكمه حكمه كالمقعدا وقوي بفتح
الصاد وبكرهما كما قلنا على انهم فاعل لا هم احضروا حين الزوج قولنا اما
ملكنا بما نكح استنادا من الامام الزوجات لم يحدت لهن استزاقات اما ما شرآه
او باهيا وبشرآه وسبي وغير ذلك فان المالك الجديد له فتح النكاح والوطأ
بعد الاعتقاد ويحل فيه ايضا الاثمة المزوجة بمولوك السيد فان له فتح نكاحها
فيجوز له وطئها بعد العدة وقال ابو حنيفة ان السبي لا يرفع النكاح لا يخل
بذلك للثاني ولطلاق الآية حجة عليه وكذا اخبر ابو سعيد الخدري بيده على
ذلك وهو ان المسلم اذا باعوا في غزاة او طاس سببا ولم يزل زواجا في دار الحرب
فنادي ضا دي رسول الله صلى الله عليه وآله الا لا تطاوا الجاهلي حتى يبعين
ولا يغير الجاهلي حتى يسير في بيعة وقد اشار القرطبي في شعره الى ذلك بقوله
ذوات حليل انكتهن رما حننا حلالا من نكحها لم يطلوا قوله كتاب الله
موكداي كتاب الله عليكم تحريم المذكور كتابا **باب** الاخصان يقال علي معان
الاول بمعنى العقد كقوله النبي احب فرجها **الثاني** بمعنى الزواج كالمذكور في الآ

الثالث بمعنى الحجة كقوله من لم يستطع منك طولا ان يخرج الحصة على قول تقدم **الرابع**
 يعني الاما لم كقوله فاذا احسن حال ليزيد فاحسنه فعليه من نصف ما على الحصة على
 احد التفسيرين **الرابعة** **ولا يحل للمشارك حتى يؤمن بالله** **موتة خير من مشرك**
ولو اعجبكم ولا يحل للمشارك حتى يؤمنوا **والعبد من خير من مشرك ولو اعجبكم** **الا**
 هل اسم الشرك محض بنسب كقاي من الكفار وهل شامل لكل كافر من كونه بمحمد
 صلى الله عليه وآله قبل الاول للعطف على هل الكتاب في قوله لم يكن الذي كرهوا
 من هل الكتاب والمشاركين متفكين والعطف يقتضي المغايرة وفيه نظر لا يمنع
 كون العطف يقتضي المغايرة مطلقا بل قاله تدفع الى العطف فائدة اما معدة فلا تكون
 جبريل وميكائيل وتحمل وما زرع انا نقول العطف هنا للعام على الخاص وهو
 موافق للقاعدة وهو موجب مغايرة المعطوف للمعطوف عليه الحال وهذا كذلك
 لان الشرك اعظم من الكفاي وقيل الثاني لقوله هو الذي ارسل رسوله بالهدى
 ودن الحق لظهوره على الدين كله ولو كره المشركون ولا شك في كراهة هل الكتاب
 لنسوة ولقوله في خفي وقالت اليهود غريرا لله وقالت النصارى المسيح ابن الله
 وقالت النصارى الي قول سجنانه عما يدعون ولقول النصارى بالثلاث على الله
 الآية عامة باقية الحكم في مسوخة اتفاقا فخرج من كتاب الكتابات ايضا وبوجه قوله
 ولا تمتكوا بعض الكوافر يكون ناسخة للآية التي في المادية وهي قوله وطعام الله
 اوتوا الكتاب هل لكم وطعامكم هل لكم والمختار من المؤمنين والمختار من الذين
 اوتوا الكتاب من قبلكم اذا آتيتهم من اجورهم لآية وقيل لعدم نسخ آية المادية
 لان المادية آخر ما قول كقيل ولا لا لامل عدم النسخ بفعل هذا يكون ناسخة
 بآية المادية كما تقرر في الاصول ان النص يخرج من النسخ فلذلك حكم اصحابنا بخبر

الكتابات مطلقا وعلى الثاني منه وهو قول شاذيب الى ان الجندية والنجاسة
 والاصحاب حكموا بحل الكتابات متعة لا خير لان آية المادية لا تدل على باحة
 الدوام بل كاح المتعة ليس بها من القول فاستغنم بينهم من قارنوه من اجورهم
 وفي هذا القول نظرا ما اولاف لان المادية مسوخة بقوله ولا تمتكوا بعض الكوافر
 كما رواه زرارة عن الباقر عليه السلام ومنع كون المادية آخر القرآن تروا لعدم الدلالة
 القاطعة على تقديمه وان يكون اكرها ما هو الاخير تروا لآخر جملة المورد ويكون
 هذه الآية ضمنها بعد نسخها ويكون من الذي نسخ حكمه دون ثلاثة كما تقرر
 الوفاء بالحوال واما ثانيا فلا مانع ولا تنها على المتعة فان المهر مطلقا ليس
 كقوله علي ان تاجرني ثانيا في حج ولا ان شرط ابا المهر في الحل لعل على اداة
 لعدم اشتراط ذلك في صحة الدائم ويكره ان يحل في الاول بانها جزء من المادية
 وتلحق المادية سهو وقرن احكامها يدل عليه مع امالة عدم النسخ وعن الثاني
 ليعطى نعم الاجود يخرج الكتابات احيانا مطلقا لوجه **الاول** ان مشركا
 ولا يشترط المشركات بحل كتابهن والمقدمتان تقدم تقريرهما **الثاني** ان الكتابية
 لا تواد وكل زوجة تواد فلا يشترط الكتابية بزوجه اما الصغرى فلقوله لا تحذقوا
 يؤمنون بالله واليوم الآخر يؤادون من حاداه ورسوله وهي محادة واما الكبرى
 وحصل ينكم مودة وزوجه **الثالث** انها كافرة ولا يشترط الكافر بذات عصمة اما الصغرى
 قطاعة واما الكبرى فلقوله ولا تمتكوا بعض الكوافر والمكناح عصمة وهو ظاهر
 حالا لا يضطرر وهو حصول المشقة بالترك وجوز الوقوع في العتب فيجوز المتعة
 بهن وعليه بحل ان المتعة تكون مخصوصة لما تقدم وكذا بحل الروايات الواردة
 بالاباحة واعلم ان ملك النهر هنا كالمسقة في الحجاز عند الضرورة واما حال الآ

في كتاب
تتمتع
الزنا

استوجب منه شيئا طيبا به نفسه فاشترى به عتقا ثم انكح عليه فمات الشاة فاشترى به
فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه واله قال فيقول وانزلنا من السماء ماء فامسكنا
وقال يخرج من بطوننا شرابا مخلقا لوان يشرب منه شفا لئلا نسا ولا فان طين كره
عزني منه نفسا فكلوا منها فريفا فاذا اجتمع البركة والشفا والمهنة والموت
شفتان شفا الله قال ففعل ذلك ففتني **الثاني** ان اردتم **سبكا** زوج مكانه
وايتهم اخلاصا فظنا ان افلا تاحذروا فمنا انما اخذتم بهتنا وانما سبنا الى قوله
القطار المال الكبر والمهنة هو ان ينسب الانسان غيره اليه فيقول او قول غيره اذا
سمعه وهو بري منه وانصابا ثانيا على المفعول الا ان المهنة ان سب على
والا ثم سب غايي بمعنى ان سب اخذ المال بهتانه على زوجته وبهتانه الى الله
فالام المعقدة في ثالام العاقبة لان اخذ المال للمهر لاجل الاكرام لا لما حلالا
يخبر يا خذ مني وانما كان قال الخشعي لان اخذ ليس به حال المهنة بل مسوق
والاسفهم على سبيل الانكار اي مظهر لخصاسته انكم لم اعاد الامكار بقوله وكيف
والحال انه افضى بعضكم الى بعض والافضا الوصو ووصفنا كتابه من الجماع والنيا
الغليظ العبد الوشيق وقيل هو عقد النكاح وقبل هو حق الصحة والمما حجة
وقد قيل صحبة عشر نبي يوما قرابة فكيف صحبة الزوجين وقيل هو ما اوتى الله عليه
قوله فاساك بمعرف وقول النبي صلى الله عليه واله كذا اخذ عموه يا ما الله وسخلم
زوجهم بركة الله عز الباقية السلام اخذتم هذا فمنا فواء **الاول** في لا يرد
على عدم تقدير المهر بقدر بل بحسب ما يرضيان عليه وذلك لما منع غير المبالاة
في الهدا وعلى المير قال الميراة امتنعنا لمحبلة الله لنا وتلك الآية فقال كل
من عرجي التنا ورجع عن رأي **الثاني** فمنا لا لعل استقر المهر بالذوال لتقبل

الانكار

بالانكار **الثاني** روي ان الرجل منهم اذا اخرج جديده ميتا التي تحته بالقاحنة
تج لمجها الى الاقداد منه بما اقطاها لمجعله مهر المجدية فمنا وعرف ذلك فاستبد
للمهر بحال الاستدلال لاهل الميت وقد تقررت في الاصول ان خصوص الميت لا يخص
الرابع قيل لا يمتنع بقوله فان خفتهم لا يقيها حلود الله فلا جناح فمنا
م وقيل بل يمتنع بحكمة غير منوطة وهو قول الاكثر وهو الاصح لان الهني منها فمنا
بالبهتان وهو نوع من الاكراه والا كلام ان مع اكراه الزوج على الاقداد لا يقع
الملك ولا يمتنع الخلع **الثالث** لا جناح **عليكم** ان طلقتم النكاح **ممنوع** **او**
لن فمنا **ممنوع** على الزوج **قد** وعلى المقتدر **ممنوع** **او** **ممنوع** **او** **ممنوع** **او** **ممنوع**
المراة بالمهر المباح والفرق التقدير والمراة بالفرقة المهر المتقدر وقيل بمعنى
ممنوع والثالث لعل العطاء الى الامتية والمنفعة والامتناع بمعنى المنفعة والافا
وامع الرجل اي صار خاسرة والمال واقر صار خاسرة يعني الضيق فمنا
او صار خاسرة وهو الغيار ومنه قوله تعالى رفقها فمنا لعقمة بغير حليلة فمنا
عليه غيارا وما هنا بمعنى المدة اي مدة لم يمتنع ومنا عالم المصداق بمعنى المهر
كالسلام بمعنى التسليم فهو ممنوع على المصدرة وخفاصة اذا تقر هذا فمنا فواء
الاول ان او في او تقرصوا بخيل ان يكون عرجا او او وان يكون للزنا بد فان يكون
للزنا بد وان يكون بمعنى الا ان يميل الاول يكون منطوقا لانه ان طلقتم النكاح
وتقبل منكم فمنا فواء فلا جناح عليكم قدم جواب الشرط عليه
واما ما في الجناح لان في الطلاق مظنة الجناح لكون النكاح مطاوعا لله فمنا
تكون مظنة الكراهة خصوصا قبل الدخول وما يقيد الدخول فقد حصل الاكراه
وحققت الكراهة للترك فذلك هو المقتضى ما قبل المس والان اطلاق بعد الدخول

الاية وقبل الاجمال له في الاعيان كلفه الاب كونه فانه لا يقع على العين وهو الصحيح
ولا بد من العتق هنا قطعاً وبالجملة حكمه في العتق حكم الحبس ونعم الحبس في كس الفقه
الثاني انما يجوز للمرأة العفو عن خطها كما يجوز لهها وهو المثلث واليه يقول المذاهب
الذي بيده عقدة النكاح واختلف في الويل فقال اصحابنا هو الويل الاحياوي عن
الاب والحمد لله بالنسبة الى العتق وهو قول الشافعي في القدر والحنفي وبعض اصحابنا
الوكيل الذي قوله امرها وفيه نظر لان الوكيل ليس بيده عقدة النكاح اصالة بل هو
والاطلاق فيفسد الويل الاصل في قولهم لو ادش الوكيل في العفو جاز قطعاً وقال الشافعي
في الجديد واحد واصحاب الراي ان الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج لانه مالك
لعقده وحل في هذا القول يكون الطلاق مشطاً لنفسه والاصح الاول لان الماذكر
عفو الناس نصيب من افعى ان الذي يكون بيده عقدة النكاح وليا له فيكون يكون
العفو في الجملة واحداً ولكنه باجتهاد لا لزواج على الواجب بقوله وان طلقتموهن
فمن قال عيرون او عيوا الذي هو خطاب لغير خاص لها وان ويخرج على قولنا في
الاول ان الزوج لها العفو عن كل خطها واما وليها فليس له العفو الا في بعضه لغيره
الثاني حيث جاز للولي العفو عن بعض خطها من النكاح كما ان ذلك في بعض مشايها
نيل لا فلور وجهه دون مهر المثل صح النكاح وقد المسمى وتكون معتلة من المسمى لما
لازم معلومات المولى عليه ليربط في نقلها مساواة العوض واذا فسد المسمى ثبت المهر
المثل ينقل العقد وقبل ذلك لانه كما جاز ان يعفو عن بعض ما وجب لها جاز في
الابتداء قبل الوجوب ولانه ينسحق لنظر المصلحة تجاز ان يرى في ذلك مصلحة ولا
لنهي صلي الله عليه وآله زوج بيته بجمالية درهم ومعلوم ان مهر بيته لا يكون هذا
القدر وفي هذا نظر لان نظر النية يقتضي ولانه اولى بالمؤمنين من انفسهم ولا يجر

يكون

ان يكون باذنها وانما فانه اذا فسد المسمى ثبت مهر المثل وهو لا يجاوز مهر السنة
والاصح انما ان تقاق بذلك مصلحة عادية اليها جاز ولا خلاف **الثاني** في الية دلالة
على ثبوت الولاية في النكاح على المرأة اضافة لقوله بيده عقدة اي في ملكه لان اليد
تدل على الملك عرفاً وهذا من المجلات التي فيها السنة الشرعية عند اصحابنا
عن يمينهم عليه السلام ان الولاية اربعة اقسام **الاول** القرابة وهي منقصة في الاب والجد
والاب خاصة دون باقي الاقارب من العصا وغيرهم لكن على الصغيرين ومن عذر له
الخبون حال صغر مستمر الى البلوغ دون من يحد حقيقته سواء كانت بكر او ثيباً
والخلف في البكر البالغ الرشيد فالأقوى والأكبر سقوط الولاية عنها سقوط
الولاية في المال فنقط ولعموم حتى تم زواجاً غير ولله روايات المطافرة من البكر
والصادق عليها السلام ان ولاية الاب والجد كل منهما مستبد وولاية اجدان ليس
للمولى عليه الخيارات **الثاني** ولاية الحاكم وهو يخص من بلغ فاسد العقل ليرى له
او تستعمله او راية بعد بلوغه ورشده وراعي في كل ذلك مصلحة المولى عليه في
النكاح **الثالث** ولاية الراعي عن الاب والجد لانهما خصصة من بلغ فاسد العقل
دون عشرين وراعي المصلحة انهما **الرابع** ولا يملك وهو نائبه على الرقيقين ذكر كان
المالك او ائني وكذا المملوك ما لفا كان او غيره قلاً كان او غيره وهي قوي الروايات
فانها مقدمة على ولاية القرابة والحكم وقالت القاعة وزاد ولاية العصبية وهي
باطلة عندنا لاطباق علماء اهل البيت على ذلك وكفي به حجة **الخامس** قوله وان تقولا
خطاب للملاذاج اجماعاً لكن عند من نقل الذي بيده عقدة النكاح بالزوج قالوا ان
الحاد خطاهم تأكيدها وعندنا ما ذكر عفو المرأة ولها ما ذكر عفو الرجل وجمعة
لجمع النساء ولا يخطب لكل زوج وفصل الطبري انه خطاب الزوج والمرأة معا عن

عبارته وهو اقوى لجموعه وفيه نظر اما اولاً فلان اجتماع العفو بغيره كونه
 اراده لانه وصفاً لعفو لكونه اقرب للتقوي فيكون رعيتهما واما ثانياً فلان يقول
 هنا خطاب للمدك حقيقة الحرف فونه وجعله معرباً بالناسيب فلا يشاء ولا الموت
 ان قلت المصباح يترك هو خلاف الاصل اذا عرف هذا فنعفو الزوج انواع الاكوار
 ان يكون قد سلم المهر اليها حيلة وهو موجود ويبدى فيها الزامه عن التقوى ^{طريقها}
 ويشترط قبولها الثاني ان يكون قد سلمه ونصرف فيه ولو بقي عينه فنعفو بواحدة
 ولا لفظ القول الثالث ان يكون بينها مودة فندفع المهر اليها حيلة بعد الطلاق
 ويكون واجباً للزاد عن النصف فيشرط قبولها الرابع ان يكون في ذمته ديناً
 معفو احضاره ونعيته فليكن الزامه فيشرط ان يقبل قولها في النوع الثاني فيجوز
 باي لفظ في الاربعه المتقدمة وفي البواقي لا يقع الا بالفاظ الهبة واما لفظ العفو
 عند تقدم الخلاف فيه فم لفظ العفو لو حصل له بعد ذلك بال باحد روي عن جبريل ^{مطهر}
 انه روي امره وطلقاتها قبل الدخول فاكمل لها الصداق وقال انما انقض بالعفو قوله
 اقرب للتقوي اي تبارك للعلم فان الباذل لغيره فلهذا ستر الذمته واخطا
 او لا بقاء الكلام في فرضه بان يقال انه طلقها وادخل عليها ذل الخذلان ونحو ذلك
الفتاوى نقل عن سعيد بن المسيب بان هذه الآية تختص الحكم النعمة في الآخرة ^{النعمة}
 وليس لشيء لان النسخ انما يصور مع المنافاة بين الحكيمين ولا منافاة هنا لان محل
 الطلاق قبل الدخول مع عدم الفرض وضايق النصف مع الفرض فلا منافاة فم
 اقوله لو قلنا انبوت النعمة لكل طلاق على الاحمال الثاني وانما تقدم يكون هذه
 الآية تخصه لذلك العمود والخصيص خبر من النسخ مع معارضتها قوله ولا ينسحب
 بينكم اي لا تتركوا الاخذ بالفصل بينكم والاحسان ويمكن ان يسفاد فم هذا الاحتمال

والاعطاء

والاعطاء واجبا في بناء المعاني وضائ **الحامد** الرجا قول من على التنازل **فقد**
 الله بعضه على بعض وبما التقوا من اموالهم الصالحات ثلاث حاطات **الفتاوى**
 باحفظ الله واللا في تحا قول لتوزع من ضوم من واجبه ومن في المضاجح ^{بوصف} وان
فان احسنكم فلا سبوا عليهم **بنك** ان الله كان عليا كبيرا الفتوى لزوم الطلاق
 والمدانة عليها والشوز الارشاع والمراد هنا الارشاع من مطاوعة الاصول
 فيها يجب له وصيب قوله هذه ان سعد بن الربيع وكان من الاطهار فترت عليه امر
 حمله بنت زيد فاطها فاطها فاطها ابوها الي النبي صلى الله عليه وآله وقال افرسه
 كرهني فاطها قال النبي صلى الله عليه وآله ليقص من زوجها فانصرف ليقص منه
 طالع النبي صلى الله عليه وآله ارجعوا هذا جبريل عليه السلام الثاني واقر هذه الآية
 طالع النبي صلى الله عليه وآله ارجعوا هذا جبريل عليه السلام الثاني واقر هذه الآية
 العتامة **فان الآية** فيها الحكم الاول الرجال يؤمنون على النساء اي على كل شيء
 الزانية والسياسة وعلى ذلك باقرن لحدما موهبي فراه وهو ان يحصل الرجال
 عليهم ما مود كبره في كل العقل وحسن التدبير وفريدا القوة في الأعمال والطاعات
 ولذلك خصوا بالنبوة والامامة والولاية واقامة الشعائر والجهاد وقبول شهادة
 في كل الامور وفريدا الضيق في الارث وغير ذلك وثانيها كسبي وهو انهم ينفقون
 عليهم ويغفلون عن المهور مع ان فائدة النكاح مستمرة بينهما والباقي قوله بما
 قوله وبما التقوا **السيرة** وما صدقته اي بسبب فضل الله وسبب ثباتهم
 وانما لم يقبل بما فضلهم عليهم **فان** بعض الفضلاء لانه لم يقبل كل واحد
 من الرجال على كل واحد واحدة واحدة فالتساوية كرامة افضل من كبر من الرجال
 ولنا كما يجهل المدك يوجبنا فبدخل الرجل المفضل والمرأة المفضلة قال

لزم من تفصيل الصف على الصف تفصيل الشخص على الشخص قلت فحينئذ لا يكون
 في الآية دليل على تفصيل الصف الذي هو غير المدعي لأنه إذا كان تفصيل أشخاص
 الرجال انفصل من بعض أشخاص النساء بالعكس فأي دليل على تفصيل الصف
 الصف الآخر الذي هو المراد فالمراد بالمراد في قوله **الذي** أنه لما فصل الرجال
 حبر قلوب النساء قال فالصالحات فاشأت أي مطبوعات قابليات ما علمت لا زواج
 خاطبات للغيث أي حافظات لما يكون منهن وبين زواجهن في الحلو من الأمر
 وقبل حافظات لغرضهن ولا أموال أزواجهن وأولادهم كما جاز في الحديث وفيه
 نظر والألفاظ حافظات في الغيب لا الغيب على نقد وجدوا المفعول به قوله بالحفظ
 الله أي بالحفظ الله حين أوصي بهن الأزواج وأوصي بهن علمهم المهر والمقعة
 فالله حينئذ للمقابلة والجرأ والمراد ليس حفظ الله لن وتوفيقه لهن والحكمة
 لهن بغيره للثواب على فعلهن **الثالث** بيان حكم النذور وأصله الارتفاع كما قلنا
 من فصل من قال إلى العصيان للزوج عواني بالقاء في البحر لغير المبدأ في الشرط والحر
 لكونه موصولا للوعظ الصوفي بالله والعواقب والمخرج المضاجع قبل إتمام
 وقبل أن يولمها ظهر في الغشاش وقبل أن لا يبيت معها في الفراش بل في فراش آخر
 وأمره من أي من يجر خارج لهما ولا كاسر عظماء ومن ترتب للثمة كثر بها في الله
 الوجه نعم لكن لا يخرج للمعط فان لو لا عقيد الترتيب بل خرجت لغيره لانه ترتب
 الحق والتعيل فالاعتقاد كما يجب في الترتيب من المنكر قبل قوله تخافون بمعنى يقولون
 ولين يثبت وقيل معناه ان ظهرت ما رة النذور فظنوا وان ظهرت النذور فظنوا
 وان استمر نذورهم فاصبر بعض قوله فان اطعنكم أي رجس عن نذورهم في
 الطاعة فلا تفرحوا لهن لئلا ينزلن من الذي لزلن سببه فان التام في الدين لا

لا ذنب له قوله ان الله كان عليا كبريا ايانه مع علو شأنه في ذاته وضعا
 لغضوه وبعينه عنكم اذا آتيتكم فلكذلك يجب عليكم ان تقبلوا نوبتهن اذا ابتعن او
 معناه ان يقبلوا ان يقبل احد ان يطل حقه **السادس** ان حقه شقا **وقد فيها فاصد**
حكم من امله وحكم من اهلها ان يربوا اصلا خاطبو قول الله بينهما ان الله كان عليا
 يريدان حقه استمراد الشقا والآن الشقاق الماضي لا يخاف والمستقبل لا يعلم
 وكذا نقول في قوله واللاقي تخافون فتوزهن فان استمر وصوله لهن فاما
 اذا لم يسهر فلا يعلم به حكم لزوالة وحاصل الشقاق والاختلاف وعدم الاختلاف
 على رأي واحد كما انها باحتمالها كل واحد في شقاي جانب قوله فاعبوا منها
الاولي قيل الخطاب في قوله فاعبوا للزوجين ومنه كل اهل الزوجين وقيل الله
 المتداعج مندم وهو المقول من البار والعاقد عليه بالم وهو الاصح لان
 الكلام في حقه يدل على **الثانية** هل يثبت طهر الزوجين بها بحث يكون
 الزنا ما لهما بما يحكم بهام لا يثبت لغمر ومنه لا يشترط ذلك وهو مذهب
الثانية هل بينهما حكمهم وتوكيل قال بعض اصحابنا بالثاني لان المصنع حقا للزوج
 حق المراجعة فليس لاحد التعرف فيما الاياهما وفيه نظر لانه لا استبعاد في ثبوت
 الولاية على الرشد عند اتمامه فاداء حو عليه كما يفتي في الماثل بغير اختيار
 وقال اكثر اصحابنا بالاولى محضين بانه قد ورد ان لهما الاصلاح بغير استئذان
 وليس لهما المهر الا اذا هما ولو كان توكيل لكان ذلك تابعا للوكالة ومبداه
 قوله فاعبوا فانه خاطبا للحكام وسماها حكيم ولو كان توكيل لمخاطبا الزوجين
 فقال فاعبوا واسئل الخلاف مني على انه هل يشترط رضا الزوجين ام لا في شرط
 رضاهما قال هو توكيل وفر له بشرط قال هو حكم **الرابعة** هل يجوز العيب

من غير اهل الزوجين قبل الا لان اهل العرف بحال الزوجين وكيفية صلاحتهما
ومحبتهما وكرهتهما ولان الاصل يسكن ويتكلم في حكمه بخلاف الاجنبي ولا يبر وقيل
بحول لان الغرض حصول الصلاح ونفسه لآية للاغلبية وهذا هو المشهور في النكاح
الحاشية هل يمكن الجمع والفرق بينهما في الزوجين ام لا قبل ضم بناء على الترتيب
رضاهما وانما وكيلان وقيل لهما البيع وليس لهما التفريق الا بعد استئذان المرأة
في المبدل والرجل في الطلاق وان كان خلقا وهذا هو المشهور بين الاصحاب وعليه
الفتوى فقال بعض اصحابنا ان حيل الحكم الاصلاح والطلاق اليها اقتداء بال
صلاح وان اطلو القول لم يخرج الفرق الا بعد مراعاتهما وهو كلام حسن بناء على
ان يثبت الحكم الحكمين باذنها واحياهما فان اذن او لا كما لا بد من اخير **السادس**
لو اختلف الاصلان في احدى احوالهما الاصلاح والاخر المرفي لم يفسح حكمهما خلقا
والا لزم الترتيب بلا مرجع والجمع بين المتضادين **السابعة** يشترط في الحكمين البلوغ
والعقل والحرية والذكورة ويلزم كلما اشترطه من احوالها ولا نقص ويلزم الحكم
بالصلح وان كان احدا الزوجين غائبا وقيل لا يلزم وهو ضعيف فان الحكم على
الغالب سجاير عندنا **الثامنة** اختلف في الضمير في بريد وفي بينهما قيل هما معا
اي ان قصد الاصلاح بغير الله بينهما يتفق كلهما وبحصيل المعصود وقيل الزوجين
فيهما اي لهما راد الاصلاح وزال الشقاق بينهما او وقع الله بينهما الا الله والوفاء
وفيه شبهة على ان من اصرح بيمينه في اصرح الله مستغاث وقيل الاول للحكمين وان
الزوجين معناه ان اتفاق الحكمين على الاصلاح بوقع الله الوفاق بين الزوجين لان
الأمور باسبابها واما اذا ادا العباد وخلقها فلا يوقع الله بينهما لعدم سببها في
ولا يستبعد ان يكون اداها لهما الاصلاح سببا للاتفاق لان الاعمال بالانبياء في الدنيا

اي بالالكليات خيرا بالجزئيات **السابعة** ولو استطعوا ان يعدلوا بين النساء ولو
حرصن فلا يتناولوا كل المبل بل قد ردها كالمعلقة فان فعلوا وان الله كان
عقورا رجما اي لا يستطيعوا ان يعدلوا بين الزوجين عند التحقيق والبحث
فيما ورنى المحبة والتعهد فالنظر والميل القلبي ولو حرصن اي بذلن جهد
في حصوله ولذلك كان رسول الله يقسم بين نسائه به ويقول اللهم هذه قسمي فيما
املاك فلا تأخذني فيما اوتيت ولا تملكني قوله ولا تملكني اكل القيل فان ما لا يدرك
كله لا يترك كله فذكرها كالمعلقة اي ليس ذات فعل ولا معلقة ذلك هذه الآية
على وجوب القسم بين النساء والمستوية بينهما لكن على سبيل الاجمال والسنة
ثبت ذلك فقوله صاحب المصباح الدامية اما ان تكون له زوجة واحدة فلها نسوة
من اربع والثلاث له بضعها حيث يشاء فان كان له زوجتان فلها ليلتان وله
ليلتان وان كان له ثلاث فله واحدة وان كان له اربع فلا يفضل له نحو ويجوز القسمة
اكثر من ليلة اما اقل فلا لما فيه من التبعية وقوله وان يضلوا يعرج بين الاوتار
وقوله وينش فمقوا الجوز في ذلك قال الله كان عقورا لكم فيما مضى رجما بكم
روى عن الصادق عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وآله كان يقسم بين نسائه في مرضه
فبطاف بعلمته وروي ان عليا عليه السلام كان لافراة فان كان يوم واحد
لا يزوج في بيت الاخرى **الثانية** وان امرأة خافت من بعلها نشوزا او اعتصا فلا
خارج عليها ان يصلح بينهما صلحا والصلح خير واحضرت النفس الشح وان احتوا
ومتقوا فان الله كان بما تعملون خبير **الثالثة** كل من سئل عن امر من امرهم
وقد دخلت في الشئ وكان عنده اثرة شابة سواها فطلقها فطلقته حتى اذا بلغ
اجلها النبي قال لها ان يثبت لعينك وصبرت على الأمر وان ثبتت تركت فالت

بارحني واسير على الاثر فاحملها بذلك الصلح. **روى ذلك عن ابي ابراهيم عليه السلام**
 وقيل ان سورة يثت قد روي عن النبي صلى الله عليه وآله حيث ان بطلها رسول
 الله صلى الله عليه وآله وقالت لا تطلقني واجليني مع نسائك ولا تقسمي وحي
 لحي ابيته فرائد الية غراب عيسى وقد تقدم في حوزة السنن والاهل في
 الية ولا لة على جواز الصلح عن ترك القصة وجعل عوض الصلح منقعة قال والصلح
 خير من حمل ان يكون هنا افضل القليل اي خبر من الفرقة ويحمل ان يكون حمل من غير
 اي خبر عظيم او خبر من الخيرات كما ان الحصة من الشرور وقوله واخبرنا
 الشيخ كونه مطبوعه طيفلا تكاد تستعمله بالاعراض فيها والتقصير فيها ولا
 الرجل الا لك لها والاتفاق عليها مع كرامته لها وقام الية طاهر **الاستحباب**
في حيز كتمه من وجده ولا تضاروه ولا تضيقوا عليهم فان كن اولاد حمل فاقضوا
حيزه بصغر حملهم فان ارضى لكم فاقضوا حيزه وان لم يرضى فاقضوا حيزه
فمن وضع له احرى ايسر كونه مكانا فرسكناكم قوله من وجده ايسر وسعكم اي
 مما نطقون ولا تضاروه من في السكين لم يصبوا عليهم من الجوع والحر والبرد والقار
 القاتلة وهذا الحكم **الاول** وجوب السكنى المطلقات لاجل عار غير ان كونهما
 او يباين الكسبه الشريفة بيت ذلك فقوله المطلقة الحاد بل ما راجع فيه ويثاني
 بان الرحي ان شاء الله بهذه تسحق الاتفاق والاسكان كما كانت منه العدة ويد
 عليها طلاق الية واما بانيه فقال ابو حنيفة ايها لها النفقة والسكنى وهو مروي
 عن عمر بن سعد وقال السلف ان لها الحية لا خير وقال الحسن ابو نؤير لا سكنى لها
 ولا نفقة وهو مذهب اصحابنا نقلا عن الية عليهم السلام وايضا لكل ذلك شرط الحمل
 من السعي والزهر في فضية فاطمة بنت قيس فيكون اطلاق الية خصوصا بالمطلة

الثاني انه يجب ان يكون السكنى بل ينفق بها كافيا لتنفق المصارف المنهية عنها بقوله
 ولا تقار وهو **الثالث** المطلقة الحامل من هذه تسحق السكنى والنفقة اجماعا لما كان
 او راجعته لاطلاق الية من غير تعبد ثم اختلفوا في نفقة الحامل الباقيل
 النفقة لها او للحمل اذ لولا لما كان لها شيء تعدد ما راجع مع الحمل وجودا
 وهو الاقوى وقيل للحامل بشرط الحمل وظهور الغامضة في سبيل كثير منها
 وجوب قضاءها على الاول منها وجوبها على الحد وغير ذلك **الرابع** ان الحامل
 ومنعت انقضت عدتها لا يجب عليها ارضاع الولد سقطت نفقتها بخروج
 العدة فان تبرعت بارضاع الولد فلا يجب ولا يجب على ايسر رضاء لتي
 فاقضوا حيزه من فيه ولا على حوازا الاستحباب للرضاع قوله وان تبروا بينكم
 بمقر وفاديلهم بعضكم بعضا بالحيث في ارضاع الولد ان يضع اقل من المقدار
 الشرعي **الخامس** قوله وان تغاسر فترضع لغيره فيه ولا على حوازا حلالا
 من الام واستحباب لغيره وذلك ليس على اطلاق بل ان تبرعت في الحيز وكذا ان
 رضيت بارضاع غيره واذا لم ترض وهو المراد بالقاسر فقدم حق الزوج لاضالة
 البراءة وتسله لغيره رضعه وهل يسقط بذلك حضنة الام في طفل صغير
 لحصول الحرج وقيل لا للغير الموضوعين **السادس** لينفق ذوا سعة من سعة ومن قدر
 عليه رقة فلينفق مما اناه الله لا تكلف الله نفسا الا ما ايتها يستحيل الله تعذيبها
 منها فواديد الاولي رجحان التوسعة على القبال لقوله من سعة **الثانية** الاجبال
 للمعسر لقوله وفقد راي من عليه من رقة فلينفق مما اناه الله **الثالثة** الاخبار بان
 الله لا تكلف نفسا الا ما ايتها وفيه دلاله على سقوط النفقة في الحال غل المعسر
 الوعد بالبرء العسر وفيه طيب النفس المنفق والمنفق عليه **الخامسة** قال العاصم

عنده والحق بينهما دلالة على ان التعبد في المقتة حال الزوج لا حال الزوجة ولذا
 أكد بقوله لا تكلف الله نفسا الا ما أثبتنا ولو كان المعبر بها الزوج لادى ذلك في
 بعض الاوقات الى تكليف ما لا يطاق بان تكون خاشع والزوج معتر عند
 نظرها او لا فلتتويج المحبان انه يجب لقيام بها محتاج اليه المرأة من طعام واداء
 وكسوة واسكان مبالغة امثالها وامانا فللمنع في دلالة الاية على المدح
 اما الاقل فلا ينبغي فيها من المضار فلو اعترض حال الزوج لزم مضارها في بعض
 الأحوال كما قال في الزوج بان يكون معتر وفي شربها خلاف مدلول الآية
 واسا الثانية فلان قوله لا تكلف الله نفسا الا ما أثبتنا قابل للتعبد في حال الزوج
 فقد فيها الزوج وحيد جاز ان يكون الواجب عليه هو عادة امثالها فيؤدي
 ما قدر عليه لان يستفي الباقي ديناً عليه وكذلك اتبع الكلام بقوله صحيح
 بعد غير بسن **الزوج الرابع** في اثباته تنوع المتكاح وفيه ايات **الاولى** قل للمؤمنين
 يعصوا من ابصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك الى ان يلمسوا الله خبرها بصنع بعض
 البصر هو ترك النظر والمراد هنا ترك النظر الى الاجنبيا معقول القول بحديث
 اي قل لهم عصوا بعضوا فيكون يعصوا في الآية جوابا للامر بالحدوف وكذا يحفظوا
 فروجهم فقدره قل لهم حفظوا فروجهم يحفظوا ومن عندنا لا يحفظ فروجهم وهو
 صنف لصنف زيادتها في اثبات الامانة عند سبويه في التعبد وهو الحق لا
 لا يجب العن جميع الحرام فانه قد يجوز النظر الى ما على عورة المحارم والى ما يظهر
 العادة من وجوه الاجنبيا وكثير حال الضرورة وكذا الى وجوه الامانة المستعصا
 للتعبد وكذا الطبيب للعلاج والشاهد لسم الشهاداة واقامتها والنظر الى الخطيئة
 مع امكان تكاسها شرعا وعرفا يقتصر على نظر الوجه وكذا النظر الاولي من غيرة

اوربته لقوله عليه السلام الكراول بظفر فلا تتبعوها بالناسية واحفظ الفرج فهو احسن
 من العنص لاحصاء الخوف بما عدا الزوجية وملك التبر فلذلك لم يقبل من فرجه
 ولما كان المستحب في الفرج كالتدا والناذر اطلقه ولم يقيد بحال العنص وقبل
 ان المراد بحفظ الفرج سترة بحيث لا ينظر اليه احد وهو مروي عن الصادق عليه السلام
 ذلك ان كل من لم يحفظ الفرج والحفظ اظهره من الحجابات المتعانية لان النظر
 الى الجماع وموانعه وكلها من الاجنبيات محرم قوله ان الله خبير في نوع من الهندية
الثانية وقيل للمؤمنات يعصن من ابصارهن ويحفظن فروجهن ولا يبدن منهن
 الا ما ظهر منها وليس من يجنب عن علي حيوة من ولا يبدن منهن الا ما ظهر منها ولا يبدن
 منهن علي حيوة من ولا يبدن منهن الا ليعولن او ابائهن او ابائهن ليعولن واما
 اولياء يعولن واخواتهن وبني خواتمهن وبني اخواتهن واولياءهن واما
 ابائهن والابائين عن ابائهن والابائين عن ابائهن والابائين عن ابائهن
 النساء ولا يبدن منهن الا ما يظهر منها ولا يبدن منهن الا ما يظهر منها ولا يبدن
 ابائهن عن ابائهن عن ابائهن عن ابائهن عن ابائهن عن ابائهن عن ابائهن عن ابائهن
 في وجوب غش الطرف وحفظ الفرج وقد تقدم تفسير ذلك وعلة الايمان من في
 الاول والى الثاني روي عن ام سلمة انها قالت كثرانا ومثوبه عند رسول الله
 صلى الله عليه وآله فدخل عليها ثم مكثت بعد ايام الحجاب فقال لنا احتجبنا فقلنا يا رسول الله
 انما امرنا ان نأمن انما التمسنا بسترنا وانما قد غش الطرف على حفظ الفرج لكونه
 مقدما عليه داعيا الى الجماع **الثانية** محرم ابدا الزينة قيل المراد بموانعها على حد
 النصارى لانهم الزينة لان ذلك محل النظر اليه كالحلي والياب والاصابع وقيل
 المراد نفسها ونظيرها بان المراد نفس الزوج وانما هو النظر اليها اذ لو ارجح لكاد

الذي نظر اليها واضعها واما ما ظهر منها فله محجور المزور المحرج المتع في الدين **ذلك**
 قبل المراد الظاهرة للثياب فقط وهو الاصح عندي لأطباق العقولان بد
 المرأة كدعوة الزوج والحمار وفي هذا المراد بالباطنة الخصال المحرمة
 والفظ وجع ما هو مباشر للبدن وليست لهم نظرة نظر البدن والباطن في الأقوال
 في ذلك فهي أنه الوحيد والكفان والكحل والخطاب والخاتم وأنه إنما يسمع فيها
 الحاجة الي كنفها فضعتة لا تحجب لها فانه ان حصل ضرورة ولزوم خرج فذلك
 هو المبح لا الآية ولا فلا وجه لذلك **الرابعة** للمخرج حماد وهو المقتعة والمراد
 بضرها استدلالها على الصدق والعقوبة الهامة وتغيير العادة الجاهلية في غير المحقق
 مع كشف الصدق وما فوقه **الخامسة** انه لما نهى عن اظهار الزينة مطلقا هذا الظاهر
 اشار الى تخصيص ذلك بما يحسنه للعبادة والمحامد المذكورين اما العبوة فلان ذلك
 يدعو الى مباشرة العبادة واما المحارم فوجه خصصهم لاختيارهم الى مداخلة
 وعدم خوف العنة فحمتهم بل لما في الطباع من المنة عن مما ستم واختيار المرأة
 الى صاحبهم في الاسفار للركوب والتزول ويدخل اجساد المعيلة واحدا
 لانهم ايضا اباء وابناء وانما يذكروا الامام والاقوال قبل الميل لاصنعها العم والخا
 لا بينهما فيكون الوصف كالنظر وقيل لانهم في معنى الاخوان **السادسة** انه باع اظفار
 الزينة لسانها من اي النساء المسلمات دون الكافرات لانه لا يخرج من وصفه **السادس**
 السابق اخلف في المراد عليك اليه فقبل دعوة الذكر والنج وهو راي عائشة
 قال الشافعي وقال سعيد بن المسيب انه امار خاصة ولا يباح نظر الذكر سواء كان
 حلالا او حراما وبه قال ابو حنيفة حتى انه قال لا يحل اساك الخيطان واستحلهم
 ويمنعهم ومثرا وهم وينبغي ان يحل ذلك على نعيمهم لا يحل ادخالهم على النساء لانه

كلما كان لا يحل المحرم فهو محرم كنج القبل ليعمل خيرا والفتوي على الثاني ان قلت
 على منعه من ذلك يكون تكرارا لان الامانة يدخل في شانه فك قد بينا ان المراد
 المسلمات دون الكافرات فلي هذا يكون نظر الامانة مباحا وان كان كافرا
 لا يدخل تحت الفتور لا يحكيه كاي **في السابعة** انه يباح النظر للثياب بعين وهو الذي
 ينبغيون لا يحل العارية والامتناع والتخذه فقيل المراد الشيوخ الذين يغطت
 شهورهم وليس لهم حاجة الى الشارة وهو راي غير الكاظم عليه السلام والوجه الثاني
 ويحل لهم السيل الذي لا يستره شئ من اموال النساء وهو راي غير الصادق عليه السلام وفي
 غمار ومن الشافعي هو المحجوب والمحبوب ولم يثبت له هذا القول وغر في حقيقته
 هو السيد الصغير وقوي بالصب على الحال وبالحج صفة للتابعين قوله او الطفل
 ذلك بعدد على الواحد والجمع لقوله تعالى لم يخرجكم طفلا قوله لم يظهره الا في
 على العورة في غير زينة بين غيرهما **الثامنة** كاشا الجاهليات هن من بارحلهن على
 الارض لسمع صوت خالخلهن فهذه المسلمات عن ذلك لانه في حكم النظر فانه قد
 يورث من لا في الرجال فهو المبلغ في اليه غاظها والزينة قوله توبوا اي عن ابدانها
 ونظير المشد كثر في العبادة **الثالثة** والهي التي الذي كسوا البسماؤنكم الذي ملكتم ايكم
 والدليل على صلوا الحائضات ثلاث مرات من قبل صلوة الفجر وحين تصومون ثيابكم الطاهر
 ومن بعد صلوة العشاء ثلاث حورات لكم ليس لكم على حرم ولا عليه من حجاب بعد من
 طوافون عليكم فحتمكم على بعض ذلك بين الله لكم الايات والله عليم حكيم هنا قوله
الاول انه تعالى خاطب المؤمنين ان يلبسوا عبيدهم واطفالهم الميزان القور وحين
 حيا فمهم اليهم ان يلبسوا ذواتهم على غير في هذه الاوقات الثلاثة فهو
 بالنسبة الي الباطن فكيف وبالنسبة الي الاطفال فربن وكان قد تقدم الامر بال

العام وهذا السيد ان خاص وهذا الامر ما سورا قبل نعم وغلب المذكور في قوله
 الذي قيل لا وهو مروي عن الثاقف والشافع عليهما السلام **الذي** انما احصت هذه
 الاوقات الثلاثة لانها مظنة كشف العورة اما قبل وقت الجفارة وقت الفجاءة
 من المصباح وتبدل ليس السبل ليس النهار واما وقت الطيرة فانه وقت القبلية
 ومظنة ظهور العورة واما وقت العشاء فانه وقت تبدل الليل النهار ليس السبل
 قوله ليس على حكم ولا عليهم جناح جواب سوال محذوف تقديره ما حكم الاوقات
 الاخر وراى هذه الاوقات اجاب بانه ليس عليك ولا عليهم جناح في ترك الاستبدا
 لزوال سبب الاستبدان وهو مظنة كشف العورة والغلبة في بعض الاوقات
الثلاثة الرابعة قوله طوافون عليكم وهو متبيل في المعنى لعدم الاستبدان فباعدا
 الاوقات الثلاثة لاستلزام الاستبدان في ذلك المخرج لانه لا بد من الخاطئين في
 وهو لا للخدمة والاستخدام فالاستبدان حينئذ مستلزم للمخرج وطوافون
 خبر مبتدا محذوف اي من طوافون وانما لم يكف بهذا بل قال يحكم على بعض لانه
 ليس احد الفرقتين او طوافوا في ذوات الاخر وهو شامل لما معافيتي لا لطلب
 الخدمة وهو لا لطلب الاستخدام فان الخادم اذا طاف عن ضرورة واحتاج
 الخدمة والنبي لا بد ان يطوف بطيية وكذا حكم الاطفال العربيه فيكون معكم بدلا
 من طوافون والمبدء له منه ساقط لانه مرفوع بالاستبداء وخبره على بعض كما قيل
 وقرا اصل الكوفة خبر حص ثلاث بالرفع خبر مبتدا محذوف اي هذه والباقيون
 بالنصب بدلا من ثلاث مرات لاشتمال هذه الاوقات على ثلاث كشفات للعودة
 فحذف المضاف واقسم المضاف اليه مقام في الاغراب **والصحيح** واذا بلغ الاطفال
 منكم الحكم فليست ادوا كما استاذن الذين قبلهم كذلك بين الله لكم آياته واعلمهم

حكيه

منكم في موضع نصب على الحال اي كائين منكم والخطاب للاخرار لان بلوغ
 الاخرار يوجب دفع الحكم المذكور في شخص الاستبدان بالاوقات الثلاثة
 واما بلوغ الارقا فالحكم ياتي كما كان في الشخصين لاجل بقاء السبل المذكور قوله
 من قبلهم معناه كالذين بلغوا من قبلهم ولهم الاخرار الباعون لا الذين ذكر
 من قبلهم في قوله يا ايها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تسألوا
 على اهلها كما قالوا في الزخري والطبري لعدم القرينة في هذه الاخبار واما قرينة
 البلوغ فوجوده في قوله واذا بلغ الاطفال منكم الحكم فطعن قوم ران لانه
 منسوخة وليست كذلك قال ابن جرير يقولون هي منسوخة لا موهلة طيية
 لكن الناس كانوا يهابون قيل للشعبي ان الناس لا يعلمون بها قال الله المستعان
الخامسة والقواعد من النساء الا ان لا يزوجون نكاحا فليس عليهن جناح ان يفتقن ثيابهن
 خبر مبتدات بزيته وان يستعفن خبر هذه والله سميع عليم المراد به اللاتي يسترن
 الحشون والولد ولا يطعن في نكاح الكبر سنهن فقد صدق عن الزوج لعدم الرعية
 فبين والمراد بالثياب ما ليس فوق الخمار من المداخف وغيرها فانه رخص لها وضع هذه
 الثياب الاجاب لعدم رخصتهم فبين ذلك والتهمة والبرج التبرز وهو من الاضاح
 الملافة قوله غير موضب على الحال عن يمين والمغني انتهى اذا خرج من حوائط ما رزق
 اليه يجب سترها من الجلي وثياب الخمل لا يترخص لمن وضع ثيابه وان لم يفتقن خبر
 لمن اي العفاف بالستر خبر لمن ولان وضع ثيابه من رخصته لمن فترها خبر في رخصته
 انتهى لو يترجى بغير رخصة لاجل احكامها اذا لم يفتقن ثيابه والباء في رخصته
 للعنفاء بل المصاحبة وذلك لان خروجهن بالزينة يدل على انهن متبرجات ودعا
 للثواب في التبرج لا طالبات لحاجتهن **السادس** يا ايها الناس انما خلقناكم ذكرا

وانتي وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان اكرم عند الله اتقاكم ان الله علي خبير
قال المعاصرين هذه دلالة على انه اذا خطب المؤمن القادر على النطق بغير
وان كانا تخلص لنبأ وكذا يجب على الولي الامع العدول الى الاصل في الخطابين
على في ذلك لانهما على ذلك نضا وظاهرهما انما انظرهما اما الظاهر فلا ان دلا
ظاهرا لاي الاعلى لنا وفي الاختصاص من حيث المادة والصورة النية وانه لا يقتضي
على غير الالبا التقوي فليس ذلك بنفسه ذا الاعلى وجوبا لاجابة ضد الخطبة بل مع
دليل اخر المنة وهو قوله صلى الله عليه وآله في خطبته لما قال ايها الناس هذا خير
يخبرني ان النبات كالتمر وان التمر اذا اذ لك ولم يقطف عند ذلك النبات اذا
لم يمت ولم يتر وجب ضد فقالوا لزم ورجح بازسول الله قال الكهلاء قالوا وما
الاكتفاء قال اذا جاءكم فترضون دنياه فترجوه فذلك على رغبة التقوي على غيره
وانه اذا تعارض خا طيان متساويان في الذنوب استجابا لادنيهما والقوله
ان اكرم عند الله اتقاكم **العاية** وثنا بك فظهر قال المعاصرين اريد بالثياب
الزوجات لقوله تعالى من لباس لكم واثم لباس لمن فينبغي ان يغير لنفسه من الثياب العفيفة
الكريمة الاصل ويؤيده قوله والسلب الطيب يخرج نباته باذن ربه والذي خبث لا
يخرج الا كذلك قلت وعندني فيه نظر لانه دلا لهما على ذلك فان الثياب حقيقة
في السائر للجد واستعمال اللباس في التشايع في موضع لا يستلزم استعماله في غيره
لان المجاز لا يطرد كما نقرر في الاصول وايضا الظاهر حقيقة في استعمال الماكى قالما
في غير ذلك مجاز والاصل عدمه ثم يدلي على المطلوب قوله صلى الله عليه وآله والخبر
لنفسكم وكذا قوله تعالى الرا في لانك لا ازانة او شركة اي لا يربحنا لا في كاح
الزانية وفي ذلك دلا على استحباب اخيار العفيفة وكراهة اختيار غيرها

وكذا قوله الطيبات للطيبين وهو خير في معنى الامر **الثانية** لنا ذكر حرف كذا قالوا
حرف كذا في شيتين وقد مولا اتمكم وانفقوا الله واعلموا انكم ملائكة وبشر المؤمنين
قالوا فيها دلالة على جزاء الوط في الدبر وتحرير القول هنا ان نقول اكثر الخاطئين
مستواسه واجازة مالك قال ما ادرك احدنا اقتدي به في ديني سيك في ان وطء المراه
في ذرها حلال ثم قال الآية المذكورة واما اصحابنا فلم يذكروا ثانيا اخذوا بها
وهو قول الصادق عليه السلام قال النبي صلى الله عليه وآله محاش النساء على ما حرمت زنا
الحل وهو قول رواية صيداه في اي جوف غرا الصادق عليه السلام قال سالت عن الرجل
يأتي المرأة في ذرها قال لا بأس وابقى اكثر علمانيا واحجوا ثانيا بذكر كذا
الاول هذه الآية لنا ذكر حرف كذا فادنا حرف كذا في شيتين ولعلنا في المكان كان
يقال اجلس في شئت اي في موضع شئت ان ذلك يحل على القبل لكونه موضع الحرام فلما
انما يصح ذلك ان لو كان الحرام اما القبل واما اذا كمال اسماء التا فلا وكيف لو حل
على القبل فقط لزم تحرير التشديد ايضا ولا قابل بها **الثانية** قوله صيو لا ياتي من اظهر
وجها الاستدلال انه علم رغبته في الدبر فيكون الا ان صروقا الي تلك الرغبة
الثالثة قوله اما فوق الذكر ان من العالمين وتدون ما خلق لكم ذكركم فادنا واجم
وفي هاتين نظرا لحو اذا ان يكون امرهما الاستغناء بالنساء لان فضا الوط يحصل به وان
لم يكن مما لا كما يقال استغن بالحو لا عن الحرام وايضا فانه في غير شرعنا فلا يكون حجة
في شرعنا **الرابعة** قوله تعالى والذين هم لفرجهم كأطون الاعلى ازواجهم او ما
ما ملك ابائهم فانهم غير ملومين وجه الاستدلال انه لم يحفظ الفروج مطلقا
ولانه منقطع بيوف النسا عارية عن مانع عقلي او شرعي فيكون مبنا اخر ما الا
فلاذ الفرض واما الثانية فظاهر اذا فاع عقلي واما الشرع فلما ياتي في جواب المانع

احتجوا بقوله فاذا نظرنا فأنه من جنس أمه ولما موربها قبل وهو ما في قوله
 عنه صلى الله عليه وآله لا ينظر إليها امرأة يصلح جامع امرأة في زوجها وبها خبره عنه
 الله عليه وآله أن الله لا ينجي من الحرام إلا ما لا يوافقها في داره والحواشي
 الآية بالمنع من ذلك لا بما على موضع الزنا فان المراد بالأمه الأباة والمكره مباح
 التقدير من جنسها بل حكم أن قبل أن لا يرضى في الجور قلنا جنيته يكون المأثور
 به القتل ولا بد له على المنع من إباحة الآخر على أن يقول إن ذلك متروك الظاهر فيها
 فانه لا يجب أن يطاع في إباحة القتل ولا يجب إباحة ما هو فيه كذاب وبوجه
 مما ذكره على كذب الذرة مع انه لا يلزم من صحة الجواز عدم المنع الكراهة وخبر
 خبر واحد مع انه معارض بأخبار كثيرة فطر في هذا البيت عليهم لم قوله وقد موافق
 قيل المراد التهمة عند الجماع وقيل طلب الولد فان افتتاه الولد أفساح فقتله لو
 عظمهم قال صلى الله عليه وآله إقامات الموت فقطع عماله الأثر لانه ولد صالح يدعيه
 وسدقة حاضرة وعلم شيعه بروا في أنه ظاهر **ثامنه** والوالدات يرصعن أولاده
 خوفاً من كسبهن لمن أراد أن يتم الرضا عنه وعلى المولود له زنته وكسبهن بالمعروف
 لا تكلف نفس الا وسعها الا انشاؤا والله بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل
 ذلك فان اراد ارضا لآخر منهنها ونشأوا فلا جناح عليهما وان اردن ان ينسبن
 اولاده فلا جناح عليهما فاسلمن ما كنتم بالمعروف والتقوا الله واعلم ان ابيها
 نعمون بصيرته هذه الآية احكام **الاول** ان الوالدات ينبغي لمن اراد رصع اولاده
 هذه الجملة خبره بمعنى الامر بقدره ليرصع اذا اجاز ان يكون على حقيقته خبره والا
 لزم الكذب فانه قد يرصع ارضه وانما الرضا للوجوب لا لانه بل لطلب الحق
 التام له وللتدب فقد يكون واحداً كما اذا لم يرصع اليه الا فرامه ولم يوجد طهر

ثامنه

او غير الوالدتين الاستحجارا ولو رضاء المثل وهو ان يرضع بعد الولادة فان
 يجب عليها الرضا عاياه قبل البعث بدونه وقد يكون مندوباً كما اذا لم يحصل
 الاسباب الموجبة فان افضل ما صنع لبرامه ونسب لها ان شعاع ذلك **الثاني** ان
 مدة الرضا حولان وانما قيدهما ما كمال قبل التاكيد لجواز اطلاق الحق على
 وقيل لان الحول قسمان تام وهو تمام وهو الشبه ونافض وهو القوي لمقصود
 استمره لان التامين لا يعقل عنه الى التاكيد الامع بقدره ولا رصع رضاء وقطر
 ان الحول قد استعمل في احد عشر شهراً او يومين من الثاني عشر كما في الزكوة وقد استعمل
 مع تمام الثاني عشر كما في الذكر الموحى لولا ان الاحوال الاول بقوله كاملين **الثالث**
 قوله من اراد ان يتم الرضا عاياه اللام متعلقة برصع كما نقول ارضعت فلانة فلان
 ولذا فان ارضاع من اجل ازواجهم لا ينفقه الولد على والده ولذلك يجب ان
 يجتهد للولد طهر برصعة المشقة الام من الرضا عنه ويجوز فتح هذه الرضا عنه وكسرها
 وقصرها وفي ذلك لالة على ان اقصى مدة الرضا حولان وانه لا يحل له بعدهما
 ينسب له الرضا عاياه الا استحقاق الاحرة لوارثته بعد استحجارها للرضا عاياه الشرعي
 وانما يجوز ان يرضع غيره ذلك ما اختلف هل هذا التحديد لكل مولود دام لا يقال ان
 عبارة ليس كل مولود يرضع من ولد استقامته وان ولد يبعثه فثلاثة وعشرون
 شهراً وان ولد يبعثه فاحد وعشرون شهراً وروى ان ما نقص عن احد وعشرين
 شهراً فهو جور على الوجه وقال الثوري ومجاعة هو لا يرضع لكل مولود وانما اختلف
 في الداء رجع الى ذلك وتعيينه بعبارة حسن لما فيه من الحجج بين الابات في قوله
 وحله وضالته لا تؤخذ شهراً وقوله ونصالة في عامين وبين الوقوع فان مدة
 الحمل يكون سنة ويكون سبعة ويكون تسعة وهو الغالب في الغالب في الوقوع

والولد يعتبر في هذه المدد وأما في المائتين فقالوا لا يعتبر وعلى

الرابع لا ينجب على الوالد لجزء رضاع المصقة لقوله وعلى المولود له رزق^{الطبيقي} للوجوب كما يقال على فلان دبر وإنما لم يقبل على الزوج لأنه قد يكون غير زوج كما^{الطبيقي} وفي قوله المولود له إشارة إلى أن الولد في الحقيقة للاب وهذا نص في الحديث وعلم^{الطبيقي} نفعته ابتداء قوله رزقه وكسوته أي كمال المؤنة له من الرزق المأكل وقوله بالبر أي بما يعرفه أهل العرف من حقه وفيه إشارة إلى وجوب جرة مثلها وليس لها أدنى ولا ينقص أصنافه قدها ولذلك قال لا نصار والد له مولود له مولود^{الطبيقي} فيكون البناء حينئذ للثمة وقبل فيه وجهان أحراز **الأول** أي لا يوجب بالضرر بترك الرضاة بقتل أو غيب أو غيب أو غيب فإنها استوفيت من الإجنبة ولو وقع الأب أيضا للضرر بولده بأن يترفع عن أمه ويمنعها من الرضاة فيكون المضارة على هذا الوجه بمنع الأضرار والتي بفعل المفاعلة الواقعة بين اثنين مبالغة **الثاني** أن المولود له نصار^{الطبيقي} الوالد بان يترك جماعها خوفًا من الحمل ولا يمتنع من الجماع خوفًا من الحمل فتصير^{الطبيقي} من الباقي الصادق عليهم لم وفي قوله وعلى المولود له رزق إشارة إلى جواز المعاوضة على الرضاة من الزوج وهو يجوز استحارها الرضاة أم لا فإن^{الطبيقي} أصحابنا والسلف في جوارده ومنع أبو حنيفة ذلك ما دامت زوجة ومعتدة بها قال لأن الزوج يملك منافعها كالأجر الخاص فلا يجوز أن يوقع عليها عقد إجماع ويمنع ملكه لمنافعها ولا يلزم من استحقاله طمعه البضع ملكه جميع منافعها ومثيل في قوله لا تكلف نفس إلا وسعها إشارة إلى أن النفقة تعتبر بحال الزوج وقد تقدم كلامنا فيه **المشقة** أن لجزء الرضاة واجبة أيضا على الطفل إذا كان لها

والثمة الأثارة بقوله وعلى الوارث أي وارث الأب وهو الصحيح أن يقوم وصيه و الحاكم بوثقها عوضًا عن الرضاة عند موت الأب فوالد برته فإليه أن يملك لو كان للولد مال حال حيوة أبيه كانت الموتة نائمة في مالها فإي فأكبر في نقيضه قلت للأغلبية وهذا الوارث هو الباقي إلا بغير يجب عليه موت الرضاة فإن الوارث غيره عن الباقي كما في قوله عليه السلام متعنا بأثامنا فأبهانا وأجعلنا^{الطبيقي} الوارث نسأ وهو صحيح عندنا لأن مع عدم الإسداء به يجب النفقة على كل وارث وهو مدعيها إن لم يكن وعندنا في حقيقته يجب الاتفاق على المحرم وقيل على العتق وأولي ما ذكرنا **المشقة** أنه لما قرأ أن مدة الرضاة حولًا أشار إلى أنه يجوز لها الاتصاف على أقل من ذلك لقوله فصار إذا غامضه بالرضع والثناور منهن^{الطبيقي} مراعاة لمصلحة الطفل إذ لو اقتصر على رأي أحدهما جاز أن يقدم على ما يصير^{الطبيقي} لضرر ما وجبته يكون للأخر منعه والثناور والمشاورة والثناور والشور وهو استخراج الراي من ضربا العمل إذا استخرج **المشقة** أنه لما قرأ أن الوالدات يرصن أولادهن وهو حرم كونهن كذلك وأنه لا يجوز إرضاع غيره من مطلقا فإن ذلك بقوله وإن اردن أن ترضعن أولادكم^{الطبيقي} يقال لا رخصا لم إقامته واسترضعها إياه مدي إلى مغولته حذف الأول الاستثناء عنه وإطلاقه^{الطبيقي} على أن الزوج أن يرضع للولد ومنع الزوج غيره الرضاة كذلك من أن يقول لا نصار والد له مولود فيكون هنا مقيدًا بقتل وهو قد راسخ مناع^{الطبيقي} الأماء كقطع اللبن أو غيره ذلك قوله إذا سلمت أي أعطيت المراضع ما اردت ثمانية^{الطبيقي} للولدات وليس التسليم للأجرة شرطًا في جواز الرضاة بل الرضاة النسبية^{الطبيقي} على الرضاة ينبغي أن تكون طيبة التمسك بالطفل قبلها ويراعى مصلحة^{الطبيقي} خولها

قوله واتقوا الله ميثا العدة في المحافظة على ما شرع في أمثال الأطفال والمرامع ^{عليها}
 ان الله بما تعملون بصير حيث **وتعد في غاية** دل قوله وحمله وفصله ثلثون شهرا
 وقوله وفصله في عامين وقوله حولين كاملين مراد ان يتم الرضاغة على
 اقل مدة الحمل ستة اشهر لانا اذا اسقطنا حولين وبها اربعة وعشرون شهرا من
 ثلاثين شهرا بقي ستة اشهر وما اظن احدنا في ذلك واما اكثر الحمل فعدنا
 عشرة اشهر وعند الشافعي اربع سنين وعند مالك واحد سنين والكل من
 اقوالهم من ان الوقوع **العائنة** واجتناح عليكم فيما عرضتم به من خطبته النكاح
 او اكنتم في انفسكم علم الله انكم ستذكرونه ولاكن لا تواعدون سرا الا ان تقولوا
 قولا معروفا ولا تفرموا عدة النكاح حتى يسمع الكتاب اجله واعلموا ان
 الله يعلم ما في انفسكم فاخذوه واعلموا ان الله غفور رحيم قال سهل البلاغة
 التعريض هو ايهام المصنوع بهما بوضع له حقيقة ولا يحتاج ايراد في الموضع
 كقول السائر حينك اسلم عليك واكتفاء هو الدلالة على الشيء بذكر لوازم
 كقوله فلان طويل الخجاد كثيرا الرما اذا عرف هذا فالاية تشمل على كل تعريض
الاول انه لا يخرج في التعريض للعدة بالخطبة والمراد به هنا كلامه فيهم منه ان
 في الشافعي تعريض كقوله رب راجب وانت الجبلية وان الله لنا دين الملك جبر
 وامثاله والخرج في التعريض لستم بثوبة في المخرج لهن بالخطبة وهذا فيه اجاب
 على قصيدته وبيان من الشافعي فيقول للعدة وجهه يحرم التعريض والتعريض
 معالها من الاجبي وكذا يحرم ان لكل محرمة ايضا كالملاعة والمطلقة ليقع
 للعدة من الزوج اما من غيره فيجوز التعريض لا المخرج والمعدة بائنا المخرج
 لها في العدة من غير الزوج ويجوز التعريض اما منه فيجوز التعريض مطلقا واما التعريض

فيجوز للمصلحة والمصلحة بعيب وتدابير ولا يجوز المطلقة ثلاثا الا في العدة
 ولا بعد هذا الا بعد ان شكم وحكم التعريض حكم الا كان في النفس اي التزوا
 يقال كنته اي سترته **الثاني** قوله علم الله انكم ستذكرونه وقوله في العدة فادك
 لان تركه غير مقدور فانه يني عن المواعد انما اي جماعا وطبعا لانه لا يبرأ
 لفعل سر الكونه كلاما محشا ولا يجوز الخطبة به مطلقا فترشني من قوله
 ولا تواعدوهن العدة بالمعروف اي ما فيه تعريض لا تواعدوهن الا مواعدا
 معروفها ويقول معروف وقيل الاستئناس منقطع من قوله سراً وهو صريح لا يراه
 الى قوله لا تواعدوهن الا التعريض وهو غير موعود **الثالث** ولا تفرموا عدة
 النكاح هي مخي من نكاح المعتدات بالني في لان من لان الفعل اخبرني زوا
 الغرم عليه والني عن الازمة لست بمرء النبي عن من ومنه واصل الغرم القطع فان اعا
 قاطع لا يجوز تعريضه والكان للكتاب في العدة واحله مشاهد وضامس **الاول**
 لا يحرم المخطوبة بغير الخطبة **الثانية** لو عقد على المعتدة عالما بالتحريم والعدة من المأ
 مطلقا وان كان جاهلا ودخل فذلك والافلا **الثالث** خسر الشافعية الآية
 بعد الزينة واحللوا في عدة الفراق وعندنا لا خلاف في **المنوع** **الحاشي** اشركا
 تنقل بنجاح النبي صلى الله عليه وآله وازواجه وفيه آيات **الاول** يا ايها النبي
 قل لا تواعدوهن الا مواعداً معلومة والذين يتبعونها فاعلموا ان الله لا يهدي القوم الضالين
 سراً جهلاً وان كنتم في شك من ذلك فاستأذوا الله والدار الآخرة فان الله اعد للظالمين
 سكر اجراً عظيماً ذكره في قوله وحيثما احدهما في تفسيره في القادق عليه
 ان النبي صلى الله عليه وآله حصل القاء في خير قال نكحوا اعطى كافر
 العتية قال قسمها بين المسلمين باقراره ففرض في كل واحد نصف ان تطلقا لا تحجب

زوجاً من فوق من غيرك فأمر الله بأمر الله لمن لا يجوز في مشقة ما رويهم حتى حصن
وطهرن ثم أنزل الله هذه الآية فبان ما قال المفسرون أن الزوج صلي الله عليه
سالمه شيئاً من غير الدنيا وطلبين زيادة في النفقة وأدبه لغيره بعض من مفسريه
فإن رسول الله صلى الله عليه وآله من شهر افتتحت آية التحجير وهي هذه وكذا في
نفقة وعادته وحفصة وأم حبيبة بنت أبي سفيان وسفيان وسورة بنت جحش
وسورة بنت الحارث أهلاً لله وزينب حنيفة وحورية بنت الحارث
المطلقة فلما نزلت طلعتن وخبرن في المفاضة والبار فاختاره عليهما وأصلها
أن يكون الأمر بمكان مرفوع والمأمور في مكان مستقبل فكثر واستعملوا لا يكون
كذلك وكذا استعملوا الأمر بقال القلب وهو المراد هنا والشرع كالسلام والكل
يجب التبرج والتسليم والتكليم وهو كناية عن الطلاق ووصفه بالجهل أي لا يكون
عن مشاجرة ومخاصمة بين الزوجين وأن يكون من غير اضطرار وبدقة وهذا هو
الأول في التحجير لثبانه من المقام والمفاضة على التقديرين المذكورين وأمر الله
صلى الله عليه وآله والقل والأمر للوجوب فالتحجير هنا كناية عن الطلاق في أخبار
الدنيا انقضى كلامها وعوض خرواصه صلى الله عليه وآله **الثانية** قيل إن المنفعة لا تكون
الألطفة قبل الدخول وقيل قبل المهر كما تقدم وأمر النبي صلى الله عليه وآله
لربك كذلك فما وجه هذه المنفعة قلنا تحجلاً هنا وجوها **الأول** أن لا يكون المراد
تلك المعهودة بل مطلق المنفعة بأن يزيد من على المهور ويعطين ما كان عند من كان
أو غير **الثاني** أنه قد تقدم أن المنفعة لكل مطلقة عند قومه وعند قوم لا المختلعة
والبداية صلى الله عليه وآله هذا يكون المراد المنفعة المعهودة **الثالث** جاز أن يكون من خواصه
صلى الله عليه وآله وجوب التمتع كما وجب عليه التحجير على أقوال وهذا هو الوجه

الثالث خلف العلماء في حكم التحجير على أقوال **الأول** أن الرجل إذا خبر امرأته فاختار
زوجها فلا شيء وإن اختارت نفسها فهو بطلان ولو قوله من مسعودي في حقه
وأصله **الثاني** أنه إذا اختارت نفسها في ثلاث طليقات وإن اختارت زوجها
واحدة وهو قول زيد ومن ذهب إلى **الثالث** أنه إذا نوى بالتحجير الطلاق كما
طلاقاً ولا فلا وهو مذهب الشافعي **الرابع** أنه لا يقع بذلك طلاق وإنما كان
ذلك فخر خرواصه صلى الله عليه وآله ولو اخترن أنفسهن لما جبرهن منهن فاما خبر
فلا يجوز له ذلك هو المروي عن الصادق عليه السلام حيث قال وما الناس والحيا
وأما هذا في خرواصه صلى الله عليه وآله رسول الله صلى الله عليه وآله في عقيب ما يوقعه
طلاقاً مع نية واختيارها لنفسها على الفور فلو تأخر اختيارها لحظة لم يكن شيئاً ولا
منه على خلاف قوله العباس الصادق عليه السلام أن الطلاق أن يقول لها أنت طالق
الثانية باتساق النبي نزلت منكم بفاحشة مبنية بضعف لها العذاب ضعفين كما
ذلك على الله بشيراً ومنعت منكم لله ورَسُولُهُ ومصلحاً لحوادثها أجرها ثم
واعتدنا لها رزقاً كريماً هذه تدل على خاصية أخرى صلى الله عليه وآله وهو أنها
العذاب لتساميه على النبيات وأما الأجر من النبي على الطاعات ما الأول فلا في العذاب
على قدر دفع المعصية وفجح المعصية على قدر العلم به واتساق النبي صلى الله عليه وآله
لما كن أشد محبة لرسول الله صلى الله عليه وآله ولياً هادون الوحي كان عليهم الأحكام
كالأمر وي فاضعف لمن العذاب لذلك وأما الثاني فظاهر لأنه لما كان عقاباً
مضاعفاً اقتضى العدل أن يكون ثوابه كذلك وعلم فذلك كون الصغف مثلاً
والمراد بالفاحشة الخطية الكبيرة والسببية الظاهرة في الفحش والعشوت هنا
المدافعة على الطاعة وإن استعمل في غير ذلك كالدعاء في الصلوة وطول العبادة

الثالثة فما كان لكم ان تؤذوا رسول الله ولا ان تنكحوا ازواجه فنعبد الله ان ذلكم كان عند الله عظيما هذه الآية تدل على خاصية اخرى لصلى الله عليه وهو عدم جواز نكاح نسائه بعد وفاته اجتماعا تفصيليا لكونهن امهات لقوله وازفاهن امهاتن وهو باطل والاحقر منها انهن اخوات بل التسميتهن امهات لاجل تحريم نكاحهن والاوّل كونهن خواصه عليه السلام فانه من غيرته لذلك فيكونوا ابناء له في زواجهن لما ترك لآية النكاح اقال طلحة بن عبيد الله سمعنا ان نكحتم بنات الانبياء وراحمجا بالازعات لا تزوجن فلائنه وعندي ان من فارقه ما يطلق او يفسخ كذلك سواء دخلها او لا ولما سمعته هنا لانه اوجب الاول والخبر مطلقا لان امهات الثاني الاباحة مطلقة والامر بكى للميتونه فآية الثالثة الحل في الرجل ان يدخل بها كما روي ان اشعث بن قيس تزوج المستعينة في يوم غفر فيه رجعا فاجزاه فارقها قبل ان يدخل بها فترك فيكون الخبر ثابتا في المدخول بها وكذلك هم هذه الوجه في سر اية وعموم الآية تدفع هذه الاحتمالات **الاربع** يا ايها النبي انا احللت لك زوايا اللاتي اتيتن اجورهن وعاملتك بمنك بما افاض الله عليك وبنات عمك وبنات عمك نسبا وبنات خالك وبنات خالك اللاتي خارجن منك وامرته مؤمنة ان وصفت للنبي ان اداد النبي ان يسكنها خالصة كزفون المؤمنين هذه ايضا تشمل على ذكر ما هو من خواصه صلى الله عليه وآله وهو استباحة الوطأ بالهبة والدليل على كونه من خواصه قوله خالصة لك من دون المؤمنين واختلف في ان ذلك هل يقع بالا قال ابن عباس لم يكمل احدا عنه صلى الله عليه وآله بالهبة وقال عوف بن عبد الله ارجعنا من بيتة بيتا لحارث وذي نبيث بن خزام المالكين الانصاريه وخزله بن حنظل قيل ان هذه لما وصفت نفسها له صلى الله عليه وآله قالت عاتبة ما بال النساء يسلمن

بأنهم قتلوا الآية فقال عاتبة ما أرى الله إلا أن يبارع في هواك فقال صلى
الله عليه وآله فان كان طعنه سارح في هواك فالأربعة قبل أم شرية و
من بعد أم عبد الله بن الحسين عليهما السلام **وصف قوله** **الآية** جواز الكرخي وفتح المكاح
ملحقاً بالأجارة لقوله لا في أنت أجورهن والأجور حيض الأجارة وليس في الجوز
أن يكون الأجور مستأداً لله وقاس أبو بكر الرازي لا يجوز إلا الجارة لأن الجارة
سوقت وعقد المكاح مؤبد فهما متافيان **الثانية** قبل يجوز وقوعه أيضاً ملحقاً
الحجة غير النبي صلى الله عليه وآله وليس في الآية لقوله خالصه لك وهو مذموم
أصحاً نادياً **الثانية** أي قادمة في العقود الثلاثة أي الثلاثية أجور
واللاني هاجز معك ومما أقام الله عليك فالأحلال حاصل بدونها قلنا
قادمة هنا أنها كانت حاصلة ولا يلزم فرقها عدم إحلال غيرها بالإدخال الخطأ
وليس حجة وقيل قادمة هنا أنه أحل النبي صلى الله عليه وآله ما هو لأصل وفيه نظر
لأنه يعقب أن لا يحصل الإحلال للذكورات إلا بالقبول الثلاثة وليس كذلك وإنما كان
كذلك لكان ينبغي أن تأتي بعبارة تدل على إرادة الأصل وقول القافية يحمل
أن يكون من خواصه ويؤيده قوله مباني طاب خطي رسول الله صلى الله عليه وآله
فاعتذرت النبي فذري في قوله الله هذه الآية فلم أحل له لاني لم أهاجر معه
فإنه طلقاً صغيف لأنه لم يقل أنه من خواصه وقوله فلم أحل له منه فدل على الخطأ
وليس محجة وقال الطبري كان ذلك تحليل غير المهاجرات فمنع شرط الحجة في التحليل
وهو صغيف لأن ذلك وإن تم في المهاجرات فلا يثبت في العبد بن الأخر فالأول
ما قلناه فإن الوصف كما يكون للمصداق يكون **للموصف** **الثالثة** ترجى فقلتاً منهن
وقوله المليك من أشاد ومن شغب من عزت فلاحناح عليك ذلك إذ في أن تغفره

انوار فريش و داور داور
 القابيد غفور و داور داور
 الفلاح الكرام و داور داور
 مع قاتل و داور داور
 كجاء الكرام و داور داور
 كسح الكرام و داور داور
 داور داور و داور داور

ولا يجوز وبصريح ما استبين كل من والله غير ما في قلوبكم وكان الله عليهما حكيمًا إلا
 التأخير يقال اشجات بالهمزة واجتبت بغير همزة لثان بفتح واحد وقري في الآية
 بالهمزة وعدمه والعبارة تتجمل وجوها **الاول** نطو فرثاء وترك طلاق **الثاني**
الثاني نذروا الى فرثاء الى الفرائض وترجي من ثاء فلا تدعوها **الثالث** فخر فرثاء
 فلا تقسم لمن وتو دي المليك فرثاء فقم لمن فارحي موده وجوبه وصفيته
 ومبيوته فام حبيب وكان قيمته من ثاء واوي عانته وحضه وام سلمه
 وزنيب وكان قيمته من ثاء فاستدس من قال بغير وجوب القسم عليه صلى الله عليه
 ان ذلك من خواصه وان كان فعليه صلى الله عليه والكر القنة ففضلنا وطلبنا
 للعدل وان لا ينسب اليه جوره وهذا هو المشهور عند اصحابنا **الرابع** ان ذلك
 الى الواقي اي ترجي من ثاء من الواقيات وتو دي المليك فرثاء من ثاء وتو دي
 من ثاء في المخرولات لان ثاء من ثاء وعقد ابتداءك ايا من ثاء ان ترجي
 من ثاء وتو دي فلا جناح عليك في ذلك كله ذلك اذ في ثاء الى التحجير بـ
 فرثاء وتأخير فرثاء ما قرب الى قرة اجتهن وعدم خونه ورضاه لانه حكم كمن
 متساويات فيه لم يوتيه من ثاء وحيد ذلك فضلا واخا انك وان رجعت
 بعضهن علمنا من غير مطلقات ورجونا انك ترجين ليك وباقى لاية ظاهر
الساد لا يحمل لك البناء من بعد ولا ان تدل من ثاء ورجوا عليك جنسها
 الا ما ملكك بينك وكان الله على كل شيء رقيبًا قبل انما منسوخة بقوله لا تخلنا
 لك الاكبر وهو مشوري اصحابنا وقبل بقوله ترجي فرثاء على الوجه الاول فانها و
 تقدمتها قراءة فانما مبيوتان تروا كاية العدة واما رجوعه بعد ذلك فارجع ما
 ثاء فري من عا نشة انها قالت ما فارق رسول الله صلى الله عليه والكر حتى خلا له

ما اراد من التأخير قيل بغير ذلك فانها باقية الحكم لعدم امالة النسخة في خلاف
 تأويلها من بعد علي وجوه **الاول** من بعد النسخة اللاتي كن عنده ومات عنهن في
 تقدم الثاء ومن ان النسخة في حقة لا ترجع في حقة **الثاني** من بعد النسخة اللاتي كن
 في الآية المقعدة وهي انما اخلنا لك وهي ستة اجناس غير المملوكات فبقي هذا
 له فوق النسخة اذ الجمع من كل جنس اقله ثلاثة **الثالث** روي عن الصادق عليه السلام ان المرأة
 بعد المحرمات في حرة النسخة فبقي هذا لا يكون فيها شيء من خواصه صلى الله عليه والكر
 وعلى الاول لا يجوز له طلاق واحدة منهن ولا التبدل بها لو ماتت ومن في
 قوله وان واجد راد بنية للاستعارة عن له ولو اجمعت جنسها اي ليس لك ان تطلق
 بعضهن وتزوج بغيرها وان كان التبدل لجنس الاما ملكك بينك فانه لا يفسد
 وقيل انما استأثر من النسخة لانه يؤول الى الزواج والامام وعليه اقلنا من رأي اصحابنا
 انها منسوخة كل هذه الوجوه لا قد بنية فيها الا الوتوف عليها والرواية المذكورة
 عن الصادق عليه السلام منسوخة لخاصة الحكم المجمع عليه ومن جواز تبديله صلى
 الله عليه والكر لثاء به وجواز تبديل امته بالطلاق **الساد** واذ تقول للام
 انتم الله عليه وانتم عليا امك عليك زوجك واتوا الله وتخفي في نسك الله
 مبدية وتخفي الناس والمعا حق ان ثاء فلما قضى زيد منها وطرا زوجنا بها
 كبر لا يكون على المؤمنين جميع في ان واجد عا بهم اذ افسوا منهن وطرا وكا
 امر الله مغفولا روي ان رسول الله صلى الله عليه والكر خطبته ببيت حجب
 الاسدية وكانت امها اسم بنت عبد المطلب عمه رسول الله صلى الله عليه والكر الزيادة
 بخارج وعندها انها خطبها لنفسه فلما علمت انما يذات وانكرت ذلك لم
 تزل وما كان المؤمن ولا مؤمنة اذ قضى الله ورسوله امر ان يكون لهم التحجير

قالت رصيت يا رسول الله فالحكماء زيدوا فدخل بها وساق اليها رسول الله صلى الله عليه وآله عشرة ذنابير وستير ودرهمان وخمارا وملحقة ودرعا واذارا وخمير مدام طعام وصاعان من زور وروي علي بن ابراهيم في تفسيره ان رسول الله صلى الله عليه وآله كان شديدا يحب الزيد وكان اذا انبطا عليه زيدا في منزلة فبينا عنده فاطما عليه يوما فلقى رسول الله صلى الله عليه وآله فاستلها فاذنبت جالسة وسط حجرها فتخطفها فرفع رسول الله صلى الله عليه وآله الباب فلما نظر اليها قال سبحان الله خالق النور يا ربك الله احسن الخالقين ورجع فجاء زيد فاجتر ذنيبا كان فقال لها اهلك وقت في قلب رسول الله صلى الله عليه وآله فمات ان اطلقك حتى يتر وجبك رسول الله فقال لخصي ان يطلعني ولا يتر وجني فماتت في اليوم رسول الله صلى الله عليه وآله وقال ان زينة تكبر علي وتود بني بلبانها فاريد ان اطلقها فقال امسك عليك ذنوبك واتوا الله فطلقها بعد ذلك وروي بها لما اعدت قال لزيد ما اجد احدا اوثق منك لخطيب يتر زينة فاجتالها وهي تخم عجنها فلما رأتها عطف في نفسي حتى ما استطيع ان اراها حتى ان رسول الله صلى الله عليه وآله ذكرها فلو لي بها ظهري وقلت يا زينة اني ربي بان رسول الله صلى الله عليه وآله خطبك فتجرب بذلك وقالت انا صانعة شيئا حجة او امرني ضامنا في سحرها فنزلت الآية فتزوجها رسول الله صلى الله عليه وآله ودخل بها وما اوله على امرأة فربما ما اوله عليها بدمع شاة واطهر انما الحزن والهم حتى اشتد النهار اذا عرف هذا فقوله ان الله نهي ثوبه لا يحترق لان الطلاق غير حرام بل مبعوض له لانه ضد الكحل المندوب اليه وقيل معناه لا يندب بسبب كبرها فاذا في زوجها لم اختلف في الذي اخفاه رسول الله صلى الله عليه وآله

علي وجهه **الاول** ان الله كان عليه انما من لشأمة وان زيدا سبطها فلما جاء زيد واراد طلقها قال لم امسك عليك ذنوبك فقال له سمح له لقوله امسك عليك ذنوبك وقد علمت انما تكون من ازاوجك من علي بن الحسين عليه السلام وهذا مطابق للاية لانه تعالى اعلم اني بيدي ما احقاه ولم يظهر غير الذي ينج فقال زوجناهما ولو كان غير ذلك لا بداه فغاثه الله على ذلك **الثاني** انما السبل الطبيعي اليها وذلك لا يوصف بالاباحة ولا التحريم لكونه بغيا اختيارا لكنه مسلي الله عليه والكره اطهاره للناس لميتا عنه وربما كان المتناقصون يقولون انه قد عتقوا اذن الله له في تزويجه بما عسقه وذلك مناف لما هو بصدد تزويج الرسالة وهذا في الخلق ولم يعلموا ان ذلك امر جليل غير مقدور **الثالث** انه لما انطلقها زيدا ان يزوجها من حيثها انما عتقها فاذا ضاع الي نفسه لئلا يبيعها ببيعة كما يفعل الرجل باقاربه ويكون جبر القبلها حيث زوجها مولاه او لامع كرامتها مع انه قال امسك عليك ذنوبك **الرابع** انه كان يريد ان يزوجها مع مفارقة زيد ليكون سبطا لآل البيت الجاهلية في تزويج الادعية من آل البيت لانه غير علي عدم ذلك مخافة ان يطعنوا عليه بانه تزوج امرأة ابنه فارتد الله الا كسلا يمنع من فعل المباح خشية الناس ولذلك عفا كلامه بقوله لكيلا يكون علي المومنين حرج في ازاوج اذ عيناكم قوله وشيئنا الناس اي تحبني مقابلته واعتراهم عليك بغير حوائجهم واخوان تنحاه في اتياع او امر الحق قوله فلما زيد الي اخره اي ذرع فرار به لها واعطاه مائة مائة منها مقتضاها قوله وكان امر الله مفعولا اي ما اراد الله ان يكون من فعله لا بد ان يقع لوجوده لا في وعد الصارف بخلاف ما اراده الله من فعل غيره فانه قد وجد اذا تقرر هذا مستقيما

من هذه القصة الحكم **الاول** ان النكاح في النسب غير شرط في النكاح فان زعيم كاشاف من زيد ولهذا زوج رسول الله صلى الله عليه وآله صبيته من البربر في غمته بالمقداد بن عمرو وهو غامى النسب **الثاني** وجوب الاتفاق على الزوجية وكيفية الكسوة من الدرع وهو القميص والخمار وهو المقنعة والمخيطه والازار ونحوه ان ينعى بالسراويل وضرب الامم الى القوت كصم التمر الى الطعم لان ذلك وقع في بيان الواجب فيكون واجبا **الثالث** وجوب مفارقة زوج المرأة اذا رغب فيها رسول الله صلى الله عليه وآله **الرابع** عدم جواز الخطبة في العدة لما انفقت عدتها من بعد الخطبة وبذلك عليه في الكتاب قوله ولا تقربوا عقركم النكاح حتى يسلم الكتاب اجله وقد تقدم **الخامس** كون النكاح يقع بلفظ التزوي وجوب كونه بصيغة الماضي **السادس** استحباب الولية عند الزفاف ولذلك قال صلى الله عليه وآله لا ولية الا في خدر عرس وخبر او حنان او وكار او ركاز والحر من القاس والوكار قيام الدار والركاز قد مر الحاج **النوع السادس** في وقوع النكاح وهو قائل **الاول** **الطلاق** وفيها بايت **الاول** باليهما التي اذا طلقت لفظا فطلقوهن اعدتهن واحصوا العدة واقبوا الله بكم لا يخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا ان ياتين بفاحشة مبينة وتلك حدود الله وغير متعد حدود الله فقد ظلم نفسه لا تدري لعلم الله يحدث بعد ذلك امر الطلاق لفظا اسم للطلاق او الاطلاق بمعنى ازالة القيد النكاح فهو اما في قول المصنفين أو الشغل والاول اوفي لما تقر به الاصول ولا يقع عندنا الا بلفظ الصريح الذي على الجملة بالمواطاة لما تقدم من قولنا انما في عسرنا وانما الحصر كقولنا اشأ وهذه اوله طالق فخرج ما لا يكون منه كتابا والكلمات كخلفه وبريقه وغيرها وما يكون

لفظه ولكن لا يبدل بالمواطاة كقولنا طالق او الطلاق او المطلقا وغير ذلك من عبارات واللغة القين هنا اقول ليس هذا موضع ذكرها اذا عرفت هذا فاما الحكم **الاول** في خص الخطاب بالنبي صلى الله عليه وآله وعمر الحكم لاننا امام الله قد لاوه كنداهم وقيل لان الحكم لهم وهم تابعون له وعن الحسن اني تقدمه فلو اذا طلقت وهذا الحصر الوجوه ولا يلزم حصر وجه صلى الله عليه وآله والرضي الحكم على هذا الوجوه لانه انما جعله صلى الله عليه وآله كذا اقرترها له عن فعل المكره لغير داع يدعيه الله فان الداعي من غير داع مكروه ولكونه خلاف النكاح المطلوب ولما رواه الثعلبي في تفسيره عن علي بن ابي طالب عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال تركوا ولا تطلقوا فان المطلق خير معه العرس وعن ثوبان برفعه الى النبي صلى الله عليه وآله ايما امرأة سالت زوجها الطلاق فغير ما باره فخدم عليها راء بجنة الجنة وعن ابي موسى عن النبي صلى الله عليه وآله لا تطلقوا النساء الا من ربيته فان الله لا يحب الذواقة والذواقات **وعن** ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله ما حلف بالطلاق ولا استحلف بالامتناع **الثاني** قوله فطلقوهن اعدتهن اي لوقت عدتهن فان الامم للمنافيت وفيه لاذلة على وجوب اتمام الطلاق في طهر لان الاقرار في الاظهار كما يجي وهو مندوب اصحابنا والساجي كونه لو فصل خلاف ذلك بطل وعند الساجي وباقية القوم فعلها ما وصح طلاقها الحره فلان الامر بالنبي يستلزم النهي عن صده واما الصلح فلا في المني لا يستلزم الصلح ونحوه من الثانية فان المني عن طهر الطلاق وقد تقدم ان عند المحققين ان المني ان المني عن المني نفسه او غيره ولازمه بذلك على الصادق قال ابو حنيفة ان المني هو الحيض فيقدر الكلام عنده مستقبل عدته وتسل عدته فان هذا هو

بما في احدهما من المدخول بها ونائبها الغالب عنها زوجها عينة بعلم اشغالها من
 الماخرا وخرج منها في طهر لم يفرغها فيه يجماع فان ما بين طهرين طلاقا فغيره
 وعلى ذلك اجماع اصحابنا وكتابنا وروينا في الاول اية الاخراج وروينا
الثالث قوله واحصوا العدة اي اضبطوها واكملوها ثلاثة افرأ وقيل عدوا وقيل
 الاقرأ لفظا للعدو فعلى الاول فائدة الامر بالاحصاء انها تتعلق بما حقوق
 اما الزوج فالنفقة والسكنى واما الزوج فالرجوع منه بشئ لا مع بقاءها لا مع
 خروجهما ولذلك لم يمنعها من الازواج وايضا لحاق النسب وانما يولد من
 به في العدة ويخرج الخطبة فيها فخرجها الى غير ذلك وعلى الثاني ففائدة العلم
 بزمان الحيض وزمان الطهر مع الدم يعلم مع الضبط وقت الحيض فلا يقع فيه طهر
 وقت الاستحاضة فيقع فيه الى غير ذلك وامر حجة بالنسبة في ضبط العدة
 بحيث لا يخالف في ذلك او امره ويحتمل تعلقه بما عده بقوله لا يخرجها **الرابع**
 لما ذكر سبحانه العدة ذكر بعض احكامها وهي انه لا يجوز اخراج المرأة المطلقة من البيت
 الذي طلقت فيه والاطلاق هنا لا خصوص كقولك جل الفرس وكذلك لا يجوز طلاق
 ايضا الخروج وان لم يخرجها الزوج لقوله ولا يخرج من كل ذلك في عدة الطلاق
 بخلاف البناء فانه يجوز خروجهما واخرجهما واستثنى من ذلك انما ينزل بالعلم
 قبل في الزنا لاقامة الحد عليهما وعن الباقر الصادق عليه السلام هي السدا على الله
 واذا امر وشتمهم وعن عيسى بن رواحة انا اجد ما كقول السيد بن واخرى ان كل
 لله في فاحشة فحتم كونا لا شأنا من الاول لما قلناه ويحتمل ان يكون في الثاني
 اي قوله ولا يخرج من البيت العدة في التبرأ من خروجهما فاحشة وفيه قوة لولا البطلان
الخامس ثلثة نساء في ان تلك الاحكام المذكورة موقوفة مقدم ولحم الوطع هو

مع مخالفتها فتحو الدم والعقاب لقوله فقد ظلم نفسه وذلك لانهم لم يمسوا
السادس قوله لعن الله المجذث بعد ذلك امره بالطلاق معا لرغبته في المطلقة
 والرجوع غرضه الاول على المفارقة وهو كالتعليل لعدم الاخراج والخروج
 من البيوت وفيه دلالة على كونه المراد بذلك الطلاق الرجعي لا البناء **السابع**
 روي البخاري ومسلم بن قتيبة عن ابي بن سعد عن نافع عن عبد الله بن عمر بن طلحة
 امره وهي حادثة بطليقة واحدة فامر رسول الله صلى الله عليه وآله ان يزوجها
 ثم يمسكها حتى تظهر وتختفي عنده حبسة اخرى ثم يمسكها حتى تظهر من حبستها
 فافا اذا ان طهرها فليطلقها حتى تظهر من قبل ان يحامها فذلك العدة
 اليه امر الله ان يطهرها **الثامن** وروي البخاري عن سليمان بن حبيب وروى
 عن عبد الرحمن بن ابي ربيعة عن وكلاءها عن نعيمة عن ابي عن نسي بن ابي
 بن عبيد بن طلحة بن عمار بن عبيد بن جراح بن فذ لك ذلك عمر لعن الله عليه وآله
 فقال له فليزوجها فاطهرت فليطلقها ان شاذ في هذه الرواية اسأله الى ان
 يشترط ان لا يفر بها فيه يجماع واجتمع الفقهاء المحققون على وقوع طلاق الحائض
 وكان حراما عند بن الحارث بن ابي ربيعة فله صلى الله عليه وآله فليزوجها في
 الثاني وفي الاول امر ان يزوجها والمرحبة تدل على وقوع الطلاق وفيه نظر
 فانه لا دلالة في ذلك لانه كما يحتمل الامر بالمرحبة ووقوع الطلاق يحتمل ايضا ان
 يرد بالمرحبة العتاك بمقتضى العقد وبقاء الزوجية فان شرط الطلاق فاقا
 فاسد ونظرا انه واقع فاعل زوجية صحيح ان يقال له راجعها فيكون المراجعين
 المراجعة للزوجية لا الاصطلاحية يعني بعد طلاق **الثانية** فاذا لم ينزل بالعلم
 مبرور او فارقه من معروف واشهد فاذا روي عدل منكم وانفقوا الشهادة لله

ذلك يخطئه من كان يؤخر بالله والنوم الآخر المأبى لاجل القضاء من هنا العدة
ومراد به بلوغه متفاديه ومشا رفاً نقضاً به لا انقضاؤه والا لما كان للزوج
وهنا حكم الأول جواز الرجوع في العدة والمباشر بقوله فاستكوهن بمعرفتي
أي بحسن فترة وانفاق مناسب وقوله وفارقوهن بمعرفتي أن تركوهن حتى يخرجن
من العدة فيبين منكم لا بغير معرفتي بأن تركوهن لاجبها فوطئها بطول الله
وصدق اللضا **والثاني** قوله واستهدوا ذوي عدل منكم قيل هو الرجوع إلى امرئ
قاله الشافعية وذلك عند من على السلب وتعلل عن السلب في وجوبه وقال الشافعية
هو الرجوع إلى الطلاق وذلك على الوجوب وهو المروي عن علي بن أبي طالب لكون
الكلام في الطلاق فيكون ذلك قرينة والمعلل يرجع إليه ليقال إن الرجوع
إلى الامساك المراد به المراجعة لأنها قرينة الطلاق لا تقول الأقربيه لو كانت
مراجعة لكان عودها الفراق لكونها ولياً أن طلقا الفراق هنا وترك الرجعية وترك
الشيء لا يحتاج إلى الشهاد لكونه اضلاعاً بعد وقوع الطلاق فلنبدأ الوجه لا يخرج
إلى الفراق قلت إنما ذكرته مراعاة القرينة وهو عين مرادنا إذ هو خروج من هو
كون القرب محجاً ورجوع إلى القرينة وإذا كان الاعتبار بالقرينة في حصة
في الطلاق لا احتياج إلى الشهادة فإما الاحتياج لجواز وقوع النزاع في وقوع
وهو ما يحتاج إلى طريقين إلى اثباته لو ادعى وقوعه وذلك بالشهادة أو بالبينة أو بالإقرار
اعترافاً بالزوج فيزوجها أو بالبينة ما يجوز أيضاً عدمها أو رد البينة على الزوج
فيجوز موته وثبوت النزاع مع ورثته لا يستبعد رجوع إلى الطلاق وإن كان حياً
مع وجود القرينة وعدم الفصل بكلام إجماعي فإن العصة واحدة وقطره في الكلام
أن يقول الرجل لو كبله اشتد فإلا سلفه كذا وقبض المشرك وسلم إلى الباب

واحد السبعة إلى فلان واستهد عليه ذوي عدل في إن الشهادة يعود إلى ما
يحتاج إلى الشهادة وهذا مع أنه يمكن عود الأمر إلى الشهادة واحتياجها لثبوت
به بل الوجوب في الطلاق لا احتياج في الرجعية قلنا فيجب أن يكون من أهل
التي بينها العدة الطاهرة بتفصيل احكامها بأن يكون لطلاق الرجوعان مع قيد
جواز الترك يكون في الطلاق ومع قيد جوازه يكون في الرجعية ثم إنه تعالى
أمر بإقامة الشهادة لا للوعبة أو رعية أو خيرة ذلك المشقة بالأمور المتفرقة
والبيور **والآخر الثالث** والمطلقات يتبعن ما يقسم ثلاثة فدية ولا يجوز أن يكون
ما خلق الله من إرحامهن أن كن يؤخر بالله والنوم الآخر ويعولن أحسن ردة
ذلك أن أرادوا اصلاحاً ولم يسل الذي عليهن بالمعروف والموعظة لهن ردة والله
غير يحكم استيفه فلهذا الأحكام **الأول** أن عدة مستقيمة الحين ثلاثة أشهر
وهو ليس على عموم بل مخصوص بالمدخول بن لها في غير المدخول بها العدة
عليها وكذا الآسية والصغيرة وكذا الحكم مخصوص بالحرة فإن الأمة عدتها فراؤها إذا كانت
مستقيمة الحين ولما كان الفرقة مشتركة بين الحفيرة والطهر لا خلاف عليها إنما يخبر
فلقول صلى الله عليه وآله في الصلوة أيام أفرا بك وأما على الطهر فكلوا لأحبيتي
وفي كل عام اثنتان عشرة مرة تسد لاقصاعاً من جزاء بكاء مودة ما لا يوفي الحقة
لما صنع فيها من قودنا بكاء احتلف أهل المراء من الطهر والحيف فقال الشافعية
والشافعية أنه الطهر لوجوه **الأول** قوله يتبعن ما يقسم لعدتهن وقد تقدم أن
الطلاق المشروع لا يكون في الحيض **والثاني** فتيه بمر وقد تقدم دل على أن الطهر
الثاني أنه قال ثلاثة فدية والحاق التار بالعدة بزيادة المذكور في الطهر فذكر الحيف
الرابع روي أصحابنا عن زرارة قال سئلت ربيعة الرازي يقول إن من ربه

على كل حال التي لم تحجب ومثلها لا تحجب قال قلت وما حدها قال اذا ازيلت
 شئ من بين والى لم يدخل والى قد بينت في المحجب ومثلها لا تحجب قالت قلت
 حدها قال اذا كان لها من جنس ستة فليس هذا يكون المدة المذكورة ايضا الا شهر
 الثلاثة لمنسج في من فرج يحجب وانقطع عنها الحجب لعارض من من ارضاء
 او غير ذلك سواء كان ذلك لانقطاع مع الشك في سببها او لا مع عدم الشك في
 سبب لانقطاع وهو المشار اليه بقوله ان ازيلت او لا للشك بل مع القطع بانقطاع
 والجزء بسببه وهو المشار اليه بقوله والآية لم تحجب فليس هذا يكون المراد بقوله
 والآية مبني على حصوله من جهة الآيات وهو انقطاع الحجب اما مع الآية
 او مع القطع فعدت ثلاثا سواء لم يكون جنس في الآية دليل على عدم العد
 على الآية والصغيرة ولا يلحق وجودها في النكاح لعدة عليها والحكمة في شرعها
 العلم باستبراء الزوج وهو مشف فيهما والثاني قوله اكثر المتعسر في وجه قال السيد
 رحمه الله وان ازيلت في وجوب عدة لافي الشرائع والمراد بالآية لم تحجب
 لم يلق من المحجب هذين الاثنتين حذف الجمله ما تقدم عليه واجمع في محجب
 الاول سبب التزول وهو ان ازيلت قال بارسولها ان عدة من عدة النساء
 لم يذكر في الكتاب الصغير والكبار واولات الاحمال فترك الثاني لم يذكر في
 من ذلك فجاز نفع الحجب لقول ان ازيلت لان الرجوع في الحجب والجواب عن الاول
 انه لو كان المراد ما ذكره لقال ان حبلتم ولم يقل ان ازيلت لان سبب التزول كما ذكر
 يوجب ذلك لان ايتا لم يشك في عدته بل حبل وعمل في انما انما اتي بالضم
 مذكورا لكون الخطاب مع الرجال لقوله والآية مبني على المحجب من النساء ولا لئلا
 يزججن في تعريف احكامهن الى الرجال والى العلماء وكان الخطاب لهم لئلا يفت

ياخذن الحكم سلبا لقوله واولات الاحمال لاني اظهر منه وضع الحمل فان
 والعقل في تقديره وعدر وهذا لا خلاف فيه في الطلاق وهل هو كذلك في
 الوفاة بمعنى انه لو تقدم الوضع على الاربعين لم يكن عدة منقضية بذلك
 لان الاحكام لا يبعدتها ابعدا لا قبلين وهو قول علي عليه السلام في عمام في
 القهقرا والاربعية والاربعين بالاولى المحجبين بغير الية اجتماعها بدخولها
 عموم قوله والذين يتوفون متكررين ويدرون ان اربا حاشد دخلت تحت عامين
 ولا وجه للجمع بينهما الا بالقول با بعد الاجل بغيره الاحتياط للاختصاص
 آية الوضع بالملفات ولو سلم عمومها في خصوصه باجتماع الية لادخل
 فيهما قال الجمهور اية الوضع عمومها بالذات وازواجها عمومها بالعرض وهو قولها
 بقا العام وهو الذين والمحافظة على العموم الاول اولي ولان الحكم معلل بالثبوت
 الموجب لبقاء الزوج فطام المات الذي تحذف لاجله بخلاف اية زواجها ولانها
 متاخمة وقد لا تعدد محضين وتقدم تلك بناء العام على الخاص والاول
 للاتفاق عليه والجواب عن الاول بان لا فرق بينهما عند اصوليين وغيرهم
 بان العدة كاصلة على قولنا ايضا لئلا يمنع ان الوضع عدة وغير الثالث بان الخصم
 والبناء معا دلان فلا فرق بينهما وهذا هو مقتضى احكام **الاول** انها تميز
 بالوضع بعد الطلاق ولو لم يخط **الثاني** انه لا يترط في الحمل التامه فلو لم يمتد
 بات **الثالث** لو كانت حاملا بالثلاثين فصنت واحدا بات لكل لا شك في وضع الجنين
 الا ان يكون النكاح الزوج بعقد جديد **الرابع** ان الوضع للحمل سواء في الحيض والآن
 واما الاثر فعدة الية فيها النصف قوله ومن يتوفاه من النساء والرجال في احكام
 العدة ليس عليه اموره **الخامسة** بالآية الذين آمنوا اذا حكمتم المومنات من طاهر

ولا استكان فلما ان تبحت شأت فخرجت في الحداد وهو ترك الزينة لقوله
 صلى الله عليه وآله لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحب عيني اكثر من ثلاثة
 ايام الا على زوج اربعة اشهر وعشر او غير ذلك واجبة الامة قبل ان يعلموا الحدة
 وقيل لا لاسالة المرأة والحديث في الباب غير علم كما روى زرارة الحرة تحدد
 والامة لا تحدد وعليه الفتوى **الاربع** العدة في الطلاق مبداءها وقوع لانه
 السبب فلا يقع حتى يسيه اما هذه فمبداءها والمخاض الموت والغائب يلحق بالمتوفى
 ولو نجبر ولجيد فاسق لانه يتكلف بكيفية يتونه الظن لكن لا ينكح حتى يثبت الموت
 بشاهد من عدلين او بالشياع **الخامس** على بعضهم التقدير بالاربع اشهر وعشر
 الحمل غالب الامر بتركه لانه اشهر ان كان ذكر او لا بغيره اشهر ان كان أنثى
 فاعبر اخصي الاجلين وزيد عليه الفاشة منها اذا ربا ضعف حركة في المباد
 فلا يحجر **السادس** قوله فاذا بلغن اجابن اي قضى اجلن فلا جناح عليهما فيها
 مغلز في العرض للازواج وعدم الحداد وغير ذلك افا فعلت ذلك بالمعروف
 اي الوجه الذي لا تنكره العقل ولا الشرع ودل بمفهومه على وجوب الانكار
 عليهن خلاف المعروف **السابعة** الطلاق مرتان فاما كعبه وول وفتن حسان
 قالت الشافعية المراد المظلي الرجعي اثنان لما روي انه صلى الله عليه وآله سلم
 الثالثة فقال عليه السلام ولست بحبان حسان وقال اصحابنا والخفصة المراد
 الشرعي تطليقة بعد تطليقة على التفرقة لقوله فراجع المبرك مرتين اي كره بعد
 كره ومشله ليهك وسعد بك ولذلك قالوا الرجعي من الطلقتين والثالثة
 واجبة اصحابنا بعد اخبارهم التي رويها عن اهل البيت عليهم السلام بما روي في حديث
 ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال انما الله ان تقبل الطهر استقام

فبطلتها لكل من تطليقه وبان هذا الكلام اعني الطلاق مرتان ليس اخبارا ولا
 لزوما للكذب فكون بجني الامر ان يكون الطلاق مرتين مثله قوله تعالى ومن
 دخل كان امنا اي يجب ان تؤمنوه فاما الاخبار لما حكوا بنحو الثلاث المرسله
 او اشترى المسلمين فان ذلك يدقح واختلفوا في انه هل يقع واحد بقولات
 لها ليس تلغوا الضمة والتفسير ان لا يقع شي قال جماعة بالاول وهو الحق لان الضمة
 الكل قصد لكل واحد من اجزائه فلو واحدة اذا مضت واحدة صادرة من اهلها
 بحالها فيكون واحدة وهو المطاوب وقال جماعة بالثاني المتي عن الحمل فكون
 فاسدة قلنا لا اله في الحمل ليس بجنا عن كل فرد وقد حوت في الأصول **الثانية** قوله
 الطلاق مرتان ذلك على شرط الرجعية لان طلاق المصاهرة مقصور على من تزوج
 دلالة الامتناع لقوله فاما كعبه وول في علي وجه سابق وهو كما في غيرها الى النكاح
 اما بالرجعية ان كانت العدة باقية او بائنا في العقدان انقضت واختلفت في معنى
 السراح بالاحسان فبطلت الطلقة الثالثة لما تقدم من قوله صلى الله عليه وآله
 وقال السدي والخناك هو ترك المعتدة حتى تميز بانقضاء العدة وهو المذكور
 عن الباقر الصادق عليهما السلام وهو الاصح لان الطلاق لا يقع عندنا بالكتابة
 بل بالصريح **الثامنة** فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فان طلقها
 فلا جناح عليهما ان يراجعا ان طنا ان يقبها احد ودالله وذلك حد ودالله بينهما
 ليعوم يعلمون هذه اشارة الى الطلقة الثالثة وبه قال الباقر والصادق عليهما السلام
 والسدي والخناك الطامرة اب مجاهد هو او ترجع باحسان فان ذلك
 عنده هو الثالثة فيه قال الطبري والحق الاول اذا تفرق هذا من احكام **الاول**
 مدلول الاية اذا طلقها الزوج عقيب الطلقتين الاوليتين والامساك بعقدتها

طلقة ثالثة حرمت عليه حتى شمس زوجا غير ذلك المطلق وهذا الحكم عند احتيايا
مخصوص بما عدا طلاق العدة فان ذلك يخرج من العدة لتاسعة ابداء وطلاق العدة
هو ان يطلق المدخول بها على الشرط في الزوجين في العدة ويطلقها في طهرها مرة
ثانية ويصير كالفصل او لا في طهرها ثالثة فاما بعد ذلك ثالثة او اربعة على غير
ابدا الثاني بشرط في الثاني شرط الاول ان يطلقها بالعقد الدائم فلو طهر بالمقطع
او بالملك او بالخليل لم يرد باخه الثاني ان العقد مجرد غير كاف عن الوطء لقوله
صلى الله عليه وآله لو وجد رفاة لم احلها عند التخيير من الزهر يفتح الزهر في الحال
ان له هدية هدية النور فقال صلى الله عليه وآله والدار يدن من الرجل رغبة في رفاة حتى يرد
عكسيتها ويدور عكسيتها والاية مطلقة فبذلك السه الشريعة واقصر في
على مجرد العقد لا باطلا فاما الاجماع على خلافه وكثير من النكاح هنا بالانابة
ويكون العقد مستقدا من لفظ الزوج الثاني ان يطلقها وهو بالغ مسلم فلو
صبي او خال او زاده لم يحل للزوج الوطء في الفصل وهو مستقدا وفرد في العدة
فلم لا بشرط الا انزال او المراد بالعسيلة اللذة وهي تحصل من دونه **فان الاول**
لو وطأ حراما بعد عقد صحيح وبقول اكثر اهل العلم وقال مالك ان الوطء
في الحنفية لا يحل وان اوجب العدة وكل المهر **الثاني** النكاح المعتد بشرط القليل
اي بشرط ان يتكهما في طهرها لتحل على الزوج الاول قال لاكثر انه فاسد وجوه
ابو حنيفة مع الكراهة وعنه ايضا ان ضمير الخليل ولم يصير حابة فلا كراهية **الثالث**
قوله فان طلقها اي الزوج الثاني فلا جناح عليهما اي على الزوج والزوجتان
بتراجسا اي بعقد جديد ومنه لانه نسبته اليها فكان مشروطا برضاها فيكون
عقد اذا رجع لا بشرط فيها رضاها قوله ان ظنا ان ترجع عنهما بقرائن

الاحوال وما يظهر من احكامها انها يقيدان حدود الله في حقوق الزوجية
وذلك ليس بشرط في صحة العقد لجواز العطف على الطرفين والرضا على
وقول الاحتقار الراجح لا ينبغي العلم اذا عواقب غير معلومة لانه واعلم ان
من قوله فان طلقها اشراط كون الحلال دار بيا لا منقطعاً ولا ينسبه لعدم وجود
الطلاق **فيها ثمانية** هذا الحكم هو المحرم في الثالثة الامع الخليل مخيف بالحر
اما الاية فيكون في تحريمها طلقاً فيقتضي ان الحلال سواء كان زوجاً حراً او
مبتدأ للعالم بذلك في السنة الشريعة في ان اصل الميتة للمسلم **الثانية** واذا ظن
النساء فليقلن احلن فامكوف معروف او سر حوض معروف ولا يمتكوف من ازا
لعتد واذا لم يفعل ذلك فقد ظلم نفسه بلوغ الشيء هو الوصول اليه وقد يقال
للدعوى منه وهو على الانتاع وهو المراد هنا والاجل يقال للبدن كلها ولمشاهها
وقايتها والمعنى حينئذ في الآية اذا قاربتهما العدة لا بعد انهما بالاشارة
فامكوف اي ارجعوا الى النكاح او سر حوض اي يقوفا على حكم العدة ويكون
الاثران بالمعروف اي في وجهه لا ضرر فيه ولا مخالفة لوامر الله وهذا الحكم
قد تقدم لكنه اعاده للاهتمام بقوله ولا يمتكوف من ازا اي لا ترجعوا الى
للأضرار من كالتقصير في العقدة واي لا يمتكوف من الطوبى عند اوباء
الي لا اقتدا بالمهر واللام متعلقة بالضرر اذ المراد تقبيده ومن يفعل ذلك اذ
للضرر قد ظلم نفسه بابقاها في الامر واستحقاق العقاب **العاشر** واذا طلقتم
النساء فليقلن احلن فلا تضلوهن اي يتكفن الزوجان ارضاوينهم بالمعروف
فكبر عفاير من كان صكوكه بالله واليوم الآخر ذكر اذ في صكروا طهر
الله يعلم وانهم لا يعلمون المبلغ هنا الوصول الى الشيء تاماً والاجل هو المدة كلها

تقدم له سياتي الكلام من علي اقران المبلوغ والعصل بالفساد الحسن والصحيح
ومنه حصلت الدخالة اذا ثبت فيها فلم يخرج قبل ذلك هذه في الاوليات
روي ان حفص بن علي رخص احده ان يخرج الى نكاحها بعد طلاق طارئة
السدي روت في جابر بن عبد الله حفص بن علي واستدل الشافعية بذلك على ثبوت
الولاية على المرأة وانما لا تزوج نفسها اذ لو تكلم بكى لعصل الولي معي وارضا
المعاصرة قال الراوندي ان الخطاب للزوج لقوله واذا طلقتم النساء لانه لا
ولاية عندنا على الباطنة الرشدية ولا سند النكاح اليها في قوله ان منكم فاعل
هذا يكون المعنى لا يفصلون بين الزوجين عند فساد النكاح الاجل للزوجة في
بل الاضرار وسنن من الزوجين هذا آخر كلامه وفيه نظر فوجه **الاول** ان هذا
المعنى على قوله قد تقدم فكروا عادة تاركين **اذا** في **الثاني** ان المبلوغ
التي هو اذ اكرهت بالجماع حقيقة في المدة لحمل المبلوغ على المعازلة عدول
الظاهر غير ضرورة ولا بد من المبلوغ في السابقة على المعازلة لان ذلك لا يرد
وهو الامر بالامساك **الثالث** ان النكاح في العدة باطل والخطبة فيها حرام وعلى
قوله يلزم وقوع النكاح او الخطبة في العدة فلا يجوز توجه التمسك بالمنع والامساك
والباطل لان العصل على ما ذكره من ان المراجعة والاصل عدمه ولا ضرورة
عليه فاذا لا يكون الخطاب للمطلقين ويكون الفصل للنساء لا بالراجحة
في العدة بل بتدبيرا وظلما ويكون ذلك بعد انقضاء العدة وتسمية الخطاب **اذا**
تسميت الشيء باسمه او بالياء على وجه المجاز في قول الراوندي ويجوز ان يحل
العصل في الآخرة على الحج والخيولة بينهما وبين الزوج دون ما يتعلق بالولاية لان
العصل هو الحس والمنع والفتنة وهذا الوجه حسن فلو لا يكون الخطاب حينئذ

لا يكون له ولا للازواج لا طلاق وكلامه ولكن ما قلناه لقوله اذا طلقتم او في قوله
ذلك الخطاب المذكور يوجب له المؤمنين لانهم هم المشفوعون وروى في قوله
صدي للمتقين وقوله ذلك اي علمكم بمقتضى ما ذكره لكم اي انتم واطهر لتقوى
من ذلك لانما **الثاني** **الخطبة** **واللباس** وفيه مائة واحدة وهي قوله ولا يحل لكم ان تاتوا
ما اتيتوه شيئا الا ان يخافوا الا يقيموا حدود الله فان ختمت الا يقيموا حدود الله
فلا جناح عليهما فيما افدت به تلك حدود الله فلا تعتدوها وروى في قوله حدود
فان تلك من الطامون الخطاب للزوج حمله من شاء بالنسبة الي كل زوجين
بما اتيتوه من المهور والصنعة في ان ختمت اليها لا يحكم لانهم امرت بذلك روي
ان جملة بن عبد الله بن كاش تحت باب بن قنبر بن شماس وكانت ستعصمه وهو
يحملها فأت رسول الله صلى الله عليه وآله فالت يا رسول الله لا تأولوا نيات **والا**
يجمع راسي وراسه شيء والله ما اعيب في دين ولا حاق ولكني اكره الكفر في الاسلام
ما طبقه افي رعت جانب الحيا فاستمع اقبلت في عة فاذا هو اسد همر سواد او
اقصر قامة وانحصر وجهه انزلت الآية وكان قد اصدقها حديثه فقال نيات يا
رسول الله مرها فله ع على الحديث فقال ما تقولين قالت فمروا نيه قال لا تحن
فقط فقال لثابت خذ منها ما اعطينها وخل سينها فاخلع منها بها وهو اخلع
كان في الاسلام اذا خرف هذا فها هو **الاول** ولنا لامة الكرية على عدم جواز
اخذ شيء مما امر به النساء الا في صورة الاغتداء هو ان ذكر المرأة الرجل فيدل لها
صدقتها وعندها او الصداق مع غيره ليجعلها ويطلقها بذلك فيجب الزوج على التو
اليه طوبى لها ولي خلعها ان المرأة كاللباس لقوله تعالى من لباسكم وانتم لباس
لهم ففارقتم ما خلع اللباس **الثانية** اذا كاشا لكرهته والزوج يبيح خلعها

كاشتها معاً لئلا يمتد بها راحة وتختلف حكمها بوجوه **الاول** ما ذكر من صحة حكم
الكراهة بالزوج في الخلع كما دل عليه حديث ثابت بن قيس والمباراة الكراهة
منها كما دل ظاهر الآية **الثاني** ان المباراة لا بدقها من ابتاع بلفظ الطلاق والخلع
ففيه خلاف اجود القولين الابتاع اخياطاً **الثالث** لا يجوز في المباراة اخذ الزاوية
عما دق بخلاف الخلع فان اكثر الفقهاء على جواز الزاوية فيه وكراهة ابو حنيفة
وبن المسيب قال لا يجوز الا التبعير لا الكل ولا الزاوية فكانه نظر الى قوله ما يكتو
ومن هنا تحتمل التبعير وقوله صلى الله عليه وآله في حديث ثابت لاختلافه
لا يمنع الزاوية لانه حكاية حال مطلوب زوجها فانه لم يطبق سوى الحد فبقية **الاربع**
الطلاق نفع بالعدية ويفيد قاذبة الخلع والمباراة وحكم حكمها في اخذ الزاوية
وعنده **الخامس** يشترط فيها شراء بطلان كل ما في غير فرق **الخامس** قبل الخلع
اذا فات لا دخل عليك من تكوه او لا وطن من ائتت من تكوه والتمتع عدل السجدة
استحباً بما سوكا لما كان المحبة والحقه وفيه الصبر على المعاشرة مع ذلك الخطاب **السادس**
الفرقة في هذا الباب فرقة ينوشه لافصح للزوج الرجوع الا ان يرجع الزوج في
المبتد والعدو باقية فللزوج حينئذ ان يرجع **السابع** هو على قوله تعالى فلا جناح
عليهما سؤال وهو ان المرأة تغطي ما هو لها فاي جناح عليها في ذلك حتى يمتد
واجب بوجوه **الاول** جوابا لوافدي وهو انه لو خص الرجل بالذكر لا دهرتها
عاصته وان كاشا الغدبة له جارية فيمنه الاذن لهما اللبوا بهم كالربا المحرم على
الاخذ والمعطي **الثاني** جوابا لفرقة انه كقولنا نفي يخرج منها اللولو والمرجان
والاخراج انما هو من المسح ذوق العذب فجاز لا اشاع **الثالث** ما قاله الاوادي
انما الذي يلحق بهذين ان المسح للخلع هو المولاه لكاشا المرأة به عاصته فها مشر

وان لا يكون عليها جناح اذا كاشا تغطي ما يقع عن الزوج فيه الا فاشرك فيه
لانها اذا اعطت ما يطرح الا فاشركت في المثل ذلك اي انها تفتقر نفسها
الا فبان افتدت لانها لو اقامت على النشور والاضرار لامت وكان عليه بلصاح
في النشور فخرجت عنه بالافتد **الرابع** ما خطر هذا الضعيف وهو انه لما كان
النكاح مرغبا فيه مندوبا للتيه بل ربما الى الوحيب فالساعي في رفعه على حد
الخطية والجناح والمائة لما يندب الفدية ورغبته في فراقها قد شاركت في الدية
ذلك العقل المرغوب فيه المندوب للتيه بل ربما الحجاز الى ذلك باظهار كراهيتها
له فبقية عنها الجناح لموضع الافتد **الخامس** لا يحل للزوج اخذ الغدبة لو كان هو
لكراهيتها لبيان بكرهها بالمقصير في حقوقها ليجلها على كراهتها له فبذلك الغدبة
واسبقه فقولنا فيما اشدت به لا يقع ذلك من المتبرع وانه لا بدقته والمعا
لاقتضاه عود المعاشرة والعلم بالعرض وان يكون مملوكا لها انما لعدم جواز
الصراف في ملك الغير **السادس** هذا الباب بهذه الآية وهي يا ايها الذين آمنوا لا خير
لكم ان تزوا النساء كراهي ولا تضلوهن من لدنهن ما يعصوا انتموهن الا ان
يأتين بفاحشة مبينة اشتمك هذه على احكام ثلاثة **الاول** النهي عن مسك الزوجة
مع عدم القيل بحقوقها على وجه المضادة بها حتى يثبت فبرها فعلى هذا يكون
منسوب على الحال اي ومن كارهات لذلك والمصدر بمعنى الحال وقت كان الزوجة
اذا ماتت وله فدية من اباؤاها او غيرها من امرأة التي توبه بها عليها وقال انا فاحشة
من كل احد فبذلك لا يحل لكم ان تزوا النساء كراهي تاخذوهن على سبيل الارث كما
يجاز للموارث ومن كارهات لذلك على قراءة كراهي بالفتح ومكرهات على قراءة كراهي
بالضم فعلى الاول الموروث تقبها على الثاني لها لها من عند مارك قوله ولا

والا فلا خلافا للشافعي فانه مصر على الامرو فان تنازعه والشيء لو شهدها
 فخرجت المضاهرة موبدا وغيره لم يقع عندنا خلافا للحنفية **الرابعة** الطهارة المذكورة
 حرام لو صفه بالتركيز لا عقاب فيه لتعقيبه بذكر المعقرة والوجه في قوله بالضم
 التي تقع مكفرة والزور المحذور من القول **الخامسة** اذ حصل الطهارة بشرطه فان بشر
 المرأة فلا كلام وان رفعت امرها الى الحاكم طلبه وخبر بين الطلاق والامساك
 فان احبها والطلاق وطلق وقع وجها وان احبها الامساك لم يملكه قبل القول
 فاذا كفر ساعدا للعود اليها فان اشعر من الاخر في معان النظر لانه اسير في طلبه وامره بما
 بدا ولا فان امره عليه في الطعام والمشرع وجبه حتى يحيا واحدا او يحكي
 الكفارة قبل المساجعا وصريح الآية يدل عليه وانه يحرم الوطأ قبلها فتعذر
 كفارة اخرى عندنا وعند القوم لسبق الله لا غير لم يشر عليه سوى كفارة الطهارة
السادسة الآية صريحة في كون الكفارة مرة ومن حق المرتبة ان لا ينتقل الى الثانية الا
 بعد العجز عن الاولى وقد قلده وصف الرقية والاعطام ونشرط في الصيام المشايخ
 بين الشهرين لو صمها في الآية بذلك فهو لو صام يوما من الشهرين فافطر في يومه صدقة
 لكن لا يلحق الوطأ حينئذ حتى يتم الصوم وكذا في اثناء الاعطام **السابعة** قوله يعود
 لما قالوا فيه وجوب **الاول** ان الذي كانت عادته هذا القول في الجملة لم يقطع
 بالاسلام في قوله بعد اسلامه فكفارة **الثاني** يعود الى ما قالوه بالاستدلال
 لان المتداول للام عابدا لله ومنه المتداول على ما افندي تداركه بالاصلاح
 اي يقتضيه اقتضاه قوله وذلك عند الشافعي ان يسبها زاننا يمكنه مفاد قنائه
 وعندنا في حنيفة باستباحة استباحها ولو بغير شهوة وهذا لك بالغير على الجملة
 والمعنى ان تدارك هذا القول وتلاقيه بالكفارة **الثالث** ان يرد بما قالوا من

على انفسهم بل فقط الطهارة بشرط القول منزلة القول فيه بخلافه تعالى ومن شعاعه
 والمعنى يرد والعود للتمسك والماسية كناية عن الجماع وهذا القول جود لانه
 الموافق لقول اصحابنا في غير العود باعادة الوطأ واضمارا لارادة هناك ما
 في قوله فلا خلاف ان القرآن فاستعد **الرابع** قول الطهارة وهو تكرار الطهارة
 بعد الان عندنا تكرار الكفارة بتكرار الصيغة لكن يلزم بذلك الخطأ بان لا
 الكفارة الا مع تكرار الصيغة ولا يجب منه وله وليس كذلك **الخامس** قول الشافعي
 يعني ان يحلف على ما قال **السادس** ان يعيد الى القول فيها فامساكها واستباحة
السابع انما ذكره في العتق والصيام قبل السنس ولم يقيد في الاعطام ولا غيرها
 فالقيد فيها قيد في **الامر** روي انه صلى الله عليه وسلم لما طبل لاس و احبها الامساك
 فقال له صلى الله عليه وسلم والله كفيتموني ربيته فقال مالي غير ما و اشار الى رقبته فبها
 صم شهرين متتابعين فقال لا طاعة لي بذلك فقال اطو سنين مسكنا فقال ما بين
 لا يشها اشد مسكنة مني فامر له النبي صلى الله عليه وسلم والله شئ من الصدقة وامره ان
 يعطى عن كفارته فشكا خصامته حاله وانما سده فاقه وضروته من امره ففعل بهم
 صفك النبي صلى الله عليه وسلم والله فامره بالاستغفار ويا حب له العود وفيها دلالة
 على انه مع العجز عن الكفارة يستغفر الله ويعود ويؤديه رواية اخبرني عن امره موثقا
 عن الصادق عليه السلام ان الطهارة اذا عجز صاحبها عن الكفارة فليستغفر ربه
 وينوي لا يعود فحسبه بذلك كفارة وبعض اصحابنا قال اذا لم يطعم اطعام سنين
 مسكنا صام ثمانية عشر يوما ومنهم من قدم صوم ثمانية عشر يوما على اطعام
 واحبها من اطعام والاولى انه مع العجز عن الحصول المصونة في الكتاب ينبغي
 الاستغفار **الرابع** وهو الحلف بالله على ترك وطئ الزوجة المنكوحة بالعقد

أما مطلقاً أو موبداً أو مقيداً بمدة أو يدعي أربعة أشهر أو مضافاً إلى فعل لا يقع
لا يقع إلا بعد انقضاء هذه الترتيب وقطعاً أو ظناً وفيه اثبات **الاولى** قول الذين يقولون
لشأنهم تزويج أربعة أشهر وصحها فان فاء وان الله عفو رحيم وان غرضوا الله
فان الله سبحانه عليه هاتين **الاولى** اذا وقع الا بكلام على الوجه المذكور فان سبب
المادة فلا كلام وان نقصنا ما إلى الحاكم امره بالكفارة والعود فان في انظره اربعة
اشهر ثم الزم ما بالطلاق والنفقة والتكفير فان منع منها ما عاصب ويضيق عليه
في الطهر والمشرع حتى يجبر احدهما ولا يملك الحاكم بذلك الا مع امر من جهة وكذا في
الطهارة والحجاء والمجور وفي قوله للذين حبس والمبتدأ تزويج وهو الاشارة إلى
تزويج لانه يضمن فيه التعدي في نفي وان كان في الاصل عدي يصلي ويجوز
ان يواحد من شأنهم تزويج أربعة أشهر كقولك في بضعة ومعه **الثانية** المرافعة
هو الجراح ان كان قادراً عليه ولا مانع منه شرعاً ولا حقاً فلو عجز او حصل له
الشرع والضرر ففدية اظهار الغرض على ذلك وتعقيب ذلك بالعتل والرجح
لما في ذلك من لا ينفصل اضرار الزوجة **الثالثة** استبعاد من نفقة بامنه بانه
اشهر انه لا يجوز ترك وطئ الزوجة اكثر من اربعة اشهر والا لما كان لها المرافعة
والمطالبة **الرابعة** دل قوله وان غرضوا الطلاق على عدم وقوعه بالمسمع بها اذا كان
في مصلحتها ومنهم من يقول بوقوعها وتفيد في الكلام اضراراً اي وانظر
الطلاق في غير مقتضى بما فان الله سبحانه عليه وهو ضعيف لاصالة عدم التقدير
واشقاء الضرر ولقطاً انشأهم وان كان حقيقاً مضافاً وهو من صنيع العبد
خص بالخبر اهل العلم النبي صلى الله عليه وآله وفي قوله فان الله سبحانه عليه نوع عند بدو
نصهم الارادة على ان يعمل النبي **فصل في الدعاء** وهو لغة الطرح والامهاد وشرعاً ما

الزوجة سببها فذف الرجل امرأة بالزنا مع دعوى المشاهدة وعدم الميثان
يقول على فراشه مع شرابها الحاقوفية ايات **ازبع الاولى** قوله والذي يرمون
ازواجهم ولم يكن لهم عهد الا ان انقضى شهرها مع احد من زوجاتها والله
انه لمن الصادقين والخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ونذر فيها
العذاب ان تشهد اربع شهادت يالله انه من الكاذبين والخامسة ان عقيب ذلك
ان كان من الصادقين روي الواحد في سنده عن عروة عن ابن عباس قال لما ترك
والذين يرمون المحصنات الآية قال سعد بن معاذ يا رسول الله اني لاعلم بها حتى
صداقه ولا كسحت ان لو وجدت لكافاً فجدد هال كسحت الا في امره ولا امره
اي باربعة شهادت يالله اني سبختي تقضي حاجته فالبشوا ان جاء هلال البش
فقال يا رسول الله اني حيت اهل عتاً فوجدت عندها رجلاً يقال له شريك بن
الحنظلة فأتيت بعيني وسمعت باذي تكرر النبي صلى الله عليه وآله ذلك فقال سعد
الآن نصير النبي صلى الله عليه وآله هلالاً من سبه وسيل شهادته فينبغي امره
لا ترك والذي يرمون ازواجهم الايات فقال النبي صلى الله عليه وآله اني امرت
معد جعل الله لك فرجاً ومخرجاً ورويان المعترض هو عامر بن عدي الا ان
قال جعلني الله فداك ان وجد رجل مع امرأة رجلاً فاجر جلد ثمانين جلدة و
شهادة ابداناً وفوق وان ضربه بالسيف ثلثه وان سكت على غيلة الى ان ياتي
باربعة شهادت معد يقضي حاجته ومضي اليه اقم وخرج فاستقبله هلال بن
فا تبا النبي صلى الله عليه وآله فاجره عامر رسول الله صلى الله عليه وآله وكلمه
زوجته هلال فقالت لا اذري القبر اذ ركنتم بخلاف الطعام وكان الرجل يرمي
فقال هلال لقد ساءت علي بطنها فترك الآية فلاح رسول الله صلى الله عليه وآله

وقال طائفة من المتأخرين فاعترفوا بالرجوع لكونه على تركه الله ان عبده
 هو الذي قد قال ان جاء به ما يشبهه بغيره بالمواد فهو ترك وان جاء به
 او رجوعا حلج السابقين فهو لغيره الذي صيرت سابقا لابي عباس جاء به ما يشبهه
 الله بتركه فقال له لولا الايمان لكان لي ولها شان وروي ان عوبه الجليلي
 رحمه الله وحبه قال له رسول الله صلى الله عليه وآله والاحد في طهره فترك اذ لم
 هكذا متنا فوادى الكلام المذكور ليس على ظاهره وذلك لان فيه مشاكهة وحظ
 اما المشاكهة فلا المراء بالثبوت في هذا القسم في ما لقيامها مقام شهادة الشهداء
 كما هو في باقي القضايا الشرعية ولما يتوقف ذلك ولم يكن له شهادة واما الحد فله
 قدره فان لم يكن له شهادة فله حد واحد اي بمعية بقية مقام الشهادة وهو
 اربع بالرفع على انه خير من اربعة من اربع وقيل اربع بالنصب على انه محد
 اي من اربع وقيل اربع بالنصب على انه فصل محدود في الشهادة اربع ومرتبة
 الرافق في الحد والافتقار لنبينا والعلم لا يشك ذلك وقيل للرفع على انه
 شهادة اي فوجب شهادة احدهم والنصب على المصدر وهو ضعيفا ما الاول فله
 ذلك عليه واما الثاني لا يقبل في كلامهم فان المصدر لا نصب بالمصدر ^{العدل} ^{صورته}
 ان سيدا الرجل فيقول اسأله بالله في الصادقين فيما بينهما بكون ذلك اربع مرات
 الاولى لم يقول ان لعنه الله على ان كنت من الكاذبين فيما بينهما لم تقول المرأة اربع
 مرات اسأله بالله انه الكاذبين فيما بينهما وفي الخامسة تقول ان ضياله على ان
 كان من الصادقين فيما بينهما فلا صورة الضرر يجب فيها عهده الالفاظ
 من غير تغيير لا بدل من الاعراب الترتيب المولاة فلو غير كلمة او حرفا بدله من المذكور
 لكانا صحيحا ويجب كونه بالعربية وعند الحاكم ونعني المرأة بالاشارة والتشبيه

اذا انقضت الفتنة بينهما تحريما مؤبدا ولا تفتقر الى طلاق الحاكم ولا
 حكم بالفرقة عند ما يبرأ قال الشافعي لقوله الملا عنان لا يجتمعان ابدا وقال ابو
 حنيفة تقع الفتنة بحكم الحاكم وفرقة طلاق تبار ولا نكاح له فلو اكد بغيره
 جاز لان يزوجها عند اشتراط اكثر الاصحاب كونهما مدخولا بها وعند هذا
 فلو لم يدخل وكان النكاح مشطعا فعليه الحد للقدف ولا لعان واستدلوا بالآثار
 فقال جماعة بعدم ذلك علامه يومر اللفظ فان ازواجه مضاف وهو للجمهور ^{الحق}
 ان يقول صحيح يحصل الكتاب بنجر الواحد فالقول هو الاول وان للصحيح القول هو الثاني
 هذا في القدف بالزنا اما بقية الولد فلا بد من الدخول للحصول على النكاح
 بشرط كونه زوجا وفي حكمها حال القدف ولو قدف اجنبية او مطلقا بآب
 فالحد لا لعان اما المهرية فيل بشرط كونه حال الزوجية ام يكفي ولو كان نكاحا
 على النكاح قولان منشا وهما زعمهم والذين يرون ان الزوجية وهو اعم من النكاح
 وغيره ولا يصدق له قدف من جهة فبدخل في الآفة وزعمهم والذي يرون
 المحصنات لم يزوجوا بآب بعد نكاحه فاحلدهم وهم الاقوي الاول فلو قدف في وقت
 ثم ابنتها كان له اللعان ذلك قوله ولم يكن له شهادة الا انفسهم فلا لعان
 مع وجود الشهادة فلو عدل عن الشهادة هل كان بلا عيب قبل فم والحقوق ما اولا
 فلاية والمشرط بعدم عند عدم شرط او لم يدا هذا فيه معنى الشرط واما ما يفتي
 اللعان على خلاف الاصل فان شهادة الانسان لنفسه وبمعية لنفسه غير مقبولة
 فاقترع على مورد النص فلما قدف وحجب عليه هذا القدف فلما الاخر سقط عنه
 وحجب عليه احدا لان الايمان به شهادت فلما لا عيب سقطت عن القول وبغيره
 عنها العذاب وهو الحد هنا فلو اكد بغيره حكم اللعان ثم هل يحد للقدف

قبل السقوط ما كانه وقيل نعم لزادة الهلك وتكرار العذب وهو قوي ولو اكتسبها
 قاسكان من قوله ونذر واعلم العذاب فملاحيب العود ومن عموم اقرار العقوبة
 حاد زفاذا التزم ريبا وجب الحد **٢** لما ثبت في الاصول ان خصوص السلب يخص
 قوله حكمي على الواحد حكمي على الجماعة كان حكمه اللعان عاما باثباتها وكذا الحكم
 في الظاهر **والسادس** من ارفع المكاح الا زنا وهو قطع الاسلام بقول كاسكار قال
 من الدين ضرورة او عمل كالسجود للصوم والفاة المصحفة الفاد وراث وغير ذلك
 علم من الدين ضرورة وجوب تعظيمه وسبيل على قطعه المكاح بايات محرمه
 المشرك والمشركات وقوله ولا تنكوا بعض الكواقر وقد تقدم بان ذلك ثم انما
 له احكام مذكورة في كتاب الفقه فلعلها هناك ولم تنقص من كتاب المكاح على هذا
كتاب المطامير والساد والاثبات فيه اقسام **الاول** ما يدل على اصالة الاباحه كلما شفع خالبا
 عن معصية وفيها ايات **الاولى** وهو الذي خلق كل شيء في الارض جميعا استمر
 على عباده بان خلق جميع ما في الارض لمسه والمراد بهما شفع به لان ما فيه اضرارا
 من تقع لاقع براسان ثم ذلك المنفعة به لولم يكن محلا للماحض ايضا بالان لا
 ولا من احد على احد في حال بينه وبينه لبعث في نظر العقل فيكون الاشياء كلها
 اصالة الاباحه وهو المطلوب وان خالف منا قوم لم يلط وطول قد يرد ذلك في الامور
الثانية يا ايها الناس كلوا مما في الارض حلالا طيبا قبل ذلك في قوله حرمت على انفسهم
 رفيع الاطعم والملاهي والامراض الاباحه واما حلالا فيجعل نصبه على معقولة كل
 والاباحه انه مضمون مضمون وفواجود منه انه حال مما في الارض والطيب
 لمعان **١** ما هو مستلذ **٢** ما حلال الشارع **٣** ما كان طاهرا **٤** ما حلالا لآدم
 في النفس والمبدن وهو حقيقة في الاول لتبادره الى الدهن وهو المراد من البلاء

يلزم التكرار لو اراد ان في كل ما يباح وصفي الحلال واللذة ثم الخيف في مقابلة
 الطيب في عاينها فواء **٢** ظاهر الآية الامتناع بالاكثبات المحللة المستلذ
 على الاجمال فيثابته اما الكتاب والسنة **٢** محتمل ان يكون المراد بالاطيب هنا المحض
 الرابع منديل على تحريمه واقبه اذ في السبيل او غير ارضه لا في النفس اما اذ هاجر عقل
 او في غير الاركان في هذا لو كان قليله لا يرد بل المشرية حرمة القدر المؤدية
 لا غير اما ما في العقل قليله دون كثيره فحرمه كله لانهما الحكم المحاطة على العقل
 ولا يرد اربع القليل لادى الى الاستمالة وعدم الجأ لادى لغلبة الشهوة على العقل ولا
 النفس بخلاف الذي المبدي فان الحيوان تطيعه بحاد وعلي يدته وشميع في الموقر
 لدفعه حتى الى ان يندبحر ما يورد به **٢** قوله تعالى في الارض من السبعين ما للعوام من
 النبات والحيوان والمعدن فيصود ذلك العوم الكتاب والسنة يحرم شيئا ما في
 هنا **٢** قبل ان الله تم حاقط في كل شريعة على حفظ خمسة اشياء **١** النفوس ببيع
 القصاص **٢** الذي يعقاب المبتدع **٣** السبب يحرم الزنا والحد عليه **٤** الاموال
 ببيع الغنائب والآرة ونحوها لاول وقطع الثاني يحرم المسكرات ويجازي
 المعد على شاولها **الثانية** يا ايها الذين آمنوا اكلوا مما امرتكم به فانها كانت حلالا
 لانه ان كنتم اياه تعبدون المعنى هنا قريب ما تقدمه الامر بالاكثبات لعل في الاطيب
 مستقاة حسنا والاما وحيا التكرار في مقابلته لان التكرار لما يجب في مقابلته
 وفيه اشارة الى كونه العبادة قد تقع شك **الثالثة** ما فيه اشارة الى تحريم اشتهاء على المعين
 وفيها ايات **الاولى** حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل الفهر الله به والحمة
 والموقودة والمنزوعة والطبخ وما اكل السبع الا ما ذكيت وما دبح على الضرب وما
 لتسقموا بالاراذل لكرهه وقد تقدم البحث في صدر في هذا الاية في كتاب الصلوة

فلا وجه لا غادة فلندكر المم منها هنا فتقول اننا في هذه الآية الى تحريمها كذا
 الجاهلية لا تحرمها **١** الميتة وهي ما قاتلته حيوانه لا على وجه الذكوة الشرعية واستثنى الله
 من ذلك السمك والجماد يقول احل لكم سمك ودمان **٢** الدم وكانوا ياكلونه انوا
 من الاكل منها العام كما قال علي بن ابي طالب في بعض كلامه تعزيب العرب وتيا بالنعم الله عليهم
 الجهادي يقول ياكلون العاهر وهو ان يحصر الدم في المضارب الماخز وسويها
 فزار الدم استثنى من الطحال على قول والاولى تحريمه فوالله المظالم في تصديقهم
 حلال طاهر لاجتماع الغنما عليه وقيل الحرة في موضع كونه مسوحا اي مباحلا
 وذلك مما في العروق ويؤمن ان ما لم يكن في العروق اصبغ فيها وتحل في اللحم لا يكون
 محرما وكانت تقييد المطلق **٣** لحم الحية وحل للجماد وان كان شجر وكذا اجزاء به يحرم
 لانه المقصود بالاكل وغيرة ما بها **٤** ما اهل الفقه يوجب ما ذبح على اسم الضم ولم يكن
 عليه اسم الله ولا امثال لغة وقع الصوت فدخل في ذلك كل شئ لم يذكر عليه اسم
 الحق سوا كان من كافر او مسلم غير محرم كالحج صريح او البشعة **٥** المتخلفة التي ماتت
 بالحق سوا كانت تحق بمهرها او اخفقت من نفسها بالعارض **٦** الموقوفة وهي المفردة
 بحجر او حبس ونحو ذلك من المقتل حتى يموت من قولك وقدره اذا ضربته **٧** الميتة
 اي ردت من علوا واليه قاتل **٨** النطيحة اي التي طعمها اخري فتوت فتقتل
 بمعنى منعول والبناء فيها للقول الجاهلية **٩** ما اكل السبع ما اكل السبع منه وبني
 بنية فيها حيوة غير مستقرة فان كانت مستقرة جازا كاله بعد الذكوة وهو المارد بالا
 والذكوة هي قطع الاعضاء الاربع وبه الحلقوم والمري والودجان يحد بها وما
 في حكمه هذا في الابل اما الابل فذكاءها الحرة ومن الطعن في لغة الثور وهي الوهد
 المتخلفة وقيل الاستثنا راجع الى جميع ما تقدم مما يقبل الذكوة وهي الشاة المنة

وهو قول علي بن ابي طالب وان عاش وادراك الذكوة على هذا قيل ان يذرك وذنبه
 يحرك ورجله او نظرف عينه وهو المروي عن علي بن ابي طالب وقيل هو ان يذرك
 اليوم او الايام وقيل لا تشاها متقطع لغيره فيه اخراج والكل خير قوله وما
 ذبح على النصب اي وحرم عليه ما ذبح على النصب فبطل هو مقدر مثل غنق جمعه
 اصحاب كاصاق وهي حجارة مصنوعة حول البيت كانوا يدبحون عليها ويلبسون
 عليها ويعطون بها ذلك وتغير من النصب وقيل هي الاصنام وعلى ما يفي الدام او على
 اصلها فتقديروا ما ذبح مبيح على الاصنام والاستقسام طلب ليعوم على قسمة
 بالانبياء والادلام قد رويها ما ذبحوا بعد **١** الاشياء التي ذكرها من المتخلفة
 الموقوفة الى اخرها اما ان يكون منة او لافان كان الاول فذكر المعنى ان يحضر ذكر
 وان كان الثاني لم يرد وجود واسطة بين الحج والميت وهو باطل والحج بانها
 ذكرها لانهم كانوا يعيدوها ميتة بل من قسمة وليد يوجع ويخصون الميتة بما هو
 حقاقتهم فصرح ان حكم الجمع واحد لهذه الآية نظيرة وهي قوله في المبرة اما
 حرر عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما اكل من لبغض الله وهذا في الاعمال والتحلل
 قال لغرض الله من فعل بينهما فراق لا قتل الاصل هو الاول لان البناء المعدنية
 للمصل غير لغيره منة فتكون احق بالتقديم بخلاف ما سجد بالام فانه ليس كل
 لما كان الامثال بالذبح لا سيما اذا كان لغيره فيكون ذلك المشركا
 متعلقا بالاصنام بقدرة في الموضعين الاخيرين فالحاصل ان في المبرة قتل الميتة لانه
 الاصل ولا كالحج وفي الاخيرين قدم لغرضه لشدة الاهتمام كما يقدم بعض المقولة
 على غيره **٢** لما كان الحكم الاحق بالحلية لم يخفى بوجه في اي من اجزاء النحر بالسنة
 ما بين من حي لوجوده في الحرة وهو الموت وقد الحية **٣** قل لا اجد فيما اوتي

الى صراط على طاعة بطلها لا ان يكون سببا او دما مسفوحا او محرقة فانه حرام وفسقا
 اصل الفهر له به تقدم ما يقيني من نفسه هذه وفسقا مسفوحا عطف على سببه وقوله لغير
 الله به محله الضيق مقدر لفسقا وهذا سؤال وهو انه قد وجد كثير من الحرمات وهو غير
 مذکور في الآية فكيف تقول لا اجدا لا الكذا الدال على المحصر وكذا في قوله انما حرم واما
 المحصر والجواب ان اوجح فصل ما مضى واحد للحال منطوقها لا اجدا في اوجح الى في الماء
 غير هذه الا بعد وليست هذه الآية اخر ما ترك عليه فجاز ان يكون حال المحصر ما يشبه
 صدى قوطا وكذا الكلام في انما المحصر فان قيل المحكم الحالى قوله فانه حرام الضيق للمحصر
 المحصر وهو صريح في نجاسته وهي معصية من المعطوف والمعطوف عليه **فان قيل** وبيان
 عباس وعادته اسند لا يثبت الاية على حل المحصر وهو قريب وكذا يدل على حل المحصر
 الحنبل والبخاري لان منطوقها ان ما عدا المذكور من ادعي المحصر المتحد فعله الله
 قال بعض فقهاء العامة يدل على تحريم الثلاثة قوله والحيل والبهال والمحصر لتركيبها
 وزنته ووجبه انه على حلقها بالركوب والزنبة فلا يكون لها فائدة غير حصولها
 فانه لا يلزم من تعليل الشيء بما يقصد منه غالبا ان لا يقصد منه غير ذلك اصلا وهذا
 وكونها زنته وتركيبه لا ينافي في حلها كما في الاول فان الامر من خاص لان فيها مع حل
 لها **الثانية** يسئلونك عن الخمر والميسر قل فيها اثم كبير ومناغ للناس واثمها اكبر وثقلها
 الخمر والاصل مصدر خمر اذا شرب به يعمى عصبه لغيبه والتم اذا استودعها لانه يحرم
 العقل اي يستره كما يسمى لانه يسكره اي يحرمه وهو حرار اجماعا مطلقا كما استخرجوه
 وكذا في الجملة وان لم يسكر قلبه عندنا وقال ابو حنيفة ثبوت الزنبة والتم
 طبع حتى يذهب ثلثاه حل شره فادون لسكره والتم خلافة ولما تقدم اعلم ان من
 الاماينة الخمر محرمة في جميع الشرائع وما ايجد في شريعة قط وكذا كل سكر في اوله

انه

ينبغي

في ذلك اخبار اغل ائمتهم عليهم السلام واما المفسرون فقالوا ان في الخمر اربع ايات ترك
 بكه ونفقات الخيل والاعصاب تحذرون منه مكر او رزقا حسنا وكان المسكر
 يشربونها وهي لمسه خلال قران ثم ومعاد وجماعة من الصحابة قالوا يا رسول الله اننا
 في الخمر فانها مذهب للعقل وسلبه للمال وتزلت فيها واثمها كبير ومناغ للناس
 فلهذا قوم تركها اخرون فساد عبد الرحمن بن عوف ناسا فاشربوا وسكروا فقامت بينهم
 ضرا فلا يابها الكافرون لا عبد ما يقبذون فتركنا لا نعبروا الصلوة واثم مسكر
 مثل من شرب بها لادعاه عتبان بن مالك فوطا فبهم سبب بن ابي وقاص فلما سيرا
 وسكروا فاجتأروا الجرا وناشدوا حتى اتت العبد شعر فبدا لاضر ضره بضره
 يلج يعمى ففجعه ففجعه في الرسول الله قال عمر اللهم من لنا في الخمر سببا فاشربنا
 انما الخمر والميسر والاعصاب والارلام رجس ناس الاثم مشبهون فقال عمر اشربنا
 لا زب وض على علم في وصية قطرة في يرفق فبنت منار فكانها لم اوذن عليها
 ولو وقت في بحر وحف ونب في الكلال اذعه قال المحققون ويمكن لاسدلا
 على بحر مهاجر من الكل واحدة وهذه الايات اما الاولى فقال ما اتخذون مسكرا
 ورزقا حسنا فوصف الرزق الذي هو قوام المسكر بالمحسن فراح للدلايل على ان
 المسكر ليس بجلال والا لم يخص الوصف بالرزق ان قلت ان الآية وردت في غير
 الانسان وهو سبحانه لا يمتزج الخمر قلت الانسان مخلوقا صولها من الثمرات وكونها صا
 للاستماع بها على روجه متقدمة واما الثانية فلانه اخبر ان فيها اثما كثيرا والام
 اكبر يدل على قوله تعالى ومن كذب خطبة او اثما واما الثالثة فلانه من منافعها الشكر
 للصلاة واجبة ووجوب احل المشافيع يسئلونكم عن الخمر الاخر لان الامر بالشيء يسئلون
 الهوى من هذه كما تقر من الاصول واما الواجبة فلما تقدم في المكاسب ان السيد

المشهي حرامه وجماعة استدلو على تحريم الخمر بما يتخاضه وهم قوله في الاعراف وفي
 قوله قل انما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والامر بالبينه بغير حق والامر
 هو الخمر هذا القول الشائع مشرب الامر حتى ضل عقيل كذا لا في العقل والعقول
 والمراد بما ظهر ووات الاقدام وما بطن منها السموات واللوامع هذا قوله المشي
 صومضه كالوعيد من ربه القار له اخذ ما كلفه من ارباب ليازة والغني لياؤنك
 عن نياطها قلمها امة كثيرة وفي كذا من هذا القليل على القاريين هي بحرية حياء
 والمنافع قبل هي ان تجوز فيهما من التجار في الخمر وكما ان في القار وقيل هو الماء
 والطرب والانداد ومصادق الفيتان خصوصا السبع الحيوان وفي قوله ونقوت
 الطبيعة قوله وانما هي الخمر والخبث والفساد التي شتمتها اظفر المسافع المتو
 منها ولذلك قلنا ان هذه الآية محرمة لها فان الفسدة اذا رجمت على المصلحة اقتضت
 تحريم العقل واما ما ذكره المفسرون من القيد من كونه كاشا لا في باطل باعها
 والعقل الصحيح غير انما علم السلام وقوله كل مسكر حرام وانه لعل الخمر وعامها
 ومعصرها وايها وشربها وشاقها واكل ثمنها وحاملها والمحمول اليه وشاربها
 وقال في شارب الخمر كعادته وفي غيره ذلك من الاخبار **الثاني** في اثباته من المباحث
 وفيه ايات **الاولى** لئلا لو انك ما اذا احل الله كل الحلال الا الحرام والامر بالبينه
 مكلفين تفعلون من ما علمكم الله وكلوا مما اسكر طمعه واذكروا الله عليه واتقوا
 الله ان الله شديد العقاب لما حرم عليهم الاثماء المتقدمة من المسبة والدم فلم الخمر
 والمتخفة وغير ذلك سألوا رسول الله في شيء احل لهم ولم يفعل احل لنا على الفقه
 لان لياؤنك للغيره توافق بينهما مع ان كلا الوجهين سابع وفي الآية فواهد
 قوله احل لكم الطيبات من المسئلةات وقد تقدم انما العيب فيكون حمل الطيبات

كل واحد

كل واحد منهما لانه هذا العام مخصوص عندنا بخمر في اثباته وردت به السنة الشريفة
 النبوية لا امامية واسدل الشافعي عليه فحجب المفهوم على تحريم ما استخف به الفقه
 والمعلوم عندنا من جهة **٢** وما علم من الجوارح مكلفين والمراد بها الكواب
 من سباع الطير والبهائم وما فيها من افعال كمنام وحوالة والواو عاطفة فقد كلف
 ع ومسيد ما علم اي احل لكم مسيد ما علمتم ويجعل كونهما شرطية ويكولوا او استدل
 وجواب الشرط قوله فكلوا من ثمرها احكام **٣** انه لا يباح من غير العلم **٤** ابا
 تعلية الجوارح كلها **والثانية** انه لا يد في اباحه الصبي من العقر والمخرج عدلوا
 الجوارح هذا ومعنى مكلفين في قوله وفيه نظرا لانه لا يصح ما علمه من قوله
 لان التعليم هو التاديب والاذنيان معناه حادقين في التعليم وهو نصب على
 وفيه انما انه لا يكون التعليم الا للكلين المكلفين صاحب الكلب وان اطلق على كل
 سبع لقوله سلط عليه كلبا فكلابك لانه حقيقة في هذا المهور فكون الاشفا
 منه فيكون مقبلا مخصصا لما سبق ولذا فيتم استحبابا صيد الجوارح التي يمتنع ما
 اوردت وكافة فلا يحل الا بالذكاة مطلقا والامر بذكره فكأنه ان كان مفقود
 الكلب فهو حلال ولا فهو حرام صديا والجوارح كان وهو المنقول عن قوله
ثانية قيل في قوله كل من يبيع من الجاني هو فوق بالباب فاستاذن فان لم يخل
 فخرج النية اليه فقال قد اذنا لك فقال انما سئل الملاك كذا لانه دخل في ما فيه صورة
 ولاكلب فظهر فاذا في بعض بنوهم كلب قال لا اذع بالمدنية كلب لانه
 نهيت الكلاب حتى يلبس القوا لي فلما تركت لانه قد سئل الله قد يصير بها
 وقد امتدت بقلها منك رسول الله فجمادى الاولى في امنا الكلاب التي يثقب بها
 فاستثنى النبي كلاب الصيد وكلات الماشية وكلات الحرم فاذن في تحريمها

تعلمون فلهذا علمكم الله فيه لانه على ذل العقول امر مستفاد كقبيته والشارع في
 اصحابنا قد اضر انهم علم ان التعليم يحصل بامور **ا** الاسترسال فاغري **ب** يكون
 حار اذا رجع **ج** ان لا يتبادر الي كل صفة **د** الاستمرار في ذلك على ذلك غالباً ولا
 اعتبار بالذرة نقياً وانما **هـ** وكلوا ما اسكرتكم فيه لانه على انه لا يباح ما اسكر
 منه الكلب ولذلك قال **هـ** فقد كان حار وان اكل منه فلا ياكل فانه اسكرتكم
 وهو قول اصحابنا واكثر الفقهاء قال بعضهم بغير ذلك في سباع البهائم لا الطير
 ما دهم الى هذا الحد وقال بعضهم بانه اسكرتكم في ذلك لا يغير ذلك طلقاً وان
 اكل ثلثه والخم اذا كراهه وفيه لا لانه على انه لا يباح اكل ما غاب عن النظر لانه اذا غاب
 لم يكن اسكرتكم على صاحبه بل على نفسه وهو لا يباح **و** قال **و** كل ما اسكرتكم
 سوا ذلك بانه الكلب من جرح او غش لا يفر قوله ما الاصح انما لا يغير ذلك لانه
 اكل ما اسكرت الكلب بل بعضه اما من نفس الحيوان المباح فانه يحرم من الدم والغريب والعدو
 والحمال والمستهة والعليا وذات الاناجع والقصيب والاشبين والمراوة والخنا
 والحدوق وحزوة الدماغ واما من غير فانه يحرم عندنا الارنب والنعيلة والغب
 البربوع وغيره من المصيد اما ورد في الترخيم وقيل في زائدة وهو باطل لانه
 زائد هنا في الالباب وانما قال عليه وعده بغير لانه في معنى التخييل اي ما يقين
 عليكم بما ذكره وفيه **و** لانه على تحريم ما اصطاده الكافر لقوله عليه في الخطاب **هـ**
 قوله فاذا ذكر اسم الله عليه الضمير لما علم والمعنى شوا عند رساله والي اسكرتكم
 سوا علمه اذا ذكرتم ذكاته والكل محتسب لان الاول وفي الذهب ثم استغنى
 ظاهرها احكام **ا** وجوب التسمية لان الامر بالامر **ب** انه لو تركنا بالثبات فلا حرج
ج انه لا يباح صيد الكافر لانه لا يعرف الله حتى يذكر اسمه سواء كان يعلم الكيل مسلماً او كافراً

انه لستية المسلم لا اعتبار بعلم الكلب وان كان كافراً بغير كبر الصديق با علمه محجوب
 اعلم انه يجوز كل ما صاده الصوا لم ينزله ولا المسلم من الحاقه بابويه قوله وانما الله
 اي اجنبوا كلها انهم عن اكله فان الله يجازيكم عليه **ا** اليوم احل لكم الطيبا وطعام
 الذين اوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم حمل فقها الجمهور وقوله وطعام الذين
 اوتوا الكتاب على عمومهم بحيث يدخل فيه الذبايح وغيرها فيما صيدت منه فالواو
 على منهم نصاً ويبنى على ثلث وقال البيهقي في المقتضية ولم يأخذوا منها شيئاً الا نكح
 وكذا قالوا لا تلحقوا بهم الجور وان الحقوا بهم في نكح الجور لقوله منوا به
 اصل الكتاب غير نكح نسائهم ولا اكل ذبايحهم اما اصحابنا فحلوا الطعام على الجور
 وشبهها من المجامدات اما لا فحلهم بحجبتهم المانعة من كل ما لا يرفقه واما
 ثانياً فلقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وذبايحهم لم يذكر اسم الله
 لكونهم غير عارفين به لوصفهم بالشر في قوله وقالت اليهود ذريتنا الله الي قوله بها
 الله عما يشركون ولا يهتم ذكروا اسم الله اعتقدوا انه لا يدعي شريك له والدعوى وان لم
 يرسلهم ذكراً ان تلك قوله وطعام الذين اوتوا الكتاب الي آخره عام قوله ولا تأكلوا
 عام انثياً فليس يخص عامنا نعماً كما اوتي من العكس قلت شخصين عامه لا محدود
 واما شخصين عامنا فتيه محدود وهو اكل لم يذكر اسم الله عليه وايضا قد دللنا على
 وجوب التسمية عند ازالة الله الصديق وهذا الوجه وان من تركها عمداً لا يحل
 وكل في ذلك قال بغيره ذبايح اصل الكتاب وان قوله وطعام الذين اوتوا
 مخصوص بملوكنا بالاول ولم يقبل بالثاني كان خرقاً للاجماع هذا نكر ما ذكر
 الفقيهان غير ان عندي في كلام الاصحاب شك في ان الحبوب وغيرها من الثياب
 داخل في الطيبات في قوله اليوم احل لكم الطيبات وعطف الخاص على العام لا يجوز

أهل البلدة أنه لا يجوز لأنكدة أو قسيلة كقطع جرسيل وسكا بل على الملاكية فأب
تكثرها أفقت لأحراج والعطف على قولكم فأنكدة متوجهة على قول الخصم وذلك
لأنه ذكر أنه حرم ما لم يذكر أنه عليه وأما أهل الكتاب مشركون وأنهم كفروا أهل
الاسلام وأنهم من أهل الجحيم بشاكر أن يقال طعامكم مطلقا ليس من الطيبات فبأن
ذلك أخرجه وعطفه بآثار الرخصة وأما على قولكم فإن ذلك غريب وللرخصة من في
بأنها الأحكام خصوصاً فيما ورد في معرض الامتنان وهو هذه الآية وإن جاز له
أن يبيع على الجوارب عن هذه الاستكال يكره

الثالثة وهو الذي يحسب الجبل ثلثا كلوا منه لحما طريا
وفي رواية أخرى وطالوت في البحر أن هذا غيب فأتت سائر سفلة وهذا ملح
ومن كل ثلثا كلوا لحما طريا دلالة على باحة كل ما يضاد من السمك وتقييده بالظن
ليس بمخصصا للتحليل للجماع على باحة غيره وإنما قيده بالطريقة لأن طيبته في الآية
فاذا تميزت بغيره ذهب طيبته والآية خرجت بخرج الامتنان فلا يليق إلا بما هو لذ
ثم اللام في الآية الأولى يجوز أن تكون للتعليل بمعنى أن السباع العام يخلق الجوارب
الإنسان به ويجوز أن يكون للعافية بأن خلقه سبحانه ليأكل من كل الثمرات
وأعلم أنه استدلل بغير القفا بالآية على أن السمك الحرام إذا حلف أن لا يأكل لحما
حلت بالسمك وليس يشترط له لحمه لا عرفا ولا إيمان منبته على الحقيقة العرفية ولا
الغوية لما تفرق في الأصول من تقدمت في معرفة على اللغة لكونه طاريا ناعلا للحما
الرابعة وجعلنا من الماء كل شيء حي وأما ما في الآيات الدالة على أن الإنسان يخلق من
ماء الزلال السائل فإن الجميع دال على باحة وحده إلا أن الإنسان الموعود بالإستغناء بآثار

الثالثة وأوحى ربك إلى النحل أن اتخذ من الجبال ميوتا ومن الشجر وما يعرجون
ثم كل من كل الثمرات فاسلكي سبل ربك فلا يخرج من بطونها شرابا مختلفا واللوة
فيه شفاء للناس إن في ذلك لآية لقوم يعقلون ذلك الإيمان على أمور **أ** الباحة
العسل وهو المعنى بالشراب **ب** كونه شفاء للأمراض فإنه يقال فعل في مقابلة كقوله
فاذا مضت فهو يوقن ونحو قوله شفاء أمي في ثلاثة أشهر كتابه وشرطه
ولعله من مكر وفي توجيه الحديث قارية وهو أنه أخبر أن شفاء أمي في هذه
الدلالة أما الآية فبأن كلامه تعالى خواص لا ينكرها له بغيره فأنكلا
تعالى فعل من أفعاله فلا شكوا شيئا له على خاصية لبيت لغيره كما في أفعاله فإن جديره
المطاطين للحد من فلا ينكر عاقل فاما الشراب فمستحيل أن يكون داما العسل فمستحيل
فأنه مع الادوية الحارة شفاء من البليغ وقد يكون فيه راحة ومع الحلو شفاء من الطمر
ومع الأدهان شفاء من السوداء كـ بعضهم قل يجوز تركه الأكل لا يجوز العسل
وروي أن رجلا قال لرسول الله إن الحنظل يبي بطنه فقال لا سقه العسل فذمه
ثم جاءه فقال منيته فأنفع فقال لا سقه عسل فقال صدق الله وكذب بطن أخيك فشفاه
فربي وقال إن العسل وإن لم يكن شفاء فكله آذ فانه شفاء فكثر منها والتحدث بالذكور
بنا الحنظل لا يدل على أنه شفاء فكله الجوارب أن يكون قد عرفت فمرحبه الوجه أفراد
أحد ما يتبعه العسل فالنكدة كونه شفاء أما للبتة أو الشكر ما لعه فبذل على الآ
لا الكلبة **د** في الآية الجواز للعلاج في الأمراض فإن ما جهة الغلام لعلة في
الباحه خاص أخرجه فيه تلك العلة الأما ورد فيه فهو كقوله لا شفاء في شجر
وهنا فآية **هـ** الوجه من الجنب الإلهام وقد يقال معنى الإشارة كقولهم وأوحى
الرب أن سجوا بكم وبني الأسرار كقوله يوحى بعضهم إلى بعض خرافة القول فمردا

والروح الحقيق وسجي النبوة والجماع لهذه المعاني كلها القاطن على المعنى على وجه
 السر **ف**رية في الجمال للنبوة في بعض الجبال وبعض الشجر وبعض ما لم يتوكلوا في شجرة
 وهي ما بينه وبينها وبينها الانسان لما فيه من فضل العفة وصحة العفة الذي لا يتوكل
 عليه ما حذر المهندسين والتمرات لا زهاوا ولا نور فان الثمرة اسم لكل فاكهة مبدية يحصل
 الشجرة للانسان وغيره وقد استعمل ذلك على وجه الاستعارة على ما لا فائدة له الا في
 الدهر والنور والعفة والتمرة عليه وقوله فاسلكي سبل ربك اي طريقا موصلا لما كوكلك
 صورة الحسل وفيه دلالة على كونه سببا في حصول النسيب وطريقا توصل الى الازهار وروى
 جمع دلولي في المواطاة للشكوك وقال قتادة انها صفة للحل اي حال عن التهمير
 اسلكي اي ذات دار منقاة لما مر به **ج** يخرج من بطونها فبه التفاني من خطاها
 خطاب الناس لان في محل الانعام عليهم قوله شرابا جبه فركا في الحبل باكل الازهار
 والافواق العطر فيحصل في بطونها علاه بسعد ادخار السور ومنهم من انما تخطت بها
 اجزاء طيبة حلوة صفتهم متفرقة على الازواق ونسبتهم ما يتوكلوا ادخارا فاذا اجتمع
 في موضعها في كثير منها كان الفصل وكان هذا القاء بل في البطن بالافواه وجعل في
 الكلام اضمارا ان افواه بطونها وافر البطن بالافواه مجازا قوله ان في ذلك اي في ذلك
 التذمير من اقدارها على بنا البيوت المحكم ونسبها عداها المتخلف في المروءة والجموع عدا
 حلوا مختلفا الواحدة متخذة في صورته وطبيعته لايات ودلائل على ما في مختار عالم
 بالجزريات والكلية القوم يتوكلون في ذلك لو كان صلا واغرم موجبا احلفنا ثاذا
 بل كاث كلها على نهج واحد **س** ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما
 طعموا اذا ما اتقوا وامنوا وعلوا الصالحات ثم اتقوا وامنوا واتقوا واتقوا واتقوا
 المحسن اي ليس عليهم جناح فيما اتقوا من لمساها اذا ما اتقوا المحرم وشبهوا على الاتقوا

والاعمال الصالحة ثم عنا فواء **أ** قيل سب تركها انما تركت اية محرم المحرم
 الصحابة رسول الله كقولنا اخواننا الذين اتقوا وهم ليسوا بوزن المحرم بل يكونون الميسر تركت
 والاصح انما تركت في الذين تعاهدوا على ترك الطيبات كعذار بن طعون واصحابه
 يعني انه ليس عليهم جناح في تناول الطيبات والمستلذات اذا ما داموا على الايمان وعملوا
 الصالحات واتقوا المحرمات **ب** في التكرار المذكور وجوه **أ** قوله من يقول
 لقبول الايمان للزيادة والنقص المراد بالتكرار تركها المجاز وشاوت مراتب **ب** كره
 ثلاثا باعتبار الاوقات الثلاثة الماضي والحال والمستقبل **ج** انه باعتبار الأحوال
 الثلاثة الاولى باعتبار حاله مع نفسه والثانية حاله مع الناس والثالثة حاله مع
 تراه فان لم تراه فانه يراك **د** باعتبار المراتب الثلاث المبدأ والوسطى والمنتهى
هـ انه باعتبار ما ينبغي فانه ينبغي ترك المحرمات عند افر الغياب وترك الشهوات عند افر
 الوقوع في المحرم وهي موقفة الوقوع وترك بعض المباحات وهي مقيدة تحفظ النفس
 الحسنة ويهدى بها عن ذنوب الطبيعة انما المراد ان يحدد الايمان والعزم على التقوى
 لتقوى الداعة للكلف وبعض الايمان والتقوى ملكين ايجاز في النفس ليس بينهما
 عليهما مجال الخلاص اذا لم يكنا ملكين فان الجناح والتهمة عليه **و** في الآية
 دلالة على ان الاستيناط لا يباحة لم يعلم فيها وجه من وجوه التبع قوله والله محسن
 فيه دلالة على ان من فعل ذلك صار محسنا وصار محسنا محبوسا **ز** روي ان
 قتادة بن طعون شرب الخمر على عهد عمر فاراد ان يحده فقال قدما له لا يحب على الحد
 الآية فذرا عنه الحد فبلغ ذلك امير المؤمنين ع في المسجد وفيه عقال لم تركه
 اقامة الحد على قدما له فقال تلا على اية وذكرها عمر عا عليه السلام هذا راجل

الآية ولا من سلك طريقه سبيته في ارتكاب ما حرم الله ان لا يتكلموا
حراما فارد قد انما فاستنبه مما قال فان تاب فامر الحدوان لم يبق فاقوله فانه قد
خرج من الملة فعرف قد انما الحجة فاطهر للنوبة **باب** ما آتاهم الله من ان لا يتكلموا طيبات
احل الله لكم ولا تعبدوا الله لشيء من الدنيا ولا لشيء من جسد الناس ووصد
نوم القبة ولم يردم على الخوف فمروا بالشاة وكموا واجتمع عشرة من الصحابة في بيت
عثمان بن مظعون واشتقوا على ان يصولوا النهار ويقبوا الليل ولا يناموا على السرير
ولا ياكلوا اللحم ولا يؤوك ولا يقربوا النساء ولا يطيبوا ليسوا بالسجود وقولوا
وليسوا في الارض ويبرهوا ويحيوا الذكاري فبلغ النبي فاني صرنا عثمان فاجتمع
فقال لا امرنا احرم ما لم يمتي فكم من نكذب رسول الله وان شدي علي من وجهي
بارسول الله ان كان اجرك عثمان فقد صدقك فاصرفه رسول الله فاجتمع
بذلك فاني هو واصحابي **باب** فقال لم انا انكم انتم فقالوا اذننا الى الحشر
فقال في الامر كذلك قال ان لانفسكم عليكم حقا فقوموا وافطروا وقوموا
وناموا فالي اصوم وافطروا قوموا ناموا وكل اللحم والدم واتي النساء فمن غير عترة
فلم يصبه فجمع الناس وحطهم وقال ما بال قوم حرموا النساء والطيبات والنوم
وسهوات الدنيا اما في استامركم ان كونوا قسيسين ورهبانا ان الذين ديني ترك
اللحم والنساء ولا اتخذوا صوامع ان سباحة امشي الصوم ورهبانيتها الجهاد اعيد
الله ولا تتركوا به شيئا وجوا واعتمروا واقبلوا الصلوة واتوا الزكوة وصوموا وصايا
واستقيموا استقيم لكم فان ما هلك من كان قبلكم بالسوء بسدوا وعلى انفسهم
الله عليهم فاولئك بقاياهم في الدنابات والصوامع فان الله تعالى الآية اذا عرف
هذا فاعلم ان في الآية دلاله على امور **باب** انه لا يجوز تحريم ما احل الله من الطيبات لا

تحليل ما حرم الله من الخبيثات **باب** ان التزويج والتفليس من هذه الشريعة
والشريعة من سننها اكل الطيبات والمستلزمات المحللة **باب** انه لا يفسد العهد واليمين
على ترك المندوب ولا على ترك المباح الا في نكاح كل الطعام كان حلالا لشيء
اسرائيل الاما حرم اسرائيل على نفسه من قبيح لان تزل النورية قلنا نواب النورية
فالموا ان كنتم صادقين بئيل زولما **باب** لما منع الهيد وشربه الحج
تركت كذبيا لهم وبنينا الوقوع **باب** لما ترك قوله تعالى فظلم من الدين فادوا حريا
عليهم طيبات احل الله وقوله وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر قالوا النساء
يا ولد من حرمنا هذه الاثنا وما هو الا حرم فقه كاشحرة على فوج رابهم ومن
بعده وعلم جرياني ان شهي الصحرى البنا وعرضهم نكذب سهادة الله عليهم بالظلم والظلم
واكل الربا فقال تعالى قل فاقوا بالنورية فالموا ان كنتم صادقين **باب** انهم ظفروا
على رسول الله في تحليل الحوم الا بالاباها ودعوا موافقة ابراهيم فتركت اذا
عرف هذا فها فتاوى الحل مصد رحل اليه يحل حلالا وكذلك استوفى فيه الواحد
والشئ والمجموع والمذكر والمؤنث قال نعم لاهن حل لهم ولا هم يحلون لهن وانهم
والمرء كل المطاع من حلال لا قبل ان تزل النورية وتحريم ما حرم عليهم منها الطيبات وبعثهم
والحجر منها الاما حرم اسرائيل وهو يعقوب عليه السلام **باب** المراد بما حرم اسرائيل هو الحجر
الابل والبانها وسبب تحريمه قبل كان بعرة النساء فذر ان شفي لم ياكل احب الطعام
وان كان حبيبه ذلك وقيل قل ذلك لتاوي باشارة الاطباء **باب** اجتمع من حوز الاد
على الاثبات فقوله الاما حرم اسرائيل على نفسه حيث اسند التحريم اليه ولما دفع ان ينفق
ذلك ياذن الله سبحانه فهو كتحريمه ابتداء **باب** وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر
ومن البقر والغنم حرمنا عليهم تحريمها الاما حلت ظهورها او الحوايا او ما خلط

ذلك جزئيا من غيرهم وانا الصادقون هنا فإما بدأ المراد ببدء الظاهر على التفسير
 الاصابع والنعام والبطا والاورق وقيل كل ذي تحلب وحافر في الحافر ظفر مجازا
 اخبر سبحانه انه حرم عليهم كل ذي ظفر جميع اجزائه واما البقر والاعتق فخر من هذا النسخ
 واستثنى من النسخ ثلاثة انواع **أ** ما على الظاهر **ب** ما على الخوايا وهي الامتناع **ج** ما على
 لعظم وهو تحريم الحبيب واللينة لا سيما في العصر وقيل في الخوايا عطف على النسخ
 واما معنى الواو فيكون محذورا لا جود فاقناه وهو عطفها على الظهور فيكون محذورا
 ويكون داخل في المستثنى لقرينه **ب** في الآية دلالة على جمل هذه الامتناع في هذه
 الشريعة التبرئة والامكان لخصيص النبي وداخره فإما **ج** في الآية على جواز
 النسخ وكونه تابعا للصلح والطهارة في قوله ذلك جزئيا من غيرهم دلالة على جواز
 ضم العقاب الى العقاب الاخرى وقيل بل وجوب جواز العقاب على الذرية
 في الدنيا لا غير على قول من يقول قطع عقاب لسانه كما هو المذهب الصحيح وفيه
 دلالة على كون الصبي والمشافق الطافا وعلى جواز كون من المانع لاجل الغصبان كما
 قال **أ** ان العبد ليجرم الرزق ويذهب نصيبه في قوله وانا الصادقون في الدنيا
 في التاكيد في الرواية ما لا يخفى لا ينافيه بالحيلة لسميته والصدقة من الموكلة للامانة
 واتباعها باللام فيجب **ب** ما العائنه وما لكم الا انكم اكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقد ذكر
 ما حرم على حكم الامانة في الدنيا وان كثيرا يضلون بما هو اكرم من غيرهم ان يركب
 هو اعلم بالمعتدين اي سبب حصل له اي لا يسيب لكم في ترك اكل ما ذكر اسم الله عليه
 والواو في هذا فصل للحال اي لا يسيبكم اقله والحال ان الله قد فصل لكم
 الحلال من الحرام وليس هذا من حله وهو اشارة الى قوله ما حرمت عليكم الشبه الاية
 الامانة في قوله من الحرام فهو حلال لكم على وجه الحصة وان كثيرا من الناس لم يفرقوا

ولا

ما

ما احل الله لم يجدوا هو اكرم منكم لم يندرج في علم ان ربك هو اعلم بالمعتدين اي
 المجاورين الحق الى الباطل والحلال الى الحرام وهذا قوله **أ** ذلك لا يملك
 على اياها ما ذكر اسم الله عليه وذلك على الثاني قوله فيما بعد ولانا اكلوا مما لم يذكر
 اسم الله عليه ونص في تحريم من ترك الشبهة عند الاستبانة والتبرئة حيث اكلوا
 ما لم يذكر اسم الله عليه في قوله لا يملك على العلم بالحلال فان لم يذكر اسم الله عليه في
 استبانته وابعده بغيره وترك فيه الشبهة عند الاستبانة لقوله رفع عن
 الخطا والنيان والتحدث بحول على الشبان هذا ان صح سنده اما الآية فاولها
 الحنفية بالمسبة وجعلوا الشبهة تامة للمذكي وانها محمولة على ما اهل التبرئة
 لقوله ولنه لفتق فان الفتق غير من ذلك كما تقدم والاولى حملها على اختيار
 العمد والخصيص بل ما تقر به الأصول انها خبر من البطل **ب** الواجب في الشبهة
 الله مع العظيم باسم الله والله او سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله ولو اقر
 على لفظ لم يخرجه الا قرب ويجب كونها بالعربية مع الاخبار وصدورها عن الله
 فلو لم يسم غير لم يحل **ج** المراد بالاعتذار المستثنى في الآية بالحق معه التلويح
 او المنع والضعف على مناعة الرقعة مع الضرورة الى المرافعة او الركوب مع الضرر
 الى المرافعة او الركوب مع الضرورة الشبه ولا يشترط ان يكون على العرب بل يباح اذا
 ذلك واذا احتج بجهل وجب ذلك لو جوب حفظ النص في ثبوتها ولقد مر ما يروى
 الضرر من غير ضرورة عملا بالاعتذار **د** هذا العام وهو قوله الامانة في الحديث
 بالنسبة الى الفاعل والى المستباح اما الاول بيان لا يكون باعيا ولا عابا بالقوة
 فنلاحظ في باع ولا عاب فلا امر عليه والباغ هو الخارج على الامام والذي
 تبع المسبة الواجب في اكلها والعادي هو قاطع الطريق الذي يبعده ابتعده

وقبل جمع من الخلف فنكون من ارباشاد الفعل الى ستة اذا عرفت هذا انما
 قوله **٢** كانوا يذرون هذا العقد دون لا قارب فاقهرهم الله في سبيل الله
 فاقهرهم الله عليه في فتح ذلك وكانوا يتوارقون بالاسلام والهجرت في سبيل الله
 في الحج بن المهاجرين والاضمار لما تقدم المذبذبة فكان المهاجرين تركوا الانصار
 وبالعكس فلم يرت القريب من المهاجرين ولا من الذين آمنوا وهاجروا
 وجاهدوا في سبيل الله في سبيل الله والذين اوتوا نصرا واولئك بعضهم
 اولياء بعضهم والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من لايته من شيء حتى يهاجروا
 في فتح ذلك بالقرابة والرحمة والاسباب والاسباب بقوله اولوا الاخوان بعضهم
 بعض **٣** هذا الحكم اعني الميراث بالمعاقدة والمعاقدة وهو الميثاق المحررة
 منسوخ عند الشافعي مطلقا لا انت له عند اصحابنا يدلك بل هو ثابت عندنا
 عند عدم الوارث النسي والسبب لما روي عن النبي انه خطب يوم الفتح فقال ان كان
 حلف في الجاهلية فسلمنا كوايه فانه لم يرد به الاسلام الاثمة ولا عندنا احكاما
 في الاسلام وعندنا في حقيقته اذا سلم رجل على يد رجل ونفاقا واصل ان سبعا
 ونحوه **٤** على ما قلناه من ان حكم الارث لم يغير فيكون الآية غير منسوخة
 حمله بل تكون محكمة لكل الارث في ما يحمل نفقة في شرايط وحصلها بعلم من موضع
 في الكتاب ومن السنة الشريفة وقال بعض المعاقدة هنا هي المصاهرة ويكون لها
 الوارث اذ وجيز واحاد العلم وفيه بعد لانه عدل في الظاهر ومرفوع في الآخرة
الاشارة واولوا الاخوان بعضهم اذ لم يغير في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين
 الا ان تفعلوا الي اولياءكم مرفوعا قد ذكرنا انه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بالمعق لبالقرابة تاليفا لعلوهم بكم منهم الكفار والصدقة والله سبحانه وتعالى

ونزيل بطريقين في الله عام في سبيل الله فاما بالمعصية او باغتيب الاثم
 او عادي في التقصير على التقصير بالمعصية لا يباح للقاضي بغير كتاب اصيل هو
 وبطريقين الجارية والاتب ولو اكره على الاكل فهو كالحاء في التلف واما الثاني فهو كما
 لا يؤدى الى قتل مقصودا له كسلبه او محاربه معا هداها بالشرع وكما لا
 والزاني المحض والحرى والمقصد في فطرة واما الخمر فمما لا يباح اطلاقا قطعاهم كما
 واما دفع التلف فقبل بالمنع انما هو عدمه بل يباح دفعا للتلف وكذا باقي المكسرات
 نعم لو وجد الخمر وباقى السبب كذا اخبر الخمر هذا كله مع عدم قيامه بالخمر واما مع
 القيام فلا يجوز مطلقا **كتاب الموارث في هذا الباب** وكل من جعلنا موالي مما ترك الوالدان
 والافرنين والذين عقدت فياتكم فاقهرهم يصيبهم ان الله كان على كل شيء شحيها
 الموالي هنا الموارث والتفريق جعلنا لكل انوار موالي برؤيته ما تركه من مقتضى
 والتصير في ترك الانسان الميراثي ويتركه ما تركه والوالدان جرم مقيد بحدود
 اي هو الوالدان والافرنين ويؤثر الاقرب فالاقرب لقريب بمعنى القرب فالقرب
 الرخشي تقديره ولكل شيء مما ترك الوالدان موالي برؤيته ويجوز دفعا لاول فلا
 فهم منه ان لكل صف من اوصاف التركة وارت وهو باطل لان الوارث مشترك في
 شيء كل جرم من اوصاف التركة واما الثاني فلا في الوالدان والافرنين هو الوالدان
 لا الموالي بل انما عطف عليهم والذين عقدت فياتكم وهم الوارث لانه قال في قوله
 انصهم وقرى عقدت وعاقبت والمعنى واحد والامان ضابط بين الميراث
 كانوا عند التمهيد سيجوز التمييز باليهن فيقول المعاقدة ملك دمي وناكر ملك
 وخبرك خزي وسلك سبيلك في تركك وتطلب في ما طلبك وتقتل على ما
 عليك ويجوز للحلفا لمدن من ميراث حليفه وهذا قريب من شاد الفعل في

الآية وبأيات الارث واللعوان اولوا الارحام اقلهم نسباً بعضهم من المفسرين في
 تراشيح الوصية للأولياء لقول لا ان تفعلوا اليها وليا كبر مقتضى ان لا ينفصل
 من المؤمنين والمعروف الوصية وتعدى الفعل الى المصنف بحجة الاستطاعة
 في الآية على انه لا وصية لوارث وليس **الآية** لكن جازية مما ترك الوالدان
 والاقربون وللشافعية مما ترك الوالدان والاقربون مما قلوه او اكتبوا وصية
 كان الجاهلية لا يورثون الا من فرغوا من الجهاد بالصفاح وعنه في المراجع وفي
 يورثون الرجال دون الاناث قلت هذه الآية وانما لها في عليهم وسبب تركها ان
 ان اوس بن ثابت لا يورث ابيات وتترك زوجة تدعى بام كبر وتترك بنت قال ايما
 سويد وعمر ومها وصباة واخذ ما له ولم يعطيا زوجة وبنته شيئا وكانوا كما قلنا
 عنهم لا يورثون النساء ولا الصغار فجاءت ام الخير روى الله في مسجد القيص
 تحت القصة واشتكت من جاحشها الى النقة فدعاها رسول الله فقال يا رسول
 الله ولدها لا يركن فيها ولا يكاد عدوا فقلت وابنتها الميراث في الجملة ولم يبين
 الموارث فقال لها رسول الله لا تخذي في ما لا ادر شيئا حتى انظر ما تيراه الله قال
 جعل الميراث لنا ولم يبرك من هو قبل يومكم اهد في اولادكم الآية وفي الآية دلالة
 على طيلان المعقب لانه قد فرغ الارث لصفي الرجال والنساء فلو جاز ان يقال انما
 لا يورثون والاذية باطل فكذلك المزموم وبان الملازمة بين الآية وقوله ما قل منه
 او كثر يوكد ذلك ايضا نصيبا في كل جز مما ترك ان قلت هذا يرد عليكم بانك تقول
 الاخ لا يورث مع التيم قلنا انما قلنا ذلك بعد الدخول والايه يراهم المتناهي
 في الدخول لم يطعنا **الآية** بوسعكم الله في اولادكم لذلك كرهنا خطأ المشيبي فان
 تضافوا اشتبهوا فمن ثمة ما ترك وان كانت واحدة فلها المصنف لا يورثه لكونه

الشر مما ترك ان كان له اول ولد فان لم يكن له ولد ورثه امواء فلانما التمس فان
 له اخته فلانما التمس من بعده وصية يوصي بها او ذرية اياه وكم وانما وكما لا يورث
 ايسم اقرب لكم نفعاً فبينة في الله ان الله كان عليهما حكيماً هذا **الاجازة الاولى** في
 ائمة الآية وكلما نقا بوسعكم الله اي لا يورثكم ويورثكم في ميراث اولادكم وانما
 لم يقل المذكور اولادكم لان الحكم المهر اذا تم فميراث او وقع في النفس والخطا
 فوات المصنف وان لو وقع مفسدا ابتداء وتقديره المذكور منهم مخدّف لدلالة التمس
 عليه كاحد في قوله لير الكبر وقدم الذكر لشرقه ولذلك صوغ خط عقده
 وبنه والصبر في كتمان البورته وما يبره لتأنيت الخبر في قولهم من كانت عاتك
 وانما قال كانت واحدة ولم يقل شيئا كما قال تعالى ان الفرض هنا للاعتبار في
 وهناك الاعتبار في الصف والصبر في ابوية لليت فيه سائر الكلام المذكور
 منها بدل منه بدلا لبعض الكل وباتي الغواء بدلا في محالها **الآية** في ذلك
 الآية الكريمة على اجتماع الاولاد والاقرنين في الميراث فيكون الموعان في ميراث
 رث كل من الموعين مع صاحبه ولو قلنا احد النوعين هذا الاحتجاز الارث ثم
 تعالى ذكر احوال الذكور مع الاناث واحوال الاناث متفرقات واحوال الاقربين
 متفرقة وحوال الاقربين مع الاولاد ولم يرد كمال الذكور مستفرد في سوا
 من علمه والحوال انما ذكرها لانها متفرقات وفصل بين الواحدة والاكثر علم ان
 الذكور منها ووزن الا فصلهم كما فصل الاماكن ومع لم يحجج الي ذكرهم **الآية** انه
 ذكر في الواحدة في الاماكن لها المصنف وانما ساقوا لاشتبهوا بالاشدكان ولم
 يذكر لاشتبهوا في حمة والجواب انهم اختلفوا فيها قال ابن عباس لما المصنف
 لظاهر الآية وموقوفه فان كن شاة فواشتبهين وقالوا لباقول وهو الحق

ان حكمها حكم ما زاد وهو ان لها الثلثان لوجه **الف** غرض من التمسك عليهم وانما
 الطارفة بل اجتماع الامة **ب** انه لو كان لهما النصف لكان التمسك بالواحدة ضاربا
 ان التمسك الواحدة لها مع اخيهما الثلثان فلو لم يكن لهما مع اخيهما
 الثلث فكلها الثلثان على وجه الاول **ج** ولذا لو لم يبق لهم مقام ابيه و
 منبأه قبل الامة ولدن وهذا عرفت من التمسك وبشأن الذي لدخولها في حكمهم
 انها لم تكن مذكورة لانه لم يجرم رخصه على جده وكذا لم يجر على من كونه الجدة ولدخوله
 في الوفا لان لو وقف على بني هاتم او بني علي والابن لطل الوفا ولا فائدة له وكذا
 يقول في الوصية كذا قال الراوندي والمعاصر **د** اما اولافاته لو كان ولدا
 حقيقة لكان ولد في الميراث واللازم باطل الجماعا وكذا الميراث وما نأيا في
 عليه وهو في الحقيقة وما نأيا فلنصف نكحهم فان التمسك به كونه مستعاضا
 خارج وكذا الدخول في الوفا مستعاضا في القرية اذ عرفت هذا فاعلم ان كل من
 منهم نصيب ما يتقرب قلبه لابي الثلثان ولا ينسب لغيره لاجتماع الوفا
 الميراث بالعكس ولا كسر على ما قلناه لطاير الروايات بذلك وانقضاء الاجماع
 على ما قلناه **هـ** ان جعل الابوين لكل واحد منهما نصيبا او متعديا السدر
 مع وجود الولد لمولده كان ذكر او انثى لا يطلق لفظه ان كان الولدان كان
 ذكرهما والباقي اجتماعا وان كان ابني واحدة فلها النصف الاصل من السدر وروى
 علي الابوين والنسب اجتماعا الامع لاختلافه فخرج ارباعا على التمسك الابن الثلث
 النصف وان كان الابن موجودا كان الباقي لانه نصيبه ولا فائدة له يكون للعصبه
 من الاخوة والاحرات والاخوة والاعمال والاولاد المذكور الاولاد الاخوة فاعلم
 عصبه وشيئا في دلالة على العصبه ما مع الاكثر فصاعدا فلا فاصل في التمسك

ان حكمها حكم ما زاد وهو ان لها الثلثان لوجه الف غرض من التمسك عليهم وانما الطارفة بل اجتماع الامة ب انه لو كان لهما النصف لكان التمسك بالواحدة ضاربا ان التمسك الواحدة لها مع اخيهما الثلثان فلو لم يكن لهما مع اخيهما الثلث فكلها الثلثان على وجه الاول ج ولذا لو لم يبق لهم مقام ابيه ومنبأه قبل الامة ولدن وهذا عرفت من التمسك وبشأن الذي لدخولها في حكمهم انها لم تكن مذكورة لانه لم يجرم رخصه على جده وكذا لم يجر على من كونه الجدة ولدخوله في الوفا لان لو وقف على بني هاتم او بني علي والابن لطل الوفا ولا فائدة له وكذا يقول في الوصية كذا قال الراوندي والمعاصر د اما اولافاته لو كان ولدا حقيقة لكان ولد في الميراث واللازم باطل الجماعا وكذا الميراث وما نأيا في عليه وهو في الحقيقة وما نأيا فلنصف نكحهم فان التمسك به كونه مستعاضا خارج وكذا الدخول في الوفا مستعاضا في القرية اذ عرفت هذا فاعلم ان كل من منهم نصيب ما يتقرب قلبه لابي الثلثان ولا ينسب لغيره لاجتماع الوفا الميراث بالعكس ولا كسر على ما قلناه لطاير الروايات بذلك وانقضاء الاجماع على ما قلناه هـ ان جعل الابوين لكل واحد منهما نصيبا او متعديا السدر مع وجود الولد لمولده كان ذكر او انثى لا يطلق لفظه ان كان الولدان كان ذكرهما والباقي اجتماعا وان كان ابني واحدة فلها النصف الاصل من السدر وروى علي الابوين والنسب اجتماعا الامع لاختلافه فخرج ارباعا على التمسك الابن الثلث النصف وان كان الابن موجودا كان الباقي لانه نصيبه ولا فائدة له يكون للعصبه من الاخوة والاحرات والاخوة والاعمال والاولاد المذكور الاولاد الاخوة فاعلم عصبه وشيئا في دلالة على العصبه ما مع الاكثر فصاعدا فلا فاصل في التمسك

مع فقد احدث ما يكون ان اريد عندم للعصبه واعلم ان ولد الولد يقوم ايضا مقام
 ابنه في مقاسمة الابوين خلافا لبعض اصحابنا فانهم خففوا الارب بالابوين والاجماع
 خلافة **ال** مع عدم الولد فان نزل للام الثلث كما نصت لا يركونه عليه الا ان يكون
 هناك اخوة فاعلم ذلك انما اربع ايات في اربع خنا في اربعة وثمان فكونها
 السدر من الامثل فيها والثاني بعد السدر والثالث في الصورة فيكون للاب
 للجمع اصحابا ولما ياتي من بطلان النصف هذا اذا وجد الابوان لامع فقد احدثا
 فان كانا الموجودين فلكمال لاجتماعا وان كان الاخر فلها الثلث والباقي من عليهما
 عندنا و **ب** النصف الزايد على الثلث يكون للاخوة بناء على قولهم بالنصف نصيب
 ان الاخوة يحجبون الام لا يقيمهم اذا عرفت هذا فاعلم **ج** انه يشترط عندنا تحجب
 الاخوة بشرط **د** وجود الاب **هـ** العدد المذكور **و** ان لا يكونوا كفرة ولا قلة
 ولا رق **ز** ان يكونوا كلهم منفصلي الاجل كونهم لا يكونون والاب انما يحجب
 الام بغير النصيب لكونه داخله وجودهم فاقضت الحكمة التوفيق لعلهم يتسهم
 حينئذ **ح** برهنا سوال وهو ان قلتم ان الاخوين يحجبان وهو مناف للنظر
 الجمع الذي هو منطوق الآية واجيب انه للمحصل الاجتماع على ذلك وحيد التعويل
 لواني بلفظ التمسك لم يرد والجمع لاحقيقة ولا مجازا بخلاف لفظ الجمع فان الجمع
 فاعلم ان التمسك كما يغلب المذكر على المؤنث والمخاطب على الغائب ونسب الحجة لا شرف
 المحسن والجمع اشرف لان فيه معنى الزيادة ولذلك شرط جميع السلامة فلا
 يشترط من المشيئة والمحسن العقل وغيره لان المعنى جمع لعله كما قال الخنيزري لان
 طار على اللغة وقد ثبت في الأصول تقديم الحقيقة العرفية وكذلك اذا قال زيد
 فلانة طار فاعلم ان الامة قبل النكاح لا غير من الامة الشرف والخمس غير ذلك وتذكر

ان حكمها حكم ما زاد وهو ان لها الثلثان لوجه الف غرض من التمسك عليهم وانما الطارفة بل اجتماع الامة ب انه لو كان لهما النصف لكان التمسك بالواحدة ضاربا ان التمسك الواحدة لها مع اخيهما الثلثان فلو لم يكن لهما مع اخيهما الثلث فكلها الثلثان على وجه الاول ج ولذا لو لم يبق لهم مقام ابيه ومنبأه قبل الامة ولدن وهذا عرفت من التمسك وبشأن الذي لدخولها في حكمهم انها لم تكن مذكورة لانه لم يجرم رخصه على جده وكذا لم يجر على من كونه الجدة ولدخوله في الوفا لان لو وقف على بني هاتم او بني علي والابن لطل الوفا ولا فائدة له وكذا يقول في الوصية كذا قال الراوندي والمعاصر د اما اولافاته لو كان ولدا حقيقة لكان ولد في الميراث واللازم باطل الجماعا وكذا الميراث وما نأيا في عليه وهو في الحقيقة وما نأيا فلنصف نكحهم فان التمسك به كونه مستعاضا خارج وكذا الدخول في الوفا مستعاضا في القرية اذ عرفت هذا فاعلم ان كل من منهم نصيب ما يتقرب قلبه لابي الثلثان ولا ينسب لغيره لاجتماع الوفا الميراث بالعكس ولا كسر على ما قلناه لطاير الروايات بذلك وانقضاء الاجماع على ما قلناه هـ ان جعل الابوين لكل واحد منهما نصيبا او متعديا السدر مع وجود الولد لمولده كان ذكر او انثى لا يطلق لفظه ان كان الولدان كان ذكرهما والباقي اجتماعا وان كان ابني واحدة فلها النصف الاصل من السدر وروى علي الابوين والنسب اجتماعا الامع لاختلافه فخرج ارباعا على التمسك الابن الثلث النصف وان كان الابن موجودا كان الباقي لانه نصيبه ولا فائدة له يكون للعصبه من الاخوة والاحرات والاخوة والاعمال والاولاد المذكور الاولاد الاخوة فاعلم عصبه وشيئا في دلالة على العصبه ما مع الاكثر فصاعدا فلا فاصل في التمسك

أربعين من أجل الجحيم لا بل لانه فارادوا الاجتماع على خلافه **قوله** لا تدرون انهم
اقرب لكم نفعا لعل ان ارادوا النفع الاخر ويؤيدونه ببعضهم في بعض فان كان الولد
ارضع دجاجة شفع ان يرفع ولله اليه وان كان الولد ارضع سال الله ان يرفع اليه اليه
وقبل الدينوي وقيل المراد النفع في الطهر فتر اذا كان احدهما محتاجا دون الآخر
اعطى الابن والاب وقيل لا تدرون انكم موت فبذل صاحبه فببضع الآخر **بما لا ينفك**
ولكم صنف ترك اذا واحكم ان لم يكن طهر ولد فان كان طهر ولد فلكم الرجوع متى
تركتم بضعه وبصته بوضعيها او ديني **ولكن** الرجوع ما تركتم ان لم يكن لكم ولد فان كان
لكم ولد فليس الشئ مما تركتم من بعد وبصته بوضعيها او ديني **لما فرغ** من ميراثها
والاولاد من غير في اثنائها رث الا زواج والكلا لا يقدم الا زواج لانهم وراث
جميع الطبقات والزواج طهر لونه على الرجل والمرأة بالامانة الى الآخر وفي العرف يجر
بالرجل ويميز الابني بالتام فبالزوج فزوجته وانما جعل للزوج النصف
الرجل للعلمة المقدمة واجابا لوجه عليهم **ابوجه** **جواب** ان المراد بالامر في
العواجا ان المرأة ليس عليها حجاب ولا نفقة ولا عقل انما ذلك على الرجال **جواب**
الرضا على المرأة ما اذا تزوجت اخذت والرجل يعطي فلذلك وفر على الرجل ولا
الانثى في عيال الرجل انما احتاجت وعليه ان يقولها وعليه نفقتها وليس المراد ان تغزو
الرجل ولا تؤخذ بفقته احتاج فوفر على الرجل لذلك وذلك قوله تعالى **الرجا**
قوامه على النساء **الامر** **جواب** ان امر كرية لما لا التهم بكى على رءوسها
للعصبي بابا والمرأة المشكبة الضعيفة فاحدها وباحدا الرجل القوي بينهما
واجاب **قوله** لان المرأة ليس عليها حجاب ولا نفقة ولا عقل انما ذلك في الرجل
فذلك في نفسي قد كان **قوله** ان ابن ابى العوجا ساله فاجاب قيل هذا الجواب

فان قيل **قوله** على ذلك ثم هذه مسئلة ابن ابي العوجا والجواب واحد اذا كان
منه المسئلة واحدا عرف هذا فاما **قوله** المراد بالولد في قوله ان لم يكن لها
ولد اعرف ان يكون الولد من الزوج المورث او غيره فلا زواج وكذلك الولد
من الزوج اعرف ان يكون من المرأة المورثة او من غيرها من الزوجات والامارة وكذلك
اعرف من كونه ذكر او انثى وكذلك ولد الابن في الولد **قوله** بشرط ان يكون
وارثا فلو كان كافرا او قاتلا او رقما لم يكن لوجوده تأثير **قوله** صنف الرجوع ان كان
واحدة منهن وان كانا ابنتين كزينة ربيعة ربيعة كان مطلقا لانه والجمع **قوله**
استحقاق الزوجية خصوص عند ما بالزوجية الدائمة فلا تفسد المصلحة على الآخر
ان كانت الزوجية ذات ولد من الميت ورثت من جميع تركته فان لم يكن لها ولد
منه ورثت ماعدا العارفين واما العارفين والترك فزوجته الا في شيا لا يحيا
قينة واما الابنية والاختباب والاختبار فبعض القينة ربيعة او ميثا على القول بالرجوع
لا حجاب وهذا الخصم انقضى بالامانة لما ذلت عليه رواياتهم عن ابيهم عليهم السلام
وارث الزوجية عند ما غيرته وطبقا للزوجية الى الموت فانها قد رث وان
ارثت الزوجية كما في الميراث بطريقين فزوجته فان زوجته المطلقة رثت مالم يشر
الشعوب من امره او تزوج وعرف لك اجتماع الامامية **قوله** وان كان رجل يورث
كلاهما وامرأة وامرأة او اختا وكل واحد منهما السهم فان كانا اكثر من ذلك فليس
شركا في ذلك من بعد وصية يوصي بها او دين غير مضار وصية من الله والله اعلم
بالحكمة القرية واشفاقها امر الكلال وهو نقصان القوة الجسمية او من
الكليل الذي يحيط بالدارن الوسط طحال وطحال على الوارث والمورث من خصايل
واحد منهما ينسب الى الآخر واسما فاما قيل خبر الكان وزجل سماد يورث صفة

لرجل وقيل انه مفعول لمثل عدت عن الحرج جئنا والخبو دانه على التفسير لان يورث
 يحتمل وجوبها دفع انما به بقوله كلاله لانه اطلها على الورث بحيث ان لم يحلف في الدنيا
 ولا ولدنا وعلى الوارث قيل من ليس بوالد ولا ولد والاصح انه القربة من جهة المهر
 لا الطول كالخزفة والاحوات والاعمام والعمات والاحوال والحالات والاولاد
 الجميع المراد منها هو الاخوة من تقرب بالام خاصة اما اولادهم اياه او سعد بن مالك
 ولدا اخ او اخ من الام واما ثانيا فلاله على جعل الكلاله في آخر السورة كما في
 الاخوة الثلاثين وللأخوة الكل وصفا جعل الواحد لئلا يفسد ولا اكثر لئلا يفسد
 ان الاخوة هنا كونهن ان المقدرة هنا نصب الام كالتقدير ما قبل ان يكون المراد
 الاخوة قريبا واما ثانيا فلان ايات اصحابنا المتضاقر واما واجبا فانه اجاب في قوله
 انا لا اسد عن المذكور من السدس والثلاث يرد على الوارث منهم اذا لم يكن سواء هذا
 وعند الفقهاء الاربع الاخر بحسبه كما في **٢** هذه المرتبة اعني مرتبة الاخوة في
 المرتبة الثانية فبعد مرتبة الابوين والاولاد لا قبل الارث انما الام بعد عدم المرتبة
 الاولى في كلهم وكذا لا قبل من هذه المرتبة الثالثة الامع على ما قبلها **٣**
 فلذلك رخص الوضبة وانما مقدمة على الميراث تاركها لعلها وقوله غير متصارحا
 من جري مجازا والمضارة في الوضبة هو ان يصح ما كثر من ذلك حاله او يقر به من لم يحلف
 بعد المضارة الوارث ودفعه عن الارث **٤** قوله وصية من الله نصب على المسند
 اي بوسم الله وصية كقولنا فيما تقدم فبوصية من الله واه عليه حيثما يابكم اي قصد
 في الوضبة انما لو جاز الله او لقصد المضارة حل في اي تجاوز عن قصد المضارة ولا
 يستعمل بمقتضى **السادس** لست بشيئ منكم قل الله فيكم في الكلاله ان امره ملك لغيره
 ولد ولاحت فلما انقطع ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد فان كانتا اشتبها

الثلثان

الثلثان ما ترك وان كانا اخوة رجلا لا وثنا فلذلك كثر من خط الاشياء من الله
 ان ضلوا واه بكل شيء علم الكلاله قد عرفنا انها تصدق على الاخوة من الابوين
 الاخوة من احداهما وقد تقدم ذكر كلاله الام والامه اخوة من الابوين والامه
 الابن بقوله اذا اجتمع الكلاله كل من لم يقرب له السدس ان كان واحدا
 والثلثان كاسا اكثر والباقي للتقريب لا لبوين وسقط التقريب لاب لكنه يقيم
 مقام التقريب لا لبوين مع عدم ميراث نصيبهم وان عدم التقريب لم كان المالك
 بالابوين مع عدمهم للتقريب لاب كما قلنا فيما سبق لانه لم يكن سوي التقريب لأم
 احد بل من الثلث والسدس وصفا والباقي بالرد عليه عند احتيانا وعند الفقهاء
 للعبية وكما قولنا نحن نصيبنا في الاخوة الواحدة من الابوين والاحدين نصا عدا
 لها ومن الضفاد الثلثان والباقي في عليهما او عليهن وعندهم للعصبة وهذا قوله
١ في قوله وهو يرثها ان لم يكن لها ولد لا لئلا يطل ان قول العامة بارتقاء
 المصنف مع البنت لانه شرط في ارثه انشاء الولد والبنت له بدل من قوله تعالى
 بوسم الله في اولادكم المذكور مثل خط الاشياء فلا يكون الاخ وارث مطلقا **٢**
 الشرط بعدم عدم شرطه فلو ورد المصنف لزم مخالفة الكتاب **٣** في قوله
 وهو يرثها لا لئلا يطل ان الاخ يرث بالقرص المنص على انه مع عدم الولد يكون ارثها
 كله لم يفكر من اصحاب القرون **٤** اولاد الاخوة والاحوات عندنا يقبضون مقام
 الآباء ويرث كل نصيب من تقربهم **٥** الاحداد عندنا في مرتبة الاخوة فاذا احتل
 معهم كان الحد للاب والابن والجد والجد للام والام لغيرها وكذا
 للجد **٦** المرتبة الثالثة من ميراث الارث الاعمام والاحوال عندنا وعند بعض
 العامة ليس في الكتاب دلالة صريحة على انهم يرثون الا سدا لا لعل ذلك يابا

اولا الارحام فانما عانة في كل ذريرة وصبي لا ذوا الارحام تبصرهم او لم يبصرهم ككتاب الله وهل هما
 ذليل على الرد على رباب القروض ولا جماع الكل انما اذا ذك على الارواح
 مراعاة الاقرب فالاقرب ولا اقرب من رباب القروض والاقدم
 عليهم صف واما دلالته على الارواح فقد تقدم هذا مع اجماع الفقهاء بخلاف
 الذي دخل فيه المعصوم على ذلك ولا لئلا التواثر والاحتكاك في الامم عليهم
 اجزاء على ذلك واما ما قيل انهم فضل من السنة الشريفة وفيما ان الامم عليهم
المادة وانما في الموالين من امراء بني وكاشا في قبا وراعي في قبا من ذلك
 برقي وبرت من الرعي وعقب واجعله ربي متساوية التركة للمساهمة
 في كايونين وبنين واما لها واما الجف في زاد من التركة على السهام او يقتض
سنة المقصود هو الرد على العصبه ووزار رباب القروض كما قاله الفقهاء وسند
 عليه هذه الآية ووجه الدلالة ان زكريا سأل وليا له العصبه لم يخش السوال
 قال دليلا وولته فلما عصبه بعد على ان شي عمر بونه مع الولية وذلك
 بطلبها واستندوا ايضا بما رواه غطاووس بن عباس عن النبي قال الحق
 بالاموال القربى فما اقرب القربى فاولي عصبه ذكر والجواب عن النبي ان محصور
 السوال لقوا يد **٢** ان ذلك لو اجاب بطاع السنة والنفية انه طلب الارواح القبا
 باعبد العقبه معك ولا شك ان ذلك غير منصوص في الآية الا اننا صحت خطا
 وعقل ودين **٣** انما راد الخبر الشامل للذكر والنسب وهو الجهر ما يطعون
 سنة وقد انكره ابن عباس كما رواه فاذن بترضيه قال قلت لابن عباس رضي
 العرا عنك وغطاووس ان اقبى القرض فلا يوجب ذكرا لاهل العرا قال قلت
 فهو قال بلغ اني اقول قال الله عز وجل اباؤكم وابناؤكم لا تدرون ان اقربكم

فرضية من الله وقوله قالوا الارحام تبصرهم او لم يبصرهم ككتاب الله وهل هما
 الاقربيان وهل القبا شيئا ما قلت لهذا ولا طاووس بن ربيعة قال فاربي
 فلقبت طاووسا وغطاووس **١** مسئلة كالعول كابوين وبنين وزوج
 زوجة فاما الفان اصل الفرضية فرسته واصحابها يعطون الابوين السدين
 والزوجة الربع ولا ربع جميع هذا فيصير من اربعة وعشرين للابوين ثمانية وللزوجة
 ستة ان كان وللزوجة ثلاثة ان كانت والباقي هو عشرة او ثمانية للبنتين
 النقص عليها والمخالفة فيقبل الفرضية على تقدير الزوج الي لا يفي من مفعلي الفرضية
 سنة عشر للابوين ثمانية وللزوج ستة وعلى تقدير الزوج ابوين تسعة وعشرين
 فانقدم وللزوج ثمانية فيصير بينهما تسعا وتسعين لوز على ذلك بالقياس على
 الابوين بالدين فانما يدخل النقص على الجميع وبما رواه ابن ابي حنيفة
 السلام قال كان علي بن ابي طالب على المنبر فقام رجل اليه فقال يا امير المؤمنين رجل
 اليه فقال يا امير المؤمنين رجل مات وخلفا بنته وابويها وزوجها قال علي بن
 صارته المائة تسما وبان عمر حكم بالعول ولنكره عليه احد فصار اجماعا واستند
 اصحابنا بوجوه **٢** انه لا يضر مخالفة آيات الارث وكلما كانت مخالفة اول
 اول وهو قولنا **٣** اجماع الفقهاء في المحقة وهو حجة عندنا **٤** قرات الاحاديث
 عزق ومن عليهم علم وان ذلك في كتاب الله يقين باملا رسول الله **٥** وخطا
 علي بن ابي طالب ان السهام لا تقول **٦** ان كل واحد من الابوين والزوجة له
 سهمان اعلى واذا في وليس للبنت والبنتين والاخوين ولو قلنا السهام واحد
 فاذا دخل النقص عليها استوي السهام في ذلك واجابوا عن حجة الخصم ما
 من القياس فيا طل عندنا وبمقدرة تسليمه ثولا نما دخل النقص في الذكور

لا من غير حاصل فاما هو الترخيم فغير مخرج واما هاهنا فالترجيح موجود وهو
 ذكرناه من ان البتة ليس لهما النصب الا في خلاص الانبياء والارواحين اما
 الخيفان عليهما احاب عن حجة الامكار على القاء بيلين القول اجماع اهلية
 على انه يمكن قائله بالقول بل نكرانه واما حكمية فمخرج اجماع وبان السكوت
 لا يدل على الموافقة ولا عليها وان عباد الخالق فمخرجهم وقال هنية وكان مينا
السادس واذا خسر القليل ولو القليل والياهم والمساكين فازدقهم منه وقولوا
 لهم قولنا معروفا قيل هذه منصوصة بآية الارث بالنسب وقيل بل بحكمة فانه
 للورث حصة اقسام الترخيم من انهم لم يفرقوا في الارث والمساكين واليتامى
 ومن معيدين من حيث ان انا ما يقولون ليجب والله ما يجوز لكن ما يباين به انا
 وقيل ان ذلك مختص بالعتق واما الارضون والوقف فلا بل يقولون في القول
 المعروف وهو الاعتذار وقيل القدر غير حال الطفل لو كان ذم صغيرا من
 وليه بان لو كان له لا يعطىكم وقيل الخطاب للرخص اذا حضرته اما رات الموت
 فتمت امواله والاصحاب ان يعجل ذلك والا فلا شهر وقربة الخطاب تدل على
 واعلم ان وقع الاجتماع وذلك السه الشريعة وبيان لآية الصادقين على شرط
 الارث وعلى موانع اركان الكفر والذوق والقتل فيكون ثوات الشريعة وجودها
 كالخصص لعموم الايات المذكورة فيكون من العموم المخصص هو المطلوب **كتاب**
الحدود الحد لغة وهو الحاجر بين الشئين ويقال ايضا للمنع ومنه قيل للوجوه
 ويقال على ارتكاب معصية ويمكن اخذ في المعنى الاول كونه حائرا من اكثر العقلا
 ومن ارتكاب المعصية ومن الثاني لان فيه معنى الجميع ومن الثالث لانه عقوبة لها
 قد دونه عابره لا يجوز التحاوز عنه وهو اقسام **الاول** حد الزنا وفيه ايات

الاول واللا في بيتنا الفاحشة من نكاح ما فاستشهدوا عليهم من اربعة شهود فان شهدوا
 فاستكروهم في البيوت حتى يوفيهن الموت ويحصل السطن سبيلا ههنا فوايد من بيتها
الحكام قبل المراء بالفا حاشة الساتر والاكثر ان الزنا اذا لم يجل هذا قبل المراء
 المحنة وهو المراء بالثب لانه اضاف اضافة زوجة اذ لو اذ غلب الزوج والفا
 النساء فاستشهدوا عليهم من اربعة شهود فله على صاحب الشهاده واسترط الا
 والوكورة تقبل باي **٢** فاستكروهم في البيوت قبل المراء سبيل من غير مثل اهلها
 والامساك كناية عن الاكتم على ان فصل على وجه الحد على الزنا وذلك كان في
 اول الاسلام ثم نسخ بآية الجلد وقوله حتى يوفيهن الموت اي ملك الموت وحده
 به للعلم به بقية استحالة اسناد التعزير الى الموت بكونه ما ينبغي واحدا **٣** او
 السطن سبيلا قبل سبيل النكاح المعنى عن السطاح وهذا لا يبر على تقدير اذ
 المحتسب وهذا السبيل الحكم ولهذا الماتت آية الجلد في النسخ قد جعل الله
 سبيلا واحتمال كونه للوقاية لا دليل عليه لكنه محتمل والجعل كناية عن التوفيق
٤ واللا في بيتنا ما منكم فاذا وهما فاما با واسطفا فاعرفوا انهما ان افعلا
 فوا باراحتها ههنا فوايد **٥** قال ابو مسلم المراء للواط لانيانه ملقط التدكير
 واكثر المقرة على آية اراده النساء والمينة للفاعل والمراء وعلى التدكير في البيا
٦ قبل المراء بالاذي المستويج والاستحقاق فلهذا لا يكون مستوحا لا
 حكم ثابت مطلقا بل المستويج اقتصار عليه وعلى قول ابي مسلم يمكن حمله على القتل
 حد للواط والحد في الاذية من غير ان يبالغ في رايه وهو القتل وقال السمرقاني
 هذه ناسخة للآية السابقة وقيل بل بالعكس وامر بوضعها في ثلاثة بقدها وان
 كانت قبلها ولو قيل المراء به حد السكرو وهو الجلد والتعزير كما ان حد الشريعة

والرجوع فاقابا واصلا فاعترضوا غشا فنه دلاله على ان الزاني اذا قبل
الرفع الى الحاكم واما بعد الرفع والخصم فاقبى بالافرا نجل لاهم وانما عليه
تحتم الحد والمعاد بالاصلاح الاستمرار على التوبة قوله ان الله كان توابا الى كثير
القبول للتوبة وهو قبل الاعتراف وادافا رجوعا فاشارة الى ان قبول التوبة
يفصل وقبل المراء باللدان الشاهدان بالزنا قبل كالا ضام بينهما والمراد
بالاذي حدها حد التوبة وهو ضعيف **الثالث** الزانية والزاني فلجلدوا كل
واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأيه في ذنابه ان كنتم تؤمنون بالله
واليوم الآخر وليشهد علىهما طائفة من المؤمنين الايمان مرفوعا بالايدي
وخبرهما محمد وقعد للجليل وسينوبياي بما فرض الله حكم الزانية والزاني
فاجلدوا كل واحد واحد مائة جلدة على الاولي وعند المبرراتهما جلدة ولحق الاثبات
لما تضمن معنى الشرط والمبتدأ موصول بفعل اي بالتا اي التوبة والذوق
فاجلدوا اذا قهر وهذا ضد استمك على احكام ثلاثة **٢** الامر بالحد من اجل
منه الجلد بحيث لا يجاوز الموال واللم وهذا الحكم مخصوص بالسنة والكتاب ما
السنة فما زياؤه كما في حق المكر الذكرا فانه يراى اذا تعريف سنة لقوله المذكور
المكر جلد مائة وتعريف عام ومنعه بوضيعة والخيطيل قوله وكذا عمل الصالحين
وقوله ان الآية ما تحجب للضعيف لان عدم ذكر التعريف لغير ذكر القدر لتكون تأني
له وفعل الصالحين متاخر عن الآية فكيف يكون التعريف منسوخا بها وبالايدان
كما في حق المحض والمحضة فان احدهما الرجوع فدا ان قلنا بعدم ضم الجلد الى اكرم
والايم ايضا زيادة نعم قبل في الضم في حق الشيخين خاصة وقيل عام وهو خلاف
لان عليا عليه السلام جلد مائة يوم الخبر ورجعها يوم الجمعة وقال جلدنا كذا

كتاب الله ونجيتها السنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت سراحة شابة وفعله حجة والمكر
بالخصم فخرج مملوك بالعقد الدائم بعد واعيه وروح وبالمصلحة لها
زوج بالعقد الدائم بعد واعيهما وروح والمكر صوما عدا الخصم وقيل
ملك ولم يدخل والعقد رجعي لانها في الاحتقان مع بقا العدة بخلاف
البائنا وان لم ينف وعقدنا لا رجعة ولا تعريف واما الكتاب فيمن الجلد جلا
لقوله فعليه نصف ما على المحض من العذاب ولخصت في العبد قيل كالمكر
كالامة وهو الاقوي **٢** ولا تأخذكم بهما رأيه في دين الله والرافة المرفوعة فيها
لعنان صفة وضالته كايه وكانه وسأيه وسأيه والخطاب هنا وفي قوله فاجلد
الاية والحكام قوله في ذنابه اي في حفظه وقوله ان كنتم تؤمنون معا
ان حفظوا نوايه من لوازم الايمان فمن اي المملوك ومنه الايمان بلا زور ولا
كبر مومنا وان عدم اللازم لعدم ملزومه وهذا على سبيل المبالغة في الحكم
وتشدد الامر الزنا وحسب الماتمة لا حفظ السيد بخلاف الاحكام المرتبة للتوبة
على اصولها ولذلك قال صلى الله عليه وآله يا معشر الناس اتقوا الزنا فان
فيه ست خصال ثلاث في الدنيا وثلاث في الآخرة فانه يوجب النكاح وسوء الفسا
والخلود في النار وفي الآية دلالة على انه يضرب اذا ضرب فانه لا يمتنع من الحد
شيء وانه لا يجوز الشفاعة في استقاطه وفي الحديث عن النبي انه قال يوفي بوال
نفس الحد سوطا فيقول ربه عبادك فقال اشار حمصوني فيومر الى الناس
ويوفي بمن زاد سوطا فيقول الله واغن بما ضحك فيومر الى النار **٢** وليشهد
عندها طائفة من المؤمنين لاجل الشهير ليزيد عن بقا مثلها فتد الطلقة بقية
بالمؤمنين ليس لا يكون اقامه الحد ما بعد الكفار من الاسلام ولذلك كره اقامه

عطف شديد ففقت لوجه فاصبت فيها الخراش فسالته ان يستقي لي الا ان امك مني
فولت منه ما رغبنا شديدا العطف حتى غارت جنون فلما بلغ مني لتيه فماني فوقع
عراقا علي هذه هي التي قال الله تعالى من اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه
هذه غير باغ غير عاد تبيحها سبيلها وليه ولا لة علي ان المكون لاحد عليه **لو**
كان مخرج حله مرقبا بحسب تلكه بخير الحاكم بين الصريحين او بين الضرب بالفضة
المستعمل على العدة لا تدرو ان النبي اتي مسيق قد زنا بامرأة فامر به رجوع
فيه فانه فخرج فضره به بضربة واحدة ثم خلى سبيله وهذا يكون ان يكون ما جازا فوقع
تخديكك ضعفا فاضرب به ولا تحت **ثاني** حد القذف وفيما بين **الحد** والحد
يبرئ من المحصنات لم يراه قوا باربعة شهداء فاجلدوه مائة حلة ولا تقبلوا اليه
شهادة ابدا واولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا من بعد ذلك واصبحوا فان الله
غفور رحيم فلو سعت بن جبر اهازلت في ضعة عارثية وقال الضحاك بلغ
سأ برئاء الموء منهن وهذا قولنا اعزامة ولو سلمنا الاولي في ايضا عارثية لما
عرفنا ان خصوص السبل لا يخص وقد ذلك على احكام **ا** ان القذف هو ان ي
بالزنا كما تقدم انه ثبت باربعة شهداء وقال هناك لم يابوا باربعة شهداء افضل
ان المراد بالزنا بالزنا والجماع على ذلك **ا** انه يشترط في المدعي المدفوع
والنبر اشار بقوله المحصنات ولم يرد به بالمعنى السابق في الزنا للاجماع على بطلان
بالقذف لغير الزوجة اما غير العفيفة فانه يجب المقدم الا ان يبلغ حالها الي
الاشهار بالزنا يجب الاستكف بالمخالطة به فحينئذ لاحد ولا يعزير **ا** انه
انما يجب الحد لو ثبت عند الحاكم وبؤنعا ما بالافرا رابعا او باربعة شهداء
مجلس واحد غير مشرفين بل متفقين على الفعل الواحد بالوصف الواحد مع
الزمان والمكان وموافق ابو حنيفة وقال الشافعي لا يشترط اتحاد المجلس

وهو ان اصحابنا اصابوا ثلاثة وامرأتين او اربع نسوة على تفصيل يذكر في
كتب الفقه **ا** ان القاذب يحلده مائة حلة حرا كانا رعبا رجلا او امرأة
لعوم اللطف والضعف في العبدانما جاء في حال الزنا **ا** انه لا يقبل شهادة
والمراد به ما دام قاسم **ا** انه محكوم بنفسه وهو دليل على كونه كبر **ا** انه اذا
تاب قبلت شهادته عندنا وهذا كما في بناء على الاستناذ قوله ولا تقبلوا اليه
شهادة ابدا قالوا والعطف على حرم الشرط فتكون حلة الجراء وهو قول اكثر القائلين
ورويان عن ابن عباس قال لا يكره في شهادة علي المقيم ان ثبت قبلت شهادته
فايان كذب نفسه وقال ابو حنيفة لا يقبل شهادة ابدا الا ان الله يقبل اقامه الجحد
او قبل تمامه بناء على ان الواو في قوله او لك هم الفاسقون للاستيف والاشارة
ض الفاسقين وهو ابن جريح وابن المسير والحسن والمراد بالاصلاح المعطوف على
الغوية هو الاستمرار على ما قيل لا بد من عمل وان قل ان هذا نوازل لا فروع
كون المدفوع ذكر اوله ونه نقط الثمان في الآية لخصوص الواقعة وقد عرفت
غيره **فخص** القذف للواو كالقذف بالزنا من غير فرق وكذا النص اما القذف
بالكفر او الشرا وغير ذلك من المعاصي فهو غير ثابت **ا** انه يحلده مائة حلة خلاف جلالا
فانه يحلده مائة او مئتين كجدا وحد الضرب في القذف متوسط وقال الصادق
يحلده الرجل قاضيا والمرادة قاع **ا** يشترط في المدفوع الحرية والبلوغ فلو كان
غير ذلك عزر فاد **ا** القذف خولاد يجوز قضا منه على المطالبة ولا ينقطع التوبة
مطلقا لاعم العفو للمقذوف قبل البت لا بعده ورضاه حر من التوبة وحد
الكذب نفسه ان كان كاذبا بالخط ان كان صادقا فلا يقبل شهادته بدون ذلك
ا قال بعضهم انما القذف يكون في المقرب من عبده في الزنا فعبده في الشرب ثم

والقذف لان القاذف قد يكون صادقا فيها قاله وان عوقب بسبب الامر اضر
 حافظا الشارع صيانتها بقوله لا يقول ان الذي يحجبون ان تسمع الفاحشة في الذين
 آمنوا لهم عذابا ليربوا الدنيا والآخرة **المائدة** ان الذين يرمون المحصنات الفاضلات
 المومنات العنوا في الدنيا والآخرة ولعنوا عظيم المحصنات العفيفات والمعاقلات
 القلوب من الجبابرة النفسانية والمناجم **قال** كان السب واحدا وهو عاصية يعلم
 عبور الحكم بكل محضه قد رتبنا وقدمنا دمار القذف لم يشدد في غيره حتى جعل
 القاذف مملوكتين في الدنيا والآخرة وتوعدهم عذابا عظيما واوحى عليهم
 في الدنيا **فان** قد تقدم حديث قدامة لما شرب الخمر وقيل عليه ان نأمره
 الحد فلما اظهر العقوبة لم يدعهم بحجة فقال لا امر المؤمنين اشد عليا في
 حده فقال حده ثمانية لان شارب الخمر اذا شربها سكر واداسه حده فاذا حده
 امر في ثمانية ان الذين يرمون المحصنات الاخر عاقد ذلك علي ان حد السكر
 ثمانية وهذا البر فنيا سامية **لان** مذهبهم تحريم القياس بليانا للعد
 كما سمعوا النبي **ص** ولد له لما سكر الوليد فامر عثمان بن عفان حده وكان له
 الحدان بعينه فاسار الي علي **ع** فضربه بدمر لما راي سارا رقيقة جليلة **ثمان**
 حدا السرة وغني اتيان **الاول** والثاوي والسارفة فاضطوا ايديها جنة ما كينا
 نكالا فراه **والله** عز وجل **حج** اعربا سارقا والسارفة كما تقدم في الزنا
 والزاني من المذهبيين وجزاء ونكالا على المفعول له والنكالا القذف ولائكان
 الامة متمثلة على احكام كلها محبة تعذر الي بيان من النبي **ص** لقوله تعالى ليس اليك
 ما ترك اليهم وعندنا الى الامة عليهم السلام كذلك لما ثبت من كونهم حقة للشر
 عبه **ت** السارفة سارفة ان قلنا امر الحنبل المعروف بالدم بالعموم ولم نقل

فان قيل

فانه محتمل حصوله لكل مارة وبعضه لكن البيان النبوي والامامي اخرج اليه
 افاضت في ماله والعهدة اذ امر وقال سكره والغام من الغيبة والشرايك من الغيبة
 ما طينه حقه وكل في شبهة **محملة** قوله فاضطوا القذف قد مره الشق في غير
 نحو سب القلم وقطعت السكين **يحيى** وقد مر ادمع الابانة مفعول محتمل للقسمة
 لكن البيان الشرعي حكمه بزيادة الثاني **وقد** الاجتماع على انه لا يقع الا بواحدة
 وهي محتملة ارادة النهي والبيان بعيد قل لم يعل كل منها لكن البيان المذكور دخل اليه
 وانما في ايديهم لم يفعل بهما العدة لا شتبا به نحو قوله تعالى فقد صحت قلوبكم
 الي باطلت لغو وعرفا على الجارية المحصورة في الكف الى اطراف الاصابع وشراها من
 الي الزنا كما تجارة الوصور في الزنا في الزنا ومن كما في البتم عندنا وعلى الاصابع في
 كل في قوله قول الذين يكسبون الكتاب بايديهم ولم يبين في الامة وحينئذ ليس
 الا حتما لا اولي من الآخر فيكون اللفظ محتمل وقبل انه محتمل لان حقيقة في الان
 مجاز في الثاني وكذلك يصح ان يقال للمادون المنك بعض الوليد فيكون اللفظ
 ظاهر في محلة اليد وكذلك قال به الخوارج فلا يكون محملا والحق الاول لان
 القتل من المنك غير مراد اجماعا لان قول الخوارج باطل فكذلك بانكاره فاعلم
 الذي صحت فلا يكون الحقيقة مع مراده فيجعل على بعض الوليد لا تمام المذكورة
 وليس بعضها اولى من بعض بالنسبة الى اللفظ فيثبت الاجمال وهو المطلوب في الشر
 صفا للمهور عند الفتح القطع من فصل الكف الساعد وعند اصحابنا هو قطع
 الاصابع الاربع والربط البقي تبرك له الراحة والاهتمام فان عادنا ما مع الشر
 والقطع او لا قطع رجلا البقي تبرك له العصب عادنا ثانيا بعد قطع الرجل
 خلع في السجدة يوت فان سرب في السجدة قتل واعتمدوا في ذلك على قلهم وترو

عن أبيهم علمهم لم يوطئ له صدق على ذلك أم لا بد كما قلنا وعلى أصالة النبي صلى الله عليه وسلم على
 أكثر من ذلك لا كد لئلا ولو ثبت إذا تقرر هذا فلهذا فأناب إلى المضاميل التي يجب
 القطع باخذها عند ما رجع دينار ذهبها خالصا منكم كما أو ما فيه ذلك وقا
 مالك والسلف في حكم الخلفاء لا يعبثون قال أبو حنيفة عمن ذرهم وقال من
 البصر في ذرهم وقال الطبري لأحد ملوك بني أمية كان من قليل وكثير من يوطئ
 ما تقدم اتخذ حنيفة لا منفاقة والأخرى من قبله لا يبر ولا يبيع غيره إلا أن يبيع
 بضابا في شرط الأخرى من خرد وحدها ضابا بانه ما ليس لغير المالك لا يوطئ
 التوبة قال الجاني وهو أن يكون في بيتنا ودارنا على عليه وله من براعة
 والاول أن يرجع التوبة إلى العرف وكل شيء يحضر بحسنة **٢** ثبت هذا الحد الأول
 من توبة أو عبادته عدلين فلو أقروه لا خير ثبت المالك لا يبر وكذا لو شهدوا واحد وحده
 المدعي **٣** فإن أبى من بعد ظلمه وأصلح فإن الله يتوب عليه إن الله عفور رحيم المراء
 نظلة مناسرة والأمطلاح الاستمرار على التوبة والكلام في سقوط العقاب لا يبر
 بذلك وأما الحد فهل يسقط به أم لا قال أبو حنيفة لا يسقط وهو أحد قولين
 وقال أصحابنا يسقط بالتوبة قبل التوبة عند الحاكم ما عده فإن ثبت له البينة فلا
 سقوط وبالأقران قبل تحريم الحد كما في البينة وقبل تخيير الأمام كقول علي عليه السلام
 بد الشارح المسفرة بقرينة ثم قال له عليه السلام حفظ شينكم القرآن فقال نعم و
 المسفرة فقال وعتب بذلك لسورة البقرة فقال له لا أعتب أن تعطل حلالا فحرم و
 فقال له ما يدريك إذا قامت البينة فليدب للأمام أن يعفو قال الله نعم ولما
 لحدود الله أقرا الرجل على نفسه بقرينة قد ملك للأمام أن يشاء عفا وإن شاء عاقب
 هذا وأما حق المالك فلا يسقط بالتوبة مطلقا إلا مع تحريم بالابن وكذا لا

المال بالقطع بل يجب رده بيت أو قيمته وقال أبو حنيفة لا يجب على المقتطع
 في الغرامة معا بل أن يقطع سقطت عنه وإن عزم من سقط القطع وهو في ضعيف مع
 توبته التوبة الحقيقية فتقبل ثم ما دة لقوله فإن الله عفور رحيم **١** حد المحارب
٢ إنما أخذه الذي يجاقبون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن
 يقتلوا أو يصلوا أو يقطعوا أي يهيموا وأجلهم من خلاف أو يتقوا في الأرض
 لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم محاربة الله ورسوله محاربة المسلمين
 جعل محاربهم محاربة الله ورسوله يعطي كما للفصل وأصل الحرب السكينة من جرح
 الرجل لما يملأه من حروب ومحارب وصعد الفقهنا كل من جرح السلاح لا
 الناس في بر أو جرح لئلا أو قمارا ضيقا كان أو قويا فإصل المربة كان أو لم يكن
 ذكر كان أو لم يكن فهو محارب يجرى في ذلك قاطع الطرقة والمكابرة على المال أو
 البيع وشكاد منصوص به لصدور بخلاف في أي سعي فسادا أو على الحال في صدق
 أو على أنه معقول **٣** وأصل في حده فصيل في التحريم الظاهر الآية إذا المحارب وال
 على خلاف الأصل فخير لإمام من الأقسام الأربعة على أي فصل صدر منه من قتل
 أو جرح أو أخاه وعليه هذا فصل حتى قطعاً وقيل بالترتيب والقتل
 وهو أقسام **٤** أن يقتل أن قتل خاصة فلو عفا الوالي قتل حدا ولا معه نصا
٥ إذا حذر المال وقتل استرجع المال قطع محال فقتل وطلب **٦** أخذ
 خاصة قطع محال فاقوى **٧** جرح ولم يأخذ شيئا أقصى منه وفيه أشهر الصلاة
 وإخاف خاصة في لا غير من العجوبة لـ الراونداني أن هذا التفصيل يدل عليه
 الآية ولست شعري من أي طرف تترك الآية بذلك وتصريحه في التحريم بين الأقا
 الله الامع اضمار وقد قلنا أن الأصل عدمه وإن دل دليل على تقديره فكون

الدلالة مستقاة من ذلك الدليل لا من الآية فاذا الحق القول بالغبية وهذا قول
 الصلبي على القول الاول يكون وهو حي وقلنا وعلى الثاني قبل مقتله **بصيلة**
 بل بصلب جثا وبترك جثا يموت وقيل بفتح جثا يموت **القطع** عما هو من
 يقطع ببناء اوله فيقطع جثا الميزر وقد تقدم كيفية الرجوع **فرايو حقيقته**
 بالحبر وقال الشافعي واصحابنا هو ان في من يملك واي بلد استغفر من يملك
 اي يقصده بكتبة الية تحارب فلا يباح ولا يقاتل ولا يعاشر وقبل بل يقصر على
 نفيه من بلده لا غير **ان الذي** تاو من قبل ال تقدمه فاعلم ان الله
 عفور رحيم عندنا وعند الشافعي ان هذا الاثم من حقوقه **فما لم يجر**
 في القتل والخرج والماله فلا يقطعه الا القصاص والاداء سواء كان الماله حيا
 بعينه او تلف من غير قوته **وقال** بعضهم الاستثنا من كل حق لان يوجد
 عن الماله فيؤخذ منه ويقتل المؤية بكونها قبل القدره نزل على انما حصلت
 القدره لم يسقط الحد وان سقط العقاب الاخر **ويكسب الجاني** **وقال**
 من اجل ذلك كتبنا على من سرق من قبل نفسه بغير نية وسار في الارض فقام
 قتل الناس جميعا او اجباها فقام اجبا الناس جميعا يقال من اجل ذلك افضلت
 بفتح الهمة وكسرها اي سواء كان السارق غلبا او غلبا وغرا لا يثبت له القاتل فان الله
 يبدل من سببه وقد نزل الامر فقال لا اجل ذلك وهو اشارة الى ما تقدم من
 فابلي ما يبل وقوله بغير نية المخرجه اي لا يجل وجه القصاص ولا يجل فساد بغيره
 منها موجب لقتلها واختلف في التثنية للاول على الاقوال **ان التثنية** معناه
 انه بمنزلة قتل الناس جميعا في انهم حضروا في قتل ذلك الانسان **ان معناه**
 في تعظيم الورع والامره **انه** كما قاتل الناس جميعا عند المقتول **انه** عجيبة

من القتل والقود مثل ما يجب عليه لوقتل الناس جميعا وكذا في التثنية الثانية
 انه من عني من قتلها وقد وجب عليه القود **ان من** من قتلها وبغير نية
 بما فيه جثا فاما او حال من يري قتلها وبغير نية **انما** قال اجباها على نحو الجاهل
 من اطلاق الميت المحقق هناك في موضعها انه لينة على سبيل المبالغة فيعمل
 لبيان القتل وتوقلا الامر وكذلك في طرف الاحبار والافان **ما لا وجه**
 فانه الحبر والعقل والعدل **يا ايها الذين آمنوا** كات على القصاص من القتل
 المحر الجرح والصد بالعدو لا يثبت بالآية من عني له من اخيه عني فاعلم بالمعروف
 واكاد **انما** اخاف ذلك تخفيف من يكره من حرم على عند ذلك فله علة
 الم وهذا قولهم كان من اجبا العرب وما كان احدهما القاتل
 الاخر طول فاقسموا لقتل المحر بالعدو والذكر بالآية والرجل بالآية
 جازا الاسلام تحاكموا الى رسول الله فامرهم ان يتقوا واي يكافوا القصاص من
 الاثر وهو الاتباع فان الحربي في القصاص يتبع اثر الجاني ويعمل كفعله لا يرد
 الولي له ان الجاني في العفو واخذ الدية فله ان يكتب عناه وجب كما تقدم لاني
 المراد بيان ما هو واجب الاصل وفرض الامر ما العفو واخذ الدية فمرعان على
 وكذلك لا يجب على الجاني في بول اقام الدية عندنا وهو مذهب ابو حنيفة و
 الشافعي للولي الجاني بين الدية والقصاص وان لم يرض الجاني والمراة الوحي
 علم جواز التعدي الى غير المكاتب كما حكاه في حكاية الحديث **قوله** المحر الجاني
 بالعدو والآية بالآية قبل هذا منسوخ بقوله النفس بالنفس وليس له ان ي
 فلا يحكمه ما في السورة فلا يشع القرآن **واما** ما فلا صلة عدم الفسخ اذا لم ينفقا
 بينهما وامانا فانا فلا يقر النفس بالنفس عام وهذا خاص وقد تقرر في الامور

تبا العالم على الناصر مع الثاني اذا عرف هذا فاعلم انه يجوز قتل العبد بالحر والادب
بالذكرا انما قاتل العبد لانه على منعه ولا اذ اجاز قتل القاتل بشبهه فبما لا يميز
اولي ومسلم يجوز قتل الحر بالعبد والذكرا لا يميز جوده ابو حنيفة ولا يعبر
بالنفس فلهذا لا يميز بين الحر والحر والحر لانه لا يميز جوده ابو حنيفة ولا يعبر
عز سوي الحكم وقد بينا العز وهو وضع حكم الجاني بوجاهه لما رواه اهل العلم ان
قتل عبد عبد الله بن مسعود وقتله سنة ولم يعذب منه ولما رواه ابنه قال لا يقتل
مسلم بدينه عند ولا حر بعبد ولا فعل الصلابة غير تكبر وقومنا عبد الله بن مسعود
الولايه المقوم مطلقا ولذا لا اجد احدا يميز عليهم السلام في هذا كلاما وهو
انما يقتل الحر بالحر مع الكفاي وهو الشاوي في الاسلام والعقل وان لا يميز
ابا للمقول خلافا لما لا يميز في الاخر ومن حكم الاب حكم الاخر عند الترتيب
بالولد وعند الفقهاء حكمها حكم الاب لما قتل الولد بانه نجس بالجماعا وكذا اذا
على قتل الجماعة بالواحد لقوله لو اجتمع من بعد ومصر على قتل واحد فهدا به
عندنا يميز عليهم فاضل الدية قوله من عجل من اخيه شي الى اخره قبل عجل
شيء تركه ونفي معقول وهو ضعيف فاما ثبت عجل من اخيه شي الى اخره قبل عجل
تقدروا عفا من اخيه شي يميز العفو لان عفو لا يقتل بنفسه وفاء به
الاسما وان بعض العفو كالعفو التام في اسقاط القصاص في الا ولعبد
ضرب الجاني والى الذنب كاسا من عافى الله عنك وعفى الله عنهما فاذا عفى
المنيا عدي باللام الى الجاني وطلب له كانه قتل من عجل من اخيه شي
الدم وعدي بلفظ الاخر فالسامة بينهما من الخصية والاسلام ليرقوله ونقط
عليه في العفو تارة يكون سوطا بان عفو ولا يشترط شيئا ولا يلزم الجاني في

وتارة مع اشتراط الدية والى الاخير اشار بقوله فاتباع المعروف بالامر اتباع او يترك
اتباع وهو وصية للعافي بان يطيب الدية بالمعروف ولا يطيبه بالزيادة ولا يعيبه
وصية الجاني بان يود باخوانه وعوان لا يابطل ولا ينقض بل يمكن على عمومه
العلماء من الصحابة والتابعين في اخذ الدية مشروط برحمة القاتل وقيل غير مشروط
بغيره بل الوصية للجاني لا غير فعلية باتباع الى اخره وعلى الاول يمكن ان يكون فيه دلالة
على تحصيل الدية سنة ومثله في الآية دليل على ان اخذ الدية مشغول العبد والامانة
الامر كما دعا على مطلق العفو بل ينبغي ان يفيد بالعفو الخطا والبرائة
قوله ذلك تخفيف ذلك شي الحكم بترك القصاص واخذ الدية تخفيف من الله
الامة ولذلك ان حكم الموتى القصاص لا يحرم حكم الاخيال العفو مطلقا
دية وخبر عنه الامة من الثلاثة تيسير عليهم قوله من اعتدى بقتل كذا
عبد العفو او الدية بان يقتل الجاني فله عذاب اليم في الاخرة وقيل في الدنيا
بان يقتل بجناية لسقوطه خطبه العفو والصلح على الدية ولكن في القصاص
حيوة ما اولى الالباب لعلمك ستقون طامر الامة الكلام انه كالمشافة لان القصاص
هو القتل فكيف يكون القصاص حيوة وفي التحقيق تحته والحكم بالباقة ما يحرم
مشبه كلام الاديبين فانه او جاز الكلام واصحه اما انه او جاز فاصح مقدما
فان القصاص حيوة واما انه اضع فلان من كلام العرب القتل في القتل وقد رجع
على سبيل لغة كلامهم على كلامهم لوجوه منقذة كونه اقل عرفا ودلالة على
الحيوة بالمطابقة شكرها الدلالة على العظم وعدم التكرار وغير ذلك مما ذكرناه في
كتابنا فيجوز البرائة وكانوا يقتلون الجماعة بالواحد فتور الفشة بينهم فلما اجاز
شرع القصاص ووزرت قواعد وافقت تلك الفرض وقيل المراد بالحيوة هو الاخر

فان القاتل اذا اقتصر منه في الدنيا لم يفر اخذ منه فليس يثيب اما اولاً فان خلاص
 التبادر الى النفس واما ثانياً فلا القصاص حتى لو ارب الحياولة منه ومن مورثه
 واما حق الميت باءدخال لا لم عليه لم يوجد ما يباع له فكيف يكون ساقطاً بالقصاص
 وليس كذلك المال واما القتل في الكراهة الداخلية على الانسان في اعراضها محضه
 غير محضه مستقلة عنه ثم يمكن ان يكون مع الموتى المقروح والاثبات بالكفاية
 الله على الجاني باءراض مكانه لنعلمه ثم عليها الى المقنول قوله يا ولي لا باب الجاني
 اولى العقول الكاملة فاذا هي بصفة العقل الدائم في حكمة القصاص واستيعاد الآراء
 وحقق المقوم من علمكم مستقون في المحافظة على القصاص فيكون من القتل
 ولا تقتلوا الا النفس التي حرّم الله الا بالحق ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه
 سلطاناً فلا يفرق في القتل انه كان منصوراً فيها فوارب **٢** المقنول في قوله
 حرّم الله مظلوماً يقتلها قوله الا بالحق اي باءدخال ما من القاتل احصاؤه وقدر
 تعداؤه او قتل المومن **٣** الا ظلم والمظلوم من قتل بغير استحقاق **٤** قد جعلنا
 لوليه سلطاناً اي اخراجه الى الولاية في امره وهو الذي وقوله مقامه والسلطان
 يراد به هنا الحكم والسطوة على الجاني والعاقلة ما بالعفو او اخذ الدية او القصاص
 في موضع **٥** فلا يفرق في القتل قبل الضرب للقاتل بان يقتل لا يجوز قتله
 فان العاقل لا يقتل بها فته هلاكه وقيل الضرب للولي اي بالبرقها والولي اي بقيل
 غير القاتل او يقتل الجاني الواحد والرجل بالمرأة فرغ من رد الزايد عن حقه
 المرأة على الضف فردت الرجل اذا قتلها الرجل فلولي قتلها ويرد عليه نصف الدية
 وكذا يراد على الزايد عن الواحد لو قتل الجماعة الواحد فلولي قتلهم كلهم ويرد
 الفاضل او يقتل بعضهم ويرد الباقي فقدم جبايتهم وتيمم الولي ما لوقت المرأة

فليس للولي الا مقتله القولة لا يجني الجاني على الكرم نفسه وكذا لو قتل الواحد
 لغيره لا ولي له الا قتله وكذا لو قتل العبد حر لغيره لا يقتل العبد ولا سيول له على
 مؤله قراة عامر وخوة فلا يهرق بالثأر جرماً على الخطايا ما للقاتل والولي
 وقيل خطاب للنبي وفيه ضعف **٦** انه كان منصوباً للولي بغير ان الله نصره
 ليخرج القصاص من قبيل للمقتول بجنيان الله نصره في الدنيا بالقصاص وفي الآخرة
 بالثواب العظيم وقيل للمقتول اي قال بان الله نصره ما يجاب القصاص فيها بقدر
 به الولي وموت الولي على المرف **الحام** **٧** وقيل مؤثماً مستقلاً فخراره وجهه
 خالداً فيها و غضب الله عليه ولعنه وعدله عذاباً عظيماً عظم الله شأنه قتل الولي
 وبالع في الموقر على جريانه ذكر هنا خمس نوعيات كل واحد منها كاف في علم
 الجرم اذا قتل بها فقامت مقامه بل **٨** اخلف في قتل العمد ما هو فعل ابو حنيفة
 هو ما كان بجدي لا بغيره وهو واحد في الشافعي وقيل في الاخر واصحابنا
 ان كل من قتل غيره بما يقتل مثله عا لياسوا كان بجدي كاد عالياً بمقتل
 خنثى وسم او اقر او نقر او ضرب بعصا او غير ذلك فانه عامداً وكذا لو قتل
 القتل بما لا يقتل غالباً فاتفق الموت فانه عمد اي على الاصح اما لا قصد فيه اصلاً
 القتل ولا غيره فيقتل به الموت فذلك الخطأ ما فيه ضد للقتل والما فيه الموت
 فيقتل الموت فذلك شبه العمد ولا يرد الاول القصاص كما تقدم والثاني للدية على
 العاقل كايحيى والثالث للدين مال الجاني خاصة وكذا دية العمد لو عوق عليها
 فانها انعم على الجاني لو هرب لثأره حتى يموت ولم يهدد عليه فان الدية تلمزم به
 تركه على الاصح لقوله لا يبطل دم مسلم **٩** ثبت في علم الكلام بطلان الاحياط وقيل
 ان عصاة المسلمين عفا عنهم غير دايمة فظاهر الاية بان ذلك فاحجب بوجوه **١٠** مارو

عن حمزة قتله على ذنبه ولائمه ولائمه ان ذلك كفر القائل وجب التحليل **انه**
 مخصوص بغير الماء ذنب وليس شيء لانه محل التزاع لانه مع التوبة لا عقاب اصلا **واما**
 قتله مستحلا القتله قال عكرمة ويؤيد انه تولد في معين صلبه وجد اخاهما
 قتلا في بني النجار ولم يظهر قتاله فامرهم رسول الله ص ان يدفعوا اليه ذنبه فقتلوا
 اليه ثم جعل على مسلم قتله ورجع اليه **ميتا** ان يراد بالخلو ملك الطول كما
 بين الدليلين **توبة القائل** عند الندم الخالص والكفارة الجامعة للمصالح المأثم
 وهو مقربة وصيام شهرين متتابعين واطعام ستين مسكينا والامتناع للزينة ما
 اما قبلوا او يرضون بالذنب او يقولون **لا** وما كان يؤمن ان يقتل مؤثما **الجملة**
 ومن قتل مؤثما خطأ فحرم ربه مؤمنة وذنب مسلمة اليه **الان** سيدقوا فان كان
 من قوم عدو لكم وهو مؤمن فحرره بغيره مؤمنة وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق
 فذنبه مسلمة اليه **المحرر** ذنبه مؤمنة فمن لم يجد فيها شهرين متتابعين فوجع
 الله وكان الله عليهما حكيما **اني** ما جاز لمؤثرا وما ثبت في حكم الله لمؤثرا الاستثناء منقطع
 ونصب خطأ على اربعة اقسام **الاول** لا خطأ لانه معقول له ولا حال
 قال الزمخشري لان الخطأ ليس مثبتا على لاغايته عند الشاغل فلا يكون معقولا
 له ولا هو مقول للفاعل ولا المعقول والحال محال ان يكون مقول لغيره
 فحرم ربه **الاربع** عليه وتوبة مصوبة على التوبة على الجملة اذا عرف هذا فاعلم ان الا
 مشتملة على احكام **الان** القائل خطا يحجب عليه كفارة هي تحريم ربه ولا خلاف في ان
 ايمانها وهذه واجبة في القائل ووجه هذا ان القائل اخرج المتقول عن ربه
 المحبوبة لانه ان يخرج نفسه في يد العبودية فانه كما لا يخفى اذا عبد كما ينبغي ان لا
 حكم له في نفسه ونفسه فانه **تسليم** ذنبه اليه اهل المتقول اجماعه وهو كل من

المال الا الاخوة والاخوات من قبل الام لروايات مطابقة وقيل والاخوات
 ايضا من قبل الاب وقيل ايضا فان المال لعمومها لا يشترط الاقرب مع قرابة الاب
 مطلقا اخوة وقبر من هذه الذنب لسبب لانه لما في ذنبه ما له بالعاقله وهو الاب والام
 ومن ينزله لا يورث الاب خاصة المذكور دون الامهات ومن ينزله بها ويعلم الامه
 عليه عليه على حسب رايه الا قريبا الاقرب فان قصرنا لانا رب وانقصنا الذنب
 دخل في مولي النفس ثم مناس الحرة في الامام على ترتيب الارث والذنب في الامام
 الثلاثة االف مثقال من الذهب المسكوك الخالص او عشرة الاف درهم او الف
 شاة او ما يجله من رداء ابيض كل حلة مؤثرا او ما يات بقرة او ما ينفق في كل ربيع
 الفرق في امر **ان** في العمدتين في شبهة وفي شبهة في شبهة وفي شبهة الخطا
 في ثلاث سنين **في** استبان الاكل فانه في العهد من المشار اليه كباقي في شبهة فلا
 وثلاثون شب لبون وشبهها من الحفاوة او ثوب او ثوب او ثوب او ثوب او ثوب او ثوب
 عشرة من شبهة خاخر ومثناها ومثناها من ثوب او ثوب او ثوب او ثوب او ثوب او ثوب
 اللبون قوله لان يصيدقوا والورثة اذا ارادوا ما العاقلة تركت جعل الامرا
 صدقة كما تقدم في امير الدين نخصا على الفعل واعلم ان الذنب حكمها حكم مال التبت
 بيقين منها ديون ويقضي منها وصايا اي الاقام كانت نعم ذنب العمل لا يحجب على الورثة
 اخذها وصرفها وصرفها في الذنب والوصايا بل لغيره لقصاص ولم يرضوا الدين على
 الاصح فانما مطلقا على اخذها كما شئتم تركه ودل على ذلك كله البان النبوي والام
 الامام في كفاية من روايات **ان** المتقول خطا اذا كان من قوم اهل حرب كيهو
 مؤمن فانه يحجب الكفارة لا غير لاجل ايمانه ولا يحجب الذنب كونه كفرا لا يستحقون
 دم السلم **ميتا** ان المتقول خطا ان كان من قوم معاهدين اهل الكتاب لم يمت

ارفعه كذا لم يعد فاختلف في هذا القول قيل هو كاف لان دونه ما كان
 العهد مع قومه فدينه عندنا على ذلك المتقدم بما في دهرهم وعليه اجماع اصحابنا
 فاختلف الفقهاء قال ابو حنيفة الدين الاسلامي ظاهر الآية واطلاق لفظ الآية
 وقيل التعيين وقال الشافعي الثلث وقيل اربعة الا قد روي لا خلاف في عدم
 ان دينه الجوسي قال مائة دهر وقيل هو موت وهو المروي في اخبارنا ونريد وجو
 الكفارة بقوله لانه لا كفارة تقبل الكافرا وايضا شيئا ونحو الآية مذكرا على لفظه
 على قوله وهو مؤمن في الجملة المتقدمة لكن الآية هنا لا يفي ورثة من المسلمين
 خاصة وحيتن يكون ظاهر الآية مخصوص بالمسلمين اذا كفروا فلا يرث المسلم لقوله
 لا يرث من اهل الدين **٩** ثم لا يجد ميراثا لان الكفارة هنا ممتدة الى
 بالقاء الموجبة للتعقيب والمراد بعدم الرجوع الى ان تلك الرقبة والجماعا
 عن ثوب يوم وروى في دار سكناه وكذا الحكم بعدم فاحذر لو كان مريضا فمير
 الى الخدمة او من اهل الاخداف وان لم يكن مريضا مع حاجته الى الخدمة ما من حرج
 عادة بخدمة نفسه فان بقيت عليه الامع المرض والمناجيع الشهرين ان يصوموا
 ومن الثاني ولو يوما لو وقع الشايع صفة للشهرين لا للامام ولو اضر في الاول والعقد
 سجي عند ذواله هذا وقيل عدم الوحدان راجع الى عدم وجدان الدين وقيل الى
 عدم وجدان الدين والرقبة معا وكلاهما شاذا لان الدين على العاقل لا الهما
 حتى يوصف بعدم الوحدان واعلم ان مع عدم التدن على الصوم شتم على طعام
 سبها كما تقدم منكم اعلم ان الكفارة واجبة على الفور اما اولاً فلا نفاه كالقول
 الواجبة على الفور واما ثانياً فلا نفاه بالقار عقيب قوله من قتل مؤمناً خطا فمير
 ربه الى اخيه قوله توبة فراه ان شرع هذا الحكم هكذا والاشغال الى الصوم ثم فراه

كم

لكم لكونه تعالى بالحق وحكيما واضحا لكل شيء في موضع **الساكنة** وكتبنا عليهم قهرا ان
 التمس بالنفس والعين بالعين والاذن بالاذن واللسان باللسان
 الجروح فتصام من يصدق به فهو كافر ومن لم يحكموا وكتبنا عداة بقتل علي
 لفظ الحكم اي حكمنا والياء للبدلية كقوله هذا هذا اي هذا كاي يدل هنا
 ونقرير الكلام حكما على شيئا من التوبة ان المقصود يكون بذلك الغرض
 المعصومة اذا قلت وكذلك البواقي وفنا فوامدا **١٠** لا يقال احكم هذه الآية
 معمول به في هذه التوبة مع ان الاجماع على كون التوبة منسوخة بحكمه
 هو منسوخ وايضا ان الاصوليين على انه غير متعبد بشيء من قبله فكيف
 هذا الحكم مع كونه شرعية لم يزلنا نقول لا سلطان للشرعية السابقة منسوخة بالشرعية
 السبقة تعني ان مجموع احكام المبنية من حيث الجوهر لا من حيث كل واحد واحد
 ناسخ لمجموع احكام السابقة من حيث المجموع ولا يلزم من ذلك ان كل واحد واحد
 من الاحكام ناجز ومنسوخ لان النسخ هو الرفع ورفع المجموع من حيث المجموع
 لا يلزم رفع كل واحد واحد منها الا بعينه والقبول الى الشارع من كل واحد
 احكام المبنية اما ان يكون مناسفا للحكم من الاحكام السابقة او لا فان كان لا
 كان ناجزا وان كان الثاني فاما ان يكون موافقا او لا فان كان الاول كان ذلك
 فحيلة الاتفاق في الاحكام وان كان الثاني وهو ان لا يكون مناسفا ولا موقفا
 لم يحج التوبة لا بدليل خارجي على القادر الثلاثة لا يكون النبي ثم منفي بالشرعية
 السابقة وكذلك قال سبحانه ولكل حبلا منكم شرعة ومنهاجا **١١** لا سلطان
 لنفسه الايمان كان معمولاً به غير عينا لكونه المعولات المخصوصة لا شريط القضا
 نقا وطرفا بالشايع في الاسلام والحيرة وقد حكاه في ذلك من الخلاف وكذلك

لشروط في الاطراف المتساوية في المحل والصفة فلا ينفك العنق بالنيار ولا
 تفعل لاذن النجوى بالشيء ولا ينفك النجوى من قبل ولا يجمع الاتق الصنف بال
 ولا تؤخذ العنق الصنف والعنق ولا النجوى من قبل ولا يجمع الاتق الصنف بال
 بالثالث البعير ذلك من النقصان المذكور في الفقه المستفادة من البيان النبوي
 المبلغ الامامي **قوله** نصب الجرح وكذا الموانع عليها نحو العنق والا
 الاخرها وفيه لوقع فيها كلها لا بالصب فيما عطف على لفظ اسم ان وما الرفع
 فاما عطف على محله اسمها قوله والجرح ضامن اي ذات وهو ايضا من الخصوص
 فان الجرح اذا كان على عروضة لا يفسد فيه بل يمتثل فيه الى الذمة كالهاتمة المقتلة
 والما مودة والحقا بغيره بخلاف الجرح ولا يفسد فيه فان نقصان فيه ما يكمل
 والذاتية والمنتاحة والشيء وبما عني في ذلك لساوي في المحل والعنق
 وعرضا لا تزول بل يكف صدق الاسم فيه ويشترط ايضا ما تقدم في الاسلام والحج
قوله في تصديق ما يبا لقصاص فهو اي التصديق كقوله اي الذمة والضمة للتصديق
 لانه المالك للقصاص ولعود الضمة اليه الذي هو المذكور وقيل يرجع الى التصديق
 عليه لان العفو قد وقع مقام اخذ الحق منه فليس بشيء اما اوله فلا خلاف ان
 واما ثانيا فلا نزاع ما كيد والذاتية جبر منه واما ثالثا فلا نزاع لو كان كذلك لما
 وجبت عليه كفارة على القاتل العفو والذاتية باطل فكذلك المذموم والمذمومة
 منها واعلم ان مذهبنا بطلاق الاحاط والتكليف لقيام الدليل على ذلك وهو غير
 في الكلام وحج حجة ما ذكره من تكفير الشيات بالمحسنة كما ذكرهنا ولقول
 ثم الصلوات الخمس كفارة لما يمتنع من الذنوب قوله الحج والعمر بدينان الذنوب
 من ذلك على ان الله تعالى سبقت على فاعل الحنة باستفاضة عقاب سبابة لعظم

الحنة وكذا نقول في قولنا ان يمتنعوا كما بر ما منون عنه تكفيره كما ان الله
 يمتنع على محبة الكي من العفو عن صنادير لعلم محله باحتساب الكبار **قوله**
 انصر بعد طهر فاولئك ما عليهم من سبيل فاما ذلك على ان من اوقع يده في
 فخر او طريقا او حلال او مال فانه بعد طهر اي استوفى حقه عليه سبيل من العفو
 والدمور من زامدين كوفيا عبد النبي وقها ايضا ذلك على ان يجوز الاقتصار في
 حاكم في طريق او جرح او مال من ما طهر بعد ان يراعي في ذلك عدم الخافز عن
قوله جرحا سببه سببه مثلها فخر على واصطفا فخر على الله انه لا يحل لظالمين
 الضمان على امور ثلاثة **قوله** ما دلت على الشبهة من الجرح مع كونه حاسما على المحارمة
 المقتلة باسم مقامه او لا ينفك من وقوعه **قوله** يدل على جرح العفو عن الشبهة وانما
 في مقابلته اجر عظيم لا يدرى كنهه لانها بغيره وعدم تعيينه **قوله** انه يجزئ الاقتصار
 الاقتصار على المقتل او عدمه والحقا وزعمه لقوله انه لا يجب الطالين ومثل هذه
 الآية في الدلالة قوله وان عاقبتهم فاعاقبوا مثل ما عاقبتهم وليس صيرهم لغيره
 وقيل ترك لما قبل حشره ونظر رسول الله صلى الله عليه وآله وقد شق بطنه و
 جرحه افعه واذناه ذلك لولا ان يكون شبه يدي لترك كبر حتى يعيد الله في طهر
 الباع الطير لا يقتل مكانه سبعين جرحا منه فرد عابودة فظفها وحده فحشر
 فعمل على حله شيئا اخر قد من ذلك على غيره تكبيره فقلنا لا يقال بل نصير
قوله ولقد خلقنا الانسان من سلاله فطين ثم جعلناه نطفة في قرار مكين ثم
 خلقنا النطفة علقه فخلقنا العلقه مضغته فخلقنا المضغ عظاما فخلقنا العظام
 ثم انما خلقنا اخر ثباتك الله احسن الخالقين لذكر شجاعتهم ذكرهم في العظام
 منها لقول الخلق المفسد بما لاخر المخلوق وطينته تركبتها اول اوفاته ومنه

خلق الموم والمحيوة والمعاد بالاكثان هذا المنكحل المحسوب المقتله موضوعا لمقتله
فانه يفسد عن شيء سوار كان في زمان يري كماله والفاوز او يفسد به ويحيط
بالخلاصة والسلاسة وصرح الموصفين لابتداء العاقبة فان ادخلوا من سلاسل
من طين لان السلاسل للبيان كما قال السرخسي لان كونها لا يتبدل العاقبة وتكون
البيان ترجع اليها فطفة اي واليه من طفة فانشأ بها شرخ الحافض والفرار اليه
اي يحكم وهو طهر الاب والجار والمجر ووصف لطفة الاب المسقية بطهر اهل كرامة
بالاكثر ان يجبال يقولون خلقنا النطفة طيفة لان سبيل خلقها العطفة لا يبرخي
شيء بطين الا من عن النطفة بل عن كونها طفة بطهر الاب خلقنا النطفة طيفة
معبدا شفاها وظهر الاب الي الروح ولد ذلك فخلقنا العطفة باعمالها العبد المتعلم
كونها مضعة فانه يقبل لعطفة ولا يبرخي زمانا وكذلك الانشا من عند انشائها
خلقنا اخرى فخلقنا فيه الروح فصار انشائها معبدا آخر بعد ان كان بدنا له واني
بمراة القادة ان توكي شيئين محتاج الي بوسطة زمان بينهما وهو قول
عباس بن حماد وقيل مؤانبات الشعر الاثنان وقيل هو كونه ذكر انا في العطفة
طفعة دم تحبب والمضة طفعة لحم واجتبا بوحيفة على مدحبه انه لو عسر
نصار فخرها عنده او جفاضار دقيقا بانه ملكه وليس عليه غير البصر والحب يقول
في انشائه خلقنا اخرى وهو غير ضيق قوله لان الصورة تتبع المادة والمادة
وهبة ملك الصورة فكيف ملكا للمادة نعم هي في خمر غصبة مسلم من مسلم وصار
خلابة بدنا في انه لانه ملكها ليدل على ملكه الاول له اذا عرفت هذا فتقو
استدل معظم العقهاء بالانية على قوز مع الدية على هذه الحالة وجوب النطفة
بعد استقرارها في الرحم عشرة زوايا لان فيها عشرة قبل وقوعها فيه بدليل انه

لواضع مجامعا فكل من الموضع عشرة وكذا لو غلما الزوج كان عليه عشرة
فان يبرضه يبد بالوقوع في الرحم حاله اخري نامة فيه فلها دية واوجوب
العطفة اربعة وفي المضة ستين وفي العطر ثمانون زاد اكبر اللحم ولم يلج بابة
ولا اوصية الروح الدية كماله للذكر وضمها للشيء فان لم يعلم فمضعة الدية
وقيل بالعرة اذا عرفت هذا فمضعة اريد قيل في كل حالة ساقية وما عدها
عشرون يوما ولا ينفذ ذلك الاثيان بالاعمال قلناه من المعقب الاستعداد
ويمكن ان يكون يوما او ثانيا او ثالثا او رابعا او خامسا او سادسا او سادسا او سادسا
وعشرون يوما والحدو عشرة وديارا وثلاثون يوما ثلاثون ديارا وعلينا هذا هو
مشهور لكن لا يعلم مسنده فهو روي الشيخ في التهذيب عن يونس الشيباني قال قلت
للصادق عليه فاذا خرج من النطفة قطرة دم قال النطفة من عطفة فيها اثنا
وعشرون ديارا قال قلت اذا طرت قطرة في الاربع وعشرون ديارا قال قلت
ثلاث قطرات في ثمانون ديارا قال قلت فان ربع قطرات قال ثمانية وعشرون
وفي الخبر وثلاثون او ما زاد على المضع فيل حساب ذلك حتى يضر عطفة فاذا
سار عطفة فيها اربعون وفي طريقتها صالح بن عتبة وهو كذاب غل له منكبر
قال بعض فقهاءنا في الجنين قبل ان تلججه الروح عشرة عند اوله قال ان
الجنين فيه العشرة ضعف عشر الدية وهو يري ان العصابة اخذت في المودة ما
ومل الاعمال وادخل سقطا المائة جنينها عدل وادخل على عليه انما يكون
مودة حتى تاتي عليها المائة السبع فقال له صدقت طاله لاه يفاك وزا
عليه طبقات الخلة السبع المينة في الاكبر المذكورة فاشار عليه اني انما استعمل
بعد الولادة ثم دفن بعد وادخل يكون الحامل المسقط قد اذنت **في النشأ**

باب ما اذا جعلنا كخليفة في الارض فالحكم من الناس الحق ولا
 تتبع لهوى الخليفة بزيادة بره من المعنيين اما الكوفة فخلق من كان قبله من اهل البيت
 الامور من قبل غيره وقد كانت لا تلي على امور مشروعية النفس والحكم وقد كانت
 اقام الولاية في باب الكتاب **وجوب** حكم الحق اي بما هو مطابق لما في نفس
 الامر بحيث يقود اليه الذليل والامارة **ان** لا ينبغي اتباع الهوى اي الميل
 العطف المتبادر من خلقه ذلك وجوب لانصاف الانصاف التسوية بين الحق
 في السلام والكلام وانواع الاكرام اما المييل القليل الى احدهما مع الحكم بالحق وذكر
 مكره **ان** احكم بينهم بما اوتى الله ولا تتبع اهل احوالهم ذلك في حق اهل البيت
 السابقين **ان** لا ورىك لا يؤمنون حتى يحكموا فيما خالفهم ثم لا يجدوا في انفسهم
 حرجا مما قضيت ويسئلوا تسليما لما اوجبه على الحاكم بحكم الحق لا من وجوه
 الحكوم عليه لا نقياد ولا دعان واكد ذلك القسم المتبع بعد ان الحكم
 وينقادوا للخطا على باطنا قوله فيما خالفهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت
 اذا خالفوا والحق الضيق ونيل الشك فان الشاك فمستحب من امره ونيل
 والاشهاد **ومن** لم يحكم بما اوتى الله فاولئك هم الكافرون ومن لم يحكم بما
 اوتى الله فاولئك هم الظالمون ومن لم يحكم بما اوتى الله فاولئك هم الفاسقون
 قيل تركت هذه الثلاث حيث وردت في حكاية ما اوتى الله على اهل الكتاب في
 محضه به وليس بشيء بل هو عام في كل مسلم لا خصوص المسلمين بخصوص الحاكم غيره
 ما اوتى الله ان كان مع اقتضاه لذلك الحكم فهو كافر وان كان لا مع اقتضاه
 وهو ظالم فاستق **ان** الله يامركم ان تؤدوا الامان على اهلها واذا حكم بين
 الناس ان تحكموا بالعدل تقدم ذكره ما اوجبه على من هو عليه من وجوب العدل في

الحكم

الحكم بين الناس من جهة **انما** اوتى الله الكتاب بالحق ليعلم من الناس بما اراكم الله
 ولا يترك الخبايا من حجب الاموال هو انما قال الشيء فكان حاله في ربه ما لم يزل
 دونها والكتاب القران والحق اي بالحق الحق او ملتبس بالحق وقد كانت على امر
خطابة بان لا يتجادل في لا تحاصم لاجل الخبايا من حيث يدعيهم حقوقهم
 الرئيس وقت ذلك على عدم الجاد له من احد الخصم من عدم جوار لونه ما يجر
 به على خصمه فحكم بما اراكم الله اي علمه بالروح ليس من الروي يعي العلم والامانة
 ثلاثة متغافل وفيه دلالة على انه لا يجوز الحكم بغير العلم **ان** فان جاز ذلك فقام
 بينهم واغتر عنهم ذلك على انه اذا تخلف اهل الدعة الى النبوة والى من يتوكل
 من الانية عليهم السلام والقبها فحج الحاكم من ان يحكم بينهم بما اوتى الله وهو
 عن مجاهد وان عمارين وقال في النسخ والمائدة سوي هذه وسوي قوله ولا تخالو
 شوا بالله لتسبها بقوله واقبلوا الشركين وقيل يمتنعون بل لا يراهم ولكن والخير بات
 وهو صديقا صاحبنا لكنه ليس على الطلاقة بل اذا كان الخصمان من مسلم واحد اما
 اذا كان احدهما مسلما فلا يجوز رد الحكم فيه الى اهل الدعة قطعا ولو كانا مشركين
 شعار من في السنة كاليهودي والنصراني والى الناسخ والاقوي تحتم الحكم
 بينهما بما عبا الاسلام لان ردما الى اخذ المسلمين موجب لا تارة الفسنة
 وداود ورسيلنا ان حكمنا في الحرب اذ قشت فيه غم القوم وكما حكمهم شاهدا
 فتمنا فاسلمان وكلانا تبنا حكما وقيل الحرب الزرع وقبل الكرم وقد كانت
 ضايقه والنفس الرجى لنا ولا يهل يكون لنا ونما را حكم داود به ان يسلم
 الغنم الى صاحب الحرب عوضا عما افندته وتطير حكم ابو خبيبة في الجاني يسلم الخبي
 عليه فقال سليمان وهو ابن ابي عبد الله يا بني الله غير هذا اذن فاما فخره عليه السلام

بينهما فقال اي ان تدفع القم الى صاحب الحوت فيمنع بالبايها او اولادها واصولها
والحوت لصاحب القم يقوم باصله حتى يعود كما كان ثم يتراد ان فقال القضا
ما نصبت ونظير قول الشافعي في غير الاجن للقبولة العبد المقصود وحكم الحوت
المذكور في غرضه ان صاحب القم قبة التالف ان في حفظها والا فلا يكون
الشافي يجب ضمان ما تلف لئلا اذا المعناد وجوب منبذ الدواب لئلا لذلك في
النيمة لماد خلت ناقمة البراقط طي فافسده فقال على اهل الاموال حفظها
بالنهار وعلى اهل الماشية حفظها بالليل وهو قول جماعة من اصحابنا وعندنا في
لا ضمان الا ان يكون معها حافظ لقوله ثم خرج العجا جبار وهذا موطن
كان حكمها سواء لم يوجها واحدا من الجواب الخ وهذا انه بوجه الثاني ياتي وهو
الجوابي فيلعل الوقت كان واحدا يكون بدا وهو غير جازم ومن جوز على الدنيا
الاجتهاد وقال ان الحالات بالاجتهاد ونقص فضلا ناجوز والاجتهاد بالنيمة
اذا حضرت الواقعة وقعه الوجي وكان تلخير الحكم ضررا ولا يلزم العمل بالظن مع
اكان العلم ان الضرر عنه قلت ان الحكم لا يشر بالاجتهاد لدلالة الوجي عليه
بقى الضرر ليكون حكما بالنسبة الشرعية ظاهر الكلام ان الحكمين هو بان لغيره وكلا
اثنين حكما وعلمنا ان بينهما منافاة والصواب لا يكون في المشافين الجواب المنع
من المناقاة الجواب ان يكون قبة القم مافات من الحوت ولذلك حكم بتسليم القم اذا جاز
الغير يكون حكمه هو بالكر حكم سليمان كان اصولا في راجع صلح الجانبين الغمر
وان لم يكن واجبا لكنه مذنب من تسليم المقتيل فلا منافاة بين الصلح والاصطلاح
والصلح والاصح قلت فعل هذا لا يكون الثاني سحنا اذا لا منافاة بين الاول والثاني
والنسخ شرط المناقاة بل يكون زمان شرع زاهد وقد نقر في المسوان الزاهد

لنسخ على الاصح وعلى هذا يخرج الجواب عن السؤال الاول وعن القول بزميره
المدعى قول قول حكمها كان باجتهاد يرد صوابه لا يجوز للجهل بالمدعى
من اجتهاده لاجل اجتهاده غيره والجواب انه يرجع لاجتهاد باقي له وهو جازم
اثاقا واعلم ان قوله فقهنا ما اي الفتوي او الحكومة هي دلالة على انه لم يكن
باجتهاد يوجب قسط قولنا استند بها على تصويب قول كل مجتهد لا يخالفه
قوله حكمه اضاف الحكم الى الحاكمين والمختامين **الشرع** ولا نأكلوا اموالكم حكم
الباطل وندلوا بها الى الحكم لنا كلوا فترت اموال الناس لا لانه وانتم تعلمون
دلتا لاية من النبي عن جملت النبي عن اهل الموالي نسب الباطل ان قلت لانه
اضاف المال الى المخاطبين فكيف يكون باطلا فان مال الرجل حلال له فكيف
في الحلال يبطل قلت هذا مجاز فربا اطلاقا لكل على البعض والمال لا ياكل
بعضكم قال بعض الباطل كالنبي السرة والشروط وغير ذلك **الشرع** ندلوا اي لانه
تدلوا على الاعتماد على العطف معناه لا تعطوا الحكم اموالكم ليجعلوا لكم
مستعار من قوط انهم لادلوه اذا ارسلها والرسوة فتوصل الى الحكم قوله لنا كل
عليه غاية الادلاق قوله فترت اموال الناس بالانتم اي الظلم الذي هو
سبب لانه وانتم تعلمون او الواو للمخاطباتي والحال انكم تعلمون انها باطلة وهذا
تدليل الحكم والغالب لان التكليف شرط بالعلم وروى ان النبي **الشرع** قال لخصم
اختصا عنده انما انا بشر مثلكم فاعلم انكم مني من حجة من بعضنا فخصم له عليهما
نحو ما اسمع منه فخصم له النبي فخرنا فاما اقبول له قطعة من النار **الشرع**
المراد الذي يذبحون انهم آمنوا بما اتوا اليك وفروا انك من قبلك يريدون
اي الطاعت وقدموا انكم وارب ذريته الشيطان ان يعلم صلا لا يعيبكم

قبل ان يركب في بيان رجل منافق في رجل يهودي كان منهم ما خصه فظلم المنافق
 الحاكم الى كعب بن الاشرف وطلب اليهودي الحاكم الى النجوم فركب والطاعون
 هنا فركبوا بالباطل وسمي كعب لفرط طمانته قال عليه السلام كل حكم يحكم بغير قول امر
 الذي فهو طاعون وقول الامير وعنه في بصير غير الصادق ثم ان قال له يا با محمد
 لك على رجل حتى تشد عوه الى حاكم افضل العدل فباني عليك لا امر منك الا الى
 الجور فانه من حاكم الى الطاعون وهو قول الله الم تولى الذين همون الامير قال
 ايما ان حاكم اميرك بعضا الى اهل الجور وكذا انظر الى رجل منكم يعلم شيئا زفتا
 واحملوه ينكر قاضيا فانه قد جعلته قاضيا فتحاكموا اليه وقال عليه السلام في امير
 المؤمنين ع شجاعة عليه السلام لا يبقد القضاة حتى يرضى عليه وورد في هذا
 الموضع احاديث كثيرة **الحكمة** وسد ما ملكه وانما الحكم افضل الخطاب
 ملكا اي عقدها عقدا لا يقدر احد على حله وقبل كان بيت حول امر الربيع
 الف مسلم برحيمه وقبل ان قال الله هيته في قلوب الناس لبيان رجل اذ
 على رجل مدعو ولم يكن له بها نيته فزاد عليه في منامه ان افضل المدعي عليه
 فقال في نفسه انه قيا ولم يقبل حتى اوحى الله في نفسه واعلم داود عليه السلام
 الرجل انه قتل بالمدعي وهو مثبت هيته فاستند ملكه بذلك فاذا اراد
 الله امر ابا مبنته وعلو عليه احكام كثيرة فقا هي احكام داود بل اعظم وورد
 بطولات من كتب الاحاديث في احكام داود ولا لاهل جوارض الحاكم عظمه
 وان لم يقر به قوله وانما الحكم اي الرنور وقبل كل كلام وافق الحق واما فضل
 الخطاب فبشر هو الكلام الفاصل بين الحق والباطل والعصم والغاسد في
 الحكومات وغيرها وقبل هو الفصل في الكلام في موضعه والفضل في موضعه

الرضا عن علي عليه السلام وهو قوله اليته على المدعي والتميز على المدعي ذلك
 لانه لما هزل فاصل بين المدعين واول من في هذا الحكم داودم وقوله كرمنا
 والرازي في هذه القضية اثبتا لاعتلوها بالقصة احصاها عنهم ذكرناها
 في كتابنا المسبق بالوامع في علم الكلام قصه داود عليه السلام من فافيا الموم ورحله
 ما فيها ان موضع الخطية منه وقيل هو قوله لقد ملك لسؤال عنك في عاجبه
 فانه وصفا الظلم قبل النص في حاله فوجب عليه فعل هذا شيئا للحاكم التثبت في الحكم
 والا يبادر الى الخطية للتصويب لا بعد الاستكشاف **الثانية عشر** فاذا دعوا الى الله
 ورسوله ليحكم بينهم اذا هم في شيء من حقهم وان يكون لهم الخيارات في الله مدعين قبل
 ثلثي بشير المنافق واليهودي الذي تقدم ذكرها وقيل ذكر المنازعة بين
 عا وبين المعية من دليل في ارض ونباء واي المعية الحاكم عند رسول الله وقال الله
 يفتيه واخاف ان يفتي عليه وقال الحاكم المنازعة كاشين عليهما في امر
 استمر صاعقان منه فخرج فيها احمار وردها بالعتي ما اي عليه السلام وقال في بينك
 رسول الله فقال الحكم انما القاض ان حاكمه اليه عن حكمه فلا تخاكم فقلت قوله
 فان لم يكن له الحق معناه ان هؤلاء منا فقول اذا دعوا اليه رسول الله وعلو
 ان الحق معهم فنادوا الى المحور وان علوا انه من يطولون لا ياتونه لعلهم لانه لا يحكم الا
 بالحق وبالله لا يفتي في حق من لم يحل اليه الحكم الحق ويأتي عنه واما قصة الاخر
 وبالحجارة فان كان الحق كان مع علي لان الحجارة اذا كانت محلو قد ولاه من علي
 المتتري فلا خيار له **الثالثة** يا ايها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا
 ان تصيبوا فو ما يجهل ففصبوا على ما فعلتم ما من قري فتبينوا اي ففصبوا
 اي تصيبوا اليان بين الحاكم الحال والفتوى لغير الخرج عن السب وسب الفارة

فوليتة لخر وحباسه بيننا واصطلاحا الخروج عن طاعة الله مع الإيمان ببره
 الخبة فان كان اخبارا عن الغير فهو شهادة والا فهو اقرار قوله ان يقيموا ايمانهم
 ان يقيموا قوما يجادلونهم في الجاهلية فاعرف هذا فمنا فوامد **الاد**
 في الآية دلالة على اشتراط العدالة لانها حاروة بعدم الفسق وقد عرفنا الفقهاء
 انها ملزمة معس على ملازمة التقوى والمروة وتروا في هذا الكفر واصرار على الغير
 اذ وجد من ذلك ما يدخل في خبر الفسق وجب الدلالة انهما امر بالتباعد
 الفاسق ويلزمه امته لا يجب التثبت عند اخبار العدما او لا فلا لاجتماع ولما ثابنا
 فلا ان المشرط بعدم عند عدم شرطه ولا شطرا ما ان يعقل شهادة الفاسق
 او لا فان الاله له لوزان يكون اعظم فير العبد وهو باطل وان كان الشايف
 المطلوب **الكثير** المشار اليها هنا وفي قوله تعالى ان تحبوا اكابرهم ما همون
 نكروا عنكم سائر قبل كل ذنب اوجب السامع عليه جذا او مرج بالوعظ فيه وقيل
 حرمته بل قيل فاعلم وضر النسخة انها مبني الاشرار بالله وقتل النفس التي حرم الله و
 المحسة واكمل اليتيم والزنا والفرار من الجحيم عقوق الوالد بر وعمل بر عيائس
 الي سبعين ما يفر من منها الجحيم وقيل بعض فضلا اصحابنا الذنوب كلها كجاء بر
 وانما صغر الذنب وكبر بالاضافة الى فوقه وما تحته فاكبر الكبار الشريك بابه وامر
 الصغار حديث النفس وبينها وساء بها صيد وعليها الامران فالعقيلة بالنسبة الي
 صغرة والى المظكيرين فيعنى التكفير في الآلة على المكلف معنى انه ان كان منها وعد
 منه اليها يجب لا يملك كرها عن كرها كبرها كبر عنه ما ارتكب ما استحق الموت
 على الاكثر **الاكثر** على الصغرة اما فعل وهو المداومة على نوع واحد فلا توبة
 او الاكابر جنس الصغار فلا توبة واما حكمي وهو الغير على فعل تلك الصغرة منها اما

منيرة ولم يخطئ اليه بعد هاتونه ولا لها على فعلها فالظاهر ان غير مضر ولعله
 ما تكفر الاعمال الصالحة كأنه توجبها **المروة** المشار اليها فيها تقدم في
 النفس عن الزيادة التي لا تليق باصالة كالتسليم وكفر والمراج وكشف العورة
 التي تياكد سرها في الصلوة ولا كل في الامواف غالبا وليس الغيبة لما لم يخذ
 حجت لغيره وبالعكس وبالجملة المباحات التي لا يجرها جملها وليس في ذلك الصغار
 الدينية كالكنس والحج والحياء وان استغنى عنها **الدين** ما انما الدين امتواكو
 قوامه بالانقطاع شهادته لله ولوعلى انفسكم او الوالدان والاقرنين ان يكونا
 او قبيرا قاله اذ لي بما فلا تمتعوا الهوي ان تغدوا وان تلوا او غرضوا
 انه كان مما يعملون خيرا يريدون فاما طين على العقد مجتهد في اقامته
 شهادة الله اي يقيموا الشهادة لوجه الله وهو خير كان او جملة كي ولو على انفسكم
 اي ولو كان باقراركم على انفسكم ومثل ان للشهادة بيان الحق ينبغي ان كان
 عليه او على غيره سواء كان المشهود له وعليه غنيا او فقيرا فلا مشعور ان الشهادة
 او لا تجوز فيها مثلا الى الغني او زحاما على الفقير فان الله هو المنول لها والعار
 بمصلحتها وتبنيته الصغرة في ما الرجوع الى اذ عليه المذكور وهو خسر الفقير في
 لا اليه ولا لغيره عليه ان قوي شاذ الله اولى به قوله ان تغدوا عن الحق او لا
 ان تغدوا قوله وان تلوا الشك من شهادة الحق او حكمة العدل او غرضوا
 فان الله كان مما يعملون خيرا يريدون فاما طين على العقد مجتهد في اقامته
 شهادة الله اي يقيموا الشهادة لوجه الله بيان الحق ينبغي ان كان عليه او على غيره سواء كان
 المشهود له وعليه غنيا او فقيرا فلا مشعور ان الشهادة او لا تجوز فيها مثلا الى
 الغني او زحاما على الفقير فان الله هو المنول لها والعار بمصلحتها وتبنيته الصغرة

هما الرجوع الى ما دل عليه المذكور وهو حق العقب والقبيل لا التبع ولا الوجود
 عليه في شاذ فانه اولى به قوله ان تعدلوا على الحق او كرا هذا ان تعدلوا قوله
 وان تملوا والشكر عن شهادة الحق وحكومة العدل او تعوضوا عن ادائها فان الله
 بما تعملون خبير انما ذكر عليه وفيه نوع من التدبير ومنا لعدا او عرف هذا فقد
 قدوت على امور وجوب اقامة العدل في الحكومات مطلقا على نفسه او على غيره
 وجوب اقرار الانسان على نفسه كونه نائبا في ذمته وجوب اقامة الشهادة
 على الوالد والابن وهو مذهب المصنف وابن الجوزي يدل عليه انصار واثم داود بن الحصين
 وغيره وقال الشيخ واكثر الصحاح لا يقبل شهادة الولد على والده لا يستلزم ذلك
 كذب والده وهو عقوق يمسح قبول الشهادة وجوب اقامة الذي هو مدعي
 الامة لا يستلزم القبول لان اقامة مدعي بالحق وهو غير القبول وعدمه وحمل
 حكم الجدل لا بحكم الادب ذلك اما الامم فيقبل شهادة علمها وها وكذا للاب وتقبل
 شهادة الاب للولد وعلمه لعموم ادلة وجوب اقامة وجوب الشؤ من غير ضرورة
 وجوب اقامة على الاقارب كلهم وكذا من غير فرق وخالفنا الفقهاء في ذلك
 لما فيه من التهمة لما نعتوا القبول لان الولد بعض الوالد لكونه مخلوقا ونطقه
 والوالد مادة للولد فهو كالجزء منه فكان كل واحد منهما قائما به لنفسه وكذا الكفا
 في الاقارب والحق خلاف ذلك اما اول قلص الامة الكريمة واما ثانيا فلا في التهمة
 مدعومة بالعدالة فلا يكون معارضا لدلالة العامة واما ثالثا فلا في البعوضة
 حقيقة بل محاذ او لكل واحد منهما حكم نفسه ولذلك قد يكون احد محاذ او كان
 الاخر **قال المصنف** بالابن الذي آمنوا كونه اقرابا من الله بالقسمة ولا يخرج منكم
 شأن قوم على ان لا تعدلوا احدلوا هو اقرب للفقير والفقير الله واحملوا ان الله

خبر

خبرها مع انوار شجاعة تجعل الحركات وتبذل وشبهها لاي لوجهه شجلا
 يكون ضد اقر الاعداء الا في حق مخلصا وامر ايضا بقبول الشهادات بالعدالة
 قوام امور الدنيا والاخر قوله ولا يخرج منكم اي يحللكم بعض قوم على ان
 العد فيهم وذلك مستلزم للعدل كذلك كما كانت دلالة المطابقة اقوى من دلالة
 الاثر امر بالعدل فاما قوله هو ابى العد اقرب للفقير اي الدنيا وفي ذلك وميثاق
 غلبة في العدل حيث جعله اقرب للحصول
 على فعلها فالظاهر ان غيرهم ولعله مما يكفر الاحمال الصالحة كما تقدم توجيهه
 البروة المشار اليها فيها تقدم هي ثمة النقص عن الدلالة التي لا يليق بماله كالنحو
 وكثرة المزاج وكثرة العودة التي تباكدا استجابات ترها في الاكل واللبس في الامور
 غائبا وليس للفقير لباس الخدي حيث يخرم منه وبالعكس وبالجملة المباشا التي
 بها عليها وليس من ذلك الصانع الدنية كالكنس في المحامدة والجماعة وان اشغى عنها
قال المصنف بالابن الذي آمنوا كونه اقرابا من الله بالقسمة ولا يخرج منكم
 والافضل ان يكون غيبا او فقيرا فانه اولي بها فلا تتبعوا الهوى ان تعدلوا وان يكونوا
 او تعوضوا فان الله كان بما تعملون خبير ويدكونوا مواصين على العدل المحمدين
 اقامته شهدا لله اي يعيرون الشهادة لو جبر الله وهو جبر كافا وحال ولو على انكم
 اي ولو كان ذلك باقراركم على انكم لان الشهادة بيان الحق موافقا عليه او على غيره
 وسواء كان الشهود له او عليه او فقيرا فلا تمسحوا من الشهادة عليه ولا يجوزوا
 مسلكه الى الغيب او رجحا على الفقير فان الله هو المتوكل والاعراف بمصالحها وشبهه
 الصبر بها الرجوع الى ما دل عليه المذكور وهو حق العقب ولا التبع ولا الوجود
 ان في شاذ فانه اولى به قوله ان تعدلوا اي لا تعدلوا عن او كره ان تعدلوا

قوله وان تكلموا الى السمكة ثم شاة الفم او حكمة العكلاء وبقه ضوا غرا ذكرا ما فاق
 انه بما تعلمون خيرا فاجابكم عليه وبقه موقد ومبا الغدا فترك هذا فعلة
 الآتية على امور وجوب اقامة العدل في الحكومة مطلقا على نفسه او على غيره
 وجوب اقرار الكائن على نفسه بخبر يكون تابا في ذمته وجوب اقامة الشهادة
 الوالد بن وهو من ذمته المصطفى وابق الجيد ويدل عليه ايضا ورواية او ذن الحبيب
 وغيره وقال الشيخ واكثر الاصحاب لا يقبل شهادة الولد على والده لا منكرام ذلك
 تكذيب والده وهو مقوق بمنع قبول الشهادة وجوب اقامة العدل الذي هو مدلول
 الآتية لا يملك القول لان اقامة صدق بالحق وهو اعرف القول وعده وهل حكم
 الاب الجيد حكمه الاقرب فكل الامم تقبل شهادة الولد عليها وهو كذا لا يدب تقبل
 ايضا شهادة الاب والولد وعليه العموم اوله وجوب اقامة العدل على الاقارب كلهم وكذا لم
 فرغ من غيرهم وخالفوا العقما في ذلك لما فيه من التهم المانعة من القول ولان الولد
 الوالد يكون محلو قافر نطقه والوالد مادة للولد فهو كالحجر ومنه فكون كل واحد
 منهما شاهدا لنفسه وكذا الكلام في الاقارب والحكم خلاف ذلك كلما اولاه
 قلنا الاكثر الكونية واما ما نيا فلان التهمة مدفوعة بالعدالة فلا تكون معارضة للمادة
 العامة واما ما نيا فلان البعضية ليست حقيقة بل مجازا وكل واحد منهما حكم
 ولذلك قد يكون احدهما حرا وان كان الاخر قرا **والله اعلم** يا ايها الذين آمنوا كونوا
 قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على ان لا تعدوا ان عدوا لعدوهم
 اقرب للفقير وانفقوا الله ان الله خير مما تعلمون امر سبحانه بكل الحركات والانفا
 كلها ايجل حقه بحيث لا يكون قتل الا قتال لا يوقع اخلاصه وامر ايضا بانفايع
 الشهادة بالعدل لاجل قوام الدنيا والاخر قوله ولا يجرمنكم اي يجعلكم مقومين

كتاب
 محمد بن ابي
 محمد بن ابي

على ترك العدل فيهم وذلك منكم للعدل لكل ما كانت دلالة الظاهر اقرى من دلالة
 الاثر امر بالعدل ثانيا وقوله هو اي العدل اقرى للفقير اي اليك في ذلك مبالغة
 عظيمة في العدل حيث حيلة اقرى لي حصول نعمتها هذا وفي الاثر ايضا تأكيد
 للامارة بالشهادة وصيانة لمصالح عباده كما قال وفي الله انير المؤمنين على كل امر
 الشهادات استصهارا على المجاهدات وقال عليه السلام اذا كان العبد طيبا فاللغة
 الي كل احد **عمر** الكلام حامد بن الله على حمل احسانه ساكرين له على توفيقه
 وامانة قائلين ربنا لا نؤخذنا ان نسينا اذا خطانا ربنا ولا نحمل علينا امرنا
 على الذين من قبلنا ربنا ولا نحملنا ما لا اطاقه لنا به واعف عنا واعف لنا واعف
 استغفروا فافترض على التورم الكافر في حجاب ربك رب الغفر عما يقولون وسلا
 على المسليين والحمد لله رب العالمين وصلى الله على خير خلقه واسئل ربنا به وسيله
 رسوله محمد النبي وآله الطاهرين آمين وفرغ من كتابه العبد المذنب المهمل في احمد
 بن عبد الله بن احمد الفراء في شهر ربيع الثاني سنة ١٠١٠

هذا الكتاب
 محمد بن ابي
 محمد بن ابي

fva

fvy

alt

وإذا لم يكن في الجانيه كلام
فليكن له من غير ما وكتب
سبح الله الرحمن الرحيم

٤٧٩

بسم الله الرحمن الرحيم
فليس من الغيب سوى الرضا
والأمر والخلق والشي
والنزل الغضا في السماء
والطريق لا سي عليك وتغنا
لن تاسي ليام لا سي
بكمسرتي لا يسر
الخير تخرج بالرخاء
لهم في حيرة ينهي وتسي
من شجابه كاسا البسة

٤٨٠

مكتبة
الشيخ
المرعشي
النجفي

۴۸۲

۴۸۱

بازرسی شد
۶ - ۳۷

۴۸۲



